



المجلة الجغرافية العربية

تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية

www.egyptiangs.com

البحوث العلمية المحكمة من أعمال المجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفيه (مجمتر) في ١٠ سنوات (٢٠١١-٢٠٢١)

إصدار خاص بمناسبة اأعقاد المؤتمر الدولي التاسع والعشرون
للجنة استدامة الأنظم الريفيه والاتحاد الجغرافي الدولي بالجمعية
الجغرافية المصرية وجامعة المنوفية - مصر، ٢٨ فبراير - ٤ مارس ٢٠٢٢

تحرير

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى

رئيس المجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفيه

بالجمعية الجغرافية المصرية

أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب - جامعة المنوفية

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٦٨٢-٤٧٩٥

الترقيم الدولي الموحد للطباعة : ١١١٠-١٩١١



العدد المائة والثامن والستون

ديسمبر ٢٠٢١

سلسلة بحوث جغرافية



المجلة الجغرافية العربية
تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية

البحوث العلمية المحكمة

من أعمال المجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر)

في ١٠ سنوات (٢٠١١-٢٠٢١)

إصدار خاص بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي التاسع والعشرون
للجنة استدامة النظم الريفية بالاتحاد الجغرافي الدولي
بالجمعية الجغرافية المصرية وجامعة المنوفية - مصر،
٢٨ فبراير - ٤ مارس ٢٠٢٢

تحرير

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى

رئيس المجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية

بالجمعية الجغرافية المصرية

أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب - جامعة المنوفية

كافة حقوق النشر محفوظة للجمعية الجغرافية المصرية
وجميع الآراء الواردة فى بحوث هذه السلسلة تعبر عن آراء
أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الجمعية الجغرافية
المصرية

الترقيم الدولى الموحد للطباعة : ١١١٠-١٩١١
الترقيم الدولى الموحد الإلكتروني: ٢٦٨٢-٤٧٩٥
الموقع على شبكة الانترنت: www.egyptiangs.com

Copyright © 2021, Printed by Al-Resala Press, Tel.: 0122 65 78 757 e-mail: gamal_elnady@yahoo.com

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.



قواعد النشر

تهدف هذه السلسلة إلى نشر البحوث الجغرافية الأصيلة التي يقوم بها الجغرافيون المصريون المتخصصون، بهدف تعريف المؤسسات العلمية العالمية والعربية، بالنشاط العلمي الذي تنتبئه وتتوفر عليه الجمعية الجغرافية المصرية.

وتقوم بحوث هذه "السلسلة" على الدراسات الجغرافية الميدانية، وعلى البحوث التي تهتم بطرح رؤى جديدة فى مناهج البحث الجغرافى وأساليبه، كما تعنى بالبحوث النفعية فى مختلف مجالات الجغرافيا التطبيقية، وهو ما يتيح للجغرافيين العرب والأجانب الإطلاع على ما تقوم به الجمعية الجغرافية المصرية التي تعد أقدم الجمعيات الجغرافية فى العالم العربى، كما تعد رائدة فى إجراء البحوث والدراسات الجغرافية الجادة والأصلية. وقد تتضمن بحوث هذه "السلسلة" ملخصات مكثفة لرسائل الماجستير والدكتوراة المجازة فى الجامعات المصرية والعربية وغيرها.

ويشترط فى البحوث التى تنشر ضمن هذه السلسلة مراعاة القواعد التالية:

- تقبل للنشر فى هذه السلسلة البحوث التى تتسم بالأصالة وتسهم فى تقدم المعرفة الجغرافية.
- يقدم مع البحوث المكتوبة باللغة العربية ملخص (Abstract) باللغة الإنجليزية. كما يقدم مع البحوث المكتوبة بلغة أجنبية ملخص باللغة العربية.
- لا يزيد البحث عن ١٥٠ صفحة، ويجوز لمجلس الإدارة استثناء البحوث الممتازة من هذا الشرط.
- يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره أو قدم للنشر فى أية جهة أخرى.
- يقدم البحث فى صورته الأخيرة المقبولة للنشر من ثلاث نسخ مرفقاً به اسطوانة ليزر (CD) مستخدماً إحدى برمجيات معالجة النصوص مع نظام ويندوز المتوافق مع IBM، على أن تكون الكتابة بينط ١٤ ومسافة ١ بين الأسطر، وتقدم الخرائط والصور والأشكال مستقلة محفوظة فى صورة JPEG أو Tiff و Resolution ٢٠٠ فأكثر.
- يفضل أن تقدم الخرائط والأشكال البيانية بالألوان بحيث لا تتجاوز مساحتها (١٢ سم عرض × ١٨ سم طول)، وإن تعذر ذلك تقدم بالأبيض والأسود وفق القواعد الكارتوجرافية.
- يكتب الباحث اسمه واسم البحث فى ورقة منفصلة ويكتفى بكتابة عنوان البحث فقط على رأس البحث مراعاة لسرية التحكيم.
- يعرض البحث على اثنين من المحكمين من كبار الأساتذة فى مجال التخصص، وفى حالة اختلاف رأى المحكمين، يرسل البحث إلى محكم ثالث مرجح، وبناء على تقاريرهم يمكن قبول البحث للنشر أو إعادته للباحث لإجراء التعديلات أو التصويبات الضرورية قبل نشره.
- البحوث التى تقدم للنشر لا ترد إلى مقدميها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ الجمعية بحقوق النشر كاملة.
- يسلم للباحث ٢٥ نسخة من بحثه بعد نشره، وإذا أراد نسخاً إضافية يسدد ثمنها طبقاً لسعر البيع الذى تحدده الجمعية.

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور/ شحاته سيد احمد طلبه	(مقرراً)
الأستاذ الدكتور/ محمد نور الدين السبعوى	(عضواً)
الأستاذ الدكتور/ مصطفى البغدادى	(عضواً)

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور/ عبدالله يوسف الغنيم	(الكويت - جامعة الكويت)
الأستاذ الدكتور/ على الدوسرى	(السعودية - رئيس الجمعية الجغرافية السعودية)
الأستاذ الدكتور/ بابكر عبدالرحمن	(السودان - جامعة الخرطوم)
الأستاذ الدكتور/ أمال إسماعيل شاور	(مصر - جامعة القاهرة)
الأستاذ الدكتور/ ناجا ابوالنيل	(مصر - جامعة عين شمس)
الأستاذ الدكتور/ حمدينه عبدالقادر	(مصر - جامعة الإسكندرية)
الأستاذ الدكتور/ عزيزة بدر	(مصر - جامعة القاهرة)
الأستاذ الدكتور/ كارل دونيرت Karl Donert	(Liverpool University, UK)
الأستاذ الدكتور/ دونالد زيجلر Donald Zeigler	(Old Dominion University, Virginia, USA)

فهرس المحتويات

صفحة	الموضوع
ط	تقديم المحرر.
١	الفصل الأول: من موضوعات البحث الجماعي الأول للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) عام ٢٠١٣ بعنوان "استخدام الأرض في قرية كتامة الغابة مركز بسيون".
٣	- تقديم البحث الجماعي.
٧	- البحث الأول: أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "استدامة أرض الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية بقرية كتامة الغابة بين التهديد والتوكيد"، ٢٠١٣-٢٠١٩.
٤٥	الفصل الثاني: من بحوث الندوة الثالثة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ٢٤ فبراير ٢٠١٨ بعنوان: "المسكن الريفي في مصر- حاضره ومستقبله".
٤٧	- البحث الثاني: أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "مستقبل المسكن الريفي بمصر في ضوء سياقه التطوري" الندوة الثالثة ٢٤ فبراير ٢٠١٨.
٧١	الفصل الثالث: من بحوث الندوة الرابعة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ١٣ فبراير ٢٠١٩ بعنوان "السياحة الريفية المستدامة في مصر- الإمكانيات، الواقع، المستقبل".
٧٣	- البحث الثالث: أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "التنمية المستدامة للسياحة الريفية في مصر في ضوء خبرات عالمية" الندوة الرابعة ١٣ فبراير ٢٠١٩.
١١٥	الفصل الرابع: من بحوث الندوة الخامسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ بعنوان "الخدمات الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

١١٧	- البحث الرابع: أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "التقويم الجغرافي لخدمات الإرشاد الزراعي في مصر" الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠.
١٥٧	- البحث الخامس: أ.م.د. علاء الدين عبد الخالق علوان، أستاذ الجغرافيا المساعد بكلية الآداب - جامعة المنوفية: "الخدمات الريفية في الوحدة المحلية لقرية اسطنها منوفية". الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠.
٢١٣	- البحث السادس: أ.د. اسماعيل يوسف إسماعيل، أستاذ الجغرافيا المتفرغ بكلية الآداب - جامعة المنوفية: "بعض الخصائص الجغرافية للجيوب العمرانية الريفية على الضفة الشرقية لنهر النيل" الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠.
٢٤١	الفصل الخامس: من بحوث الندوة السادسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مؤتمر) ٢٢ مايو ٢٠٢١ بعنوان: "الأنشطة الإنتاجية الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".
٢٤٣	- البحث السابع: أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية، "التقويم الجغرافي لإنتاج علف السيلاج من نبات الذرة في الريف المصري" الندوة السادسة ٢٢ مايو ٢٠٢١.
٢٧٧	- البحث الثامن: د. أشرف حسين محروس، مدرس الجغرافيا بكلية الآداب جامعة المنوفية، "الأنشطة الإنتاجية الريفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بالتطبيق على واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية" الندوة السادسة ٢٢ مايو ٢٠٢١.

تقديم المحرر

بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١١ بمقر الجمعية، تمت موافقة مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية على تشكيل "المجموعة الجغرافية للتنمية الريفية" كمجموعة بحثية متخصصة تابعة للجمعية الجغرافية المصرية. وقد أثبتت تلك الموافقة بمحضر الجلسة على النحو التالي: "اقترح أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى عضو مجلس الإدارة تشكيل مجموعة يتولى رئاستها وتهتم بإجراء البحوث المسحية التي تتناول قضايا التنمية الريفية بأبعادها الجغرافية (مركزاً على استخدامات الأرض)، والبدء ببحث ميداني يتناول الأبعاد الجغرافية لاستخدام الأرض في مركز بسيون بمحافظة الغربية (حيث قرية كتامة التي توجد بها أراضي الوقف الخيري الخاص بالجمعية الجغرافية المصرية)، وقد تمت موافقة المجلس على هذا الاقتراح".

وتطبيقاً عملياً لقرار مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية المشار إليه كان أول المشروعات البحثية للمجموعة وهو: "استخدام الأرض بقرية كتامة الغابة مركز بسيون" حيث أراضي الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية، وبدأت خطواته في ١٦ / ٥ / ٢٠١٢. وتشكل فريق البحث من:

- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى (الباحث الرئيسي) أستاذ الجغرافيا بجامعة المنوفية ورئيس مجموعة التنمية الريفية بالجمعية الجغرافية المصرية.
- د. اسماعيل علي اسماعيل، مدرس الجغرافيا بجامعة المنوفية فرع السادات.
- د. ياسر إبراهيم الجمال، مدرس الجغرافيا بجامعة دمياط.
- د. شريف عبد السلام شريف، مدرس الجغرافيا بجامعة بورسعيد.

وفي جلسة مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٦، برئاسة أ.د. السيد الحسيني وبحضور أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، تمت الموافقة على استمرار "المجموعة الجغرافية للتنمية الريفية" في أنشطتها في إطار دعم الجمعية الجغرافية للمجموعات البحثية النوعية وإبراز أنشطتها ضمن فعاليات الموسم الثقافي للجمعية، والتأكيد على التزام الجمعية الجغرافية المصرية بإنشاء المقر الريفي لها بأرض الوقف

الخيري المخصص للجمعية بقرية كتامة مركز بسيون محافظة الغربية فور تسلم الجمعية لربع الوقف من وزارة الأوقاف.

نظمت ست ندوات متخصصة في موضوعات جغرافية عن الريف جاءت في السياق

التالي:

- ١- **الندوة الأولى تحت عنوان:** "أرض الريف المصري مورد استراتيجي لا يُعوَّض" بمقر الجمعية الجغرافية المصرية صباح السبت ١٩/١١/٢٠١٦ وقدمت فيها ٨ أبحاث.
- ٢- **الندوة الثانية بعنوان:** "منهجيات وأساليب بحث متطورة في جغرافية الريف" في ضيافة قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة دمنهور بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٧ وقدم فيها بحثان.
- ٣- **الندوة الثالثة بعنوان:** "المسكن الريفي في مصر - حاضره ومستقبله" بمقر الجمعية الجغرافية المصرية بالقاهرة يوم السبت ٢٤ فبراير ٢٠١٨ وقدم فيها ١٠ عشرة بحوث.
- ٤- **الندوة الرابعة تحت عنوان:** "السياحة الريفية المستدامة في مصر - الإمكانيات، الواقع، المستقبل" بضيافة قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة المنوفية في ٢٣ فبراير ٢٠١٩ قدم فيها ١١ أحد عشر بحثاً.
- ٥- **الندوة الخامسة بعنوان:** "الخدمات الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" بمقر الجمعية الجغرافية المصرية يوم السبت ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ وقدم فيها ١٢ اثنا عشر بحثاً.
- ٦- **الندوة السادسة بعنوان:** "الأنشطة الإنتاجية الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" في مقر الجمعية الجغرافية المصرية صباح السبت ٢٢ مايو ٢٠٢١ وقدم فيها ٦ بحوث.

وبذلك تكون جملة البحوث التي اندرجت في أنشطة المجموعة خلال السنوات العشر الأولى لها هي ٥٣ ثلاثة وخمسين بحثاً في مجالات تخصص المجموعة، هذا فضلاً عن البحث الجماعي الأول لدراسة استخدام الأرض بقرية كتامة الغاية.

وبمناسبة الإعداد لانعقاد المؤتمر الدولي التاسع والعشرين للجنة استدامة النظم الريفية بالاتحاد الجغرافي الدولي المستضاف بكلية الآداب بجامعة المنوفية في الفترة من ٢٨ فبراير إلى ٤ مارس ٢٠٢٢ وافتتاح أعماله في يومه الأول بمقر الجمعية الجغرافية المصرية بمدينة القاهرة، كان من المناسب دعوة الزملاء من الجغرافيين الذين ساهموا

بتقديم بحوثهم في أعمال وندوات المجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية ويرغبون في نشرها في سياق الإصدارات العلمية المحكمة للجمعية الجغرافية المصرية أن يبادروا بتقديمها مكتملة لهذا الغرض، وكانت حصيلة البحوث المكتملة التي رغب أصحابها في نشرها ضمن هذا الإصدار ثمانية بحوث توزعت على خمسة فصول حسب تاريخ العمل أو الندوة التي قدم فيها البحث وذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** من موضوعات البحث الجماعي الأول للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجتمر) عام ٢٠١٣ بعنوان "استخدام الأرض في قرية كتامة الغابة مركز بسيون"

تقديم البحث الجماعي

١- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "استدامة أرض الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية بقرية كتامة الغابة بين التهديد والتوكيد"، ٢٠١٣-٢٠١٩.

- **الفصل الثاني:** من بحوث الندوة الثالثة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجتمر) ٢٤ فبراير ٢٠١٨ بعنوان: "المسكن الريفي في مصر - حاضره ومستقبله"
٢- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "مستقبل المسكن الريفي بمصر في ضوء سياقه التطوري" الندوة الثالثة ٢٤ فبراير ٢٠١٨.

- **الفصل الثالث:** من بحوث الندوة الرابعة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجتمر) ١٣ فبراير ٢٠١٩ بعنوان "السياحة الريفية المستدامة في مصر- الإمكانيات، الواقع، المستقبل"
٣- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "التمية المستدامة للسياحة الريفية في مصر في ضوء خبرات عالمية" الندوة الرابعة ١٣ فبراير ٢٠١٩.

- **الفصل الرابع:** من بحوث الندوة الخامسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجتمر) ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ بعنوان "الخدمات الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

٤- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية: "التقويم الجغرافي لخدمات الإرشاد الزراعي في مصر" الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠

- ٥- أ.م.د. علاء الدين عبد الخالق علوان، أستاذ الجغرافيا المساعد بكلية الآداب - جامعة المنوفية: "الخدمات الريفية في الوحدة المحلية لقريه اسطنها منوفية". الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠
- ٦- أ.د. اسماعيل يوسف إسماعيل، أستاذ الجغرافيا المتفرغ بكلية الآداب - جامعة المنوفية: "بعض الخصائص الجغرافية للجيوب العمرانية الريفية على الضفة الشرقية لنهر النيل" الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠
- **الفصل الخامس:** من بحوث الندوة السادسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مؤتمر) ٢٢ مايو ٢٠٢١ بعنوان: "الأنشطة الإنتاجية الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".
- ٧- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب جامعة المنوفية، "التقويم الجغرافي لإنتاج علف السيلاج من نبات الذرة في الريف المصري" الندوة السادسة ٢٢ مايو ٢٠٢١.
- ٨- د. أشرف حسين محروس، مدرس الجغرافيا بكلية الآداب جامعة المنوفية، "الأنشطة الإنتاجية الريفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بالتطبيق على واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية" الندوة السادسة ٢٢ مايو ٢٠٢١.

ومن المرجو أن يكون هذا الإصدار باكورة أعمال وأنشطة علمية ذات قيمة نفعية تطبيقية لا تتقطع، ينجزها الجغرافيون المصريون المعنيون بالريف المصري وقضايا حاضره ومستقبله، والله من وراء القصد.

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى

رئيس المجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية

بالجمعية الجغرافية المصرية

أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ

كلية الآداب - جامعة المنوفية

٢٠٢١/١٢/١



الفصل الأول

من موضوعات البحث الجماعي الأول للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمت) عام ٢٠١٣ بعنوان "استخدام الأرض في قرية كتامة الغابة مركز بسيون"

١ - أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب
جامعة المنوفية: "استدامة أرض الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية
بقرية كتامة الغابة بين التهديد والتوكيد"، ٢٠١٣-٢٠١٩.

فريق البحث

الباحث الرئيسي:

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى: أستاذ الجغرافيا بجامعة المنوفية ورئيس
مجموعة التنمية الريفية بالجمعية الجغرافية المصرية

الباحثون:

- د. اسماعيل علي اسماعيل: مدرس الجغرافيا بجامعة المنوفية فرع السادات
- د ياسر إبراهيم الجمال: مدرس الجغرافيا بجامعة دمياط
- د. شريف عبد السلام شريف: مدرس الجغرافيا بجامعة بورسعيد



تقديم البحث الجماعي

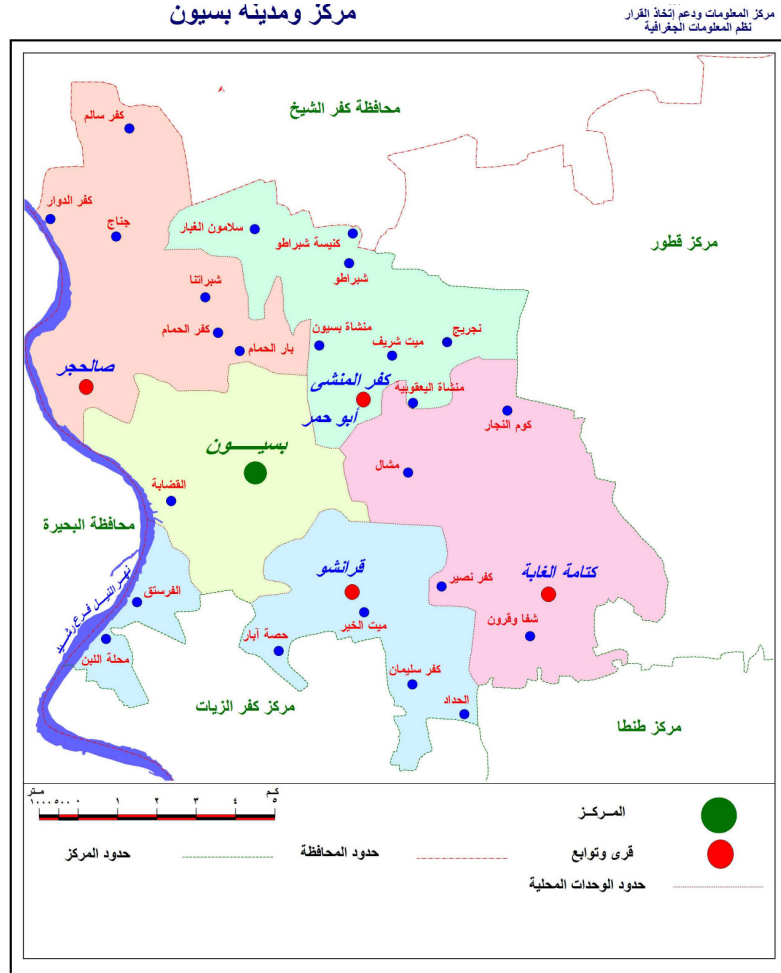
أنجز هذا البحث الميداني كتكليف من مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية لمجموعة التنمية الريفية بها بعد الموافقة على إنشائها في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١١، وتوصية مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية بأن يبدأ النشاط البحثي للمجموعة الجغرافية للتنمية الريفية بموضوع يشغل اهتمام الجغرافيين المصريين لعلاقته الحاسمة بخصوصيات جمعيتهم العريقة، من خلال بحث ميداني يتناول الأبعاد الجغرافية لاستخدام الأرض في قرية كتامة الغابة بمركز بسيون بمحافظة الغربية، وهي التي توجد بها أراضي الوقف الخيري الخاص بالجمعية الجغرافية المصرية (وقف راتب باشا). يستهدف البحث الوقوف على الوضع الحالي لاستخدامات الأرض بقرية كتامة الغابة بمركز بسيون، من خلال متابعة التغير في نمط الاستخدامات، وتقييم الوضع الحالي والتصور المستقبلي في ضوء استدامة النظم الريفية.

وقرية كتامة الغابة هي إحدى القرى القديمة بمركز بسيون بمحافظة الغربية. جاء في القاموس الجغرافي للبلاد المصرية أن "كتامة الغابة" قرية قديمة بمركز طنطا مديرية الغربية، اسمها الأصلي "منية الكتامين"، وردت في الانتصار "كتامة" وهي "منية الكتامي" من أعمال الغربية، وفي قوانين الدواوين "منية كتامة" بالغربية. وكان يجاور "كتامة" هذه قرية أخرى تسمى "الغابة"، ألغيت وحدتها في سنة ١٢٤٥هـ بسبب خرابها وأضيف زمامها إلى أراضي ناحية كتامة، ولذلك سميت "كتامة الغابة"، وتتضمن هذه الناحية حوضاً زراعياً باسم "الغابة" شاهداً على القرية الملقاة (محمد رمزي، طبعة ١٩٩٤، ج ٢، ١٠٤).

وتقع قرية كتامة الغابة بجنوب شرقي مركز بسيون، يجاورها من جهة الشرق والجنوب الشرقي قريتا شبرا بناص وعطف أبو جندي التابعتان لمركز قطور، بينما يجاورها من الجهات الأخرى خمس قرى تابعة لمركز بسيون، هي: قريتا كوم النجار ومشال من جهة الشمال، وقريتا شفا وقرون وكفر نصير من جهة الجنوب الغربي، وقرية قرنشو من جهة الغرب.

وكتامة الغابة هي القرية الرئيسية لإحدى أربع وحدات محلية قروية بالمركز، وتتألف هذه الوحدة من قرى هي: كوم النجار، مشال، كفر نصير، شفا وقرون، فضلاً عن قرية كتامة.

وتبلغ مساحة زمام قرية كتامة الغابة محل الدراسة نحو ٣٦٣٩ فداناً، ١٢ قيراطاً، ١٠ أسهم تقريباً. وتشغل الأراضي التابعة لوقف محمد راتب باشا بقرية كتامة الغابة مساحة ٦٥٠ فداناً، وخمسة قراريط، وأربعة أسهم، بما يمثل نحو ١٧,٨٦% من مساحة زمام القرية.



وقدر عدد سكان قرية كتامة الغابة عام ٢٠١٢ بنحو ٢٣١٢٨ نسمة وفق بيانات وحدتها المحلية. وتشير البيانات المسجلة بالتعدادات السكانية إلى أن عدد سكان قرية كتامة الغابة بلغ ٦٨٢٧ نسمة عام ١٨٩٧، إلا إنه تناقص عن ذلك خلال الخمسين عاماً التالية على ذلك التاريخ حيث بلغ عدد السكان ٦٥٣٨ نسمة في تعداد ١٩٤٧. وتغير الحال في خلال النصف

الثاني من القرن العشرين وما بعده، حيث أخذ عدد سكان القرية في التزايد، فبلغ ١٠٩٠١ نسمة في تعداد ١٩٧٦، وتضاعف إلى ٢٠٩٩٠ نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦.

وتشكل فريق بحثي لإجاز هذه الدراسة مكون من:

- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى (الباحث الرئيسي)، أستاذ الجغرافيا بجامعة المنوفية ورئيس مجموعة التنمية الريفية بالجمعية الجغرافية المصرية
- د. اسماعيل علي اسماعيل، مدرس الجغرافيا بجامعة المنوفية فرع السادات
- د. ياسر إبراهيم الجمال، مدرس الجغرافيا بجامعة دمياط
- د. شريف عبد السلام شريف، مدرس الجغرافيا بجامعة بورسعيد

وأجرى فريق البحث زيارة استطلاعية لمكان الدراسة بتاريخ ١٦/٥/٢٠١٢، وتم توزيع العمل بحيث قام كل عضو بجمع المادة العلمية لأحد العناصر وتحليلها وكتابتها وتقديمها للباحث الرئيسي لمراجعتها لتكون في وضعها الأنسب ضمن سياق المعالجة المتكاملة لاستخدام الأرض بالقرية وتقويم الوضع الحالي والتصور المستقبلي لهذا الاستخدام في ضوء استدامة النظم الريفية. ومن أجل إتمام البحث بالشكل الذي الحالي جرت عدة لقاءات تنسيقية بين أعضاء الفريق البحثي.

وجاء منتج هذا البحث الجماعي على هيئة دراسات عن أربعة موضوعات متكاملة، اختص كل عضو علمياً بواحد منها، وترتيب على النحو التالي:

- **الموضوع الأول**، بعنوان "الاستخدام السكني بقرية كتامة"، كتبه الدكتور/ إسماعيل علي إسماعيل، وتناول فيه الملامح العامة لقرية كتامة الغاية من حيث خلفيتها التاريخية، ومن حيث موقعها ووضعها الإداري، وامتداد الكتلة العمرانية للقرية والمراحل التي مرت بها منذ سجلتها خريطة الحملة الفرنسية ١٧٩٨، وفي خريطة محمود بك الفلكي ١٨٧٢، وفي الخرائط المساحية أو الصور الجوية لأعوام ١٩١٨، ١٩٣٢، ١٩٩٠، ٢٠٠٣. وانتقلت الدراسة لتحليل وتقويم مكونات الوضع الحالي لسكن القرية، ثم تصنيف النسيج العمراني لقرية كتامة الغاية، ولم تغفل الدراسة المحلات العمرانية بأرض وقف محمد راتب باشا الموقوف خيرياً على الجمعية الجغرافية المصرية. وحاولت الدراسة توضيح تصور مستقبلي للوضع العمراني في ضوء محددات الاستدامة.

- **الموضوع الثاني**، بعنوان: "البنية الاقتصادية في قرية كتامة الغابة"، كتبه الدكتور/ ياسر إبراهيم الجمال، وتناول فيه أربع بنيات، أولها، الانتاج الزراعي من حيث الزمام المزروع والحيازة الزراعية والتركيب المحصولي وتطور وتوطن الانتاجية المحصولية وتوزيعها موسمياً. وثانيها، الانتاج الحيواني وتطور الثروة الحيوانية ٢٠٠٠-٢٠١٢. والبنية الثالثة هي، الصناعات الريفية من منتجات ألبان وطحن غلال وضرب أرز وأثاث خشبي، وتطورت هذه الصناعة الأخيرة من ١٦٠ ورشة عام ٢٠٠١ إلى ١٤٥٠ ورشة عام ٢٠١٢. والبنية الرابعة هي النشاط التجاري بما فيها تجارة جملة وتجارة تجزئة وسوق أسبوعي.
- **الموضوع الثالث**، بعنوان: "البنى الخدمية في قرية كتامة الغابة"، كتبه الدكتور/ شريف عبد السلام شريف، وتناول: خدمات البنية الأساسية من مياه شرب وكهرباء وصرف صحي واتصالات، ثم الخدمة التعليمية والخدمة الصحية والخدمة التموينية والخدمة الدينية، ثم الخدمات الاجتماعية والرياضية والأمنية والزراعية، مع إشارة إلى استراتيجية تنمية الخدمات بالقرية.
- **الموضوع الرابع**، بعنوان "استدامة أرض الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية بقرية كتامة الغابة بين التهديد والتوكيد"، كتبه الأستاذ الدكتور/ صلاح عبد الجابر عيسى، وتناول ثلاثة عناصر، أولها عن واقع الوقف الخيري وتطور أنشائه بحجته الأصلية عام ١٩٠١، ثم في حجة تغييره إلى وقف خيري على الجمعية الجغرافية عام ١٩٣١، وتوزيع أعيان الوقف على أحواض القرية. وثانيها عن تهديدات استدامة أراضي الوقف نتيجة تهاون الجهة الرسمية في حمايته واستثماره، وبإضاعة أصول الوقف والتجروء على حرمتها، ونتيجة للسطو العصابي على أعيان الوقف الخيري. وثالثها عن توكيد استدامة أرض الوقف من خلال فض الالتباس القائم على تشابه أسماء الواقفين وورثتهم، ووجوب تصويب الأوضاع الخاطئة في صيانة وإدارة الوقف الخيري، ومراجعة مشروعية استبدال أعيان الوقف، وأخيراً من خلال تشريع قانون جديد للوقف الخيري يجعل إدارته وصيانته واستثماره اقتصادياً من مسئولية الموقوف عليه تحت رقابة جهات رسمية بالدولة.

في ٢٠ أبريل ٢٠١٣

الباحث الرئيسي

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى

البحث الأول

استدامة أراضي الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية

بقرية كتامة الغابة بين التهديد والتوكيد*

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى**

المقدمة :

تمزج المادة المكتوبة في الموضوع الحالي بين المعلومات التاريخية والحقائق الجغرافية والوقائع القضائية والاختيارات الفقهية، حصل الباحث على معظمها من خلال جهد ميداني لرصد أعيان الوقف الخيري لمحمد راتب باشا على الجمعية الجغرافية المصرية في مدينة حلوان بالقاهرة وفي قرية كتامة الغابة وما يجاورها بمحافظة الغربية، ومن خلال حضور ومعايشة ميدانية لوقائع وملابسات التقاضي حول الوقف المذكور أمام دوائر المحاكم ومكاتب خبراء وزارة العدل بجنوب القاهرة وطنطا، وكان هذا الحضور في إطار رسمي ممثلاً عن رئيس مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية بجانب المحامي الموكل عن الجمعية (ملحق ١)، مما مكن الباحث من التعرف على أطراف النزاع وما يعتمدون عليه من مستندات صحيحة أو غير صحيحة، كما شارك الباحث في كتابة مذكرات الدفاع عن حقوق الجمعية الجغرافية في هذا الوقف الخيري، وأتاح كل ذلك للباحث خلفية جيدة للكتابة في الموضوع الحالي برؤية تحليلية متكاملة تستهدف استدامة أعيان الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية كنموذج للأوقاف الخيرية بمصر.

* من موضوعات البحث الجماعي الأول للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر)

عام ٢٠١٣ بعنوان "استخدام الأرض في قرية كتامة الغابة مركز بسيون".

** أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

واستدامة الشيء هي استبقاؤه على الدوام، بمعنى اتخاذ ما يلزم لكي يظل هذا الشيء المستدام مُستصحباً بعينه أو بأثره مع الأجيال المتلاحقة. ولكن الوارد في المأثورات أن "دوام الحال من المُحال"، ومن ثم فإن طلب استدامة شيء ما يستلزم وضع نظم مُحكمة يكون من شأن تطبيقها الإبقاء على عَيْنِ هذا الشيء بحالتها، وعلى الأثر الحادث من وجود هذا الشيء. ومن النظم التي وضعها الناس لاستدامة أعيان الأشياء وآثارها الناتجة عنها أو ثمرتها بمعنى آخر، هو نظام "الوقف"، الذي تكون فيه نية الاستبقاء والاستدامة إلى أبد الأبد، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وفق ما يرد في الصيغ المتواترة في حجج الوقف الشرعية. فالوقف نقل ملكية الشيء الموقوف من مُلك الواقف إلى مُلك الله، وتسبيل ثمرتها أي جعلها في سبيل الله. ومنذ انعقاد ولزوم الوقف فإن عينه لا تباع ولا توهب ولا تورث، وإنما تكون ثمرته من حق الموقوف عليه المحدد في شرط الواقف. وهذا النظام المحكم هو الذي أعطى معنى الثبات الذي تتسم به أحوال بعض الأشياء، فتكون في ثباتها مثل "الوقف".

ونعرض معالجة الموضوع في ثلاثة عناصر يقتضيها عنوانه:

- واقع الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية بقرية كتامة الغابة.
- تهديدات استدامة الوقف الخيري للجمعية الجغرافية.
- توكيد استدامة الوقف الخيري للجمعية الجغرافية.

أولاً - واقع الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية بقرية كتامة الغابة :

(١) مراحل إنشاء الوقف:

أ- تسجيل الحجة الأصلية لوقف محمد راتب باشا الأهلي:

الحجة الشرعية الأصلية المنشئة لوقف محمد راتب باشا ابن كوسه بن طبه الشركسي سردار الجهادية المصرية سابقاً، مدونة في سجل قيد السندات الشرعية رقم ١٢٤ بمحكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ سنة ١٩٠١ برقم مسلسل ٦٩٠ (من سجل رقم ١٢٤ - بالوجه ٤١ بالجزء الثالث)، وتقع الحجة في إحدى عشرة صحيفة (وجه) تبدأ من الترقيم ٤١ وتنتهي بالترقيم ٥١. وتاريخ تدوينها بالسجل هو يوم الخميس سابع عشر من شهر ربيع أول ١٣١٩ الموافق رابع يولييه ١٩٠١ (١٩٠١/٦/٤م). وفي تاريخ ٤ ربيع

أول ١٣١٩ هجرية الموافق ١٩٠١/٧/١ ميلادية تم تحرير هذه الحجة المذكورة رسمياً بعد تقديم وكيل الواقف للكشوف والخرائط الخاصة بالأعيان الموقوفة وسداده الرسوم المقررة.

وطبقاً لكتاب الوقف في هذه الحجة الأصلية كان الوقف كله - حال حياة الواقف - وفقاً أهلياً يصرف منه على الواقف نفسه، وبعد وفاته تصير الأعيان الواردة في البند "أولاً" (أراضي زراعية مساحتها ١٠٥ فدان، ١٣ قيراط، ١٦ سهم، تقع بناحية كتامة الغابة) وفقاً خيرياً يصرف من ريعها على مدفن الواقف وقارئ القرآن الكريم... الخ، بينما تصير الأعيان الواردة في باقي البنود من البند "ثانياً" حتى البند "رابعاً" (منها أراضي زراعية مساحتها ٥٨٣ فدان، ٢١ قيراطاً، ٢٠ سهماً في نواحي: كتامة الغابة وكوم النجار وشبرا بناص) وفقاً أهلياً على زوجة الواقف التي في عصمته الست/ كليبري هانم الجركسية معتوقة إسماعيل باشا خديوي مصر، ثم بعد وفاتها يكون على أخوي الواقف... الخ.

ب- تسجيل حجة تغيير صفة الوقف الأهلي إلى خيرى:

هي حجة تغيير بإخراج جميع المستحقين بالوقف الأهلي وتحويل الوقف كله إلى خيرى محض، صدرت من محكمة مصر الشرعية مسجلة برقم ١ في يوم الثلاثاء ٧ رجب ١٣٥٠ هجرية الموافق ١٩٣١/١١/١٧ ميلادية (إفرنجية) (بالصفحة ١ من المضبطة والسجل - قسم أول - جزء ١ متنوعة - عملية ١٩٣٢/١٩٣١ القضائية)، وقد أنشأتها الست/ كليبري هانم الجركسية معتوقة إسماعيل باشا خديوي مصر وحرمة دولة المرحوم المشير/ محمد راتب باشا سردار الجهادية المصرية سابقاً، وبما لحضرة الست المذكورة من حق فعل الشروط العشرة التي هي الإدخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والإبدال والاستبدال بالإشهاد الصادر عن زوجها محمد راتب باشا في حجة تغيير وإدخال صادرة من محكمة مصر الشرعية برقم ٥٩١ في يوم الأحد ٢ ربيع أول ١٣٢٨ هجرية الموافق ١٩١٠/٣/١٣ ميلادية، ثم في حجة تغيير صادرة من محكمة مصر الشرعية برقم ٢٤ في يوم الأحد ٣ شعبان ١٣٣٤ هجرية الموافق ١٩١٦/٦/٤ ميلادية، أشهدت على نفسها الست/ كليبري هانم المشهدة المذكورة طائعة مختارة بما لها من حق الإخراج والإعطاء والحرمان وبأخي الشروط المذكورة:

- أنها أٌبقت وقف كامل المائة فدان وخمسة أفدنه وربيع وسدس وثمان فدان وثلثي قيراط من فدان الوارد ذكرها بحجة الوقف أولاً كما هي وفقاً مصروفاً ربيعها في الوجوه المبينة بحجة الوقف السابقة الذكر فيما قبل حسبما هو وارد في كتاب الوقف الأصلي.
- وأنها أخرجت من كامل ربيع وقف المرحوم الواقف محمد راتب باشا المُعين بحجة وقفه السالفة الذكر كل من كان مُدخلًا، وصيرتهم جميعاً لا حق لهم ولا استحقاق لأحد منهم ولا لذريتهم في ربيع هذا الوقف بأي وجه من الوجوه لا في الحال ولا في المآل.
- وأشهدت على نفسها أيضاً ببقاء ربيع باقي الأعيان الموقوفة من ثانياً إلى آخرًا بكتاب الوقف الأول وفقاً عليها مدة حياتها طبقاً لما هو منصوص عليه في كتاب الوقف المذكور، وصيرت ذلك من بعدها وفقاً خيراً يُصرف ريعه - أي ربيع باقي تلك الأعيان الموقوفة من ثانياً إلى آخرًا - على (المعهد العلمي المعروف باسم "الجمعية الجغرافية الملكية") التي أنشأها المغفور له إسماعيل باشا الخديوي الأسبق الكائن مقرها بمصر القاهرة، وبالجملة يكون صرف ربيع ذلك حسب قوانين ونظام هذا المعهد في كل زمان، وبحسب اللوائح والأنظمة والقرارات والمراسيم وغيرها التي تصدر خاصة بهذا المعهد، ويكون الصرف في الوجوه التي تعين لذلك حسب القوانين والأنظمة التي تتعلق به، على الدوام والاستمرار ومادام المعهد قائماً بتحقيق الأغراض العلمية التي ترسم له حسبما يوضع له من القوانين والأنظمة، فإذا تعذر الصرف على ذلك يُصرف ربيع ما ذُكرَ على الفقراء والمساكين من المسلمين بالقطر المصري إلى أن يزول المانع فيعود حق الصرف كما كان، وهكذا تعذراً وإمكاناً.
- وأُقرت بأنها أسقطت وتنازلت عن الشروط العشرة التي كانت مشروطة لها من قبل الواقف في كتاب الوقف سالف الذكر، وأُقرت بأنه لا حق لها من الآن (١٧/١١/١٩٣١م) في العمل بأي شرط من الشروط العشرة التي شرطها لها المرحوم [زوجها] الواقف في كتاب الوقف وهي الإدخال والإخراج وما عُطِفَ عليها من باقي الشروط، ولا في فعل أي شيء يُخالف ما أشهدت به في هذا المجلس أو يُنافيه، وأنها أصبحت غير مالكة لشيء من ذلك من الآن، وجعلت العمل والمعول على ما ورد في هذا الإشهاد وما لا يُخالفه فيما هو منصوص عليه في كتاب الوقف المُشار إليه.

ومدون في أعلى الصفحة الأولى من هذه الحُجبة - تحت عنوان مقدار الرسم - عبارة: "لا رسم على هذا الإشهاد لأنه إخراج وإدخال حول الوقف إلى جهة خيرية محضة".

والجدير بالذكر أن ما فعلته السيدة كلييري هانم من تصيير الوقف إلى وقف خيرى هو عين ما أوصى به الواقف الأصلي في كتاب الوقف الأول صفحة رقم ٤٨ وما بعدها. كما أن السيدة الفاضلة كلييري هانم حافظت على هذ الوصية في توجيه الوقف إذا ما حدث مانع من وصول ريعه إلى الجمعية الجغرافية المصرية، بأن يصرف ريع الوقف على الفقراء والمساكين من المسلمين بالقطر المصري (صفحة رقم ٨ في حجة إشهاد التغيير عام ١٩٣١). ويستفاد من بعض القرائن أن الست/ كلييري هانم توفيت إلى رحمة الله عام ١٩٦٣، حيث إن الجمعية الجغرافية المصرية بدأت في تلقي ريع هذا الوقف الخيري من وزارة الأوقاف عام ١٩٦٤.

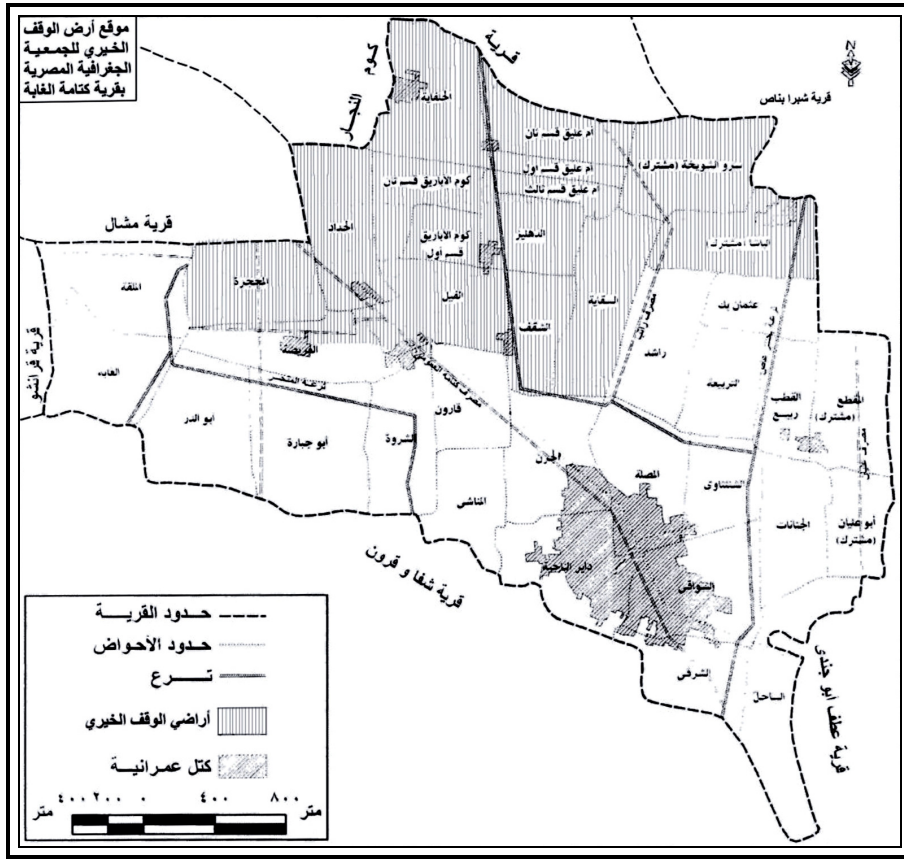
(٢) أعيان الوقف الخيري بقرية كتامة الغابة :

تشغل الأراضي التابعة لوقف محمد راتب باشا بقرية كتامة الغابة مساحة ٦٥٠ فداناً، وخمسة قراريط، وأربعة أسهم، وهو ما يعادل ٢٧٣٠٩٠٤ متراً مربعاً، ويمثل نحو ١٧,٨٦% من زمام القرية. على حين أن هذه المساحة من وقف محمد راتب باشا في قرية كتامة تمثل ٩٥,١% من جملة مساحة الأطيان الزراعية للوقف المذكور البالغة ٦٨٣ فداناً، ١١ قيراطاً، ٨ أسهم، حيث تقع ٤,٦% منها (٣١ فداناً، ٧ قراريط، ٨ أسهم) في قرية كوم النجار المجاورة بمركز بسيون، ٠,٣% منها (فدانان، قيراطان، ٢٠ سهماً) في قرية شيرابناص المجاورة بمركز قطور.

وتتوزع أطيان وقف راتب باشا في قرية كتامة الغابة المدرجة بالبند أولاً بكتاب الوقف الأصلي المخصص ريعها لمدفن الواقف ومساحتها ١٠٥ فدان وثلاثة عشر قيراطاً وستة عشر سهماً على ستة أحواض زراعية هي: الدقيق والدلالة (٥٩ف، ٢٢ط، ١٢س) - القطف والدلالة (٣٢ف، ١١ط، ١٦س) - الأتل القبلي (٧ف، ٤ط، ١٦س) - التسعة الغربية (٣ف، ١٥ط) - التسعة الشرقية (٢ف، ٦ط) - حسن (٣ط، ٨س).

أما الأطيان الواردة في البند ثانياً إلى آخراً بكتاب الوقف الأصلي ومساحتها ٥٨٣ فدان، ٢١ قيراطاً، ٢٠ سهماً تمثل مساحة الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية بمركز بسيون بمحافظة الغربية، فهي تتوزع على ثلاثة عشر حوضاً زراعياً

بقرية كتامة الغابة، بالإضافة حوض خاروفة بقرية كوم النجار، وحوض المشيطرة بقرية شبرا بناص. وتترتب أحواض الوقف الخيري بكتامة الغابة حسب مساحة أراضي الوقف على النحو التالي (شكل ١): الحداد (٨٩ف، ١٧ ط، ١٢س) - أم عليق (٨٧ف، ٩ط) - الحفافية (٨٥ف، ٨س) - الدلالة (٨٤ف، ١٥ ط) - المحجرة (٦٥ف، ١١ ط، ١٢س) - الباشا (٦١ف، ٢٠ ط، ١٦س) - سرو الشويخة (٥٦ف، ٢٠ ط، ٤س) - الأباريق (٥٢ف، ١٨ ط، ١٢س) - الدهليز (٣٨ف، ٩ط) - السبعة (١٣ف، ٩ ط، ١٦س) - الفيل (١١ف، ١٦ ط، ١٢س) - الماسة (٢ف، ١٥ ط، ٢٠س) - العريضة (٩ط، ١٢س).



شكل (١)

المصدر: الخرائط المساحية للأحواض الزراعية بقرية كتامة، وإضافات الباحث.

ويقوم على الأراضي الزراعية لوقف راتب باشا تجمعان سكنيان في شكل عزبتين تابعتين لعزبة كنامة يطلق على الكبيرة منهما عزبة راتب الرئيسية، وعلى الصغيرة عزبة راتب الصغرى، ويصل بين العزبتين طريق ترابي طوله نحو ٩٠٠ متر. وإذا اتخذنا سكن العزبة الرئيسية بوقف راتب باشا مرتكزاً للموقع الفلكي لأراضي الوقف، فإن سكن العزبة الرئيسية للوقف يقع تقريباً عند تقاطع خط طول ٣٠° ٥٥ شرقاً، ودائرة عرض ٣٠° ٥٥ شمالاً، وهذه مصادفة جغرافية لافتة للنظر. ويتألف سكن العزبة الرئيسية من نحو ١٠٠ مبنى، منها المسجد الوحيد بالطرف الشرقي للسكن، ومنطقة مبنية منذ ستينيات القرن العشرين مسورة تضم مكاتب ومخازن هيئة الأوقاف، وبعضها تحت يد الإصلاح الزراعي، بالإضافة إلى مبنى قديم خارج السور يتبع الوقف. ويقية المباني تمثل مساكن المنتفعين والمستأجرين، بنوها على مساحات استبدلوها بالشراء من الأوقاف، ومادتها من الطوب الأحمر المسقوف بالخشب أو بالخرسانة المسلحة. ونحو نصف عدد المساكن من دور واحد، والنصف الآخر من دورين. وتصل للعزبة شبكتا مياه الشرب والكهرباء. ويقطع كتلة السكن الطريق الترابي فيما بين وابور مياه الري في الشرق وسكن عزبة راتب الصغرى في الغرب.

ثانياً - تهديدات استدامة أراضي الوقف الخيري :

ظهرت تهديدات استدامة أرض وقف الجمعية الجغرافية في ثلاثة جوانب كما يلي:

(١) تهاون الجهة الرسمية في حماية الوقف وحسن استثماره:

بعد إلغاء الوقف الأهلي وحلّه بموجب القانون رقم ١٨٠ في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ تولت وزارة الأوقاف وظيفة نظارة الأوقاف الخيرية وفقاً للقانون رقم ٢٤٧ في ٢١ مايو ١٩٥٣، كما تولت هيئة الأوقاف المصرية المنشأة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ إدارة أموال وممتلكات الأوقاف واستثمارها والتصرف فيها بما يحقق أكبر عائد ممكن. وينص قانون هيئة الأوقاف على أنها تدير الأوقاف بأسس اقتصادية نيابة عن وزير الأوقاف بصفته ناظراً للوقف، وتأخذ الهيئة ١٥% من الإيراد مقابل الإدارة والصيانة، أما الوزارة فتأخذ ٧٥% تنفقها على مصارف الوقف الشرعية، وتبقى ١٠% الأخيرة احتياطاً لمجابهة التضخم الذي يحدث للنقود عند وضعها في البنك. بيد إنه من الثابت حدوث تهاون من هاتين الجهتين في مجالات حماية الوقف الخيري وحسن استثماره كما هو موضح أدناه:

أ- تدني عوائد إيجارات الأرض بدعوى مراعاة أحوال المستأجرين :

في الأول من مارس ٢٠١١ وافق مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية على تخفيض إيجار الفدان من الأرض الزراعية ليصبح ٤٠ مثل الضريبة بدلاً من ٦٠ مثل الضريبة بحيث لا يتعدى إيجار الفدان ألف جنيه في العام وذلك للمستأجر الأصلي لأرض الوقف أو ورثته، ويكون الإيجار ٦٠ مثل للضريبة بحد أقصى ١٢٠٠ جنيه للفدان في حالة وجود تنازل للغير، ويرر رئيس هيئة الأوقاف هذه الإجراءات بأنها جاءت لتأكيد دور الأوقاف في تحقيق العدل الاجتماعي ومراعاة ظروف المواطنين على اختلاف مستوياتهم (جريدة الأهرام، ٢٠١١/٣/٢).

والجدير بالذكر أن مثل هذه الإجراءات المتميزة التي تتخذها هيئة الأوقاف بخصوص إيجارات عقارات الأوقاف تكون على حساب مصلحة مواطنين آخرين مستفيدين من عوائد الوقف، فضلاً عن كونها إجراءات لا يملك حق إقرارها إلا المالك الحقيقي للعقارات، وليس هذا المالك يقيناً هو هيئة الأوقاف. وقد كانت مثل تلك الإجراءات سبباً كافياً لإقامة دعاوى قضائية ضد هيئة الأوقاف، من أمثلتها الدعوى المقامة أمام محكمة القضاء الإداري برقم ١٤٣٣٠ لسنة ٦٦ قضائية، وطالبت بإعادة تسعير الأراضي التي تقوم هيئة الأوقاف بتأجيرها ليكون بأسعار مناسبة، وقد أحالتها المحكمة إلى هيئة المفوضين بمجلس الدولة. وأوردت عريضة الدعوى أن هيئة الأوقاف المصرية تحوز آلاف الأقدنة الزراعية، تقوم بتأجيرها بأسعار زهيدة لا تتفق مع الأسعار الأصلية لإيجارات الأراضي الزراعية المتعارف عليها بنص القانون المدني الذي أكد أن إيجارات الأراضي الزراعية يتم تحديدها لمدة ثلاث سنوات على أقصى تقدير، في حين أن هيئة الأوقاف تقوم بتأجير أراضي الأوقاف لمدة ٤٠ عاماً دون مراعاة تغير الأسعار. وجاء في الدعوى المقامة "إن الهيئة تقوم بتأجير الفدان الواحد بمبلغ ٥٠٠ إلى ١٢٠٠ جنيه، في حين أن أسعار الإيجار المتعارف عليها تصل إلى ٦ آلاف جنيه للسنة الواحدة، وهو ما يعنى أن ٥٠٠ مليون جنيه على الأقل يتم إهدارها بسبب قيمة الإيجار الزهيدة" (بوابة الشروق، ١٦ يناير ٢٠١٣).

ب- عدم احترام رغبة الواقف وتحويل عوائد الوقف إلى جهات بمعرفة وإرادة الناظر:

تضمن القانون رقم ٢٤٧ في ٢١ مايو ١٩٥٣ أحكاماً تخول وزير الأوقاف سلطة تغيير مصارف الأوقاف الخيرية وجعلها على جهات بر أولى دون تقيد بشروط الواقف

الواردة في حجة الوقف. وقد حدث هذا الاجتراء في الوقف الخيري لمحمد راتب باشا على الجمعية الجغرافية المصرية حينما صدر قرار من وزير الأوقاف بتحويل عائد سراى الواقف بخلوان الحمامات التي هي جزء من أعيان الوقف الخيري للصرف منها على جهة أخرى غير الجمعية الجغرافية المصرية التي حددتها الحجة الشرعية كجهة وحيدة مستفيدة من الوقف الخيري لمحمد راتب باشا. كما توقفت وزارة الأوقاف منذ عام ٢٠٠٤ من صرف حصة الجمعية الجغرافية المصرية في ريع الأراضي الموقوفة عليها بمحافظة الغربية والمقدر بمبلغ ١٨٦٠٠٠ جنيه بذريعة عدم تحصيل إيجارات على قول باستيلاء عصابة مغتصبي الأوقاف على تلك الأراضي، وإن كان الواقع يشهد بأن هيئة الأوقاف المصرية مازالت الجهة الوحيدة التي تحصل على إيجارات أراضي وقف راتب باشا المذكور.

ج- التساهل ببعض التصرفات التي تغري مغتصبي الأوقاف الخيرية بتنفيذ مخططات السطو:

من أمثلة تلك التصرفات أنه في إعداد مذكرات ومستندات دفاع وزارة وهيئة الأوقاف المصرية في دعوى المطالبة بعزل وزير الأوقاف عن نظارة وقف محمد راتب باشا، وفي الدعوى رقم ٢١٠٥ لسنة ٢٠٠٢ مُستعجل القاهرة بطلب عزل هيئة الأوقاف المصرية من الحراسة المُقررة على أعيان وقف محمد راتب، اكتفت الوزارة والهيئة بتقديم نسخة من الصورة طبق الأصل من الحجة الشرعية المؤرخة ٧ رجب ١٣٥٠ هـ الموافق ١٧ نوفمبر ١٩٣١م، التي غيرت صفة الوقف ليصبح خيرياً على الجمعية الجغرافية المصرية، ممهورة بخاتم وزارة الأوقاف، وتم التكاثر عن تقديم صورة رسمية طبق الأصل للحجة الأصلية ذاتها الموجودة بقلم الحفظ بمجمع التحرير، مما جعل المحكمة تجد الصورة المعتمدة من وزارة الأوقاف وتصدر حكمها بعزل وزير الأوقاف عن نظارة وقف محمد راتب باشا. ومن أمثلة التساهل أيضاً عدم التيقن من صلة طالبي ترميم ورعاية مقابر الواقف بمدى استحقاقه عن التوكيل الصادر لمحمد عبد الحميد راتب من الإدارة العامة للأوقاف والمحاسبة، وقد استخدم هذا التوكيل للدعاء بأن حامله حفيد الواقف ومستحق لأعيان الوقف في دعاوى قضائية أقيمت أمام المحاكم.

٢) إضاعة أصول الأوقاف بالتجروء على حرمتها الشرعية :

من شواهد إضاعة أصول الوقف الخيري للجمعية الجغرافية بقرية كتامة ما يلي:

أ- تحويل تبعية الوقف إلى أكثر من جهة كالإصلاح الزراعي والمحليات وأخيراً هيئة الأوقاف:

بعد وفاة زوجة الواقف الأصلي الست/ كليبري هانم الشركسية تسلمت وزارة الأوقاف أطيان وقف محمد راتب باشا بقرية كتامة الغابة وما يجاورها تطبيقاً لنص المادة ٧/١ بالقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ "إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه". ثم بعد ذلك انتقلت حيازة أرض التداعي إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تطبيقاً للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسليم الأراضي التي تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي. ثم عادت حيازة أرض التداعي مرة أخرى لوزارة الأوقاف تطبيقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ "ترد لوزارة الأوقاف جميع الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص التي سبق استبدالها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي".

ب- إدعاء ملكية أعيان الوقف بوصفها عقارات بما يخالف أصول النظارة الشرعية عليها:

وضعت هيئة الأوقاف المصرية يدها على أرض الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية من أجل إدارتها واستغلالها وتأجيرها للغير بصفتها نائبة قانونية عن وزارة الأوقاف بموجب قانون إنشاء هيئة الأوقاف المصرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١. ولا يزيد دور وزارة الأوقاف عن وظيفة ناظر الوقف الخيري، والناظر لا يملك، وإنما هو مؤتمن على رعاية الوقف الذي هو ملك لله بعد أن تنازل المالك الأصلي عنه في حجة الوقف الشرعية. ولكن الغريب وغير المفهوم شرعاً أو قانوناً أن يصدر عن الإدارة القانونية لهيئة الأوقاف مذكرات قضائية بخصوص دعاوى وقف محمد راتب باشا المنظورة أمام المحاكم المصرية ما نصه "إن حيازة الأوقاف (الوزارة والهيئة) لأرض التداعي استمرت هادئة ومستقرة ولم ينازعها أحد فيها وبنيّة التملك ومن ثم تكون الأوقاف قد تملك أرض التداعي بوضع اليد المكسب للملكية - على فرض إنها لم تكن مالكة لها أصلاً". واستند هذا القول لهيئة الأوقاف إلى نص المادة ٩٨٦ من القانون المدني: "من حاز عقاراً أو منقولاً دون أن يكون مالكاً له،

أو حاز حقاً عينياً لمنقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصاً به، كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشر سنة". كما استند إلى قضاء لمحكمة النقض (نقض مدني جلسة ٢٢/٤/١٩٤٨) بأن: "الوقف بحكم كونه شخصاً معنوياً له أن ينتفع بأحكام القانون في خصوص التقادم المكسب، إذ ليس في القانون ما يحرمه من ذلك، وإذا كان التقادم المكسب هو في حكم القانون قرينة قانونية قاطعة على ثبوت الملك لأصاحب اليد، وكان توافر هذه القرينة لمصلحة جهة الوقف دليلاً على أن العين التي تحت يدها موقوفة وفقاً صحيحاً ولو لم يحصل به إسهاد" (من مذكرة قضائية لدفاع هيئة الأوقاف المصرية بقضية وقف محمد راتب أمام دوائر المحاكم).

ج- التوسع في نظام الاستبدال يضيع أصول الأوقاف ولا يعوض أعيانها على حقيقتها:

اطلع الباحث على صورة لوثيقة رسمية محررة في ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٦ صادرة عن هيئة الأوقاف المصرية - منطقة طنطا (الملكية العقارية) تفيد بأنه تم استبدال عدد ٩٧ اسم بوقف محمد راتب باشا الكائن بناحية كتامة مركز بسيون والقرى المجاورة، ومبين أسماؤهم والمساحات المستبدلة لكل منهم التي بلغت جملتها ١٣٢٢١ متر مربع بمتوسط ١٣٦ متراً للاسم الواحد. والجدير بالذكر أن هذه الوثيقة تمثل ما تتعرض له الأراضي الزراعية بالوقف من تآكل باستخدامات غير إنتاجية لن تكون في صالح تنمية الأوقاف، خاصة وأنه لا يراعى في الغالب إضافة المال المتحصل من الاستبدال إلى الأصول الموقوفة، ولا ترد عنها بيانات يحاط بها المستحقين للوقف حرصاً على الشفافية والأمانة في مهمة نظارة الوقف الخيري، وحفظ وتنمية أعيانه وأصوله.

وقد قرر مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية بتاريخ الأول من مارس ٢٠١١ استئزال المساحات المقام عليها المباني من مساحات الأرض الزراعية وتعامل كأرض فضاء. أما أراضي الأوقاف في العزب والقرى فقد تقرر تحديد سعر المتر للمباني المقامة والمحصورة حتى ١٩٩٣ بين ٣٠-٦٠ جنيهاً، وبين عامي ١٩٩٣، ١٩٩٨ احتسب سعر المتر بين ٧٠-٩٠ جنيهاً، وبين عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٢ يتراوح السعر بين ١٠٠-١٢٠ جنيهاً، وفيما بين عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٧ يتراوح سعر المتر بين ١٣٠ - ١٨٠ جنيهاً، مع مراعاة إضافة ٥ % سنوياً على الأسعار السابقة حتى تاريخ الممارسة، ومراعاة أن يتم تحميل أنصاف الشوارع في كل الحالات السابقة (جريدة الأهرام، ٢/٣/٢٠١١).

وبسبب الفوضى الأمنية المصاحبة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وصل عدد التعديلات على أراضي الأوقاف إلى حوالي ١٥٠٠ حالة بإجمالي مساحات نحو ٩٠٠ فدان، وتتفاقم نتائج التعدي على الأراضي الزراعية، بحيث إن التعدي على قيراط واحد يتسبب في بوار فدان بالكامل، مما أدى إلى تدمير ٣٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية التابعة لهيئة الأوقاف المصرية على حد قول رئيس هيئة الأوقاف المصرية (الأهرام الرقمي، ٢٠١١/٦/١٠).

٣) السطو العصابي على أراضي الوقف:

حينما تكون أوضاع الجهة الرسمية المناط بها نظارة الوقف الخيري (وزارة الأوقاف) وإدارته اقتصادياً (هيئة الأوقاف) على هذه الدرجة الموضحة سابقاً من التجرؤ على حرمة الوقف والتراخي والتكاسل في حمايته وعدم الجدية في تنميته، فإن هذه الأوضاع تعري محترفي أكل أموال الناس بالباطل والسطو على المال العام بوسائل غير نظيفة من التحايل والتزوير والرشوة، وهذا ما حدث تماماً مع وقف محمد راتب باشا الخيري على الجمعية الجغرافية المصرية الذي هو محل الدراسة الحالية، مثلما حدث ويحدث مع غيره من الأوقاف الخيرية. وقد تدرجت أعمال السطو العصابي على هذا الوقف الخيري بالنحو التالي:

أ- استغلال تشابه أسماء الواقفين الأصليين مع أسماء عصابات اغتصاب الأوقاف الخيرية:

يتمثل مركز عصابة اغتصاب الوقف الخيري لمحمد راتب باشا على الجمعية الجغرافية المصرية في ورثة المدعو (عبد الحميد محمد راتب) وهم أولاد عبد الحميد (محمد، محمود، زكريا، علي، أحمد، سعيد، إسماعيل، مصطفى كامل، عائشة)، وآخرون من ورثته. وهؤلاء الورثة ادعوا أن جدهم لأبيهم هو محمد راتب باشا صاحب الوقف الخيري على الجمعية الجغرافية المصرية، واستخرجوا مستندات مزورة قدموها في دعاوى قضائية طلبوا فيها استحقاقهم لأعيان هذا الوقف بوصفهم ورثة للواقف بادعائهم أن الوقف أهلي وليس خيرياً. وقد كشفت أولى قرائن استغلال تشابه الأسماء لدى هذه العصابة مع صاحب الوقف الأصلي (محمد راتب بن كوسه بن طبه الجركسي) بعد الحصول على شهادة الميلاد الرسمية لوالدهم المدعو (عبد الحميد محمد راتب)، وهي تحمل الرقم القومي ٢٠٨٠٧١٨٠١٠٠٦٩٢ للمولود: عبد الحميد محمد راتب المولود بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٠٨، وفيها أن (اسم المولود: عبد الحميد)، (اسم الوالد: محمد راتب ايف) وديانته مسلم

وجنسيته مصري، واسم الوالدة (عيشه هانم عبد الحميد) وديانتها مسلمة وجنسيتهها
مصرية. ورقم قيد واقعة الميلاد ١٦٧٥ بمكتب صحة الخليفة أول، صادرة عن سجل
المركز الرئيسي في ٢٠٠٥/٧/١٨. ويتضح بجلاء في مكونات الاسم الرباعي لصاحب
الوقف الخيري للجمعية الجغرافية أن: (محمد راتب) هو الاسم الأول المركب، واسم والده
(كوسه)، واسم جده (طبه)، واسم لقب العائلة أو الجنسية (الجركسي)، وهذه المكونات
تختلف عن مثيلتها في حالة صاحب شهادة الميلاد الذي يدعي أبناؤه أن جدهم هو صاحب
الوقف محمد راتب بن كوسه بن طبه الجرکسي، ذلك أن اسم جدهم الثلاثي حسب شهادة
الميلاد هو (محمد) بن (راتب) بن (ايف) وجنسيته مصري.

- ومن ممارسات اغتصاب أعيان الأوقاف التي حاولتها العصابة المذكورة ما يلي:
- في عام ١٩٩٦ أقام ورثة عبد الحميد محمد راتب، وهم أولاد عبد الحميد (محمد،
محمود، زكريا، علي، أحمد، سعيد، إسماعيل، مصطفى كامل، عائشة)، وآخرون
من وراثته، الدعوى رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٩٦ أحوال شخصية كلي جنوب القاهرة ضد
وزارة الأوقاف، يزعمون فيها أنهم ورثة / مصطفى راتب يطلبون فيها استحقاقهم
في وقف مياسة هانم أحمد أغا الموره لي، مستغلين تشابه أسمائهم مع أسماء بعض
ورثة الواقفة، وصدر حكم المحكمة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٦ برفض طلباتهم. وكان أحد
الورثة بالتشكيل العصابي المشار إليه (محمد عبد الحميد محمد راتب) قد حرر طلباً
موجهاً إلى السيد/ مدير عام الأوقاف والمحاسبة بتاريخ ١٢/٢١/١٩٩٤ وبرقم ٩٧،
وإصفاً نفسه بأنه حفيد الواقفة (مياسة هانم أحمد أغا الموره لي)، وعارضاً بطلبه أن
المدفن الخاص بالواقفة مياسة هانم أحمد أغا الموره لي والموجود بالإمام الشافعي،
وله مضيئة، ويطلب المساعدة لإحياء التراب وترميمها مع المضيئة.
 - بعد عام واحد من هذه المحاولة الفاشلة، وفي عام ١٩٩٧ أقام نفس ورثة عبد الحميد
محمد راتب، وهم أولاد عبد الحميد (محمد، محمود، زكريا، علي، أحمد، سعيد،
إسماعيل، مصطفى كامل، عائشة)، وآخرون من وراثته، الدعوى
رقم ٣١٦٢ لسنة ١٩٩٧ مدني كلي جنوب القاهرة ضد وزير الأوقاف وهيئة الأوقاف
المصرية بادعاء ملكيتهم لسرايا الواقف محمد راتب باشا في حلوان الموقوفة على
الجمعية الجغرافية المصرية، وقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بوقفها تعليقاً لحين
الفصل في الجنحة رقم ٣٨٣٠ لسنة ٢٠٠٩ جنح السيدة زينب التي أقامتها النيابة

العامة - بناء على شكوى وزير الأوقاف بصفته ضد المدعين في الدعوى الماتلة بتهمة التزوير واستعمال محرر مزور والاستيلاء على المال العام، ثم أقام ورثة عبد الحميد محمد راتب الدعوى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤ مدني كلي شمال القاهرة ضد وزير الأوقاف وهيئة الأوقاف أعادوا فيها طلبهم باستحقاقهم في وقف محمد راتب باشا بادعاء أنهم ورثته، مستندين إلى إعلانات وراثية مزورة، مستغلين في ذلك تشابه ظاهري محدود في اسم الواقف الحقيقي محمد راتب باشا، وفي اسم جدهم محمد راتب.

- استغل المتهمون مستندات وقف أبو بكر راتب في صورة لبعض المكاتبات المحررة من جهات رسمية تخاطب ورثة محمد راتب بن اسماعيل بن أبوبكر راتب بخصوص الدعاوى والأحكام القضائية بأوقاف مورثيهم من أسرة محمد علي وغيرهم، وكذلك بعض الدعوات التي كانت توجه لبعض أولئك الورثة لحضور احتفالات الخاصة الملكية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وأراد المتهمون أن يوهموا بتلك المستندات إثبات أنهم ورثة وذرية لمحمد راتب بن كوسه بن طبه الجركسي سردار الجهادية المصرية الذي مات عقيماً.

ب- استخراج مستندات مزورة والحصول على أحكام قضائية ترتيباً عليها:

صدر حكم قضائي بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠٠٣ في الدعوى ١١٣ لسنة ٢٠٠٢ مستأنف مستعجل القاهرة، حول الحكم بالدعوى المستعجلة ٢١٠٥ لسنة ٢٠٠٢ التي أقامها كل من: أولاد عبد الحميد محمد راتب (محمد، محمود، زكريا، علي، أحمد، سعيد، إسماعيل، مصطفى كامل، عائشة)، وآخرون من ورثته، وخمسة ممن اشتروا بعقود ابتدائية أرضاً زراعية من ورثة عبد الحميد محمد راتب. والدعوى مرفوعة ضد وزير الأوقاف بصفته ورئيس هيئة الأوقاف المصرية بصفته. وكان منطوق الحكم المستأنف رفض الاستئناف وتأييد حكم الدرجة الأولى بتاريخ ٨/١١/ ٢٠٠٢ الذي قضى بعزل وزير الأوقاف من الحراسة المقررة على الأطيان الزراعية التي يملكها رافعو الدعوى ومساحتها ٥٣٨ فدان هي عبارة عن الجزء الأهلي من وقف مورثهم المرحوم عبد الحميد محمد راتب باشا (هكذا) بناحية كتامة الغابة مركز بسيون غربية بموجب الحجة الشرعية رقم ٦٩٠ سجل رقم ١٢٤ من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ٤ يوليو ١٩٠١، وقضى الحكم كذلك بتعيين أحد مشتري الأرض حارساً على الوقف، على قول من أن هيئة الأوقاف وضعت يدها على الوقف الأهلي وامتنعت عن تسليم الورثة والمشتريين استحقاقاتهم من ريع الوقف وحساب الإيرادات.

وأقامت النيابة العامة - بعد تحقيقات مستفيضة وموسعة - ضد جميع المدعين من ورثة عبدالحميد محمد راتب في الجنحة رقم ٣٨٣٠ لسنة ٢٠٠٩ جنح السيدة زينب متهمه إياهم بتزوير إعلانات الوراثة التي تزعم انتسابهم للواقف محمد راتب باشا لأنهم في الفترة من ١٣/١١/١٩٩٤ وحتى ٢٠٠٤/٢/١٧ بدائرة قسم بسيون - بمحافظة الغربية، قاموا بتزوير إعلانات الوراثة التي تتعلق بتحقيق الوفاة أمام السلطة القضائية بأقوال غير صحيحة، وقاموا باستعمال ذلك المحرر بالتعدي على أرض مملوكة للدولة والتي يعدها القانون المدني أموالاً من الأموال العامة.

وتبين من أوراق التحقيقات أن المدعو عماد سعد الذي يعمل في تجارة الأراضي هو الرأس المدبر لتلك المؤامرة بأكملها ومنذ بدايتها، حيث أقر أحد ورثة عبد الحميد محمد راتب أنه سمع من أخيه "محمد" أن لهم شركة كبيرة، وجاءهم ناس منهم عماد سعد وآخرين راغبين أن يتعاملوا ويتصرفوا في أطيان الشركة، وأنه وأخوته عملوا توكيلات لعماد ليقوم بكل شيء باسمهم خصوصاً أنه معه الفلوس ويعرف يستخرج الورق لأن له سلطة وواصل وقادر (تحقيقات النيابة العامة، ص ٨٧). وقد أسفر تحقيق النيابة العامة للأموال في القضية رقم ٨٤٧ لسنة ٢٠٠٧ أموال عامة استئناف طنطا وبرقم ١٥ لسنة ٢٠٠٧، عن تقرير قيام ورثة عبد الحميد محمد راتب بتزوير المستندات والإعلانات الشرعية للاستيلاء على وقف محمد راتب باشا ابن كوسه ابن طبه ببلوان والغربية (كتامة الغابة مركز بسيون) وحبس المتهمين: مصطفى كامل عبد الحميد محمد راتب، اسماعيل عبد الحميد محمد راتب، عائشة عبد الحميد محمد راتب، وعماد سعد عبده، وذلك في مارس وأبريل ٢٠٠٨.

فضلاً عن تزوير إعلانات الوراثة قدم المزورون أمام هيئة مكتب خبراء جنوب القاهرة مستنداً على هيئة جواز سفر باسم محمد راتب باشا، وعليه تأشيرة لأداء الحج عام ١٩١٨، ودون فيه أن عمر صاحب الجواز ٩٢ عاماً، وعليه صورة لصاحب الجواز مطبوع عليها خاتم حديدي مستدير باسم محمد راتب وهو الذي يعتمد كتوقيع لمن لا يعرفون الكتابة من الأميين. ومن المفترض أن يكون الخاتم المطبوع على صورة الجواز للجهة الرسمية المصدرة له وليس لصاحبه، وصاحب الصورة يرتدي طربوشاً أسطوانياً كان يلبسه عوام الناس، أما الطربوش الخاص بالبكوات والبشوات والحكام فهو الطربوش المخروطي. ويتضح التزوير الفاضح بمقارنة صورة صاحب الجواز (صورة ١) على فرض أنه صحيح - بالصورة الحقيقية لمحمد راتب باشا سردار الجهادية المصرية المنشورة بالمصادر العلمية الصحيحة (صورة ٣).



صورة (١) : صورة مزورة بجواز سفر مزور باسم محمد راتب باشا لأداء الحج عام ١٩١٨.

وإمعاناً في التزوير وضع خلف وجه الجواز جدول بالمرافقين وكانوا ثلاثة على النحو التالي (صورة ٢):

العائلة المدرجة في الجواز		
الاسم واللقب	صفة القرابة	السن
عائشة هانم عبد الحميد عمر	الزوجة	٥٢ سنة هجرية
اسماعيل محمد راتب	الابن	٢٨ سنة هجرية
زكريا محمد راتب	الابن	٤ سنوات هجرية

صورة (٢) : العائلة المدرجة في الجواز المزور.

العائلة المدرجة في الجواز

الاسم	صلة القرابة	السن
- عائشة هانم عبد الحميد عمر	الزوجة	٥٢ سنة هجرية
- اسماعيل محمد راتب	الابن	٢٨ سنة هجرية
- زكريا محمد راتب	الابن	٤ سنوات هجرية

ومن المفارقات التي لم يتنبه إليها المزورون أن فارق السن بين الزوج والزوجة أربعين عاماً، وورزقا بإسماعيل وهو في سن ٦٤ أي عام ١٨٩٠، وبزكريا وهو في عمر ٨٨ عاماً وهي في سن ٤٨ سنة أي في عام ١٩١٤. والثابت أن محمد راتب باشا بن كوسه بن طبه توفي عام ١٩٢٠ عن نحو ٨٦ عاماً، بينما لو كان محمد راتب صاحب الجواز شخصية منتحلة له وتوفيت عام ١٩٢٠ يكون عمرها ٩٤ عاماً. والملاحظ كذلك أن المزورين استغلوا اسم (محمد مصطفى راتب - حفيد الواقفة/ مياسة هانم أحمد أغا الموره لي) في التشابه الجزئي لاسم زوجته (عائشة عبد الحميد هارون) مع زوجة محمد راتب ايف (عيشة هانم عبد الحميد)، وتشابه أسماء بعض الأبناء (اسماعيل وزكريا).

ج- التصرف في الأعيان بالبيع والشراء لأطراف متعددين:

بعد أن تأييد الحكم بالدعوى رقم ١١١٣ لسنة ٢٠٠٢ مستأنف مستعجل استئنافياً، قام المدعون بتنفيذ حكم الحراسة واستلام الأراضي الزراعية لوقف محمد راتب باشا في بسيون بمحافظة الغربية وشرعوا في تقسيمها وبيعها للغير (المدعو النعناعي) والاستيلاء على ريع تلك الأراضي وأثمان بيعها لأنفسهم بدون وجه حق مع علمهم بتزوير إعلانات الوارثة التي استخرجوها واستعملوها للحصول على تلك الأحكام المستعجلة المنوه عنها، كما قام المتهمون ببيع سرايا الواقف في حلوان إلى المدعو عماد سعد بعد أن قاموا بإشهار إنهاء الوقف وإشهار حق إرث وبيع مستغلين إعلانات الوارثة المزورة بالتنسيق مع المشتري عماد الذي قام بهدمها وباعها كأرض فضاء إلى الجمعية التعاونية للبناء والإسكان للعاملين بشركة بورتلاند حلوان التي استصدرت بدورها ترخيصاً ببناء برج سكني عليها.

ثالثاً - تأكيد استدامة أعيان الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية :

تتحقق استدامة أعيان الوقف الخيري محل الدراسة، وأمثاله، من خلال ما يلي:

١) فض الالتباس القائم على تشابه أسماء الواقفين وورثتهم:

كشفت عملية المتابعة الفاحصة لملايسات دعاوى الاحتيال والسطو العصابي على الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية لواقفه الأصلي محمد راتب باشا بن كوسه بن طبه الجركسي عن وجود ثلاثة وقفيات حقيقية ثابتة بحجج شرعية، وصدر بخصوص بعضها أحكام قضائية، ويوجد بين هذه الوقفيات الثلاث قاسم مشترك هو اسم (محمد

راتب)، إما بكونه الواقف الأصلي، أو بكونه أحد فروعه أو وراثته. وكان هذا القاسم المشترك (محمد راتب) مدخلاً للتحايل والتزوير والسطو على الأوقاف الذي مارسته عصابة مركزها ورثة المدعو (عبد الحميد محمد راتب).

وتتمثل تشابهات أسماء الواقفين أو فرعهم محل الدراسة في الثلاثة التالية:

- محمد راتب باشا، الواقف الأصلي لما صار وفقاً خبيراً على الجمعية الجغرافية المصرية.
- محمد راتب باشا، حفيد أبو بكر راتب باشا الواقف الأصلي لأوقاف أبوبكر راتب الأهلية.
- محمد راتب بك، ابن مصطفى بك راتب، من ذوي الأملاك بمركز إيتاي البارود بحيرة.

ويتم فض الالتباس من خلال فحص وتدقيق الوثائق والحجج الشرعية المنشئة للأوقاف والمغيرة في شروطها، وكذلك الوثائق القضائية والرسمية التي تسجل التطورات التي لحقت بالأوقاف، ويتركز الفحص والتدقيق على إبراز ثلاثة جوانب أساسية هي:

- الهويات الشخصية لأصحاب الأسماء المتشابهة.
- الهوية المكانية للأعيان الموقوفة.
- هوية الموقوف عليهم.

وسوف نطبق هذا التحليل في حالات التشابه المشار إليها كما يلي:

١- محمد راتب باشا، الواقف الأصلي لما صار وفقاً خبيراً على الجمعية

الجغرافية المصرية:

- أ- **الهوية الشخصية:**
- **اسمه (ولقبه):** محمد راتب (باشا) بن كوسه بن طبه الجركسي، وهو عتيق الخديوي سعيد باشا والي مصر.
- **ميلاده:** لم يعثر الباحث على مستند يشير صراحة إلى تاريخ ميلاد محمد راتب بن كوسه بن طبه، إلا إنه صدر بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٩٤ إذن برط معاش لمحمد راتب باشا سردار الجيش المصري وفقاً للائحة التي وضعها سعيد باشا لمعاشات الموظفين العموميين (ذاكرة مصر المعاصرة، ص ١٥٣). ويستفاد ذلك وصول محمد راتب باشا لسن المعاش (ستون عاماً) عام ١٨٩٤، أي إنه من مواليد ١٨٣٤.



Ratib Pasha, Commander of the Egyptian Army in Abyssinia.

صورة (٣) : محمد راتب باشا بن كوسه بن طبه الجركسي سردار الجهادية المصرية.

- أسرته: تزوج محمد راتب باشا مرتين مشار إليهما في كتاب الوقف: الزيجة الأولى من الست دلارام هانم عتيقة إسماعيل باشا خديو مصر سابقاً، وقد توفيت قبله وورث نصف إرثها الشرعي حيث لم ينجب منها، والزيجة الثانية (وقت إنشاء الوقف ١٩٠١) هي الست كلييري هانم الجركسية الجنس معتوقة جنتمكان إسماعيل باشا خديو مصر سابقاً ولم ينجب منها أيضاً. وكان لمحمد راتب أخوان لأبيه هما: حضرة محمود بيك طلعت وحضرة علي بيك رضا.
- وظائفه: كان محمد راتب باشا قائد القوات المصرية في معركة جورا في الحبشة (٧-٩ مارس سنة ١٨٧٦) التي وقعت بين القوات المصرية والقوات الإثيوبية بقيادة يوحنس الرابع في جورا ولاية هماسين (Loring, 1884, 360a). وشغل محمد راتب باشا منصب سردار الجهادية المصرية (قائد الجيش) ووزير الجهادية في أول وزارة لنوبار باشا ١٨٧٨ (موقع ذاكرة مصر المعاصرة). وشغل وظيفة وكيل دائرة القصر العالي في عام ١٩٠١ حسبما جاء بكتاب الوقف عام ١٩٠١.

- **وفاته:** توفي محمد راتب باشا في القاهرة بتاريخ ٧ مارس ١٩٢٠. ودفن بعد جنازة رسمية عسكرية مهيبية كأحد رجالات الدولة السابقين. وإذا صح تاريخ ميلاده فإنه يكون قد توفي عن عمر ٨٦ عاماً. وبتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٢٠ صدر عن محكمة مصر الابتدائية الشرعية إعلان الوراثة الشرعي المقيد برقم ٩١ بسجل ٣٦٩ وراثات، يفيد بانحصار الإرث الشرعي للمغفور له محمد راتب باشا السردار الأسبق للجيش المصري في زوجته الست كليبري هانم وفي أخيه شقيقه اللواء علي رضا من غير شريك، للزوجة ربع التركة فرضاً وللأخ الشقيق الباقي تعصيباً.

ب- الهوية المكانية للوقف:

يتضمن وقف محمد راتب باشا ابن كوسه بن طبه الجركسي، يتضمن أراضي زراعية بنواحي كتامة الغابة وكوم النجار وشبرا بناص بمديرية الغربية، وأوقاف عقارية بمصر المحروسة عبارة عن سرايا ببلوان الحمامات وستة منازل بيوت بالدرب الأحمر.

ج- هوية الموقوف عليهم:

وقف محمد راتب باشا الخيري، منه نحو ١٠٥ فدان على مدفن الواقف بصحراء الإمام الشافعي، وبقية أعيان الوقف على الجمعية الجغرافية المصرية.

٢- **محمد راتب باشا، حفيد أبو بكر راتب باشا الواقف الأصلي لأوقاف أبوبكر راتب الأهلية:**

أ- الهوية الشخصية:

- **اسمه (ولقبه):** محمد راتب (باشا) بن اسماعيل بن أبو بكر راتب.
- **ميلاده:** ولد في محروسة مصر في جمادى الأولى ١٢٨٣ هـ = أغسطس ١٨٦٦ ميلادية.

- **أسرته:** هو نجل اسماعيل باشا ابن أبوبكر راتب باشا، وهذا الجد كان محافظاً للإسكندرية من ٣ نوفمبر ١٨٥٤ - ١٠ أغسطس ١٨٥٥، وأنشأ وقفين بحجتين، أولاهما صادرة من محكمة مصر الشرعية في ٢٩ الحجة سنة ١٢٨٨ هـ (١٨٧١م)، والثانية صادرة في ٢ رجب سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م) من محكمة اسكندرية الشرعية. وتوفي اسماعيل بن أبو بكر راتب عام ١٣٠٢ هـ (١٨٨٥م) أي بعد وفاة

أبيه بسبع سنين، وأصبح ابنه (محمد) هو الوريث الوحيد لأبيه ولرابع أوقاف جده أبو بكر راتب باشا. تزوج محمد راتب باشا بن اسماعيل بن أبو بكر راتب باشا وأنجب من زوجتين: الزوجة الأولى هي الأميرة (نعيمة داود هانم أفندي) إحدى أعضاء العائلة الخديوية، بنت الأمير اسماعيل داوود بن محمد علي الصغير، وأنجبت له كلاً من: إسماعيل وداود وتوفيق وبهية هانم وأبو بكر وعلي وعمر. والزوجة الثانية هي السيدة (زليخة) وهي ليست من أسرة محمد علي وأنجبت له ابنه: ابراهيم.

- **وظائفه:** في عام ١٣٠٢ توجه محمد راتب إلى أوروبا بإرادة محمد توفيق باشا خديوي مصر فدرس على جناب العلامة المسيو إدوارد أستاذ اللغة اللاتينية في جنيف. وفي عام ١٨٩١ أنعم عليه محمد توفيق باشا برتبة ميرميران (تعني: أمير الأمراء) الرفيعة ولقب باشا.

- **وفاته:** توفي محمد راتب باشا ابن اسماعيل بن أبو بكر راتب في عام ١٩٢٠، عن عمر ٥٤ عاماً (عبد المسيح، ١٨٩٢). وتبدو أوصافه الأخرى من صورته التالية (صورة ٤) (www.egyptedantan.com):



صورة (٤)

ب- الهوية المكانية للوقف:

يقع مقر دائرة محمد راتب باشا بشارع عابدين بالقاهرة.

ج- هوية الموقوف عليهم:

بعد وفاة الحفيد (محمد راتب) آلت استحقاقات ريع أوقاف السيد أبو بكر راتب باشا إلى أبناء حفيده: المرحوم السيد محمد راتب باشا ابن المرحوم السيد إسماعيل راتب باشا ابن المرحوم السيد أبي بكر راتب باشا سعادة الواقف، وأبناء هذا الحفيد محمد راتب باشا هم: إسماعيل وداود وتوفيق وبهية هانم وأبو بكر وعلى وعمر وإبراهيم. (عبد المسيح، ١٨٩٢، ص ١٠٨، محمد بخيت، ١٩١٨، الفتوى رقم ٧/١١). وبرزت علاقة أسرة راتب بشا بالنادي الأهلي (تأسس عام ١٩٠٧)، في قيامها عام ١٩٢٣ ببناء صالة كبرى وغرفة لخلع الملابس على نفقتها في ذلك الوقت وبتكلفة إجمالية ٤٠٠ جنيه وسميت بـ (صالة راتب) وما زالت آثارها باقية حتى اليوم. وفي يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٣٣ وافقت الجمعية العمومية للنادي على اعتبار حضرات أنجال راتب باشا أعضاء بالنادي مدى الحياة نظراً لما قدمته هذه العائلة الكريمة من التبرعات والخدمات المادية والأدبية للنادي.
(<http://www.facebook.com/Empire.Of.Ahly/info>).

٣- محمد راتب بك، ابن مصطفى بك راتب، وارث وقف مياسة هانم الموره لي

أ- الهوية الشخصية:

- اسمه (ولقبه): محمد راتب (بك) بن مصطفى بن علي بن أحمد أغا بكير بن عبد الله
- ميلاده: لم تتوافر بياناته
- أسرته: زوجته عائشة عبد الحميد هارون، أنجب منها أولاده: نرجس (توفيت ١٩٤٦) وفاطمة وإسماعيل وعبد الكريم ومحمد وأحمد وزكريا وعبد الحميد ومصطفى.
- وظائفه: من ذوي الأملاك.
- وفاته: توفي محمد راتب بن مصطفى راتب بتاريخ ٥ مايو ١٩١٨م، وذلك وفق ما جاء في إعلام الوراثة المقيد برقم ٣٠٦ بمحكمة عابدين الجزئية دائرة الأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٦٤/١١/٨ الموافق ٤ رجب ١٣٨٤.

ب- الهوية المكانية للوقف:

وقف الست مياسة هانم بنت أحمد أغا باشاكو الموراهلي، ومحل الوقف ناحية قدوقة مركز إيتاي البارود بحيرة (إعلام الوراثة المقيد برقم ١٠٤٣ بمحكمة مصر الشرعية الكبرى بتاريخ ٢٢ يونية ١٩٠٥م الموافق ١٩ ربيع ثاني ١٣٢٣هـ).

ج- هوية الموقوف عليهم:

بعد وفاة الواقفة مياسة هانم (توفيت في محل توطنها حال حياتها بحارة الحبانية بقسم الدرب الأحمر بمصر المحروسة بتاريخ ٣١ مايو ١٩٠٥) انحصر إرثها الشرعي في محمد بك راتب المذكور من غير شريك. وبعد وفاته عام ١٩١٨ انحصر إرثه في زوجته عائشة عبد الحميد هارون، وأولاده: نرجس وفاطمة وإسماعيل وعبد الكريم ومحمد وأحمد وزكريا وعبد الحميد ومصطفى فقط، وتستحق الزوجة ثمن تركته فرضاً، ويستحق أولاده باقيها تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين (إعلام الوراثة المقيد برقم ٣٠٦ بمحكمة عابدين الجزئية دائرة الأحوال الشخصية بتاريخ ١١/٨/١٩٦٤ الموافق ٤ رجب ١٣٨٤).

٢) وجوب تصحيح الأوضاع الخاطئة في صيانة وإدارة الوقف الخيري:

ينطوي واقع الحال صيانة وإدارة الوقف الخيري من خلال وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية على أوضاع بالغة السوء. ومن ثم أصبح واجباً على المصريين أصحاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أن يطلبوا ممن بيدهم وضع وتنفيذ التشريعات والقوانين المحققة لأهداف بناء مصر القوية الرشيدة، تصحيح ما لحق بأصول الوقف الخيري المصري، نتيجة إهمال وتهاون الجهات الحكومية المشرفة عليه مع عصابات منظمة للسطو على تلك الأوقاف واغتصابها بموجب أوراق مزورة أعدها فاسدون ومرتشون وقدموها للمحاكم مع تغييب المستحقين الشرعيين بالوقف الخيري، وصدور تشريعات تسمح لوزير الأوقاف بتغيير مصارف عوائد الوقف بخلاف ما شرطه الواقف في الحجج الشرعية المنشئة للوقف، مما يعتبر اعتداءً سافراً وتحكماً من غير ذي اختصاص في أشياء ليست ملكاً له، بل هو فقط مؤتمنٌ على حسن إدارتها، فتجاوز حدوده المشروعة، وقصر في نظارتها وحراستها، بل سهل للمغتصبين سبل الاستيلاء على أعيان وأطيان الوقف، وفقد بذلك شرط الأمانة في المحافظة على الوقف وفقد شرط القوة بفشله في حمايتها من المغتصبين، ولم يعد له سند شرعي لاعتباره أجيراً يؤدي وظيفة النظارة على

الوقف، وهما الشرطان الواردان بالقرآن الكريم: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾. ووزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية بوضعها الحالي لا يصلحان للنظرة بمعناها الشرعي.

ومن أوجب ما يتخذ لتصحيح الأوضاع الحالية، هو الفصل بين اختصاصات نظارة الأوقاف الخيرية وبين أية وزارة تخصص للشئون الدينية ودور العبادة. ذلك أن مجالات ومصارف الوقف الخيري أوسع من مجرد تركيزها على شئون دور العبادة والدعوة إلى الله، فتلك الشئون لا تمثل سوى مصرف في مجال أحد خمسة مقاصد كلية للشريعة الإسلامية تساهم الأوقاف الخيرية في تحقيقها وهي (رحال، والسعد، ٢٠٠٩):

- **حفظ الدين:** ومما يحققه، الوقف على رعاية وصيانة المساجد والمؤذنين والقائمين على الدعوة.
- **حفظ العقل:** ومما يحققه، الوقف على تيسير التعلم وسبل اكتساب المعارف.
- **حفظ النسل:** ومما يحققه، الوقف على رعاية النساء وأطفال أسر المعيلات والملاجيء.
- **حفظ النفس:** ومما يحققه، الوقف على الرعاية الصحية ومؤسساتها.
- **حفظ المال:** ومما يحققه، الوقف من أجل تيسير المهن المناسبة وتوفير فرص العمل.

فالأوقاف الخيرية لا يصح أن تتركز مصارفها الشرعية للصرف على وزارة تنحصر مسؤوليتها الرئيسية في رعاية دور العبادة وشئون الدعوة حتى بات مستقراً في أذهان كثيرين أن كلمة أوقاف تعني المساجد وخطباء الجمعة والوعظ والإرشاد، ولذا لزم الفصل بين الكيانين إصلاحاً لكليهما.

٣) مراجعة مشروعية استبدال أعيان الوقف الخيري منعاً لتبديدها:

المعلوم شرعاً أن الوقف لا يجوز بيعه ولا هيبته ولا التصرف فيه بأي شيء يزيل وقفه. وإذا مات الواقف لا يورث عنه لأن هذا هو مقتضى الوقف لقول الرسول عليه السلام في حديث ابن عمر: "لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث". ويرى أبو حنيفة أنه يجوز بيع الوقف، قال أبو يوسف: لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به (سابق، ١٩٩٧، ص ٢٧٢).

ولكن الفقهاء تحدثوا عن بعض أشكال التصرف في أعيان الوقف تحت مسمى الإبدال أو الاستبدال. فالإبدال هو بيع عين موقوفة لشراء عين أخرى تكون وفقاً بدلها، والاستبدال، شراء عين أخرى تكون وفقاً مكانها. واختلف الفقهاء في جواز الاستبدال ما بين مضيق وموسع، بل من الفقهاء من كان يمنع، ولم يجزه إلا في أحوال استثنائية قليلة الوقوع، ومنهم من أجازته لاشتراط الواقف، أو لكثرة الغلات عند الاستبدال، فالأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد قد ضيقوا بابها، بل منهم من حاول إغلاقه. أما المذهب الحنفي فيثبت للواقف حق الاستبدال إذا اشترطه لنفسه، فإذا لم يشترطه لنفسه فلا يكون لأحد إلا للقاضي في حال المصلحة أو الضرورة (أبو زهرة، ١٩٧٢، ص ٤٥١)، وقد خالف محمد بن الحس، تلميذ أبي حنيفة في ذلك حتى لا يتخذ الاستبدال ذريعة إلى ضياع الأوقاف (خلاف، ١٩٥٣، ص ٤٠١). وقال ابن تيمية إبدال المنذور والموقوف بخير منه نوعان: إبدال للحاجة، وإبدال لمصلحة راجحة، وهما جائزان (سابق، ١٩٩٧، ص ص ٢٧٥-٢٧٦).

ومما يذكر أن المفتي علام نصار أصدر عام ١٩٥١ فتوى شرعية بأن "وقف الموقوف باطل شرعاً لعدم ملكية الموقوف للواقف وقت الوقف"، بمعنى أن الذي لا يملك لا يحق له أن يتصرف فيما لا يملكه. كما أفنى بأن بناء الأجنبي عن الوقف في أرض الوقف إن كان من مال نفسه لنفسه دون إذن الناظر يكون متعدياً في وضعه ويجب عليه رفعه. وللناظر شراء ذلك البناء للوقف إن كان في ذلك مصلحة له. وإذا أضر رفع البناء بالأرض أمر المتعدي بالانتظار حتى ينهدم لأنه هو المضيع ماله بالتعدي.

٤) نحو قانون جديد للوقف الخيري في ظل الدستور الجديد يحقق استدامته:

تضمن الدستور المصري الجديد الذي صوت عليه الشعب المصري في ديسمبر ٢٠١٢ مادة عن التزام الدولة المصرية بنظام الوقف الخيري، وهي المادة رقم ٢٥، ونصها هو: "تلتزم الدولة بإحياء نظام الوقف الخيري وتشجيعه، وينظم القانون الوقف ويحدد طريقة إنشائه وإدارة أمواله واستثمارها، وتوزيع عوائدها على مستحقيها وفقاً لشروط الواقف". وبعد تعطيل دستور ٢٠١٢ والاستفتاء على تعديله يومي ١٤-١٥ يناير ٢٠١٤ أصدر في ١٨ يناير ٢٠١٤ دستور جمهورية مصر العربية المعدل متضمناً المادة رقم ٩٠ عن نظام الوقف الخيري بالنص التالي: "تلتزم الدولة بتشجيع

نظام الوقف الخيري لإقامة ورعاية المؤسسات العلمية، والثقافية، والصحية، والاجتماعية وغيرها، وتضمن استقلاله، وتُدار شئونه وفقاً لشروط الوقف، وينظم القانون ذلك" وفي ظل هذا النص الدستوري يتوجب أن تصدر تشريعات وقوانين تعيد الوقف الخيري إلى مستحقيه المحددين في حجج الوقف الشرعية، ويتولى هؤلاء المستحقون تنمية الوقف واستثمار عوائده تحت الرقابة الإدارية والمالية لهيئات الدولة المصرية دون وساطة من وزارة تسمى حالياً بوزارة الأوقاف التي توجه جل نشاطها إلى شئون دور العبادة والدعوة الإسلامية (عيسى، ٢٠١٢)، فالثابت أن مصارف الأوقاف الخيرية المحددة بالحجج الشرعية تمتد إلى أغراض أخرى بجانب دور العبادة، ولهذا يكون من الأنسب أن يسند إلى المعنيين بتلك الأغراض من مستحقي الوقف الخيري مهمة إدارة واستثمار أعيان الوقف، على أن تصدر قوانين منظمة لذلك. والجدير بالذكر أن عدداً من الفقهاء يجيزون ويستحبون أن يتولى الموقوف عليهم أمر إدارة الأوقاف وتمييتها، ويتحملون المسؤولية عن ذلك، ففي مذهب الإمام مالك ومذهب الإمام أحمد "أنَّ المُلْكُ في رِقْبَةِ الموقوفِ ينتقل إلى الموقوفِ عليه"، بخلاف الراجح من مذهب الشافعية أن ملك رقبه الموقوف ينتقل إلى الله عز وجل فلا يكون مُلْكاً للوقف ولا للموقوف عليه. وعلق سيد سابق بأنه "يترتب على الحكم بانتقال المُلْكِ لزومُ مراعاتِهِ والخُصومةِ فِيهِ" (سابق، ١٩٩٧، ص ٢٧٢).

واستناداً إلى انتقال رقبه الموقوف إلي الموقوف عليه كان العمل بإعادة أوقاف الأزهر الخيرية إليه، وكذلك أوقاف الكنيسة، وفق ما جاء على لسان رئيس هيئة الأوقاف المصرية أنه تم تسليم ما يقرب من ٨٥% من أوقاف الأزهر، أما النسبة الباقية فهي أوقاف مشتركة بمعنى أن يكون هناك معاهد دينية تم بناؤها علي أراضي الأوقاف وهذه الأوقاف المشتركة يجري حصرها والتوافق حولها لتسليمها للأزهر، ونفس الأمر بالنسبة للأوقاف القبطية حيث تم عمل لجنة من هيئة الأوقاف مع هيئة الأوقاف القبطية وتم تسليم ما يقرب من ٦٥% من هذه الأوقاف ولا توجد أي مشكلة في ذلك وسيتم تسليم جميع الأوقاف الخاصة بالأزهر والكنيسة (الأهرام الرقمي بتاريخ ١٠/٦/٢٠١١). وعلى غرار ذلك يجب إعادة الأوقاف الخيرية إلى المؤسسات الموقوفة عليها ومنها الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية بكامل أعيانه في حلوان وقرية كتامة وجاراتها بمحافظة الغربية.

الخاتمة :

في عام ٢٠٠٣ شاعت إرادة الله أن تكتشف الجمعية الجغرافية المصرية الجريمة التي ترتكب بحق هذا الوقف الخيري الذي يخصها عبر عصابة من مغتصبي الأوقاف الخيرية بتسهيلات من مرتشين بهيئة الأوقاف ومزورين لأوراق يحصلون بها على أحكام قضائية بأحقيتهم في الوقف الخيري، وفي تغييب للمستحقين لهذا الوقف. وعرف كاتب هذه السطور أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى بهذه الجريمة، وأبلغ بها على الفور رئيس مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية وقتذاك الأستاذ الدكتور محمد صفي الدين أبو العز الذي وكل محاميا للتدخل الفوري باسم الجمعية بالقضايا المستأنفة من العصابة المغتصبة للوقف الخيري ورفع دعاوى جديدة بأحقية الجمعية في الوقف الخيري. وكانت وزارة الأوقاف توقفت نهائياً عن تسليم الجمعية الجغرافية المصرية مستحقاتها السنوية من ريع الوقف، وهو يمثل المصدر الرئيسي لتمويل أنشطتها العلمية. ولم تفلح الجهود المتكررة لرئيس مجلس إدارة الجمعية مع وزراء الأوقاف المتعاقبين في حصول الجمعية على شيء من مستحقاتها الشرعية، وأصبحت تدير شؤونها وأنشطتها بما يتحصل من موارد ذاتية محدودة، مع ما يدفعه الباحثون لتمويل نشر بحوثهم في مجلات وسلاسل الإصدارات العلمية للجمعية باللغة العربية والانجليزية والفرنسية.

لقد أصبح حال الجمعية الجغرافية المصرية الكارثي ذات الوقف الثري الذي اعتدى عليه الفاسدون وتهاونوا في حفظه غير الأمانة، وبات المستحقون للوقف يتسولون حقهم بلا مجيب، أصبح هذا الحال كالذي حكاه الخليفة المعتمد العباسي عن نفسه بقوله:

أليس من العجائب أن مثلي يرى ما قلّ ممتنعاً عليه
وتؤخذُ باسمه الدنيا جميعاً وما من ذلك شيء في يديه

والحقيقة أن الجمعية الجغرافية المصرية لم تأل جهداً في الدفاع القضائي عن حقها المضيع، وما فتئت تنافح بإصرار بالتنسيق مع شرفاء من السادة المحامين بإدارة القضايا بهيئة الأوقاف المصرية، من أجل دحض الدعاوى الباطلة وكشف الزيف والتزوير في مستندات عصابة اغتصاب الوقف الخيري للجمعية الجغرافية المصرية، انتظاراً ليوم ترد فيه الحقوق لأصحابها، وعسى أن يكون قريباً.

استدراك :

بعد الانتهاء من كتابة البحث السابق ضمن العمل الجماعي الأول للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية عن استخدام الأرض في قرية كتامة الغابة مركز بسيون غربية، تواصلت الجهود والمتابعات القضائية لحسم القضايا المتعلقة بوقف محمد راتب باشا على الجمعية الجغرافية المصرية.

وشاءت إرادة الله الحكم العدل أن يتحقق ما رجاه كاتب هذه السطور في ختام بحثه بأن يأتي يوم ترد فيه الحقوق لأصحابها، وعساه أن يكون قريباً.

- ففي ٢٦/٤/٢٠١٤ أصدرت محكمة شمال القاهرة الابتدائية حكمها في القضية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤ وقف كلي شمال (ملحق ٢) انتهت فيه إلى أن وقف محمد راتب باشا الموقوف على الجمعية الجغرافية المصرية هو وقف خيرى، وما زال خيرياً، ولم تتغير صفته إلى وقف أهلي، ومن ثم فليس للمدعين حق فيه سواء ثبت نسبهم إلى محمد راتب باشا أو لم وثبت.

- وفي ١٧/٩/٢٠١٥ أصدرت محكمة السيدة زينب الجزئية حكمها في الجحلة رقم ٣٨٣٠ لسنة ٢٠٠٩ (ملحق ٣) الذي قضى ببتوث التزوير الذي قام به أفراد العصابة الأحد عشر المتورطين باغتصاب الوقف الخيري لمحمد راتب باشا على الجمعية الجغرافية المصرية وذلك بتزوير إعلانات وراثه استخدموها قضائياً ادعت بالبطل أن معظم أفرادها هم الورثة الشرعيون للمرحوم محمد راتب باشا الواقف الأصلي، وأن الوقف أهلي وأنهم المستحقون له.

- وكان مما يخفيه القدر أنه في ٥ مايو ٢٠١٨ عثر على خمس جثث لأب وزوجته وأبنائه الثلاثة داخل الفيلا الخاصة بهم بمدينة الرحاب شرق القاهرة، والأب هو المدعو، عماد سعد عبده المتورط في قضايا التزوير واغتصاب الوقف الخيري الخاص بالجمعية الجغرافية المصرية (ملحق ٤)، فسبحان من لا يغيب عنه شيء في الأرض ولا في السماء.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم عبد المسيح، دليل وادي النيل، ١٨٩١/١٨٩٢.
٢. السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثالث، الفتح للإعلام العربي، ١٩٩٧.
٣. بوابة الشروق
٤. جريدة الأهرام
٥. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠٠٩، الأوقاف الخيرية في مصر - تحليل جغرافي، سلسلة بحوث جغرافية - العدد ٢٢، الجمعية الجغرافية المصرية، ٢٠٠٩.
٦. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٢، "تقرير مشاركة الجمعية الجغرافية المصرية في المؤتمر القومي الأول للبحث العلمي والمجتمع المدني ٢٤/١٢/٢٠١٢" مركز المؤتمرات، القاهرة.
٧. عبد الرحيم علي محمد، قوانين الوقف ومنازعاته، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٩.
٨. عبد الوهاب خلاف، أحكام الوقف، ١٩٥٣، مصر.
٩. علاء الدين حسين رحال، أحمد محمد السعد، ٢٠٠٩، "الوقف وحفظ مقاصد الشريعة"، دراسات دائرة الإفتاء، الأردن.
١٠. علام نصار (المفتي)، ١٩٥١، فتوي وقف الموقوف، والبناء على أرض الوقف، الموسوعة الشاملة للفتاوى الأزهرية، رجب ١٣٧٠ هجرية = ١٤ أبريل ١٩٥١.
١١. محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٢.
١٢. محمد بخيت (المفتي)، ١٩١٨، الفتوى رقم ٧/١١، الموسوعة الشاملة للفتاوى الأزهرية، رجب ١٣٣٦ هـ الموافق ٢٥ أبريل ١٩١٨ م.
١٣. هيئة الأوقاف المصرية، الإدارة المركزية للشئون القانونية، إدارة القضايا، مذكرات قضائية عن وقف محمد راتب باشا.
14. <http://www.facebook.com/Empire.Of.Ahly/info>
15. Loring, W.W., 1884, "A Confederate Soldier in Egypt", Dodd, Mead & Company, New York, p. 360a.

ملحق رقم (١)

	<p>الجمعية الجغرافية المصرية THE EGYPTIAN GEOGRAPHICAL SOCIETY www.egs-online.org</p>
<h3><u>إلى من يهمه الأمر</u></h3>	
<p>أفوض أنا / الأستاذ الدكتور محمد صفى الدين ابو العز رئيس مجلس ادارة الجمعية الجغرافية المصرية الأستاذ الدكتور / صلاح عبد الجابر عيسى عضو مجلس الادارة في تمثيلي بالحضور أمام السد وائر القضائيت ومكاتب الخبراء بوزارة العدل بخصوص الدعاوى القضائيت الخاصة بالوقف الخيري لمحمد راتب باشا على الجمعية الجغرافية المصرية وانه ان يقدم المذكرات والدفع والمستندات نيابة عن الجمعية الجغرافية المصرية.</p>	
<p>رئيس الجمعية الجغرافية المصرية  د. محمد صفى الدين ابو العز</p>	<p>تحريرا في / ٢٠١٢</p>
	

ملحق رقم (٢)

محكمة شمال القاهرة الابتدائية
موقع المحكمة

www.Northcairocourt.com

باسم الشعب
محكمة شمال القاهرة الابتدائية
الدائرة (٦٥) وقف كلى شمال

٢٠١٤ / ٤ / ٢٩

رئيس المحكمة
القاضي
القاضي
وكيل النيابة
أمين السر

بالجلسة المدنية المعقدة علنا بسراري المحكمة في يوم السبت الموافق
برئاسة السيد الأستاذ / حسام حشيش
عضوية الأستاذين / احمد الهنته
و / احمد مختار
وحضور الأستاذ / محمد معوض
حضور السيد / محمد شوقي

صدر الحكم الآتي
الفضية رقم ٤ / ٢٠٠٤ / وقف كلى شمال

المرفوعة من:-

ورثه المرحوم / محمد عبد الحميد محمد راتب وهم :-

١- معترضة محمد عبد الحميد محمد راتب .

٢- تأمر محمد عبد الحميد محمد راتب .

٣- عقاف على عبد العز عن نفسها وبصفتها وصيه على ابنها القاصر رامى محمد عبد الحميد
١- السيدة / فهيمة عبد ربه عطا

٢- السيد / زكريا عبد الحميد محمد راتب

٣- السيد / محمود عبد الحميد محمد راتب

٤- السيد / على عبد الحميد محمد راتب

٥- السيد / احمد عبد الحميد محمد راتب

٦- السيدة / عائشة عبد الحميد محمد راتب

٧- السيد / مصطفى كامل عبد الحميد محمد راتب

٨- السيد / سعيد عبد الحميد محمد راتب

٩- السيد / اسماعيل عبد الحميد محمد راتب

١٠- ورثه المرحوم / عادل عبد الحميد محمد راتب وهم :-

السيدة / هدى محمد حسن - عن نفسها وبصفتها وصيه على وليدها القاصر رامى وباسمين والمقيمون
جميعا فى ٢٢٩ ش بور سعيد - السيدة زينب ومحلهم المختار مكتب الأستاذ / مصطفى يس سليمان
المحامى ١٤ ش المماليك روكسى مصر الجديدة ثانيا ١- السيد / ابراهيم أبو المجد محمد محمد المقيم
فى ٣٢ أش شيبان شبرا مصر

٢- السيد / محمد عبد العزيز عبد العزيز أبو الخير - المقيم فى ١١ ش على الشيمي من ابو بكر
الصديق م الفردوس - السواح الزيتون

٣- السيدة / عاطف عبد العزيز أبو الخير المقيم فى ١١ ش على الشيمي من ابو بكر الصديق مدينة
الفردوس السواح الزيتون .

السيد / محمد سالم مبروك - المقيم فى ٥٢ ش الوحدة العربية امام فندق السلام - جسر السويس عين
شمس الشرقية .

٥- السيد / رشاد جاب الله بدوى الغنام - المقيم فى ٩٦ ش احمد اسماعيل من احمد عظيم حسين
شمس الشرقية

٦- السيد / عبد المنعم على عبد المنعم نوار - المقيم فى ٨ ش الشيخ القويسنى - دائرة القبة الجمبع
محلهم مكتب الأستاذ / مصطفى يس سليمان - المحامى ٤ أش المماليك روكسى مصر الجديدة .

ضد

السيد / وزير الأوقاف بصفته ويعن بهيئة قضايا الدولة بمجمع التحرير القاهرة .

(٨)

تابع الحكم رقم ٤ / ٢٠٠٤
 الحجج الشرعية عدا ما اثاره دفاع المدعون امام الخبير المندوب بشأن بطلان الحجة الشرعية الصادرة
 الست / كليرى هاتم بمحكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ والتي تلتزم المحكمة بالرد عليه
 بداءه باعتبارها دفاع جوهري من شأنه لو صح ان يتغير وجه الزاى فى الدعوى
 لما كان ماتقدم واما دعاه دفاع المدعين من بطلان الحجة الشرعية الصادرة الست / كليرى هاتم بمحكمة
 مصر الشرعية بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ لعدم وجود كتاب جلسة على نحو ماتقضى به المادة ٢٥ من
 قانون المرافعات فانه لما كان من المقرر طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عايرها ان احكام القسوانين
 لاتسرى الاعلى مايقع من تاريخ نفاذها ولانتعطف اثارها على ماوقع قبلها مالم ينص القانون على خلاف
 ذلك (الطعن رقم ٦٥/٤٥٦٨ ق تاريخ الجلسة ٢٠٠١/١١/٢٢ مكتب فنى ٥٢ رقم الجزء ٢ رقم
 الصفحة ١١١٧) وكان مفاد المادة الرابعة من مواد اصدار القانون رقم ١٩٦٨/١٣ بشأن اصدار قانون
 المرافعات المدنية والتجارية ان العمل به لايبدا الا بعد ستة اشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية
 بتاريخ ١٩٦٨/٩/٥ وكانت الحجة الشرعية المدعى بطلانها قد صدرت بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ ومن ثم
 لايسرى على ضبطها قانون المرافعات رقم ١٩٦٨/١٣ وانما يسرى عليها لانه ترتب المحاكم الشرعية
 الصادرة بامر عال رقم ١٨٩٧/١٩٣٢ التي اغتبت بالقانون رقم ١٩٥٥/٤٦٢ باعتبارها قد صدرت فى ظل
 سريانه وكانت المادة ٣٥٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد اوجبت على كل محكمة من المحاكم
 الشرعية ضبط الاشهادات بجميع انواعها وكتابتها وسجلتها على حسب المدون بهذه اللائحة وكان
 ضبط الاشهاد على نحو ماتقضى به المادة ٣٥٩ من ذات اللائحة هو كتابتها بدفاتر المضابط وتحرير
 سنداتها فى كتابتها صورها بالاوراق المنموعة مطابقة لاصلها وتسجيل السند او الحكم هو كتابة ما به
 حرفيا بالسجلات وقد اوجبت المادة ٣٦٨ من ذات اللائحة ان يعرض الكاتب تفصيل ماكتبه بالمضبطة من
 صيغة الاشهادات على من باشرة من القضاة او على من اذنه بمباشرة منهم كما اوجبت المادة ٣٦٩ من
 ذات اللائحة بعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها ان يضع كل من ذوى الشأن الشهود امضاءه او ختمه
 على المضبطة وكذا من باشر الصيغة وكاتب الاشهاد واذا كان النائب للمحكمة من مطالعتها الصورة
 الرسمية من الحجة الشرعية المدعى بطلانها انها قد ضبطت باشراف رئيس محكمة مصر الشرعية
 وزيلت بتوقيع فضلا عن توقيع كاتبه وشاهدية بما تكون معه قد صدرت وتم ضبطها على نحو ما اوجبه
 لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة فى ظله ويكون نهى المدعين على الحجة الشرعية الصادرة
 الست / كليرى هاتم بمحكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ بالبطلان لعدم وجود كتاب جلسة
 على نحو ما تقضى به المادة ٢٥ من قانون المرافعات قد سبق من العدم لاسند من الواقع او القانون
 وحيث انه عما يتعاد دفاع المدعين من بطلان الحجة الشرعية الصادرة الست / كليرى هاتم بمحكمة
 مصر الشرعية بتاريخ ١٩٣١/١١/١٧ لمخالفتها للمادتين ١٢-٥٦ من القانون رقم ١٩٤٦/٤٨
 بخصوص الشروط العشرة فانه لما كان من المقرر قانونا بنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٩٤٦/٤٨
 بشأن احكام الوقف انه للواقف ان يشرط لنفسه لا لغيره الشروط العشرة او مايشاء منها وتكرارها على
 الا تنفذ الا فى حدود هذا القانون كما نصت المادة ٥٦ من ذات القانون على ان تطبيق احكام هذا القانون
 على جميع الاوقاف الصادرة قبل العمل به عدا احكام الفقرات الثلاث الاولى من المادة ٥ والمادة ٨
 والشروط الخاص بنفاذ التغيير فى المادة ١١ وينفذ الشروط العشرة فى المادة ١٢ واحكام المادتين ١٣-٨
 ١٧ وكان من المقرر بقضاء محكمة النقض انه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان لزوجه
 الواقف حق تكرار استعمال الشروط العشرة بحسب ما استخلصته من عبارة اشهاد الواقف والتغيير
 فنه لايبون قد خالف حكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى بموجبها صدر الاحكام طبقا
 لارح الاراء من مذهب ابي حنيفة ولا حكم المادتين ١٢-٥٦ من قانون الوقف رقم ١٩٤٦/٤٨ اذ ان
 اشهاد التغيير الصادر من زوجه الواقف قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور الذى يشرط
 العشرة لغير الواقف (النقض المدنى الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ قضائية تاريخ الجلسة ١٩٦٦/١١/١١
 مكتب فنى ١٤ رقم الجزء ١ رقم الصفحة ١٠٤) لما كان ماتقدم وديدا وكان النائب للمحكمة

(١١)

تابع الحكم رقم ٤/٢٠٠٤

وفقا لخبريا لما بنطوى عليه من معنى التقرب الى الله تعالى ولازم ذلك احقية وزارة الاوقاف المدعى عليها في النظر على ذلك الوقف الخيري عملا بالفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٩٥٣/٢٤٧ المعدل بالقانونين رقمي ١٩٥٣/٥٤٧ و ١٩٥٤/٢٩٦ والمادة الثالثة من ذات القانون والمادتين ١٧ و ١٨ من القانون رقم ١٩٥٩/٢٧٢ ومتى كان الوقف موضوع الدعوى وهو وقفا خيريا ومن ثم فانه مازال باقيا على وقفه لم ينتهى وفقا لنص المادة ٢ من القانون رقم ١٩٥٨٢/١٨٠ بشأن الغناء نظام الوقف على غير الخيرات ويكون معه ائتمديين سواء ثبت انهم من ورثة الواقف ام لم يثبت فهما في الحالين غير مستحقين لاي من اعيان الوقف او ريعه ولاينال من ذلك تعين حارس قضائي على بعض من اعيان تلك الوقف بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٢/٢١٠٥ مستعجل القاهرة والمستأنف بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٢/١١١٣ مستأنف مستعجل القاهرة لما هو مقرر من ان الاحكام الصادرة من القضاء المستعجل انها ذات حجية مؤقتة اذ انها تتحسس النزاع من ظاهرا الاوراق دون الساس بالحق ومن ثم فهي لاتقيد محكمة الموضوع وهي تفصل في اصل الحق (الطعن رقم ٥٥/٢٤٨٢ ق تاريخ الجلسة ١٩٩٦/٢/٢٩ مكتب فني ٤٧ رقم الجزء ١ رقم الصفحة ٣٩٥) وتكون بذلك دعوى المدعيين قائمة على غير اساس من الواقع والقانون جديرة برفضها وهو مانقضى به المحكمة على نحو ماسيرد بالمنطوق

وحيث انه عن المصاريف فالمحكمة تلزم بها المدعيين عملا بالمادة ١٨٤-١ من قانون المرافعات .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة

برفض الدعوى والتمت المدعيين بالمصاريف،

رئيس المحكمة

امين السر

حكت له كذا الامر من قبله
 امين السر
 ١٩٥٧
 ١٩٥٧
 ١٩٥٧
 ١٩٥٧
 ١٩٥٧
 ١٩٥٧

ملحق رقم (٣)

محكمة السيدة زينب الجزئية
حكتم باسم الشعب

بالجلسة العلنية المنعقدة بسراي المحكمة اليوم الخميس الموافق ١٧ / ٩ / ٢٠١٥
برئاسة السيد الأستاذ / شريف شاهين رئيس المحكمة
وبحضور الأستاذ / عمرو فتحى وكيل النيابة
والسيد / سيد أمين أمين السر
صدر الحكم فى الجلسة رقم ٣٨٣٠ لسنة ٢٠٠٩

- ضد
- ١ : إسماعيل
 - ٢ : عائشة
 - ٣ : عماد س
 - ٤ : مصطفى
 - ٥ : فهيمه
 - ٦ : محمود
 - ٧ : أحمد
 - ٨ : سعيد
 - ٩ : على
 - ١٠ : زكريا
 - ١١ : أحمد

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة :

وحيث أن المتهمين قد أعلنوا قانوناً عملاً بنص المادة ١/٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
وحيث أن النيابة العامة اتهمت المتهمين بأنه فى خلال الفترة من ١٣ / ١١ / ١٩٩٤ وحتى ٢ / ١٧ / ٢٠٠٤ قاموا بتزوير إعلانات
الوراثة التى تتعلق بتحقيق الوفاة أمام السلطة القضائية بأقوال غير صحيحة وقاموا بإستصال ذلك المحرر على النحو المبين بالتحقيق مع
علمهم بتزويرها .

ب : قاموا بالتعدى على أرض مملوكة للدولة و التى يعتبرها القانون أموال من الأموال العامة .
وطالبت عقابهم بالمواد ٢٢٦ ، ٣٧٢ مكرر عقوبات و المادة ٣٦ مكرر من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المعدلين بالقانون ٢٥ لسنة
١٩٧٩ لتنظيم الشهر العقارى .

وحيث تخلص واقعات الجلسة بعد ان طالعت المحكمة أوراقها واحاطت بواقعاتها فى الشكوى المقدمة من السيد وزير الأوقاف بصفته للسيد
الأستاذ المستشار النائب العام و التى مفادها قيام أحد المحاميات التابعة لهيئة الأوقاف المصرية بتسهيل التعدى على أراضى زراعية و
مبان مملوكة لوقف خيرى (وقف كليبرى هاتم الجركسية) لصالح الجمعية المصرية الجغرافية و إشتراك معها المتهمين المقدمين
للمحاكمة و ارتبط ذلك بتزوير إعلانات شرعية أثبت فيها المتهمون جميعا باستثناء المتهم الثالث و الحادى عشر أنهم ورثة الواقف محمد
راتب باشا كوسه بن طبه الجركسى على خلاف الحقيقة مستغلين تشابه أسمائهم مع إسم الواقف الأصيل و إستخدما بتلك الإعلانات
المزورة فى رفع دعاوى مدنى لإستلام أعيان الوقف بدون وجه حق و حيث صدر قرار من السيد الأستاذ المستشار النائب العام بتحقيق
الوقائع المنسوبة للمتهمين .

و حيث باشرت النيابة العامة التحقيقات و فيها سنل امين معوض دويدار و شهد بذات مضمون ما جاء بالشكوى المقدمه من وزير الأوقاف
بصفته .

و بسؤال حسن محمد عبد العال سيد باحث شئون أوقاف بوزارة الأوقاف سابقا و رئيس قسم السجلات بالإدارة العامة للأوقاف و المحاسبية
قرر قيام ورثة عبد الحميد راتب أيف بتزوير إعلانات شرعية نسبوا أنفسهم بمقتضاها زورا إلى الواقف الأصيل محمد راتب باشا بن طبه
بن قوسه و أيد أقواله بصورة رسمية من الإعلام الشرعى الذى يفيد وفاة الواقف الأصيل و إنحصار إرثه فى زوجته كليبرى هاتم
الجركسية و شنقسه اللواء على رضا باشا

و بسؤال محمد عبد العظيم مأمون عبد الحافظ مدير عام بإدارة القضايا بهيئة الأوقاف المصرية قرر بما لا يخرج عن مضمون ما ورد ببلاغ
السيد وزير الأوقاف بصفته .

و بسؤال أحمد محمود عبد العزيز عضو بهيئة الرقابة الإدارية قرر بذات ما ورد بمذكرة تحرياته المقدمة للسيد المستشار النائب العام و
أضاف بأن ما ينسب للمحامية التابعة لهيئة الأوقاف المصرية هو الإهمال كما قرر بأن تحرياته توصلت إلى قيام المتهمين بتزوير
الإعلانات الشرعية لتنسب أنفسهم إلى الواقف الأصيل على الرغم من أن بيانات المتهمين من خلال الرجوع إلى مصلحة الأموال المدنية هو
عبد الحميد راتب أيف و أن والدتهم هى عائشة هاتم عبد الحميد كما توصلت تحرياته إلى قيام المتهمين جميعا بارتكاب واقعة الإعتداء على
أعيان الوقف رغم علمهم بذلك ..

السيد
الوزير
الأوقاف
٢٠١٥

السيد
الوزير
الأوقاف
٢٠١٥

و حيث أنه و عن الإتهام الأول فإنه و لما كانت المدة ٢٢٦ عقوبات نصت على " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال . ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه كل من استعمل اعلماً بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك . "

وحيث أنه مقرر بقضاء النقض ان المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفه و الرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذا الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانعة التي أوردها الحكم .
[الفرقة رقم ١٣ من الطعن رقم ٢٢١ سنة قضائية ٤٧ مكتب فني ٢٨ تاريخ الجلسة ٠٦ / ٠٦ / ١٩٧٧] [صفحة رقم ٧١٣]
كما أنه من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير .

[الفرقة رقم ٨ من الطعن رقم ٥٩٤٢ سنة قضائية ٦٤ مكتب فني ٤٧ تاريخ الجلسة ٠٢ / ١٤ / ١٩٩٦] [صفحة رقم ٢٤٧]
من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه
[الفرقة رقم ٣ من الطعن رقم ١٩٢٩٨ سنة قضائية ٦٤ مكتب فني ٤٧ تاريخ الجلسة ٠٧ / ١١ / ١٩٩٦] [صفحة رقم ١١٥٣]
كما أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها ما دام أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى .
[الفرقة رقم ١٣ من الطعن رقم ١٧٣٤ سنة قضائية ٥٠ مكتب فني ٣٢ تاريخ الجلسة ٠٦ / ٢٦ / ١٩٨١] [صفحة رقم ٧٩]
المخبر علم على اختلاف أنواعها - إلا ما إستثنى بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة و قرائن الأحوال فلا يصح مطالبته القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقييد في تكوين عقيدته بدليل معين .
[الفرقة رقم ١٢ من الطعن رقم ١٧٣٤ سنة قضائية ٥٠ مكتب فني ٣٢ تاريخ الجلسة ٠٦ / ٢٦ / ١٩٨١] [صفحة رقم ٧٩]

هذا و هديا بمسابق و لما كان الثابت من مطالعة الأوراق عن بصر و بصيرة و مطالعة تقرير الخبير المنتدب في الدعوى أن الواقف محمد راتب باشا بن فوضه طيه قد توفي بتاريخ ١٩٢٠ / ٣ / ٧ و أنه بموجب إعلام شرعي رقم ٩١ من سجل رقم ٣٦٩ محكمة مصر الشرعية لسنة ١٩٢٠ يفيد وفاة الواقف محمد راتب باشا السردار بالجيش المصري ابن فوضه طيه بتاريخ ١٩٢٠ / ٣ / ٧ و إنحصار إرثه الشرعي في زوجته الست كليبري هانم و في أبي شقيقه اللواء علي باشا رضا فقط دون شريك و بعد مرور سبعة و سبعون عام من تاريخ وفاة الواقف محمد راتب باشا و استخراج إعلام شرعي له قام المدعو محمد عبد الحميد راتب بالتقدم بطلب لمحكمة مصر القديمة لتشئون الأسرة مفيد ١٩٩٧ باستصدار إعلام شرعي و بجلسته ١ / ٤ / ١٩٩٧ ورد أنه تحقق للمحكمة وفاة محمد راتب و إنحصار إرثه في أولاده البالغ مصطفى كامل و محمد علي و عبد الحميد و أحمد و إسماعيل و زكريا و يستحقون جميع تركته تصيبا و أنه في عام ١٩٩٨ تقدم أيضا محمد عبد الحميد محمد راتب لمحكمة السيد زينب الجزئية للولاية على النفس للحصول على إعلام شرعي قيد برقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ و الصادر بجلسته ١٩ / ١ / ١٩٩٨ بوفاة المرحوم محمد راتب باشا و إشهار إرثه الشرعي في ابنه البالغ محمد عبد الحميد محمد راتب و يستحق جميع تركته تصيبا فقط دون وارث آخر ثم بذات تاريخ الجلسة و أمام ذات المحكمة و ذات رئيس المحكمة و بذات رقم القيد ١٨ لسنة ١٩٩٨ صدر إعلام شرعي آخر بوفاة المرحوم محمد راتب باشا و إنحصار إرثه الشرعي في ابنه البالغ الوحيد عبد الحميد محمد راتب باشا و يستحق جميع تركته و ورد بذلك الإعلامات أن تاريخ وفاه محمد راتب هو ١٩٢٠ / ٣ / ٧ و هو ما أبدته تحريات الرقابة الإدارية و كان الثابت من مطالعة المحكمة لشهادات الميلاد المرفقة بالأوراق أن اسم والد المتهمين هو عبد الحميد محمد راتب أيف و من مواليد ١٨ / ٧ / ١٩٠٨ و بموجب طلب تصحيح مقدم من عماد سعد عبده لإدارة البحث الجنائي فقد تم التصحيح بناء على قرار لجنة الأحوال المدنية برقم ١١٨٤٩ بتاريخ ١٠ / ٨ / ٢٠١٠ و تم إجراء التصحيح بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠١٠ برقم ٨٧٩ ليصبح عبد الحميد محمد راتب لاسيما و أن الثابت من واقع ما ورد بالحجة رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٠١ و التي جاءت أنه بعد وفاة الواقف محمد راتب باشا تكون كامل الأعيان الموقوفة على حرمه و التي تحت عصمته و عقد نكاحه الآن و هي المصونة الست كليبري هانم الجركسية الجنس و على من سيحدثه الله للواقف من الأولاد ذكورا و إناثا و كان الثابت أنه من مطالعة الحجة رقم ٢٤ لسنة ١٩١٦ و التي أشهد فيها الواقف بنفسه بالإشهاد سنة ١٩١٦ لم يذكر أو يرد بتلك الحجة أن الواقف محمد راتب باشا قد ورثه الله بأي ذكور أو إناث و لم يرد بالحجة المؤرخة ١٧ / ١١ / ١٩٣١ أن السيدة كليبري هانم قد ورثت بأية أولاد من الواقف منها أو من غيرها ، فضلا عن أن الثابت بالأوراق أن المتهم إسماعيل عبد الحميد قرر بتحقيقات النيابة العامة أنه أبلغ من شقيقه المتوفى محمد عبد الحميد راتب بوجود إرث شرعي له هو و أشقائه و أنهم أصدروا له توكيلات رسمية تبيح البيع و أنه لا يعلم ما إذا كان الواقف الأصلي هو مورثه من عدمه إلا أنه بناء على ما قرره له شقيقهم أقاموا دعوى قضائية للحصول على أعيان الوقف و هو ما تظنن معه المحكمة من توافق الدلائل الكافية لإدانة المتهمين هذا و لما كان الثابت أن المتهمين استعملوا تلك الإعلامات الشرعية بإقامة الدعوى رقم ٣١٦٢ لسنة ١٩٩٧ م كى جنوب القاهرة في الدعوى رقم ٢١٠٥ لسنة ٢٠٠٢ مستعجل القاهرة و استعملوا مساحة ٥٣٨ فدان و بموجب محضر جرد و تعيين حارس المؤرخ ١٢ / ٩ / ٢٠٠٢ و عدلى الغاء وقف و شهر آرث و المشهرين رقمي ٢٩٠ لسنة ٢٠٠٤ و ٥٥٧ لسنة ٢٠٠٥ و المؤشر عليها بالتأشير الهاشمي بطلب محو

وشطب هذين العقدين بموجب عريضة الدعوى رقم ٧ لسنة ٢٠٠٩ كلى جنوب القاهرة المقامة من السيد وزير الأوقاف هو ما تتوافر معه أركان الجريمة و بما لا يدع مجال للشك لدى المحكمة الأمر الذى يتعين معه عقاب المتهمين جميعا عدا الثالث و الحادى عشر وفق نص المادة ٢٢٦ عقوبات و عملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

و حيث أنه و عن التهمة الثانية فإنه و لما كان المنصوص عليه بالمادة ٣٧٢ مكرر من قانون العقوبات " كل تعدى على أرض زراعية أو أرض فضاء أو مبان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيرى أو لأحد شركات القطاع العام أو لأية جهة أخرى ينص القانون على إعتبار أموالها من الأموال العامة و ذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة إنشآت عليها أو الإنتفاع بها بأى صورة يعاقب بالحبس و بغرامه لا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين و يحكم على الجانى برد العقار المنتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزاله ما عليه من تلك الأشياء على نفقته فضلا عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة .

هذا و هديا بما سبق و لما كان الثابت من مطالعة الأوراق عن بصر و بصيره أن المتهمين إستعملوا تلك الإعلانات الشرعية بإقامة الدعوى رقم ٣١٦٢ لسنة ١٩٩٧ م كلى جنوب القاهرة و الدعوى رقم ٢١٠٥ لسنة ٢٠٠٢ مستعجل القاهرة و إستلموا مساحة ٥٣٨ فدان و بموجب محضر جرد و تعيين حارس المؤرخ ١٢ / ٩ / ٢٠٠٢ و عقدى الغاء وقف و شهر إرث و بيع المتهربين رقمى ٢٩٠ لسنة ٢٠٠٤ و ٥٥٧ لسنة ٢٠٠٥ و المؤثر عليها بالتأشير الهامشى بطلب محو و شطب هذين العقدين و قيام المتهم الثالث بشراء العقار الكائن بحلوان بملبوني و نصف جنية بينما قام بشراء الأعيان الكائنة بمحافظة الغربية البالغ مساحتها ٤٩٠ فدان بملبوني جنية بواقع أربعة آلاف جنية للفدان الواحد فى غضون عام ٢٠٠٤ معللا بخس الثمن لسبق شراء المتهم الحادى عشر لتأت المساحة بثمن أقل و قيام المتهم الثالث ببيع العقار الكائن بحلوان لجمعية التعاونية للبناء و الإسكان للعاملين بشركة أسمنت بورتلاند حلوان و ذلك رغم علمه اليقيني بتزوير الإعلانات الشرعية و هو ما تم تأييده بتحريات الرقابة الإدارية فضلا عن أن الثابت بالأوراق أنه بموجب طلب تصحيح مقدم من عماد سعد عبده لإدارة البحث الجنائى فقد تم تصحيح اسم عبد الحميد محمد راتب أيف بناء على قرار لجنة الأحوال المدنية برقم ١١٨٤٩ بتاريخ ١٠ / ٨ / ٢٠١٠ و تم إجراء التصحيح بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠١٠ برقم ٨٧٩ ليصبح عبد الحميد محمد راتب الأمر الذى تضمن مع المحكمة من توافر أركان الجريمة قبل المتهمين جميعا و هو مما يتعين معه عقابه وفق نص المادة ٣٧٢ مكرر عقوبات و المائة ٣٦ مكرر من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المعدلين بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الشهر العقارى و عملا بالمادة ٣٠٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

و حيث أنه عن المصاريف الجنائية فالمحكمة تلتزم بها المتهمين عملا بنص المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية و حيث أنه و عن الدعوى المدنية المقامة من المتهم الثالث (عماد سعد عبده) فإنه و لما كان الثابت أنها قد تور وجودا و عدما و الدعوى الجنائية و كان الثابت أن المحكمة غنثت لما سلف و من ثم تكون معه طلبات المتهم قد بيتت على غير سند صحيح من الواقع و القانون و جندرة بالرفض و على نحو ما سيرد بالمنطوق .

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة : حضوريا بتوكيل بحبس المتهمين جميعا عدا الثالث و الحادى عشر سنتين مع الشغل و كفالة ألف جنيه لإيقاف تنفيذ العقوبة مؤقتا بالنسبة للتهمة الأولى و بحبس جميع المتهمين سنتين مع الشغل و كفالة ألفى جنيه لإيقاف التنفيذ مؤقتا و الإزالة على نفقة المتهمين و رد العقار و رد ما عاد عليهم من منفعة بالنسبة للتهمة الثانية و المصاريف و برفض الدعوى الميضية المقامة من المتهم الثالث و ألزمتهم بمصاريفها و إحالة جميع الدعاوى المدنية المقامة من باقى المدعين بالحق المدنى للمحكمة المدنية المختصة .

أمين السر

رئيس المحكمة
١٥/١٠/٢٠١٥

١٥/١٠/٢٠١٥

صورة من الحكم الصادر بجلستى ١٧/١٠/٢٠١٥ و القضية رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠١٥
السيد رئيس بناء على طلب الطالبة أنه صدر الاسم
١٩٤٢.٣
١٥/١٠/٢٠١٥
٢٥
١٥/١٠/٢٠١٥
٢٥
صورة بتاييد السيد رئيس



١٥/١٠/٢٠١٥

١٥/١٠/٢٠١٥

ملحق رقم (٤)

حكم باسم الشعب
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية
بجلسة الجرح والمخالفات المستأنفة والمنعقدة علنا بسرأى المحكمة بسوم
الخميس الموافق ٢٨/١/٢٠١٦

برئاسة السيد الأستاذ
احمد سمير
رئيس المحكمة
وعضوية السيدين / احمد ديبوس ورئيس المحكمة هانى الطنطاوى
ومحضور السيد الأستاذ/ كريم الجندي وكيل النيابة والسيد / محمد عبد امين المر
صدر الحكم الاتى :

فى القضية رقم ١٩٤١١ لسنة ٢٠١٥ مستأنف جنوب القاهرة والمقيدة برقم ٣٨٣ لسنة ٢٠٠٩ جنح السيد زليب

ضد
عماد سعد عبده على

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة الشفوية وتلاوة تقرير التلخيص والمداوله فانونا
حيث تخلص وجيز الواقعة بعد ان طالعت المحكمة اوراقها واحاطت بواقعتها فسر لسكور
المقدمه من السيد وزير الاوقاف بصفته لسيد الاستاذ المستشار النائب العام والنسب مفادها
قيام احد المحاميات التابعه لهيئة الاوقاف المصرية بتسهيل التعدي على اراضى زراعيه
مملوكة لوقف خيرى (وقف كليبرى هاتم الجركسية) لصالح الجمعية المصرية الجغرافية
واشترك معها المتهم واخرين وطالبت النيابة العامة عقاب المتهم وفقا لنصوص المواد ٢٢٦
٣٧٢ مكرر من قانون العقوبات .

هذا وقد قدمت اوراق الدعوى الى محكمة اول درجة وقضى بحبس ٢٠١٥/٩/١٧ حضور
بحبس المتهم سنين مع الشغل وكفالة الفى جنبه لايقان استئنافه والازالة على نفقته ورد
العقار ورد ما عاد عليه من منفعه والزمته المصاريف الاجرائية
هذا ولذا لم ينقى ذلك الحكم قبولاً لدى المتهم فطعن عليه لتقويم الاستئناف بموجب تقرير
اودع قلم كتاب المحكمة الجزئية فى السعد وعن شكل الاستئناف فهو مقبول مسرحت

المتهم عبد الحميد عبد علي بكلمة بقيام باقى المتهمين بتزوير الاعلانات الشرعية له لسبب
تقديم التوقف الاصلى وايضا بما هو ثابت من تحقيقات النيابة العامة بسؤال عاطف عثمان
عبد الله مدير عام اوقاف المحاسبة بديوان عام وزارة الاوقاف بقيام المتهم عماد سعد عبده
واخرين بالتعدى على اعيان الوقف مستغلين قيام باقى المتهمين بتزوير الاعلانات الشرعية
المزورة وقيام المتهم بشراء اعيان الوقف رغم علمه بذلك وكان ذلك ثابت من خلال اقراره
له بذلك وصمم على استئلام المستندات الخاصة بالوقف وهذا ما اكدته تحريات الرقابة الادارية
وهذا ما اكده المتهم مصطفى كامل عبد الحميد بحضور المتهم عماد سعد عبده السيد ناصر
لثمكته وقدرته على الحصول على المستندات الخاصة بالوقف وذلك ايضا ثابت من اوراق
الدعوى قيام المتهم بتقديم طلب تصحيح مقدم فيه لادارة البحث الجنائي فقد تم التصحيح بناء
على قرار لجنة الاحوال المدنية برقم ١٨٤٩ بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٠ وتم اجراء التصحيح
بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٩ برقم ٨٧٩ لتصبح عبد الحميد محمد راتب الامر الذى يتعين معه ان
المتهم على علم بالواقعة من قيام المتهمين بتزوير الاعلانات الشرعية وسبوا لهم الوقف
لصالحهم .

هذا وهذا وما سبق سرده ولما كان الثابت من مطالعة الاوراق عن بصر وبصيرد ومطالعة
تقرير الخبير وما جاء بنتيجته ان الواقف محمد راتب باشا من بن قوصه طيب فيد سوسى
بتاريخ ١٩٢٠/٣/٧ وانه بموجب اعلان شرعى رقم ٩١ من سجل رقم ٣٦٩ محكمة مصر
الشرعية لسنة ١٩٢٠ يفيد وفاة الواقف محمد راتب باشا السردار بسالجيش المصرى ابن
توجه طيب بتاريخ ١٩٢٠/٣/٧ وانحصار ارثه الشرعى فى زوجته الست كثيرى هانم وفى ابيه
شقيقه اللواء على باشا رضا فقط دون شريك وبعد مرور سبعة وسبعون سنة من تاريخ وفاة
الواقف محمد راتب باشا واستخراج اعلان شرعى له قام المدعو محمد عبد الحميد راتب بالتقدم
بطلب لمحكمة مصر القديمة لشئون الاسرة مفيد ١٩٩٧ باستصدار اعلان شرعى وبجلسة
١٩٩٧/٤/١ ورد انه تحقق للمحكمة وفاة محمد راتب وانحصار ارثه الشرعى فى اولاده
البلغ مصطفى كامل محمد على وعبد الحميد واحمد اسماعيل وزكريا ويستحقون جميع تركته
تصعبا وانه فى عام ١٩٩٨ تقدم ايضا محمد عبد الحميد محمد راتب لمحكمة السيدة زينب
للولاية على النفس للحصول على اعلان شرعى فيد سنة ١٩٩٨ والصادر بجلسة
١٩٩٨/١/١٩ بوفاة المرحوم محمد راتب باشا واستصدار اعلان شرعى على عمرار الحقيقية

الفصل الثانى

من بحوث الندوة الثالثة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتى) ٢٤ فبراير ٢٠١٨ بعنوان "المسكن الريفي في مصر - حاضره ومستقبله"

٢- أ. د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب
جامعة المنوفية: "مستقبل المسكن الريفي بمصر في ضوء سياقه التطوري"
الندوة الثالثة ٢٤ فبراير ٢٠١٨.

البحث الثاني

مستقبل المسكن الريفي بمصر في ضوء سياقه التطوري*

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى**

الملخص:

شهدت الفترة المعاصرة منذ منتصف القرن العشرين حدوث تغيرات في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية في مصر أثرت كلها على القرية وانعكست على عمارتها، وظهرت بالقرية عمارة غير متوافقة بيئياً ولا مع عادات وتقاليد السكان في المجتمع الريفي المتميز بعلاقات حسن الجوار. وحيال المنتج المعاصر من المسكن الريفي برزت أسئلة مشروعة علمياً: هل المساكن الحديثة والمحدثة في الريف المصري الراهن ينطبق عليها مفهوم ومواصفات المسكن الريفي؟ وهل التغيرات الحادثة في مسكن الريف المصري تتوافق مع مقتضيات استدامة النظم الريفية؟ وهل توجد محددات تحكم المستقبل الاستدامي للمسكن في بيئة الريف المصري؟ وتحاول الدراسة الحالية تقديم إجابات علمية عن تلك التساؤلات من خلال سياقات منهجية تطويرية وبيئية وسلوكية، استعانة بقرائن تصويرية وباستخدام بعض أساليب التحليل المكاني الكمي.

المقدمة:

شكلت دراسة المسكن الريفي في مصر وما زالت تشكل محوراً مهماً لدى الباحثين والدارسين المعنيين بمكونات البيئة الريفية عمرانياً ومعماريًا، واجتماعياً وجغرافياً وتراثياً.

* مقالة القيت في الندوة الثالثة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ٢٤ فبراير

٢٠١٨ بعنوان "المسكن الريفي في مصر - حاضره ومستقبله".

** أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

ومن الدراسات الأثرية التراثية ذات الصلة بالمسكن الريفي المصري ما قدمته ماريما أمادور CORREAS-AMADOR, MARIA عام ٢٠١٣ على هيئة رسالة علمية في جامعة درم Durham University عن مساكن الطوب اللبن في مصر لتفهم عمارة المنازل لدى قدماء المصريين (Amador, 2013).

وربما تمثل دراسة علي شلبي عن الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٤٧-١٨٩١ (شلبي، ١٩٨٣) محاولة تأريخية عامة عن أحوال المسكن الريفي في نصف القرن السابق للقرن العشرين.

وخلال الربع الأخير للقرن العشرين أخذت الدراسات العلمية عن الريف المصري عمراناً ومجتمعاً واقتصاداً وتخطيطاً (شاملاً المسكن الريفي) تظهر على خريطة البحث العلمي، وكان لكاتب هذه السطور نصيبٌ مبكر منها تمثل في رسالته للحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٧ بعنوان "جغرافية العمران الريفي لمركز رشيد"، ثم رسالته للحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا من الجامعة ذاتها عام ١٩٨٠ بعنوان " الأنماط الجغرافية للمستوطنات الريفية بمنخفض الفيوم". وتابع المؤلف اهتمامه المبكر بالمسكن الريفي المصري فقدم عام ١٩٨٧ بحثاً بعنوان "المسكن في البيئة الريفية المصرية، خصائصه - مشكلاته - مستقبله" إلى المؤتمر العربي للبحث العلمي والتنمية، وزارة البحث العلمي، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٧ (عيسى، ١٩٨٧).

وفي عام ١٩٨١ كتب كمال الجنزوري دراسة بعنوان "الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية" ضمن سلسلة "قضايا التخطيط والتنمية في مصر" إصدار معهد التخطيط القومي (الجنزوري، ١٩٨١). وفي عام ١٩٨٥ نشرت أماني عزت طولان كتابها بعنوان "القرية بين التقليدية والحداثة" أولت فيه اهتماماً كبيراً بالتغيرات الحادثة في المسكن الريفي خلال تلك الفترة (طولان، ١٩٨٥). وعلى نفس النهج كانت معالجة محمد عاطف غيث، غريب سيد احمد لتغيرات المسكن الريفي المصري في كتابيهما "المجتمع الريفي" (غيث وأحمد، ١٩٨٨).

وساهمت الدراسات الهندسية المعمارية في الاهتمام بالمسكن الريفي المصري، ومن أولياتها ما كتبه عبد الباقي إبراهيم عام ١٩٦٥ عن "مقومات الإسكان الريفي في مصر" (إبراهيم cpas-egypt.com)، ومنها دراسة عنتر عبد العال أبو قرين، ومحمد إسماعيل عبد اللطيف عام ١٩٩٧ بعنوان "تحضر الريف كاستراتيجية فعالة للتنمية الريفية في

صعيد مصر"، وطرحَت الدراسة استراتيجيَّة تحضر الريف Rural Urbanization كواحدة من استراتيجيات التنمية الريفيَّة في مصر، مستهدفة الارتقاء بالمستوى الحضاري للقرية المصريَّة من خلال إعادة تشكيل هيكلها العمراني والاستفادة من جميع المميزات الفريدة للبيئة الريفيَّة. ومنها دراسة أحمد هلال محمد، عام ٢٠٠٥ بعنوان "المحافظة على استمرارية التراث المعماري المحلي في عمارة القرية المصريَّة المعاصرة"، وخلص البحث إلى حدوث مستجدات أو متغيرات في نمط الحياة، نمط الأسرة، التعليم، الدخول، الهجرة، سياسة الانفتاح، وغير ذلك، أثرت كلها على القرية وانعكست على عمارتها، وظهرت بالقرية عمارة لا علاقة لها بالبيئة المحيطة وغير متوافقة مع المناخ ولا عادات وتقاليد السكان الريفيين من علاقات اجتماعية وحسن جوار، واتسعت الهوة بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش. كما خُصَّ البحث إلى أنه للمحافظة على استمرارية التراث العمراني في عمارة القرية المعاصرة فالأمر يتطلب إعادة إحياء العناصر التراثية الصالحة لحل المشكلات العصريَّة خاصة ما يتعلَّق بالعوامل المناخية، وأن يكون تصميم المسكن مجتمعيًّا وذلك بأخذ رأي المستخدمين للمبنى (محمد، ٢٠٠٥). وفي عام ٢٠١٤ قدمت رشا أبو ديب رسالتها للحصول على درجة ماجستير الهندسة المعمارية من جامعتي عين شمس بمصر وشتوتجارت بألمانيا عن "توضيح تكاملي حول تقنيات البناء التقليديَّة والحديثة كبديل مستدام للممارسات الحاليَّة: حالة المباني السكنية في مصر"، وهي تشمل المسكن الريفي (Abodeeb, 2014).

ومن الواضح أن المسكن في بيئة الريف المصري تعرض لعمليات من التغير الملموس اللافت لاهتمام الباحثين خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتواصلت التغيرات بشدة وبعشوائية مفرطة حتى الآن، إلى الدرجة التي أضحت فيها الهيئة الراهنة للمسكن في الريف المصري مغايرة تمامًا لهيئته منذ عشرات السنين، وبرزت أسئلة مشروعة علميًّا: هل المساكن الحديثة والمحدثة في الريف المصري الراهن ينطبق عليها مفهوم ومواصفات المسكن الريفي؟ وهل التغيرات الحادثة في مسكن الريف المصري تتوافق مع مقتضيات استدامة النظم الريفيَّة؟ وهل توجد محددات تحكم المستقبل الاستدامي للمسكن في بيئة الريف المصري؟

وتحاول الدراسة الحاليَّة تقديم إجابات علمية عن تلك التساؤلات من خلال سياقات منهجية تطورية وبيئية وسلوكية، استعانة بقرائن تصويرية وباستخدام بعض أساليب التحليل المكاني الكمي.

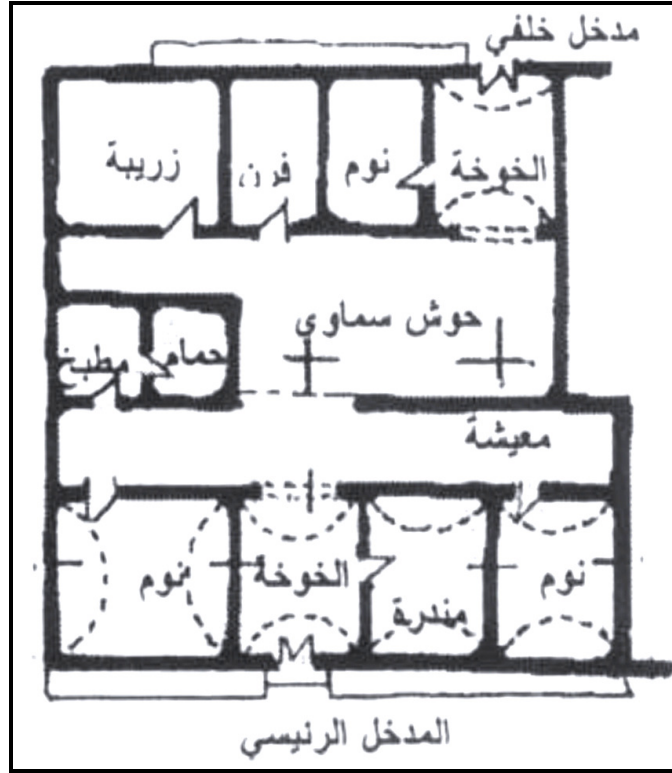
ويتناول التحليل النقاط التالية:

- المراحل التطورية للمسكن الريفي المصري في مكوناته وخصائصه التركيبية.
- عناصر وعمليات التحديث الراهن للمسكن الريفي المصري.
- عوامل ودرجة التغير في المسكن الريفي المصري ونواتجه.
- محددات مستقبل المسكن الريفي في مصر.

أولاً - المراحل التطورية للمسكن الريفي المصري في مكوناته وخصائصه التركيبية :

(١) المكونات الأساسية للمسكن الريفي التي حل عليها التطور:

- أبرز الدارسون في المعالجات البحثية للمسكن في البيئة الريفية المصرية عدة مكونات وظيفية رئيسية للبيت الريفي التقليدي في مصر تختلف في الكفاءة والجودة تبعاً لحجم الأسرة ومتطلباتها ومستوى معيشتها (طولان ١٩٨٥، غيث وأحمد ١٩٩٨، عيسى ٢٠١٤)، وهي على النحو التالي (شكل ١):
- غرفة نوم، على الأقل توجد غرفة واحدة أو أكثر في المنزل الريفي.
 - غرفة جلوس، هي غرفة متصلة بواجهات المنازل الريفية لاستقبال الغرباء والضيوف، ولها باب يتجه نحو الخارج.
 - الفناء، منطقة غير مسقوفة كلها أو معظمها محاطة بجدران مبنى المنزل. تنتشر الغرف على جوانبها. ويساعد الفناء على تهوية المنزل وتلطيف الجو في الصيف ويسمح بدخول أشعة الشمس للمنزل في فصل الشتاء، كما يتيح مساحات لتحركات الأسرة ومجالسها.
 - قاعة، أو صالة مفتوحة على الفناء، تستخدم من قبل أفراد الأسرة عند تناول وجبات الطعام.
 - حظيرة الحيوانات، تبنى غالباً بشكل منفصل عن المنزل، ولكن داخل سياجه.
 - مخزن، يقع بجوار مأوى الحيوان، ويتم استخدامه لتخزين العلف.
 - فرن، هو بناء مغلق مهياً لإحماء وتسخين جوفه لأغراض صنع الخبز والطهي والتدفئة.



شكل (١) : مسقط أفقي لمسكن تراثي بقريّة أبو الريش أسوان (محمد، ٢٠٠٥).

٢) مراحل تطور المسكن الريفي المصري المعاصر:

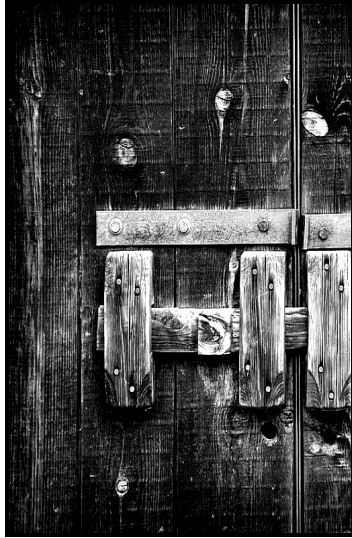
يمكن تمييز خمس أنماط تطويرية للمسكن بالريف المصري في الفترة المعاصرة:

أ- مساكن تراث قديم ينتمي للربع الأول من القرن العشرين وما قبله حتى عام

١٩٢٥:

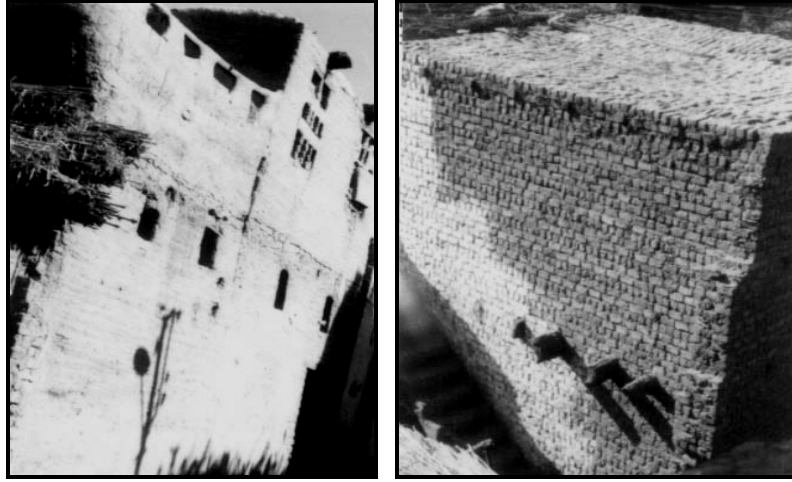
يعد هذا النمط انعكاساً للاقتصاد المصري والكيان السياسي المتناميان في القرن التاسع عشر (محبوب، ٢٠١٢). فلقد كانت ملكية الأراضي الزراعية في مصر ملكاً لحاكم البلاد منذ العصور القديمة، وكان يوجه منفعتها لمن يشاء من القادريين على زراعتها، واستمر ذلك قائماً حتى القرن التاسع عشر، حين حدث تغيير جذري في أوضاع حيازة الأرض الزراعية، ومن ثم بدأت تدخل في دائرة التملك التام والملكية الفردية للأراضي الزراعية لأول مرة في مصر (شلبي، ١٩٨٣). وترتبط على هذا قدرة القرويين

على بناء مساكنهم وفق إرادتهم. وقد سجل تعداد السكان في مصر عام ١٩٢٧ وجود أكثر من ٢٣٢٥ قرية. ودرس لوزاك وهيغ عام ١٩٣٠ "السكن الريفي في مصر"، وناقشا أنواع المساكن الريفية التي أقامتها الأسر والعائلات، وميزا المنازل وفقا لمواد البناء إلى: مساكن الطوب (الأحمر أو الطيني) على وادي النيل ودلتا، والمساكن الحجرية على الهوامش (Lozach et Hug, 1930). وتميزت مسكن هذا النمط بأن مادة بنائها من الطين والسقوف من الخشب والغاب والطين، وتميزت فتحات التهوية بها بالضيق. واشترك في عملية البناء النجار والبناء والقرويون أنفسهم. واعتمدوا في بناء المسكن بالكامل على خامات البيئة المحلية. فالغالبية العظمى من المساكن شيدت بالطوب "اللبن" الذي يصنع إما من الطمي المتخلف في الترعرع أو من "الردم" المتخلف من عمليات تسوية الأرض مضافاً إليه في الحالتين "التبن" أو بعض الأعشاب الهشة. ويتم "ضرب الطوب" في فترة الجفاف حين تكون الأرض خالية من المزروعات. وكانت تؤخذ الأخشاب اللازمة للسقف والباب من أشجار "الزنزل والكارورين والصفصاف" التي تنمو على أطراف الحقول أو على جانبي الترعرع، ويغطي السقف بالبوص ثم بطبقة من الطين. ويطلق المسكن من الداخل أو الخارج بالطين المخلوط بالتبن. والباب عبارة عن ألواح خشبية سميكة متلاصقة يعلق "بضبة" من الخارج و"بسقاطة" من الداخل (صورة ١).



صورة (١) : الأبواب الخشبية ذات الضبة والسقاطة للبيوت الريفية القديمة.

ونوافذ المسكن عبارة عن فتحات دائرية أو مستطيلة في أعلى الحائط تسد بالخرق البالية في الشتاء (صورة ٢) وذلك من أجل التهوية وإخراج الدخان في الشتاء خاصة في الحجر التي يكون بها "فرن" ينام على سطحه الأفراد لأغراض التدفئة (غيث، أحمد، ١٩٨٨، ص ٣٣٦).



صورة (٢) : جدران وسقوف ونوافذ مساكن الطوب اللبن

بقريّة البارّد شرق أسيوط (محمد، ٢٠٠٥).

ب- مساكن من نواتج عملية الإصلاح الزراعي بعد عام ١٩٥٢:

بدأت هذه المرحلة مع ثورة يوليو ١٩٥٢، التي اعتمدت تنمية الريف والفلاحين في مصر. وقد تغير هرم الحيازات الزراعية بعد قوانين الإصلاح الزراعي في عام ١٩٦١. واتجه أصحاب هذا النمط من المساكن إلى أطراف القرية حيث حرية البناء على مساحات أكبر وفي أنماط بنائية أفضل.

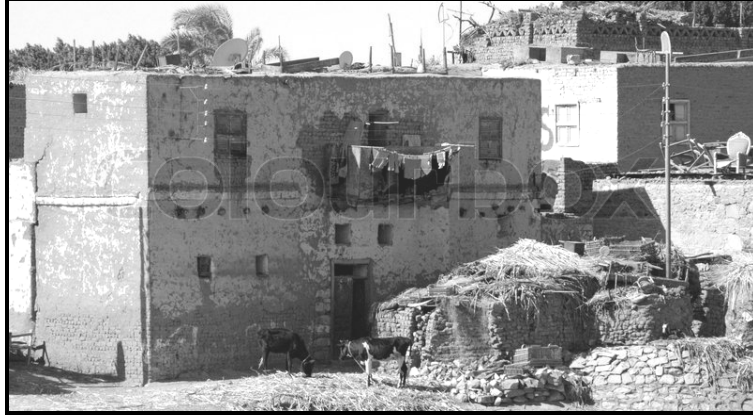
وأجريت عمليات مسح عمراني في كثير من القرى في أوائل ستينيات القرن العشرين في الوجهين البحري والقبلي دلت على أن الغالبية العظمى من المساكن الريفية في حالة لا تستطيع بها أن تؤدي أغراضها السكنية الكاملة في المأوى والامن والصحة والراحة والاستقرار الذهني (إبراهيم، ١٩٦٥)، فقد كان حوالي ٨٠% من منازل قرية مثل دهشور بمركز الجيزة مبنية من الطوب اللبن ومثلها ٦٥% من منازل قرية المنوات

حيث تزيد نسبة المساكن المبنية من الحجر أو الطوب الأحمر إلى حوالي ٢٩% بينما حوالي ٨٩% من المساكن في قرية نجع القارة بأسوان مبنية من الطوب اللبن و ١١% من الطوب الأحمر أو الحجر، وتختلف هذه الصورة قليلاً في الوجه البحري، ففي قرية شطانوف بمركز أشمون كان ٩٩% من المساكن مبنية من الطوب اللبن وكذلك ٩٠% من مساكن قرية سنجرج مركز منوف و ٩٧% من مساكن قرية الربعمائة مركز منيا القمح شرقية، وكذلك الحال بالنسبة لنوع الأرضيات والأسقف التي تحمل أكوام الحطب وبفضلات المواشي (صورة ٣). وتدل هذه النسب على أن حوالي ٩٥% من مساكن القرى المصرية وقتذاك لم تعد قادرة على أداء وظيفتها في حياة الفلاح في المستقبل.



صورة (٣) : مساكن ريفية بإحدى عزب الإصلاح الزراعي.

وقد انكمش معدل التنمية في الريف المصري بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ نتيجة توجيه الاقتصاد المصري نحو إعادة بناء القوات المسلحة وتحرير سيناء. وفي بداية سبعينات القرن العشرين كانت مباني الدور الواحد هي الأكثر شيوعاً في القرية المصرية وتمثل ثلاثة أرباع المباني، بينما مثلت مباني الدورين الربع الباقي (صورة ٤)، وندر وجود مباني ذات ثلاث طوابق.



صورة (٤) : مساكن ريفية من طابقين.

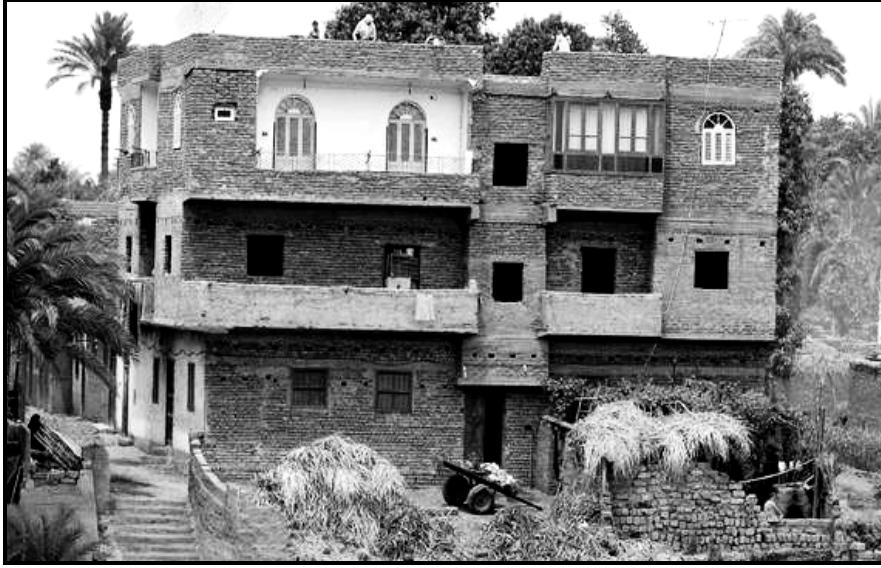
وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ شهدت القرية المصرية حركة عمرانية واضحة نمت فيها القرية أفقياً ورأسياً وبالرغم من زيادة نسبة مسطحات الاستخدامات العمرانية في القرية المصرية بمعدل ٢,٢% سنوياً إلا إنها كانت أقل بكثير من معدل نمو السكان في الريف المصري البالغ ٢,٨% ويؤشر هذا على وجود أزمة إسكانية في الريف المصري رغم التوسع الرأسي الملحوظ (محبوب، ٢٠١٢) (صورة ٥).



صورة (٥) : التوسع الرأسي في البيوت الريفية التقليدية.

ج- الإسكان الريفي بمرحلة الانفتاح الاقتصادي:

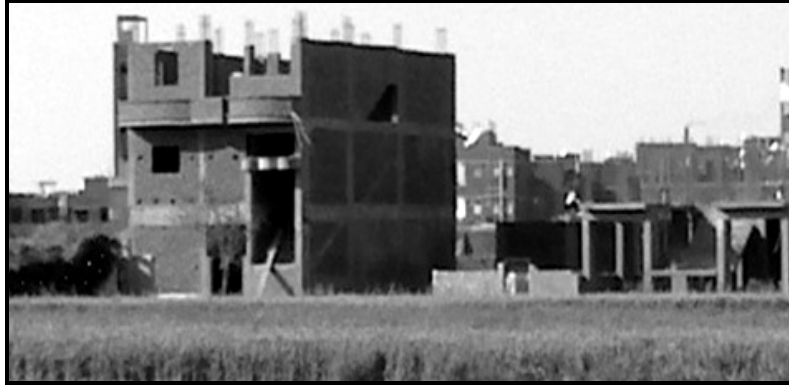
دخلت مصر عصر الانفتاح الاقتصادي في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، وهاجر العديد من سكان الريف إلى المدن التي تبحث عن سبل العيش، أو السفر إلى البلدان العربية التي اجتذبت العمالة الزراعية المصرية. وقد انعكس أثر الهجرة الداخلية والخارجية على البيئة الحضرية في الريف المصري في ظل ظهور أنماط سكنية جديدة لم تكن موجودة قبل (محجوب، ٢٠١٢). وفي تعداد السكان لعام ١٩٨٦، بلغ عدد القرى المصرية ٤١٢٩ قرية، في حين بلغ عدد المباني في المحافظات المصرية الريفية ٥٥٩٤٤٨٧ مبنى. تم توزيعها على النحو التالي (طولان، ١٩٨٥، ص ٣٤٠): ٥,٩٧٪ من المجموع للمباني المكونة من أعمدة وأسطح الخرسانة المسلحة، ١٩٪ للمباني من الجدران الخرسانية والأسقف الخرسانية، و ٢١,٨٪ لمباني الجدران الحاملة والأسقف الأخرى، ٥٠,٣٪ للمباني التي تتكون من الطوب الطيني، و ٢,٩٪ لأنواع أخرى. ويعبر المسكن الحديث عن الأسلوب الاستهلاكي الحديث في القرية المصرية من حيث عناصره وشكله. وهو يبني بالمسح مع طابقين مع وجود مكان للماشية فهو نمط متوسط بين المسكن الريفي القديم وشقة المدينة، هذا إلى جانب وجود كثير من الأدوات الحديثة بهذا المسكن (طولان، ١٩٨٥، ص ٣٤٠) (صورة ٦).



صورة (٦) : منزل ريفي حديث ملحق به حظيرة حيوانات بالأقصر.

د- مساكن التعدي على المناطق الريفية/الحضرية في عام ١٩٩٠:

وقد ارتبط ظهورها بالزيادة في الهجرة الريفية/الحضرية، وما ترتب على ذلك من نمو المدن وتحضر المناطق الريفية، وتكثيف الاحتكاك الحضري - الريفي، وما صاحب ذلك من زيادة التطلعات الريفية من أجل التحديث (محبوب، ٢٠١٢). وقد نفذت مصر سياسة الخصخصة منذ عام ١٩٩١، كما عولجت مشكلة المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية" بموجب القانون رقم ٩٦ الصادر في عام ١٩٩٢ وتم تفعيله في عام ١٩٩٧، وقد أتاح ذلك القانون للملاك حرية استغلال أراضيهم، كما أتاح عمليات بيع وشراء الأراضي الزراعية من أجل البناء (صورة ٧).



صورة (٧) : التوسع البنائي للقري على حساب الأراضي الزراعية المجاورة.

وخلال ربع القرن الأخير استحدث ما يزيد عن ثلث عدد مباني القرية المصرية، وتم إحلال ما يقرب من ٢٥% من جملة عدد المباني القديمة التي انتهى عمرها الافتراضي - أو قبل أن تنتهي أعمارها - بمباني حديثة. وما تبقى من المباني القديمة طرأ على كثير منه تغييرات تحديث في الشكل والمنافع السكنية الداخلية.

ه- التوجه الاندفاعي نحو التحضر غير الرسمي أو العشوائي مع بداية القرن الحادي والعشرين:

في تعداد عام ٢٠٠٦ بلغ عدد القرى المصرية ٥٩٤١ قرية منها ١٢٠٠ قرية رئيسية، بالإضافة إلى ٢٦٧٥٧ عزبة. وفي أبريل ٢٠١٧، ذكر أن العدد الإجمالي في مصر ٤٧٠٠ قرية. وفي تعداد عام ٢٠١٧ حصر ١١٤٣٣١٧١ مبنى في الريف

المصري، منها ١١٤٦٣٠٥ أراضى غير مسيجة وغير مستخدمة (الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧) ويشير الرقم الأخير من الأراضى المسورة إلى حالة خطيرة تتعلق باستدامة الأراضى الزراعية في مصر.

ثانياً - عناصر وعمليات التحديث الراهن للمسكن الريفي المصري :

(١) التحديثات الطارئة على المساكن الريفية المعاصرة في مصر:

يعتمد تحديد نمط المسكن الريفي عموماً على ثلاث مجموعات من العناصر المحددة

لشخصيته:

- عناصر الشكل الخارجي (التوجيه - الفتحات - السقف الخ).
- عناصر التكوين البنائي (مادة الجدران والسقوف والأرضية الخ).
- عناصر التركيب الوظيفي (عدد الحجرات وتصميمها ووظائفها الخ).

وتتابع في جدول (١) التالي ما طرأ من تحديثات في تلك العناصر للمسكن الريفي

المصري.

جدول (١) : معالم التحديثات الطارئة على المساكن الريفية المعاصرة في مصر.

المسكن المحدث	المسكن التقليدي	مكونات المسكن
طوب أحمر وخرسانة مسلحة	طوب لبن وخشب	مادة البناء
٧-١	٢-١	عدد الطوابق
نوم - منافع خاصة - أغراض أسرية	نوم - إيواء الحيوان - أغراض الزراعة	استعمالات الأماكن
الضيوف - النوم - المطبخ	النوم - الفناء - المخزن	الغرف الرئيسية
موجود دائماً	نادر الوجود	الصرف الصحي
قد تكون ملحقة وقد لا توجد أصلاً	داخل المنزل ونادراً ملحقة خارجه	حظيرة الدواب
خارج المنزل أو لا يوجد أصلاً	في حجرة بالمنزل أو يوجد خارجه	الفرن
ملحقة بالمنزل أو لا توجد أصلاً	داخل المنزل أو ملحقة به	المخازن
ملحق بالمنزل أو لا يوجد أصلاً	داخل المنزل أو ملحق به	ركن مهن يدوية
غالباً متوفر	نادر	وصول الخدمات

المصدر: من إعداد الباحث باستقراء بحوث سابقة ومتابعات ميدانية بالعينة.

٢) عمليات تغيير المسكن الريفي المعاصر في الأطر المكانية لعمران القرية:

لاحظ الباحث من خلال المعايشة المباشرة والملاحظة والدراسة المتتابعة وجود آلية مكانية لعملية تحديث مساكن الريف المصري المعاصر. وقد حدثت هذه العملية في مجالين مكانيين هما: المنطقة القديمة المبنية من خلال عمليات إعادة البناء، وإضافات الهوامش حيث أقيمت بنايات منزلية جديدة على النحو التالي:

أ- داخل الكتل القديمة حيث تنحصر الآلية في عملية (الإحلال والتجديد):

- وتتمثل نواتج تلك العملية في واحد من الاحتمالات التالية:
- التشارك الرأسي في مسكن مجدد حينما لا تتسع مساحته إلا لشقة سكنية واحدة (صورة ٨).
- اقتسام مساحة منزل قديم كبير لإنشاء أكثر من منزل متجاور عليها (صورة ٩).
- التخالص في مساحة منزل قديم صغير لصالح أحد الورثة وإقامة مسكن حديث عليها.



صورة (٩) : نموذج لتجزئة مساكن الإحلال بالقرية على ورثة متعددين.



صورة (٨) : مساكن الإحلال بالتوسع الرأسي داخل الكتل القديمة للقرية.

وفي مناطق الإحلال، خاصة على طول شارع داير الناحية وفي النطاق الحلقي القديم نسبياً، يظهر نمط المسكن في شكل عمائر وأبنية من الطوب الأحمر والخرسانة أو السقوف الخشبية (صورة ١٠).



صورة (١٠) : عمائر الإحلال بشارع داير الناحية.

ب- خارج الكتل القديمة تنحصر الآلية في عملية (الإشياء ابتداءً):
في هذا المجال المكاني تتوافق المساكن في المسطح والارتفاع والحياسة مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية لصاحب المسكن الحديث (صورة ١١).



صورة (١١) : مسكن ريفي حديث على الأطراف.

ثالثاً - عوامل ودرجة التغير في المسكن الريفي المصري ونواتجه :

(١) عوامل التحديث في القرية المصرية:

تضافرت العديد من العوامل السكانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في حدوث تغيير كبير في البيئة العمرانية في القرية المصرية ومن أهمها (محبوب، ٢٠١٢):

- ١- التغير في هرم الحيازات الزراعية بعد قوانين الإصلاح الزراعي في ١٩٦١ وما تلاها.
- ٢- الانفجار السكاني وارتفاع معدلات تكوين الأسرة والمواليد بعد الحربين العربية الإسرائيلية في عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣.
- ٣- هجرة العمال الزراعيين إلى الدول النفطية التي تضاعفت دخولها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.
- ٤- تطور الخدمات التعليمية وإنشاء الجامعات الإقليمية وزيادة أعداد المتعلمين بالريف المصري.
- ٥- برامج الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات ونشاط السوق العقاري في المدينة والريف المصري وتطور صناعة مواد البناء.
- ٦- مشروعات الإسكان الحكومي الريفي.
- ٧- برامج تنمية شبكات المرافق الريفية.
- ٨- نمو الدخول الريفية نتيجة التكتيف الزراعي أو إدخال أنشطة إنتاجية جديدة أو العمل بوظائف حكومية.
- ٩- زيادة نصيب الريف المصري المحيط بالمدن من المشروعات الاقتصادية والمرافق التي لم تستوعبها تلك المدن.
- ١٠- الاهتمام بإنشاء وتعبيد الطرق الريفية وتأثيره في جذب العمران الريفي على مساراتها.
- ١١- تعاظم حركة الهجرة الريفية/الحضرية وما استتبع ذلك من نمو المدن وتحضر الريف وتكثيف عمليات الاحتكاك الحضري - الريفي وما ترتب على ذلك من زيادة التطلعات الريفية نحو التحديث أسوة بأبنائها الذين هاجروا إلى المدن.

٢) متغيرات عوامل التحديث وأثرها على المسكن الريفي المعاصر في مصر:

يوضح (جدول ٢) وجود خمسة عوامل رئيسية كان لها تأثيرها في عمليات تحديث المسكن الريفي في الفترة المعاصر، ولكل من تلك العوامل متغيرات ساهمت في إحداث التغيرات بأقدار واتجاهات متباينة.

جدول (٢) : متغيرات و آثار عوامل تحديث المسكن الريفي المصري المعاصر .

المتغيرات	العوامل المؤثرة	المسكن التقليدي	المسكن المحدث
بيئية	الموقع	داخل المنطقة المبنية	داخل وخارج المنطقة المبنية
	التأثيرات الحضرية	محدودة	استهلاك متزايد
	إتاحة الخدمات	محدودة	متعددة
	جودة الخدمات	محدودة	محسنة
	تلوث المياه والتربة	في حدود مقبولة	متزايد
	مخلفات نباتية	مستفاد منها	متزايدة
	نفايات صناعية	نادرة	متزايدة
	تصاميم بيئية	تلقائية	نادرة
	كوارث بيئية	موجودة	متناقصة
اقتصادية	المهين	فلاحة ومهن مساعدة	فلاحون وعمال وكتبة
	الأنشطة	زراعة وتجارة	متعددة
	الصناعات اليدوية المنزلية	وفيرة	توجد أحياناً
	الدخل	معقول ومعلوم المصدر	غير كافٍ ومتعدد المصادر
	تكاليف المعيشة	واقعية	غير واقعية
اجتماعية	حجم الأسرة	كبيرة ممتدة	نوعية صغيرة
	علاقات الأسرة	تكامل	تفاصل
ثقافية	الحالة الثقافية	وصول محلي	وصول عالمي
	الحالة التعليمية	تعليم قبل جامعي	جامعي ومؤهلات عليا
	عادات ريفية	مهارات أسرية	اعتمادية مجتمعية

المصدر: من إعداد الباحث باستقراء بحوث سابقة ومتابعات ميدانية بالعينة ديسمبر ٢٠١٧.

والواضح أن العوامل البيئية ومتغيراتها هي الأوسع تأثيراً تلبها العوامل الاقتصادية فالثقافية فالاجتماعية.

٣) نواتج وروابط تحديث المساكن الريفية في مصر:

- أورد التقرير الذي أعده وأصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦) حول البنية التحتية والخدمات الحقائق التالية فيما يتعلق بالقرى المصرية:
- ما زالت أكثر من ٩٧٪ من قرى مصر تعتمد على النشاط الزراعي بوصفه النشاط الرئيسي.
 - توجد مدارس ابتدائية حكومية في ٩٥,٣ % من القرى.
 - حوالي ٦٠٪ من القرى تحتاج إلى إنشاء مدارس.
 - ٣,٨٪ فقط من القرى لديها مكتبات عامة ثابتة، و ٢,٨٪ منها لديها مكتبة للأطفال.
 - حوالي ٧٥٪ من المناطق الريفية في مصر تفتقر إلى الصرف الصحي، في حين ٢١٪ من القرى تتصل معظم منازلها بشبكات صرف صحي.
 - يعاني ما يقرب من ٤٩٪ من مباني القرى المصرية جزئياً من صرف المياه، في حين أن ٣٩٪ من المباني القروية ليس لديها مياه.

وتشير الأرقام السابقة إلى أن عمليات التحديث التي طرأت على المسكن الريفي لم يواكبها تطوير ملائم في مرافق البنية التحتية والخدمات المتاحة في القرية عموماً مما يستلزم جهوداً تخطيطية وتنفيذية متواصلة في مجال تنمية القرية والريف المصري.

رابعاً - محددات مستقبل المسكن الريفي في مصر :

١) قياس تأثير عوامل تغير المسكن الريفي على استدامته:

في دراسة للباحث أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى بعنوان "آثار العولمة على استدامة مجتمعات المناطق الريفية المتاخمة لممر قناة لسويس في مصر، عرضت ونوقشت بإحدى جلسات المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للاتحاد الجغرافي الدولي المنعقد في العاصمة الصينية بكين، أغسطس ٢٠١٦ (Eisa, 2016)، اقترح الباحث طريقة سريعة لتقويم التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على استدامة المجتمعات الريفية وأطلق عليها طريقة تقويم الاستدامة؛ المستوى، الموقف" (SALA) "Sustainability Assessment; Level, Attitude", مع الأخذ في الاعتبار أن مؤشر التقويم يجب أن يكون سمارت SMART ، أي محدد وقابل للقياس وقابل للتحقيق، وذو صلة، ويناسب الوقت.

وتطبق الطريقة في أربع خطوات:

- وتتمثل أول خطوة في تمييز عدة جوانب في الموضوع محل الفحص الاستدائي يمكن التعرف عليها بسهولة عن طريق مؤشرات محددة، والموضوع هنا هو المسكن الريفي المصري.
- والخطوة الثانية هي استخدام مقياس كمي للخصائص الإحصائية للمتغيرات، ووصف مستوى حدوثها بالدرجات، وتحديد الموقف من تأثيرها إيجاباً أو سلباً.
- والخطوة الثالثة هي تعيين قيمة مرجحة يتم إدخالها على المؤشر العام.
- والخطوة الأخيرة هي تقويم الأثر الإجمالي لعوامل تغيير الظاهرة المؤثرة على استدامتها.

ويؤخذ في الاعتبار ما يلي:

- أ- عوامل التأثير في استدامة المسكن الريفي، وهي خمسة:
 - عوامل بيئية: كفاية خدمات البنية التحتية - أنواع التلوث ومستوياته - التحضر في الضواحي.
 - عوامل اقتصادية: وفرة الزراعة - التصنيع الزراعي - ارتفاع أسعار الأراضي - البطالة.
 - عوامل إدارية وسياسية: البرامج التي ترعاها الحكومة.
 - عوامل اجتماعية: حجم وأشكال الهجرة الداخلية والخارجية - الفصل الاجتماعي في الحياة بالدولة.
 - عوامل ثقافية: التغيرات بالتراث الثقافي الريفي - الوصول إلى المعرفة الخارجية.

ب- الجوانب الخمسة للمسكن المعرضة لتأثيرات عوامل التغيير ومؤشراتها وهي:

- الموقع من الكتلة المبنية للقريّة (داخلي - هامشي - منعزل إلخ)
- الشكل الخارجي (التوجيه - الفتحات - السقف إلخ)
- التكوين البنائي (مادة الجدران والسقوف والأرضية إلخ)
- التركيب الوظيفي (عدد الحجرات وتصميمها ووظائفها إلخ)
- وصول خدمات ومرافق البنية التحتية (نقل واتصال، مياه، صرف صحي، كهرباء، غاز، إلخ)

ج- معايير التقويم، وهي ستة على النحو التالي:

- مستوى الحدوث: تم تحديده ضمن ١٠ درجات، (واضح = ١٠، غير مرئي = ٠). وتعكس الدرجة المعطاة قوة الأدلة، وإذا ما كانت مشتقة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- اتجاه التأثير: قد يكون بناءً = +، أو، هداماً = -
- القيمة المرجحة للاستدامة: تقويم حركات الاستدامة في الوقت، ويتضمن القيم من واحد (لا حركة) إلى عشرة (الحركة الكاملة)، من خلال إعطاء قيمة ٢ للاستدامة القليلة، والقيمة ٥ للاستدامة العادية، والقيمة ٨ للاستدامة الكثيرة. وتأتي هذه القيم من متابعة معدلات التغير للمتغيرات ذات الصلة في البيئة الريفية المدروسة.
- التأثير الكلي: هو نتيجة لعملية ضرب المتغيرات في كل مؤشر. وتتراوح قيمته كل مؤشر بين ٢ و ٨٠، موجباً أو سالباً. وتدل القيمة الإيجابية على الاستدامة، والعكس (جدول ٣).

جدول (٣) : خطوات قياس قيمة المتغيرات في طريقة SALA.

الجانب	مؤشرات	مستوى حدوث *	اتجاه التأثير ±	القيمة المرجحة ^	التأثير الكلي =
الأول	ن	١٠ - ٠	+ أو -	١٠ - ١	$\wedge x \pm x *$
الثاني	ن	١٠ - ٠	+ أو -	١٠ - ١	$\wedge x \pm x *$
الثالث	ن	١٠ - ٠	+ أو -	١٠ - ١	$\wedge x \pm x *$
الرابع	ن	١٠ - ٠	+ أو -	١٠ - ١	$\wedge x \pm x *$
الخامس	ن	١٠ - ٠	+ أو -	١٠ - ١	$\wedge x \pm x *$

- بالنسبة للتقويم النهائي للاستدامة في دراسة حالة ما، فإن التأثيرات الإجمالية للمؤشرات العشرين ستعرض للمواضع وصولاً إلى بيان للاستدامة الحالية والمستقبلية.
- في حالة المقارنة بين الأقران، أو المقارنة في تسلسل زمني، يمكن تخفيض القيمة النهائية للتأثير الكلي، وتنسب إلى المجموع الكلي كنسبة من ١٠٠ درجة.

٢) شروط وحدود التحديث المستدام للمسكن الريفي المصري:

- تتمثل شروط وحدود التحديث المستدام للمسكن الريفي في مصر في الآتي:
- ١- البيئة الريفية هي الحاضنة الطبيعية للمسكن، بجانب احتضان مُركَّب العناصر المتكاملة الأخرى. ولذلك، وكما ذكر سارجنت وآخرون (Sargent, et al, 1991, p.) (180)، فإن التنمية الريفية المستدامة تركز على التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستخدام المتواصل للأراضي والمياه وغيرها من العناصر الطبيعية لتحسين الخصائص الإنسانية والثقافية للمجتمع.
 - ٢- التنمية المتكاملة للبيئة الريفية هو عمل عادي وليس له آثار سلبية. وتتوافق استدامة التنمية بطريقة متطورة مع الفترات الزمنية. وفي هذا الصدد، أشار بريانت وزملاؤه إلى أن المكونات البشرية للاستدامة حركية، وتخضع للتغيير، وتشتمل بالضرورة على العديد من أوجه عدم التيقن. ولذلك، فقد عرفت التنمية المستدامة على أنها بناء اجتماعي يتفاوت على الصعيدين الزمني والجغرافي (Bryant, et al., 2002 p. 271).
 - ٣- المسكن هو عنصر أساسي في مكونات البيئة الريفية حيث إنه مرآة للعلاقات بين تلك المكونات. لذلك، أكد كل من وان، وإدوارد على أن استدامة المستوطنات الريفية أكثر ارتباطاً بالمجتمع والبيئة المحيطة (WAN, and Edward, 2014, pp. 4-5).
 - ٤- يفي المسكن بالمتطلبات الأساسية والرفاهية للمواطنين. وفي هذا الصدد، ذكر شامبر أن رفع المستوى العمراني للقريّة هو مسألة ضرورية لتحسين الخصائص البشرية والثقافية للمجتمعات الريفية (Chamber, 1983, p. 7). كما تبنى أبو قرين وعبد اللطيف مفهوماً للتحضر الريفي باعتباره استراتيجية ضرورية للتنمية الريفية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بالمستوى الحضري للقريّة المصرية من خلال إعادة هيكلة نمطها الحضري مع الاستفادة من طابعها الريفي المتفرد (Abu Qureen and Abdel Latif, 1997).
 - ٥- مع مراعاة رغبات السكان نحو استدامة مكونات البيئة الريفية، ينبغي أن ينحصر سكان الريف في أولئك الذين لديهم علاقة وظيفية مع عناصر البيئة الريفية. وقد وضع وودز (Woods, 2012, pp. 131-132) مفهوماً مماثلاً لهذا في شرحه كيف تستطيع جغرافية الريف المعاصرة الاعتماد على أدوات نظرية لفهم العلاقة المتبادلة بين القوى الفاعلة البشرية وغير البشرية في الحيز الريفي.

- ٦- التشريعات مهمة في الحفاظ على التوازن البيئي واستدامة النظم البيئية. ولذلك، أفادت أبوديب (Abodeeb, 2014, p. 41) بأنه في البلدان النامية، مثل مصر، يوصى بشدة بوضع نموذج جديد للبناء المستدام يناسب الظروف القائمة والموارد المتاحة.
- ٧- الثقافة والوعي السكاني ضروريان للامتثال للقانون وعدم الالتفاف عليه. ويتوافق هذا مع ملاحظة مايكل وودز أن هناك إجماعاً متزايداً على أن منطقة ما لا تصبح "ريفية" بسبب اقتصادها أو الكثافة السكانية أو الخصائص الهيكلية الأخرى، ولكن لأن الناس الذين يعيشون فيها ويتعاملون معها يعتقدون بأنها "ريفية" (Woods, 2005, p. 11).
- ٨- يتم تحقيق استدامة المساكن المخطط لها من خلال احترام رغبات المستخدمين ونتائج المسح البيئي. وقد نوه الجنزوري عام ١٩٨١ إلى وجوب أن يتناسب تطوير القرية المصرية بمرافقها الخدمية والإنتاجية ومساكنها وحتى أثاث المنزل، مع مراحل تطوير القرية، كما يجب أن ينبع الاختيار من الذوق العام لسكان القرية (الجنزوري، ١٩٨١، ص ١٣٠).
- ٩- الأخذ باعتبارات اقتصاديات المكان أمر ضروري في تصميم منازل مناسبة لآفاق التوسع في أراضي الإنتاج الزراعي. وبذلك يرى السيد (Elsaid, 2007, p. 19) أن تقويم الاستدامة يتطلب نوعاً من النظرة المتكاملة لنظام القياس ولمؤشرات متعددة الأبعاد.
- ١٠- تتحقق استدامة المساكن الريفية مع الوصول إلى شبكات البنية التحتية والحصول على الخدمات.

الخاتمة:

مرت فترات سابقة من التطور العمراني على المسكن الريفي في مصر لم يشكل فيها عنصراً غريباً على البيئة الريفية المحيطة به من حيث التصاميم المعمارية ومادة البناء والاستخدامات الوظيفية، الأمر الذي تحققت فيه الاستدامة البيئية لفترات طويلة. وفي الفترة المعاصرة تلاحقت التغيرات والتحديثات في المسكن الريفي بكل عناصره ابتعاداً عن الريف التقليدي واقترباً من الحضر المتعدي على أرض الريف، بحيث اختلت أوضاع الاستدامة على مستوى البيئة الريفية والمسكن الريفي معاً، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الدراسات التطبيقية لتحديد المواصفات التي تحقق استدامة المسكن الريفي في المستقبل.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية:

١. أحمد هلال محمد، "المحافظة على استمرارية التراث المعماري المحلي في عمارة القرية المصرية المعاصرة"، قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة اسيوط، ٢٠٠٥.
٢. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٨٨، المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية. ملخص التقرير الأول الصادر في ديسمبر ١٩٨٨.
٣. أماني عزت طولان، ١٩٨٥، القرية بين التقليدية والحداثة. دار المعارف الجامعية.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦، تقرير البنية التحتية والخدمات، نشر يوم السبت ٩ يناير ٢٠١٦.
٥. المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٣، اتجاهات رئيسية لتطوير وتنمية القرية. تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثالثة. ١٩٨٢-١٩٨٣.
٦. صلاح عبد الجابر عيسى، ١٩٨٧، "المسكن في البيئة الريفية المصرية، خصائصه - مشكلاته - مستقبله" المؤتمر العربي للبحث العلمي والتنمية، وزارة البحث العلمي، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٧.
٧. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٠، "تغير التركيب المهني للقوى العاملة الزراعية بالتطبيق على قرية بوسط الدلتا"، بحوث ندوة تغيرات البيئة الجغرافية في دلتا النيل بالمجلس الأعلى للثقافة وكلية الآداب جامعة المنوفية، ١١ أبريل ٢٠١٠.
٨. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٤، جغرافية الريف - منهجيات متطورة وقضايا متجددة، مطابع جامعة المنوفية.
٩. عبد الباقي محمد إبراهيم، ١٩٦٥، "مقومات الإسكان الريفي في مصر"، نشر مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية (cpas-egypt.com).
١٠. على شلبي، ١٩٨٣، الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٤٧-١٨٩١. دار المعارف.
١١. عنتر عبد العال أبو قرين، محمد إسماعيل عبد اللطيف، ١٩٩٧، "تحضر الريف كاستراتيجية فعالة للتنمية الريفية في صعيد مصر"، المؤتمر الهندسي الدولي الثاني، كلية الهندسة جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٧.
١٢. كمال الجنزوري، ١٩٨١، الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. قضايا التخطيط والتنمية في مصر: رقم (١٧). معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية ١٩٨١.

١٣. محمد عاطف غيث، غريب سيد احمد، ١٩٨٨، المجتمع الريفي. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.

١٤. ياسر عثمان محرم محجوب، ٢٠١٢، القرية المصرية قديماً وحديثاً.

أولاً - المراجع باللغة غير العربية:

1. Abodeeb, R.A., (2014). "Towards an Integrative Discourse on Traditional and Modern Building Techniques as Sustainable Alternative to Current Practices: The case of residential buildings in Egypt", A Thesis submitted for the Degree of Master, Ain Shams University, Egypt and Stuttgart University, Germany.
2. Amador, M.C. (2012). Ethno-archaeology of Egyptian mud-brick houses: towards a holistic understanding of ancient Egyptian domestic architecture. A thesis submitted for the degree of Doctor in Philosophy, Department of Archaeology, Durham University, 2012
3. Bryant, C., Bowler, L., and Cocklin, C., (Eds.) (2002). The Sustainability of Rural Systems – Geographical Interpretations. Leicester. springer.com/978-1-4020-0513-8.
4. Chambers, R. (1983). Rural Development: Putting the Last First Longman Scientific & Technical, Essex, England.
5. Eisa, S.A. (2016). "The Impacts of Globalization on the Sustainability of Rural Areas Communities Adjacent the Sues Canal Corridor, Egypt", The 33rd International Geographical Congress in Beijing, China, 21-25 August 2016.
6. Elsaid, M.A.E., (2007). Planning for Sustainable Rural Development in Egypt, Thesis submitted for the degree of PhD, Faculty of Engineering, Ain Shams University, Egypt.
7. Fathy, H. (1976). Architecture for the Poor: An Experiment in Rural Egypt, University of Chicago Press. ISBN 0-226-23916-0.
8. Koshar, R.J. (2000). Germany's Transient Pasts: Preservation and National Memory in the Twentieth Century, Univ. of North Carolina Press.
9. Lozach, J. et Hug, G. (1930). L'Habitat rural en Egypte, La société Royale de Géographie d'Égypte.
10. Parmar S. (2016). Housing for rural India <https://www.slideshare.net> Published on Mar 21, 2016 10-1- 2018.
11. Sargent, F.O. et al. (1991). Rural Environmental Planning for Sustainable Communities. Island Press, Washington DC, USA.
12. WAN Li, and Edward NG, (2014). Built Environment Sustainability Assessment of Poor Rural Areas of Southwest China, 30th International PLEA Conference 16-18 December 2014, CEPT University, Ahmedabad.
13. Woods, M. (2005). Rural Geography. Processes, Responses and Experiences in Rural Restructuring. London: Sage.
14. Woods, M. (2012). "Rural geography III: Rural futures and the future of rural geography" Progress in Human Geography 36(1).

The Future of Rural Houses in Egypt Considering Its Evolution

ABSTRACT

The contemporary period, since the middle of the twentieth century, witnessed changes in the social, economic, cultural, and administrative lifestyle in Egypt, all of which affected the village and reflected on its architecture. An architecture appeared in the village that was neither environmentally compatible nor with the customs and traditions of the residents in the rural community distinguished by good neighborly relations. Regarding the contemporary product of rural housing, scientifically legitimate questions have arisen: Do modern and modern homes in the current Egyptian countryside apply to the concept and specifications of rural housing? Are the changes taking place in the Egyptian countryside housing in line with the requirements of the sustainability of rural systems? Are there determinants governing the sustainable future of housing in the Egyptian rural environment?

The current study attempts to provide scientific answers to these questions through systematic evolutionary, environmental, and behavioral contexts, using pictorial evidence and using some quantitative spatial analysis methods.

الفصل الثالث

من بحوث الندوة الرابعة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ١٣ فبراير ٢٠١٩ بعنوان "السياحة الريفية المستدامة في مصر- الإمكانيات، الواقع، المستقبل"

٣- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب
جامعة المنوفية: "التنمية المستدامة للسياحة الريفية في مصر في ضوء خبرات
عالمية" الندوة الرابعة ١٣ فبراير ٢٠١٩.

البحث الثالث

التنمية المستدامة للسياحة الريفية في مصر في ضوء خبرات عالمية*

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى**

المقدمة:

السياحة نشاط بشري ذو مردودات متعددة، فهو ينعش القيم الثقافية ويثري التنوع ويعزز الارتباط، مما يؤدي إلى التفاهم المتبادل والسلام والأمن، ويضمن حماية البيئة وصيانة الموارد، ويساعد في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، تتبعه الشمولية الاجتماعية وتحسين مستويات الحياة.

وتعتبر السياحة، وكذلك الترفيه، في مختلف مناطقها ومقاصدها نشاطاً خدمياً سواءً بالنسبة للحاصلين على الخدمة أو للمتعاونين في تقديمها، وعلى هذا فإن دراستها في المناطق الريفية تأتي غالباً ضمن دراسة الخدمات الريفية.

وقد اعتبرت منظمة السياحة العالمية (UNWTO) أن عام ٢٠١٧ هو عام السياحة الريفية، وقبل الاحتفال باليوم العالمي السنوي للسياحة في ٢٧ سبتمبر تحت شعار "السياحة المستدامة: أداة للتنمية" بهدف تعزيز وعي الجمهور والمجتمع التجاري بأهمية السياحة وأثرها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، فقد انعقد المؤتمر الدولي الثاني للسياحة الريفية في الفترة من ١٦ إلى ١٨ يوليو ٢٠١٧، في ضيافة مقاطعة أنجي Anji، لاوس، وذلك برعاية مدينة هوتشو Huzhou الصينية، بالشراكة مع رابطة آسيا والمحيط الهادئ للسفر (PATA)، واعتبر ذلك المؤتمر بمثابة "تموذج لأفكار السياحة الريفية" وأن الابتكار هو مفتاح النجاح".

* مقالة القيت في الندوة الرابعة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ١٣ فبراير

٢٠١٩ بعنوان "التنمية المستدامة للسياحة الريفية في مصر في ضوء خبرات عالمية".

** أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

وخلال حفل افتتاح المؤتمر الثاني للسياحة الريفية، أطلقت منظمة السياحة العالمية مطبوعاً بعنوان "تقرير عن تنمية السياحة الريفية الدولية: منظور آسيوي من المحيط الهادئ" تضمن دراسات حالة عن ١٤ مقصد سياحي ريفي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك هوتشو.

ومن الأفكار التي سجلها المشاركون بالمؤتمر أن "منتجع Naked Retreats في الصين يقدم فخامة في الطبيعة إلى جانب تجارب ريفية لا تنسى تؤثر بشكل إيجابي على المجتمعات"، وأن "الناس من شنغهاي المزدهمة والمليئة بالضباب يريدون قضاء عطلة خارج المدينة"، وأن "المناطق الحضرية تتغير لتصبح أكثر تشبهاً للريف، من خلال تبني بيئة خضراء ... إنها ليست مجرد نقلة حضرية إلى ريفية ... إنها شارع ذو اتجاهين يربطهما ويشاركهما"، وأن "زوار الريف يريدون أن يفعلوا ما يفعله السكان المحليون، وأنهم يريدون دمج نمط حياتهم الحضرية مع الجوانب الريفية ... والحياة الريفية هي حلم للمدنيين ... وهم يستمعون إلى أصوات الطبيعة ويرون النجوم"، وأن "سكان الريف الذين هاجروا إلى المدينة غالباً ما يزورون بلداتهم إلى أن يتقاعدون فيها" (Steinmetz, 2017).

ومصر دولة تحظى بشهرة دائمة وقوية على خريطة السياحة العالمية، لكن تلك الشهرة تنطلق من مكونات ثقافية تراثية وأثرية، ومميزات بيئية شاطئية أو صحراوية أكثر منها ريفية، على الرغم من أن البيئة الريفية هي الأكثر مساحة في بيئات المعمور المصري، والسكان الريفيون هم الكتلة السكانية الرئيسية في مصر.

ويهدف البحث الحالي إلى الوصول لأنسب وأفضل الاستراتيجيات والأساليب لتوظيف إمكانات وموارد الريف المصري لتهيئة وإنشاء وتنمية مقاصد سياحية حقيقية وفاعلة ومستدامة يكون لها موقع ملموس في خريطة السياحة المصرية، ويكون لها نواتج تسهم بفعالية في التنمية الشاملة.

واتبع البحث منهجاً استقرائياً مقارناً في التعرف على واقع السياحة الريفية في مصر، وعلى خبرات تنمية السياحة الريفية في بعض الدول المتميزة في هذا المجال، كما اعتمد المنهج الاستنباطي للإفادة من الخبرات العالمية في تصور وتصميم استراتيجية السياحة الريفية المستدامة في مصر.

وتنوعت الأساليب البحثية ما بين الملاحظة الميدانية لمقاصد سياحية ريفية بمصر وخارجها، وبين فحص وتحليل الدراسات والبحوث العلمية والتقارير المعلوماتية الإحصائية من مصادر متعددة.

وتشتمل الدراسة على: مفاهيم ذات علاقة بموضوعها، وعرض واقع السياحة الريفية بمصر، وخبرات عالمية في تنمية السياحة الريفية، وإمكانات واستراتيجيات تنمية السياحة الريفية المستدامة في مصر.

أولاً - مفاهيم السياحة الريفية وتنميتها المستدامة :

(١) السياحة الريفية :

يستخدم مصطلح السياحة الريفية بمعناه الواسع، لتغطية مجموعة واسعة من الأنشطة التي يتم تطويرها في المناطق الريفية، وترتبط مباشرة بتوريد الخدمات والخبرات في الأنشطة السياحية والترفيهية (Canoves, et al., 2004, p. 755).

وظهرت السياحة الريفية مبكراً في أوروبا وظلت تتطور وتتمو باستمرار لأكثر من ١٠٠ عام، بينما لم تظهر السياحة الريفية في منطقة آسيا والمحيط الهادي إلا في ثمانينيات القرن العشرين، لكن المبادرة الآسيوية الجديدة تبنت مقولة: "تعلم الدروس من أوروبا، ولكن اجعل التنمية فريدة من نوعها في آسيا" (Steinmetz, 2017).

والتعريف المشهور دولياً للسياحة الريفية أنها "زيارة إحدى المناطق الزراعية أو التاريخية أو المزارع التجارية لغرض الترفيه والتعلم أو المشاركة في أعمال الأنشطة الزراعية"، فإن كثيراً من دول العالم يشركون السائحين في الحياة اليومية في القرى والمزارع للاتصال بالحياة الطبيعية وممارسة ما يقوم به أهل الريف من أعمال (عيسى، ٢٠١٤، ص ٢٤٧). وتشمل السياحة الريفية قطاعات سياحية متخصصة مثل السياحة البيئية والسياحة الزراعية والسياحة الجغرافية (Steinmetz, 2017).

وقد ميز دامير عام ٢٠١٣ ثلاثة عشر شكلاً من السياحة الريفية (Damir, 2013, p. 18) يمكن تصنيفها في أربع مجموعات نوعية هي: **السياحة البيئية**: سياحة القنص، سياحة الصيد، سياحة المغامرات، سياحة المحميات الطبيعية، **السياحة الصحية**: سياحة الاسترخاء، السياحة الرياضية والترفيهية، **سياحة الطعام** Eno-gastronomic، سياحة تذوق الشراب gastronomic، **السياحة الثقافية**، السياحة الدينية، وسياحة الحنين إلى الماضي nostalgic.

ويلاحظ أن النشاط السياحي بالقرى لا يغير من طبيعتها الريفية، بل أن تلك الطبيعة الريفية هي أهم مقومات الجذب السياحي للقرى، وبالتالي تظل القرى السياحية ريفاً إلا إذا

غلب مظهر التعدد الحضاري على هيئتها العمرانية وتركيبها السكاني والاقتصادي والوظيفي. أما ما يطلق عليه قرى سياحية من منشآت الاصطياف والترفيه على سواحل المسطحات المائية، أو في المنتجعات الجبلية وما شابه ذلك، فيمكن إضفاء صفة الريفية عليها من واقع الهدوء والبعد النسبي عن الضجيج وزحمة الحياة، وكذلك من واقع البساطة والتعامل المباشر مع المعطيات الفطرية، لكنها قد يغلب عليها الطابع الحضري في المكون البنائي وما قد يتوافر بها من خدمات نوعية.

وقد عبر نولتي Nulty, P. M. عن مفهوم السياحة الريفية بإيراد عناصرها الفاعلة بأرض الريف ومجتمعه ومناشطه وتراثه في (شكل ١)، (Nulty, 2004, p. 13).



شكل (١)

(٢) ممارسة السياحة الريفية:

تتم ممارسة السياحة حين يوجد طلب سياحي، يقابله عرض لتلبيته بنجاح في أحد المقاصد، ويكون لتلك الممارسة أهداف ومردودات.

وينبع الطلب على السياحة الريفية من عدة أغراض حددها كاستنهولز في ستة هي (Kastenholz, 2013):

- الهروب من ضغوط الحياة الحضرية.
- الترفيه في الهواء الطلق.
- استكشاف الطبيعة والثقافة.
- الاهتمام بتجارب جديدة ومتنوعة - نمط حياة صحي - العودة إلى الأصول والحنين والأصالة.

ويوفر المقصد السياحي الريفي عوامل جذب أهمها: المناظر الطبيعية والأنشطة في الهواء الطلق، الثقافة التقليدية والأصيلة والغناء والألحان الريفية، طريقة مثالية لحياة هادئة وصحية وطبيعية واجتماعية مترابطة، كرم الضيافة والاحتراف بالضيف، طعام تقليدي وصحي، توافر معززات الحنين للوطن والأصالة nostalgia (Kastenholz, 2013).

وتتمثل أهداف ومردودات السياحة في الريفية في أربعة جوانب حددها كاستنهولز (Kastenholz, 2013) في:

- هي أداة للتطوير بإتاحة فرص عمل جيدة ذات مردودات عالية، خاصة إذا كانت تستند إلى الموارد والكفاءات الداخلية.
- إتاحة إمكانية لتعزيز افتخار المجتمع وتعزيز احترام الذات والشعور بالهوية.
- المساهمة في الحفاظ على التراث.
- الاحتفاظ بالمقيمين في المناطق الريفية.

٣) التنمية المستدامة للسياحة الريفية:

أوضح إعلان تشنغدو Chengdu بشأن السياحة وأهداف التنمية المستدامة أن: "السياحة هي أداة حيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وما وراءها، حيث يمكنها تخفيف الفقر الشامل، وتعزيز معيشة المجتمعات المحلية، وتعزيز تمكين المرأة والشباب، وحماية التراث الثقافي، والحفاظ على الأرض ضد تغير المناخ، والمساهمة في الانتقال الضروري للمجتمعات نحو المزيد من الاستدامة". كما إن الإعلان أوصى الحكومات "لتطوير نهج متكاملة وشاملة للسياسة السياحية من أجل الاستفادة من التأثير الإيجابي للقطاع على ازدهار كوكب

الأرض". واقترح الإعلان: "إجراء تقييمات وطنية لمساهمة السياحة والالتزام بأهداف التنمية المستدامة، وضمان إدراج السياحة في لجان التنمية المستدامة المشتركة بين الوزارات و/ أو مجموعات العمل، كذلك لتعزيز مساهمة السياحة في الاستراتيجيات الوطنية من خلال إنشاء المؤسسات أطراً وآليات تسمح بمشاركة جميع أصحاب المصلحة" (UNWTO, 2018).

وقد حظي مصطلح "التنمية السياحية المستدامة sustainable tourism development" بقبول عالمي واسع منذ العقد الأخير من القرن العشرين، باعتباره منهجاً سياسياً مناسباً ومرغوباً فيه لتحقيق هدف التنمية السياحية، سواء على مستوى محلي أو مستوى دولي. وقد وضعت العديد من المنظمات القطاعية أو على مستوى المقاصد السياحية خططاً وسياسات للتنمية السياحية المستدامة، وظهرت العديد من الدراسات التعريفية للموضوع (Roberts, et al., 2004).

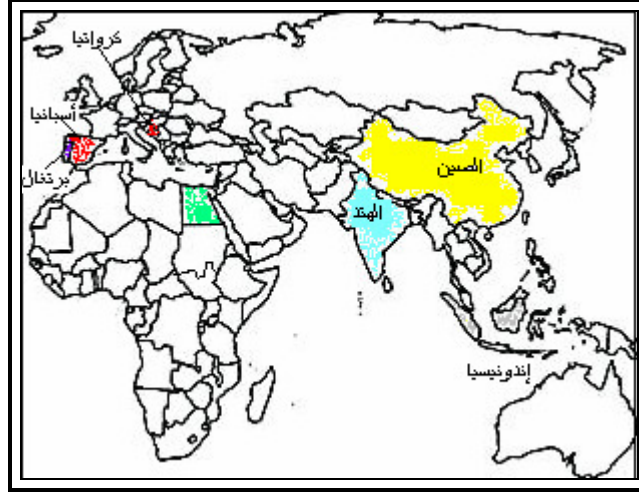
وتتميز السياحة المستدامة Sustainable tourism بأن تأثيرها ضئيل على البيئة الطبيعية، وتضمن الحفاظ عليها وحمايتها واستغلالها الرشيد للموارد الطبيعية، مع مراعاة التأثير على البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تسخير الموارد الثقافية ومن خلال المساهمة في رفاهية المجتمعات المحلية (Marian, 2017: 226).

وأكد تقرير تنمية السياحة الريفية الدولية: منظور آسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠١٧ على أن "السياحة الريفية عنصر مميز للسياحة المستدامة والمسؤولة"، وأن معايير استدامتها تشمل: موقعاً ريفياً، وأنشطة ريفية بحجم وطابع تقليدي وتنمو ببطء، وتكون عضوية ومتصلة بالمشاريع الصغيرة لعائلات محلية. كما أكد التقرير على أنه من الضروري وجود نوع جديد من الشراكات بين الناس والقطاعين العام والخاص - people-public-private partnerships (PPP) حيث يتم تمثيل جميع أصحاب المصلحة، وأن هذا "مفهوم جديد يتحدى الوضع الراهن من الغيرة التنافسية لصالح المنفعة الجماعية". وخلص التقرير إلى أن المقاصد السياحة الريفية بحاجة إلى وضع خطط عمل مسؤولة ومستدامة واستراتيجيات تسويقية استباقية تتناول حالاتها الخاصة (Steinmetz, 2017).

ثانياً - خبرات عالمية في تنمية السياحة الريفية :

اختار الباحث ست خبرات في دول مارست تنمية السياحة الريفية بمستويات أفضل مما هو قائم في مصر، ثلاث منها في دول أوروبية وردت في تصنيفات أفضل عشرة مقاصد للسياحة الريفية في أوروبا عامي ٢٠٠٧، ٢٠١٧، أولها أسبانيا التي تعرف الباحث

ميدانيا على نماذج من ريفها خلال مشاركته فعاليات المنتدى السادس والعشرين للجنة استدامة النظم الريفية CSRS في سانتياجو كومبستلا - يوليو ٢٠١٨، والثانية هي البرتغال، والثالثة هي جمهورية كرواتيا. والخبرات الثلاثة الأخرى من دول آسيوية هي: الصين، والهند، وإندونيسيا (شكل ٢).



شكل (٢) : دول خبرات تنمية السياحة الريفية المختارة.

(١) خبرة أسبانيا:

أشارت كانوفز Canoves وزملاؤها في دراستهم للسياحة الريفية في أسبانيا عام ٢٠٠٤ إلى بعض السمات المميزة لذلك النشاط فيما يلي (Canoves, et al, 2004, pp. 766-768).

١- لا يوجد تنظيم موحد لمختلف فئات بيوت المزارع الريفية على نطاق وطني، ولكن مختلف المجتمعات المحلية المستقلة مسؤولة عن التشريعات السياحية. وهذا النقص في التوحيد يجعل من المستحيل إدراج منتجات السياحة الريفية في فئات محددة بوضوح، ومع ذلك، تحافظ السياحة الريفية على التكافل بين الإنتاج الزراعي والحفاظ على بيئة ريفية أكثر إنسانية.

٢- أدى انتشار وتجزؤ المنتجات الترفيهية والعطلات على الساحل لظهور مبادرات نحو جودة أعلى وتكثف، ومنها مبادرة "أسبانيا الخضراء"، التي تحتضن المنطقة

المستقلة على طول الساحل الشمالي لإسبانيا من غاليسيا إلى بلاد الباسك في محاولة واعية ومهمة للتصدي لتجزئة المنتج نتيجة للتجزؤ الإداري للدولة، من خلال تشجيع مجموعة واسعة من الوحدات السياحية في المناطق الريفية. يضمن البرنامج علامة الجودة للمساكن المرتبطة بها، وتتمتع المنازل الريفية باستمرار بمناظر طبيعية استثنائية في بيئة ريفية بقيمتها التقليدية وأسلوب حياتها، حيث يكون الناس أقرب إلى الأرض.

٣- المرأة هي البطل في السياحة الريفية الأسبانية، حيث أظهرت الأبحاث أن عمل المرأة أمر أساسي وضروري لإدارة عدد كبير من المنازل الريفية السياحية. وتحت قيادة البرامج الأوروبية مثل LEADER و PRODER، قامت العديد من المجتمعات المحلية ذاتية الحكم في إسبانيا بدعم وتوفير الدعم الاقتصادي للسياحة في المناطق الريفية، وقد تم توجيه العديد من البرامج لمنح النساء في الأسر الزراعية فرصة للحصول على عمل ودخل إضافي. وعادة ما يتم تعيين النساء للترحيب بالضيوف في المنازل الريفية، وتعزيز قيم الثقافة المحلية وحماية البيئة.

٤- لا تعتبر السياحة الريفية بشكل عام وظيفة "حقيقية" لأسباب مختلفة، أولها أن مساهمتها في إجمالي الدخل محدودة (حوالي ثلث دخل الأسرة)، ولأن النساء لا يحصلن على راتب، بل على دخل يساعد ميزانية الأسرة. وتعتبر النساء هذا الوضع "طبيعياً" لأنه كان دائماً هكذا: مساهمة في إجمالي الدخل، ولكن ليس المصدر الرئيسي، وبالتالي، فإن رعاية السياح في المنزل لا تزال وظيفة مكتملة للزراعة.

٥- قد يختلف الوضع عندما يصبح النشاط الزراعي ثانوياً، ويأتي الدخل الرئيسي من النشاط السياحي، ويعمل كل من الرجل والمرأة في البيوت السياحية الريفية. وفي هذه الحالة، هناك ميل لإضفاء الطابع المهني على النشاط، إما عن طريق زيادة عدد الغرف، أو عن طريق توفير أنشطة تكميلية وخدمات جديدة و/ أو من خلال بيع الحرف اليدوية.

٦- بدون نمط حياة "نموذجي" ريفي، لا يوجد معلم سياحي. وبالتالي، فإن الحفاظ على الأراضي يعني أيضاً توفير بدائل اقتصادية في المناطق الريفية. وبدون البيئة الطبيعية والمناظر الطبيعية أو التراث المعماري والثقافي، فإن السياحة الريفية لا معنى لها.

- ٧- تواجه السياحة الريفية مشكلة "الموسمية"، حيث إن الطلب يتركز في عطلات نهاية الأسبوع وفترات العطلات التقليدية. ولمواجهة هذا، فإن المبادرات الإبداعية الأساسية. ويعد تشجيع العروض الخاصة لأنواع مختلفة من العملاء أمراً ناجحاً لتعويض الاختلافات الناتجة عن الفجوات بين المواسم.
- ٨- على الرغم من مساهمة النساء في نشاط السياحة الريفية، إلا إن الشباب على وجه الخصوص هم القوة التي عليها تحريك المبادرات من خلال الترويج للأفكار من الداخل باعتبار السياحة الريفية نشاطاً أكثر جاذبية وإثراءً اجتماعياً من الزراعة، وأن تهيئة فرص عمل في الريف ليس بالأمر السهل، ولكنه ممكن إذا كانوا يرغبون في ذلك، وأنه إذا لم يجد المشاركون في السياحة الريفية في إسبانيا حلولاً للتحديات، فقد تقع السياحة الريفية للأسف في غياهب النسيان ولا تعدو أكثر من مجرد سراب.

(٢) خبرة البرتغال:

- قدمت إليزابيث كاستنهورلز Elisabeth Kastenholtz عام ٢٠١٣ عرضاً لجزء من مشروع بحثي كبير عن "The overall rural tourism experience and sustainable local community development" ، بوصفها منسق هذا المشروع، ومن أبرز استخلاصات ذلك البحث عن السياحة الريفية بالبرتغال ما يلي: (Kastenholtz, 2013):
- ١- عانت مناطق الظهير الريفي داخل البرتغال إلى حد كبير من الأزمة الريفية والنزوح الريفي، والتحول من هيمنة الزراعة إلى تعدد الوظائف، ومن حيز الإنتاج إلى حيز الاستهلاك، مما جعل للحلول البديلة للزراعة التقليدية شأناً كبيراً، ومنها مجال الترفيه والسياحة.
- ٢- ليست السياحة الريفية الترياق للأزمة الريفية التي تحل جميع مشاكل جميع المناطق الريفية، فلا تزال هناك حاجة إلى بحث وفهم طبيعة وحركات السياحة الريفية بشكل أفضل، وكيف وفي أي ظروف قد تعزز السياحة الريفية التنمية المستدامة.
- ٣- تتمثل مرافق الخبرة السياحية الريفية بأحد نماذجها البرتغالية (FAVAIOS) في: شبكة القرى منتجة الخمور في المنطقة المخصصة - ٣ مطاعم، ٨ بارات، ٦ مخابز، ١ سكن سياحي ريفي - متحف الخبز والنيبذ - متحف النبيذ الفعال - مصنع النبيذ التعاوني - الجمعية الثقافية.

- ٤- تتركز رؤية السكان الريفيين للسياحة في أنها: تجلب الحياة والحركة إلى القرية، وتساعد على تحفيز الاقتصاد المحلي، وتزيد من فخر السكان بقربتهم، ولها بعض التأثير على المنتجات الزراعية المحلية، وأنها جيدة للغاية حيث تعزز تقاليدنا ومنتجاتنا ولا ينظر إلى أي آثار سلبية لها على البيئة، ويرغب السكان في تنميتها وزيادة عدد السياح طوال العام، ولكنهم يرون أن المنافع الاقتصادية للسياحة موزعة بشكل غير متساو.
- ٥- ينظر السكان إلى إمكانات واضحة لتحسين السياحة الريفية بطريقة مفيدة للجميع من خلال استغلال أفضل للموارد الداخلية (التراث، الأنشطة التقليدية، الزراعة)، وإدخال وتحسين خدمات السياحة الأساسية (الإقامة، المطاعم)، والمزيد من المعلومات السياحية والخبرة والأفكار المستندة إلى الموارد القائمة (مثل طواحين الهواء والمنتجات الغذائية والحرفية المحلية).
- ٦- يرى مسؤولو التوريد المحليون والمسؤولون عن تخطيط وإدارة الأراضي الريفية إمكانية كبيرة للسياحة لتحفيز تنمية القرى وإيرازها والفرص الاقتصادية وخلق فرص العمل، ولكنهم يعترفون بمجموعة من القيود على تطوير لسياحة في القرية تتمثل في ثلاثة من وجهة نظر مسؤولي التوريد (نقص المبادرات والاستثمارات - عدم الاستخدام الكامل والفعال للموارد المحلية - ضعف الوصول) وتتمثل في ستة قيود من وجهة نظر مسؤولي التخطيط والتنمية (ضعف الوصول - شيخوخة السكان وجذبهم - الجمود وعدم الثقة وفقر التفاهم بين الوكلاء المحليين - نقص الهياكل التحتية - الصراعات المؤسسية - ضعف التواصل بين مستويات مختلفة من الجمهور).
- ٧- تعد الشبكات القائمة أدوات مهمة لتعزيز رؤية القرى، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تحفيز المزيد من القدرات المحلية لإعداد تصاميم ناجحة للتجربة الإبداعية المشتركة، وقد يعتمد هذا على موضوعات فريدة لكل قرية.
- ٨- للحصول على تجربة سياحية لا تنسى، يجب أن تكون التجربة عاطفية ومهمة، وأن تكون مرتبطة برغبات السائحين، وأن تراعي خصوصية الهوية الذاتية لكل منطقة ومجتمع.
- ٩- من أجل أن تكون التجربة السياحية مستدامة، يجب أن تكون مفيدة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي وتوفير فرص اقتصادية مستمرة ومحلية.

٣) خبرة كرواتيا:

في الدراسة المقدمة من ديمونتا دامير Demonta, Damir عام ٢٠١٣ بعنوان السياحة الريفية: خبرات كرواتية، تبين أن المساحة الريفية تشغل ٩١,٦٪ من المساحة الكلية لكرواتيا، مما يوفر إمكانات هائلة لتنمية السياحة الريفية. ويوجد ٨٨,٧٪ من المستوطنات في المناطق الريفية، ويعيش ٤٧,٦٪ من مجموع السكان في المناطق الريفية. وقد حدد دامير معالم السياحة الريفية في كرواتيا كما يلي:

١- تشمل السياحة في المناطق الريفية أنشطة السائحين (الزوار الذين يقيمون لعدة أيام) والمشاركين في الرحلات اليومية (الزوار الذين يقيمون ليوم واحد). وتعتبر "عطلات المزرعة Farm holidays" أو باللغة الكرواتية turističko seljačko obiteljsko gospodarstvo - TSOG، أهم نموذج للسياحة الريفية. ومع ذلك يمكن العثور على أشكال خاصة للسياحة في المناطق الريفية.

٢- الأنشطة الاقتصادية الأساسية في السياحة الريفية الكرواتية هي تقديم الطعام (إعداد الطعام وتقديم خدمات التغذية، وإعداد وتقديم المشروبات وتقديم خدمات الإقامة، وإعداد الطعام للاستهلاك في أماكن أخرى وتوريد المواد الغذائية) والأنشطة السياحية (تقديم الخدمات السياحية).

٣- وفقا للأنظمة الكرواتية القائمة، هناك عدة أشكال لتنظيم منظمي الأعمال في السياحة الريفية: الشخص الطبيعي، والحرفي، والشركة التجارية (شركة عامة، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة مساهمة، وجمعية مصالح اقتصادية). يتم تنظيم عطلات المزرعة بالمعنى التجاري كأشخاص طبيعيين وتمثل نشاطاً إضافياً للسياحة الريفية ضمن النشاط الزراعي الأساسي. يجب تسجيل جميع المرافق الأخرى التي تقدم خدمات التموين في الفضاء الريفي إما كحرف أو كشركات تجارية (Damir, 2013, p. 19).

٤- تتوافر مرافق الإقامة السياحية الريفية الكرواتية في: عطلات المزرعة farm holidays والفنادق في الجبال وغيرها من الأماكن في كرواتيا الداخلية، والمنتجات الصحية الحرارية health-thermal resorts، والمعسكرات، وعدد كبير من مرافق التغذية (Damir, 2013, p. 21).

٥- هناك العديد من الشروط المسبقة لتنمية السياحة الريفية في كرواتيا مثل الشروط المعيارية Normative والتنظيمية والتعليمية والتسويقية والمالية، واعتمدت اللوائح

- الأولى التي تتناول السياحة في العطلات الزراعية، كنوع خاص من السياحة الريفية، في وقت مبكر من عام ١٩٩٦ (Damir, 2013, pp. 22-32).
- ٦- تؤدي وزارتا السياحة والزراعة دوراً رئيسياً في تطور السياحة الريفية في كرواتيا، ولكن وزارات الثقافة وحماية البيئة والبناء والتخطيط المكاني والتنمية الإقليمية والاقتصاد والتمويل هي أيضا جهات مهمة. إلا إنه لا يوجد في جمهورية كرواتيا ترويج منهجي للمتطلبات التسويقية في السياحة الريفية، ويقتصر الأمر على قليل من المبادرات المحلية و/أو المؤسسية، رغم وجود مؤسسة وطنية مسؤولة عن تعزيز السياحة الكرواتية في الداخل والخارج.
- ٧- يتم تمويل تنمية السياحة الريفية وتنظيم المشاريع في السياحة الريفية والمناطق الريفية في كرواتيا من خلال الإعانات التي يتم إعطاؤها على المستوى الوطني من قبل وزارة السياحة وعلى نطاق أصغر من قبل وزارة الزراعة، ومحليا من قبل وحدات الحكم الذاتي، أو عن طريق الإعانات الدولية الدورية المخصصة للسياحة الريفية ومشاريع المنح.
- ٨- يتطلب استدامة تطوير السياحة الريفية ضرورة وسرعة إنشاء لجنة متعددة التخصصات للسياحة الريفية داخل حكومة جمهورية كرواتيا، لإتاحة مبادرات وأنشطة منسقة ومتبادلة ومنهجية لجميع المشاركين المنظمين والأفراد في التنمية الريفية في كرواتيا، وإدراك الأهداف والأولويات والتدابير في الاستراتيجية المستقبلية للسياحة الريفية، فضلاً عن عوامل التنمية وتعزيز.
- ٩- يمثل الإعلان عن السياحة الريفية ضرورة لتهيئة ظروف إيجابية لتنمية السياحة الريفية والعطلات الزراعية، باعتبارها مورداً محدود الاستخدام في كرواتيا، ومن ثم وقعت العديد من المقاطعات والمدن والبلديات والمؤسسات الكرواتية إعلان السياحة الريفية في ٩ أبريل ٢٠٠٨.
- ١٠- لن تكون العطلات الزراعية ووحدات الإقامة الأخرى في المناطق الريفية كافية لتنمية السياحة الريفية. مطلوب بقية البنية التحتية لتقديم الطعام: المطاعم، وأقبية المشروبات، والمعالم السياحية المتقدمة (مناطق الجذب الحقيقية والمتاحة)، وطرق النبيذ المصممة، ومسارات الدراجات، ومسارات الحج، والوكالات السياحية الاستقبلية، أي كل ما هو مطلوب من الجهات السياحية المصممة والمنظمة (Damir, 2013, p. 17).

٤) خبرة الصين:

تقع معظم المناطق الصينية الفقيرة داخل الريف، والثابت في التاريخ أن الزراعة وحدها لم تنهض كثيراً بالاقتصاد الريفي، مما أوجد الحاجة لأنشطة إضافية من بينها النشاط السياحي. ويتميز النشاط السياحي بالانتعاش وبوفرة وسرعة عوائده الاستثمارية. والسياحة الريفية في الصين هي نشاط سياحي جديد مثلما هي تحول نحو نمط السياحة المتطورة. فضلاً عن ذلك تساعد السياحة الريفية في الانتعاش الكامل من الموارد الزراعية، وكذلك في اتساع الأسواق لمنتجات الريف، كما إنها تحسن البيئة الطبيعية والزراعية وتحافظ عليها، وتنعش من مستويات معيشة السكان. وفي السياحة الريفية يعرف السائحون المزيد عن الإنتاج الزراعي وأسلوب الحياة اليومية للفلاحين، ويستمتعون بحصاد المحاصيل، ويوسعون رؤيتهم للمجالات المرتبطة بالسياحة الريفية وعلاقتها بالمراكز الحضرية (Wu, 2006, p. 38).

ويمكن تمييز السياحة الريفية في الصين إلى نمطين كبيرين من حيث الاعتمادية (Wu, 2006, p. 42):

- ١- سياحة تعتمد على المدن، تقع مقاصدها في نطاق ٢٠ كم حول المدن، وهي ذات خصائص ريفية ومزارع تعتمد على التكنولوجيا، وهي بمثابة بيوت إقامة ثانية second house لسكان المدن وعطلات نهاية الأسبوع. وتعتمد هذه المقاصد على المدن في وسائل النقل مع التمتع بخضرة الريف والبعد عن ضجيج المدن.
- ٢- سياحة تعتمد على الطبيعة وتقع مقاصدها على مسافة أبعد من ٢٠ كم من المدن، وهي تركز على السمة الريفية المتمثلة في ثقافة الأقليات ومعطيات البيئة، وتمارس من خلال رحلات كبيرة ذات سمة شعبية لمناطق بها منتج سياحي كبير، وتتوفر فيها الوجبات الغذائية ووسائل التسلية.

وقد أبرزت دراسة داي Dai وزملائه عام ٢٠١٧ عن كيفية تحسين تنمية السياحة الريفية في ثمان قرى بالهامش الحضري حول بكين (Dai, et al., 2017) سبع أولويات ممكنة لتطوير السياحة الريفية في الصين، اتفقت مجموعتنا أصحاب المصلحة على الأولويات الثلاثة التالية:

تنوع المنتجات السياحية وخبرات السفر، والتسويق الأفضل، وتخفيض الأسعار. ومن رأي داي وزملائه أنه ينبغي تطبيق هذا النهج بحذر إضافي، فإذا كان السكان المحليون على استعداد لخفض الأسعار على أمل زيادة الربح عن طريق جذب المزيد من العملاء، إلا إنه من الناحية الاقتصادية، فإن الأسعار المخفضة لن تجلب بالضرورة المزيد من العملاء. علاوة على ذلك، قد تقلل الأسعار المخفضة الحافز الاقتصادي للسكان المحليين لتحسين جودة الخدمة، مما قد يؤدي في الواقع إلى صد العملاء المحتملين. وقد يؤدي الاستخدام غير السليم لإستراتيجية التسعير إلى منافسة شرسة بين مقدمي الخدمات، مما قد يقوض صناعة السياحة الريفية بشدة.

أما الأربعة أولويات الممكنة الأخرى: فأولها، أن السياح كانوا يفضلون تحسين جودة الخدمة، ولكن لم يتم الترحيب بهم من قبل جميع السكان المحليين الذين ركزوا على تحقيق أقصى قدر من الربح على المدى القصير. وثانيها، أن السياح أرادوا زيادة سعة الإقامة خاصة في موسم الذروة، في حين كان السكان المحليون مترددين في توسيع أعمالهم. وثالثها هو ضرورة الحفاظ على الميزات التقليدية للبيئات المبنية بالقرى، لكن هذا لا يمكن تحقيقه من خلال تجاهل الرغبة المتأصلة للسكان المحليين في تحسين مستويات المعيشة. والرابعة أن السياح توقعوا تنظيم الأنشطة السياحية، بينما لم يكن السكان المحليون متحمسين لتلبية هذا التوقع.

ولاحظت الدراسة أن القرى في المجتمع الصيني كانت ذات ارتباط عميق من قبل بمعنى العشيرة وعلاقة الدم وعبادة السلف، وتم تدمير هذه التقاليد من خلال التحضر والتحديث السريع. وعلى الرغم من حقيقة أن العمل الأسري الذي تديره العائلة هو الشكل الرئيسي للسياحة الريفية في بكين، تواجه بعض القرى تضارب المصالح بين الأسلوب الفردي ووضع التطوير التعاوني.

وقد نهبت الدراسة إلى أنه يتعين على الحكومات المحلية أن تكون حذرة في تقييم خطط التنمية السياحية التي تقودها التعاونيات، فمن المحتمل أن يحدث فشل بالسوق لأن القرويين الأصليين قد لا يتقاسمون الفوائد الاقتصادية للتنمية السياحية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي نقل القرية على نطاق واسع إلى كسر الروابط الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع المحلي ومن ثم يجب أن تؤخذ التكاليف الاجتماعية لمخططات التنمية بعين الاعتبار. كما تشير هجرة السكان المحليين إلى أن التطور المزدهر للسياحة الريفية قد يؤدي أيضاً إلى حدوث تغييرات طويلة المدى في البنية الاجتماعية والديموغرافية (Dai, et al., 2017).

٥) خبرة الهند:

- من واقع تقرير لوزارة السياحة الهندية عام ٢٠١٥ (Government of India, Ministry of Tourism, 2015) يمكن استخلاص ما يلي:
- ١- يستهدف تعزيز السياحة الريفية كمنتج سياحي رئيسي نشر السياحة ومنافعها الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية والجغرافية الجديدة، وبالتالي وقف النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ويجري تحقيق هذا الهدف بتطوير البنية التحتية في المناطق الريفية المشتملة على إمكانات للسياحة قابلة للتطوير مثل الفن والحرف اليدوية والنجارة اليدوية والمنسوجات.
 - ٢- تضيف السياحة الريفية قيمة من خلال البرامج المعدة في الفن والحرف التي ينقلها الحرفيون المهرة ومجموعات الترفيه في القرية بما تكشف عن التاريخ والثقافة والتقاليد المحلية والكنوز الطبيعية والشفوية أمام الزائر وجهاً لوجه، بالإضافة إلى تمكين التفاعل بين السياح والسكان المحليين من أجل تجربة إثراء متبادل.
 - ٣- مجلس القرية (VLC) هو المنتدى التفاعلي لمشاركة المجتمع المحلي في تنفيذ خطة التطوير السياحي، مدعوماً بمؤسسات أخرى على مستوى المجتمع. وقد تعززت المشاركة المجتمعية في السياحة الريفية من خلال المشاركة المنظمة للحرفيين.
 - ٤- صادقت وزارة السياحة على ١٥٣ مشروعاً سياحياً ريفياً في ٢٨ ولاية أو إقليم اتحادي، بما في ذلك ٣٦ موقعاً ريفياً دعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات.
 - ٥- يجري دعم مبادرات التسويق السياحي الريفى عالمياً من قبل الفرع الفرعي الجديد لاستكشاف المناطق الريفية في الهند، وفي وسائل الإعلام على نطاق واسع، وفي سوق السياحة العالمية (WTM) وبورصة السياحة الدولية (ITB) ومنتديات السياحة الرئيسية في العالم، وذلك لجذب الزوار إلى الهند كوجهة متعددة الاهتمامات في جميع الفصول.
 - ٦- في عام ٢٠٠٩ تم اختيار ١٥ موقعاً سياحياً ريفياً كمواقع عطلات بيئية ريفية لزيارة الهند، وبموجب تلك الحملة التسويقية الهندية تم منح السياح الأجانب ليلة واحدة مع وجبة الإفطار مجاناً في أي مكان اختاره موقع إيكو للعطلات الريفية، وتم الحجز من خلال مشغلي الرحلات السياحية المعتمدين من وزارة السياحة.
 - ٧- حصل موقعان سياحيان ريفيان هنديان (قرية هودكا بولاية غوجارات، وقرية ناچار بولاية هيماشال براديش) على جائزة CNBC Awaaz Travel Award لعام ٢٠٠٨.

٦) خبرة إندونيسيا:

تتمثل هذه الخبرة في نهج وزارة السياحة في إندونيسيا في السنوات الأخيرة تجاه العناصر الأساسية لاستدامة السياحة، ويقصد بها: " السياحة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين الرفاه بالقضاء على الفقر والتغلب على البطالة، والحفاظ على الطبيعة والبيئة والموارد، وتعزيز الثقافة ورفع صورة الأمة وتعزيز الوطنية، وتقوية العلاقات الدولية". ويشمل إطار السياسة العامة لتنمية السياحة أيضا المبادئ التوجيهية والمعايير الجذرية في مبادئ الاستدامة، ودعم تطوير مناطق ووجهات السياحة الاستراتيجية الوطنية في جميع أنحاء دولة إندونيسيا (منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٨).

وتروج إندونيسيا لثلاثة أدوات سياسية وطنية رئيسية لتحريك العمل على مستوى المقصد السياحي (منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٨):

١. **وجهات سياحية مستدامة حتى الآن**، قامت أكثر من ٨٠ جهة بتطوير وزارة السياحة أو وكالات التنمية الخاصة بها، واتباع نهج تشاركي يهدف إلى إنشاء منصات مشتركة تعمل على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية ذات الصلة. وقد أعطت هذه العملية التشاركية أصحاب المصلحة شعورا بالالتزام والمسؤولية اللازمين لتنفيذ ومراقبة مراحل الإدارة المستدامة.
٢. **مرصد السياحة المستدامة (STO)**، أعطت إندونيسيا الأولوية لنهج قابل للتوسع يبدأ بإنشاء مكاتب استشارة محلية على مستوى إقليمي أو محلي مرتبطة برصد تأثيرات السياحة المستدامة في المقاصد السياحية. وتم التوقيع على مذكرات تفاهم، كل منها بين هيئة سياحية محلية أو مؤسسة أكاديمية من جهة ووزارة السياحة من جهة أخرى، وذلك لمراقبة السياحة المستدامة في المقاصد. وعندما يقدم تقرير STO المعتمد دليلاً على الإدارة المستدامة لموارد وأنشطة السياحة، تتاح لـ STO الفرصة لكي تصبح معترف بها وطنياً كجزء من شبكة مرصديات السياحة المستدامة في إندونيسيا (WINSTO). ومن هذا المنطلق، يمكن لوزارة السياحة أن تقترح دمج وظيفة STO بشكل مثالي في WINSTO ضمن شبكة منظمة INSTO INSTTO، وبالتالي يتم الاعتراف بها دولياً. ولذلك فإن INSTO يمثل حافزاً للمرصد الوطنية لتحسين أدائها باستمرار وجزءاً لا يتجزأ منها.

٣. شهادة السياحة المستدامة، تقوم إدارة السياحة وتطوير المنتجات بإعادة تدريب القائمين على تقييم أداء الجهات والمنتجات وفقاً لمجموعة من المعايير. من تلك الجهات: جائزة السياحة المستدامة الإندونيسية، والإندونيسية للمقاصد التي تنفذ وتطبق مؤشرات وقياسات السياحة المستدامة، ومنافسة لمنتجات السياحة المستدامة المقترحة والمشاركة التي نفذها أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام.

ومع تطبيق أدوات السياسة الثلاثة هذه التي تدعم وزارة السياحة بنجاح في تنفيذ سياستها الوطنية للسياحة، تتوقع إندونيسيا مواصلة هذا النهج في السنوات القادمة.

ثالثاً - واقع السياحة الريفية في مصر :

- ما زال مفهوم السياحة الريفية في مصر غير واضح في الأذهان، على الرغم من ثراء الريف المصري في وادي النيل ودلتاه بمقومات هذا النمط من السياحة المشهورة عالمياً والتي تفتح باباً واسعاً للتنمية الشاملة والتنمية الإقليمية في ريف مصر.
- وفقاً لما أعلنه المستشار الاقتصادي لوزير السياحة، فقد بلغ عدد المصريين الذين يقومون بالسياحة الداخلية ١٩,٥ مليون سائح محلي عام ٢٠١٤، قُدِّر إنفاقهم بنحو ٢٠,٨ مليار جنيه. واحتلت محافظة القاهرة النصيب الأكبر في عدد الزائرين (٣٠% من الإجمالي)، تلتها محافظة الإسكندرية (٢٦,٥%)، واحتلت مدن جمصة ورأس البر وبلطيم المركز الثالث بنسبة ١٩,٣%، وجذبت محافظة مطروح والساحل الشمالي نسبة ١٢,٣%، فيما بلغت نسبة محافظة الإسماعيلية ومدينة فايد والعريش ورأس سدر ٦,٩%، وجذبت مدينة شرم الشيخ والغردقة والعين السخنة وطابا نسبة ٣,٩% فقط، وجذبت محافظة الفيوم ومدينة بورسعيد ورشيد ١%، وتدنى إقبال الزائرين المصريين على محافظتي الأقصر وأسوان، حيث بلغت النسبة ٠,٣% فقط من إجمالي عدد الزائرين (اليوم السابع، ٤ نوفمبر ٢٠١٥). والواضح من المعلومات المعلنة السابقة أن الفيوم فقدت هي التي تساهم فيها البيئة الريفية ببعض مقاصد السياحة، ولن تزيد نسبة جاذبيتها عن ٠,١% من السياحة الداخلية، وهي نسبة ضئيلة جداً.
- لا تظهر السياحة الريفية في أولويات السياحة المصرية سواء على مستوى البيانات الرسمية الحكومية، أو على مستوى المواقع المعلوماتية، ومن شواهد ذلك:

- ١- جاء في تقرير الهيئة العامة للاستعلامات عن حصاد السياحة عام ٢٠١٧ أن ذلك العام شهد التوجه نحو تنمية أنماط جديدة من السياحة مثل السياحة العلاجية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة المهرجانات ومنتجات سياحية أخرى واعدة كالاكتشافات الأثرية (غالي، ٢٠١٨)، ولم يرد بالنقير ذكر للسياحة الريفية ولو بكلمة واحدة.
- ٢- خلت محاور وأسس لستراتيجية التنمية السياحية التي وضعتها الهيئة المصرية العامة للتنمية السياحية، ٢٠١٦، من أية إشارة صريحة أو ضمنية إلى السياحة الريفية عن إدراجها بالمناطق السياحية ذات الأولوية والمواقع ذات الطبيعة الخاصة (الهيئة العامة للتنمية السياحية، ٢٠١٦).
- ٣- يظهر تصنيف أنواع ومقاصد السياحة المصرية على موقع ويكيبيديا هكذا (wikipedia.org): أنواع السياحة (السياحة الترفيهية - السياحة الثقافية - السياحة البيئية - السياحة العلاجية - السياحة الرياضية - سياحة المهرجانات - سياحة المؤتمرات - السياحة الدينية)، ولم يرد ذكر للسياحة الريفية كنمط مميز في مصر.
- ٤- تعرضت قري سياحية ببعض المدن إلى الأفول بعد ازدهار، ومن أمثلتها قرية "فينسيا السياحية" في مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية، التي أفتحت في عام ١٩٩٥ تحت إدارة المحافظة وتبعية مديرية الري، ثم أدارها أحد رجال الأعمال بحق انتفاع من وزارة الري لمدة ١٠ سنوات، وفي أعقاب عودة حق إدارتها للمحافظة تعرضت للخسارة وفشل المسؤولين في إنقاذها ولم يبق لها سوى الجيش (www.masrawy.com ٢٨ يناير ٢٠١٧).

وعلى الرغم مما سبق توجد نماذج ناجحة لمبادرات للقطاع الخاص في مجال السياحة الريفية في مصر من أشهرها قرية تونس بالفيوم الواقعة على ربوة صخرية مشرفة على ضفاف بحيرة قارون في نطاق مركز يوسف الصديق بمحافظة الفيوم على مسافة نحو ٥٥ كم من عاصمة المحافظة في بيئة زراعية وبستانيّة خضراء مجاورة للبحيرة، فأضحت مؤثلاً لعشرات الطيور النادرة على ضفافها (صورة ١). وقد أسستها السيدة السويسرية إيفيلين Evelyn وزوجها المصري سيد حجاب. وتضم القرية ٢٥٠ منزلاً وفيلا على نهج المعماري العالمي حسن فتحي المتميز بالقباب الطينية وطابق علوي

واحد وفناء داخلي يضم غرف المنزل لضمان الخصوصية لشاغلها. وأكثر الأنشطة بقرية تونس ورش تعليم فنون الخزف والرسم عليه بكل أنواعه، هذا فضلاً عن التمتع بمراقبة الطيور. وقريّة تونس على بُعد نصف ساعة من وادي الريان بمسافة حوالي ٣٠ كيلو، حيث شلالات المياه، والترحلق على الرمال في محمية وادي الحيتان، وقريب منها قصر قارون ومتحف الفيوم (هيئة تنشيط السياحة المصرية).



صورة (١) : قرية تونس الفيوم.

- أصدر وزير السياحة المصري في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ قراراً بتنشيط السياحة الريفية، إثر لقاؤه بوفد من مجموعات شركات سياحية في مصر لبحث إمكانية إنشاء مجموعة فنادق في قرى وصعيد مصر، والارتقاء بأساليب الترويج باستخدام الوسائل الحديثة كالتسويق الإلكتروني، وضرورة إظهار التنوع في الريف الذي يجمع بين المساحات الخضراء لمحبي التأمل، والآثار الفرعونية لمحبي السياحة الثقافية، وكانت المنوفية والقليوبية والفيوم أبرز المحافظات المرشحة (البوابة نيوز، ٢٠١٤-١٠-٣٠)، نظراً لما تتمتع به من إمكانات سياحية تؤهلها لهذا، خصوصاً القرى التي تعمل في تصنيع المنتجات اليدوية كصناعة السجاد اليدوي والفخار والأقفاس والمشنات. وأشاد بعض الخبراء بالقرار لأن الفكرة جيدة ويتم تطبيقها في العديد من الدول الأوروبية، إلا إنهم أشاروا إلى أن مصر لا تمتلك دعائم السياحة الريفية حالياً نظراً لعدم وجود مشروع قائم على أرض الواقع. فمعني السياحة الريفية يتضمن الاستمتاع بالجو ومشاهدة الحيوانات والطيور والتعرف على العادات والتقاليد هناك، وليس مجرد زيارة مناطق ريفية بها معالم سياحية، فهذا وحده لا يدخل ضمن نطاق السياحة الريفية.

رابعاً - إمكانات التنمية السياحية بالريف المصري :

من خلال متابعة الخبرات الأجنبية للسياحة الريفية، واستعراض معطيات البيئة الشاملة لمصر وما بها من ممارسات سياحية، والدراسات المتعددة عن التنمية السياحية في مصر، يمكن إبراز إمكانات قيام وتطوير نشاط السياحة الريفية في مصر في عشرة أنماط من المقاصد على النحو التالي:

(١) سياحة المزارع والحقول:

تعود نشأتها إلى بريطانيا حيث قامت لها منظمات تنمية مثل مكتب إجازات المزارع وجمعية القرى الريفية لإجازات نهاية الأسبوع ووكالة التنمية الريفية، كما تمارس سياحة المزارع في أمريكا لما تتمتع به من مقومات ترفيهية مثل مهرجانات الحصاد والأنهار والبحيرات والمنشآت الثقافية وهدوء الريف وطبيعته الخلابة. وقد أجريت دراسة على مزارع الإجازات في جنوب ألمانيا عام ١٩٩٦ فنتبين من الدراسة أن مديري المزارع يقومون بأنشطة ترفيهية ريفية كالصيد وركوب الخيل والمسابقات الرياضية.

وقد أكد خبراء الاقتصاد والزراعة في مصر، توافر جميع الإمكانيات في بيئة الحقول الزراعية (صورة ٢) لتهيئة مقاصد سياحية تجذب آلاف السياح، وأن هناك مئات المناطق الريفية التي تحتاج إلى تنمية وتطوير لإدخالها في منظومة السياحة الريفية (صورة ٣) (رفعت، ٢٠١٦).



صورة (٢) : نموذج لحياة الريف التقليدية الجاذبة سياحياً.



صورة (٣) : سكن بسيط بين النيل والزرع يمكن توظيفه سياحياً.

٢) الضفاف والمسطحات النيلية:

تعتبر مصر متميزة عالمياً بريفها النيلي المتجذر في الحضارة بطول ١٥٢٠ كم بمجرى النيل الرئيسي وفرعيه فقط، والذي كان مقصداً للسائحين والمبدعين الذين سجلوا معالمه تصويراً ورسماً وتعبيراً أدبياً وتدويناً تاريخياً وتحليلاً جغرافياً واجتماعياً (عيسى، ٢٠١٤، ٢٤٧-٢٤٨).

وتتميز ضفاف الأنهار التي يقوم عليها عمران قديم حضري أو قروي بظهور استعمالات ترفيهية بامتداد تلك الضفاف، حيث إنها تتطلب مسطحة مفتوحة يستطيع أن يصل اليه السائحون ومستخدمو المكان من خلال المداخل الرئيسية من الطرق ومسارات المشاة على ضفاف الأنهار. وتتيح تلك المسطحات فرصة الوصول إليها عن طريق النهر نفسه، ويمكن التوقف على ضفاف النهر والدخول إلى الأنشطة المختلفة الموجودة، وذلك ضمن رحلات تمتد إلى عدة ساعات على مدار يوم يشمل مزارات سياحية متنوعة على ضفاف النهر (الحسيني، وآخرون، ٢٠١٠).

وقد حددت المادة الأولى من قانون الري والصرف لعام ١٩٩٠ مجرى نهر النيل ومجري الرياحات والترع العامة والمصارف العامة وجسورها بأنها جميع الأراضي الواقعة بين الجسور، وتدخل فيها الأراضي والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور ما لم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها.

يبلغ طول شبكة الترع والمصارف حوالي ٥٥ ألف كيلومتر منها ٣٧ ألف كيلومتر لشبكة الري وحدها وهو ما يعنى أن طول الشبكة يعادل ٣٦ مرة طول نهر النيل ذاته. ومن وجهة نظر النشاط السياحي فإن جاذبية ضفاف ومسطحات المجري النيلي لا تكون فاعلة إذا قل عرض المسطح المائي عن عشرة أمتار، وهذا يتحقق مع المجري الرئيسي للنيل وفرعية والرياحات والترع الرئيسية.

وأكد وزير الموارد المائية والري في تصريحات بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٦ (مصر اوي) أن مشروعات تطوير الوجهات النيلية تهدف إلى تطهير المجري النهري والحد من ظاهرة انتشار الحشائش والإطماء وتوسعة وتهذيب المجري الملاحي لنهر النيل للحفاظ على استيعابه لكميات المياه وتحسين تدفق سريان المياه لضمان وصولها إلى مستخدميها، علاوة على مواجهة ومنع التعديات والعشوائيات والارتفاع بها حضارياً، وإنشاء ممشى سياحي وترفيهي ومنتزه للمواطنين باعتبار نهر النيل هو ملك لجميع المصريين وأن أراضي النهر وجوانبه تمتلكها الدولة، مؤكدا حرص الحكومة على حسن إدارة مواردها، بما فيها المجري الرئيسي للنهر، وأن مشروعات الممشى بالمحافظات سوف يصاحبها إنشاء مراسي ملاحية نهريّة.

٣) القناطر والأهوسة:

القناطر إنشاءات هندسية علي نهر النيل وفرعيه ورياحاته وترعه الرئيسية تتألف من بناء به فتحات مركب عليها بوابات للتحكم في تدفق المياه طوال العام، ويكون من شأنها رفع منسوب المياه أمام القناطر حتى يمكن تغذية ترع جانبية تروي أراضي أعلا منسوباً من المياه خلف القناطر، وفي الوقت ذاته يستخدم ظهر القناطر طريقاً عابراً للمجري المائي، أما الأهوسة فهي إنشاءات مصاحبة للقناطر المقامة على مجاري مائية مستخدمة كطريق ملاحية نهريّة، ووظيفة الهويس هي التغلب على عقبة ارتفاع منسوب سطح المياه في المجري أمام القناطر وانخفاضه خلفها، وهذا يستلزم إنشاء ممر للسفن ببوابات تبادلية على طرفيه، يقوم على تشغيلها فنيون مما يستدعي إقامة استراحات وأبنية تخزين ملاصقة لمنطقة القناطر والأهوسة تكون مهياًة لجذب زائرين للتمتع بهذه المرافق.

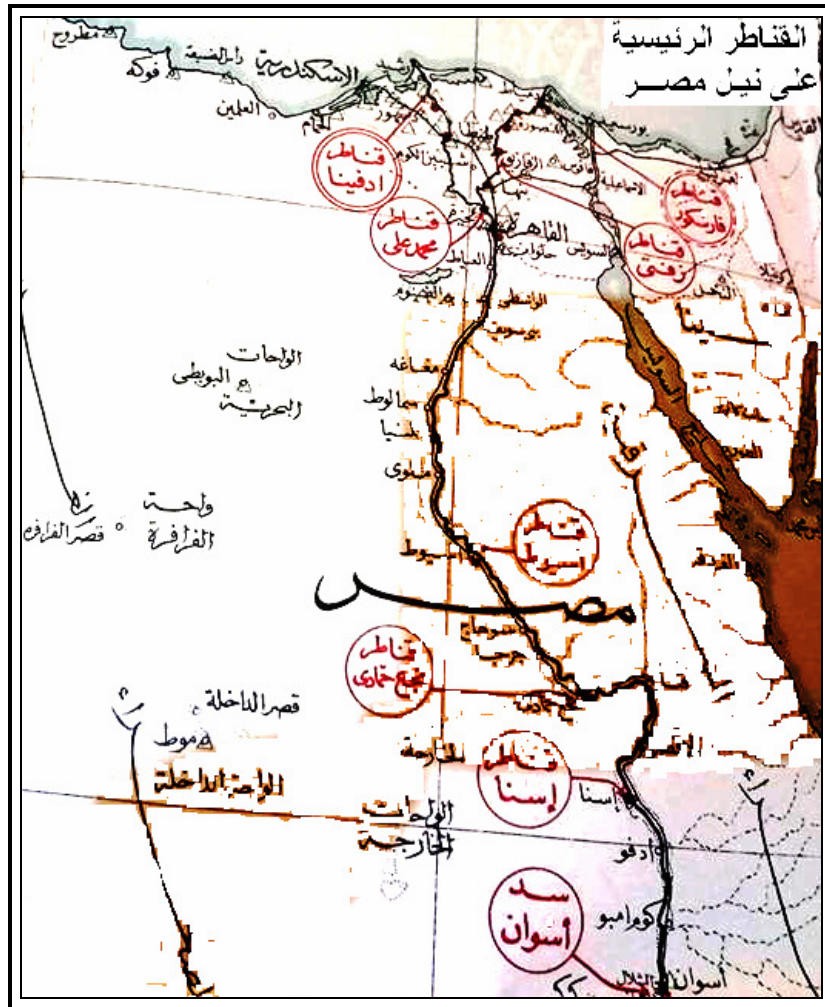
ويوجد على نهر النيل وفرعيه سبعة قناطر رئيسية بأهوسة (شكل ٣) هي على

النحو التالي:

- ١- **القناطر الخيرية:** أمر محمد على باشا بتنفيذها عام ١٨٣٣، لرفع مياه فرعي النيل أمامها إلى الرياحات التي أنشأها لتزوي أراضي الدلتا إلا أن التنفيذ الفعلي بدأ بعدها بعشر سنوات في ١٢ مايو ١٨٤٣، وتم استكمالها في عهد عباس حلمي الأول ١٨٧٨. أما قناطر الدلتا الجديدة (قناطر محمد على) فقد أنشئت عام ١٩٣٩ في عهد الملك فاروق الأول خلف القناطر الخيرية القديمة، وأصبح استخدام القناطر القديمة مقصوراً على أغراض المرور، وظلت التجديدات تتوالى عليها باعتبارها من أعظم الآثار الهندسية لمصر الحديثة. وتضم القناطر الخيرية مساحة من الحدائق والمنتزهات تصل إلى ٥٠٠ فدان (أبو عالية، ٢٠١٧).
- ٢- **قناطر أسيوط:** تم تشييدها على نهر النيل في مدينة أسيوط بين ١٨٩٨ و ١٩٠٣ وصممها المهندس البريطاني السير ويليام ويلكوكس من أجل رفع مياه النهر المنخفضة لتغذية ترعة الإبراهيمية أكبر قناة للري في مصر، وقد انتهى العمر الافتراضي لها وتم إنشاء قناطر جديدة في سبتمبر ٢٠١٧.
- ٣- **قناطر نجع حمادي:** تقع شمال نجع حمادي بحوالي ١٤ كم، بدأ بناؤها عام ١٩٢٨، وافتتحت عام ١٩٣٠ في عهد الملك فؤاد الأول، وذلك لضمان ري مساحة ٤٨٠ ألف فدان على جانبي مجرى النيل من نجع حمادي حتى أسيوط. وقد انتهى عمرها الافتراضي وتم إنشاء قناطر جديدة عام ٢٠٠٨.
- ٤- **قناطر إسنا:** تم بناءها عند الكيلو ١٦٩ على نهر النيل عام ١٩٠٨ في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني للتحكم في تدفق المياه أثناء فترة الفيضان وتحسين الملاحة في مجرى النهر وضمان استمرارية ري زمام ترعتي أصفون والكلاية. وفي عام ١٩٩٤ تم بناء قناطر إسنا الجديدة خلف القناطر القديمة بحوالي ١٢٠٠ متراً.
- ٥- **قناطر إدفينا:** على فرع رشيد عند قرية إدفينا بمركز رشيد محافظة البحيرة على بعد ٢٠ كم جنوب مدينة رشيد، وإلى الشرق منها تقع مدينة مطوبس بكفر الشيخ. تم البدء في إنشائها عام ١٩٤٩ وافتتحها مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر عام ١٩٥١، وهي تحجز مياه نهر النيل عن مياه البحر المتوسط، وتمثل موقعاً ومزاراً سياحياً، حيث تنتشر الحدائق الشاسعة، منها خمس حدائق بالير الشرقي للقناطر مساحتها ٢٥ فدانا، والبر الغربي به حديقتان على مساحة عشرة أفدنة، وبهما مشتل لإنتاج الزهور والنباتات النادرة ومساحات خضراء وأحواض بأشكال هندسية ونافورات، وعلى مقربة منها ٣٠٠ فيلا واستراحة (رفعت، ٢٠١٦).

٦- قناطر زفتى: تم بناؤها على فرع دمياط عام ١٩٠٢ في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني وأعيد تجديدها عام ١٩٥٤، وتتكون من ٥٠ فتحة، وتعتبر من الآثار المعمارية الفريدة بمصر.

٧- قناطر وسد فارسكور: على فرع دمياط لحجز مياه نهر النيل عن مياه البحر المتوسط، كان سداً ترابياً استبدل بسد دائم وقناطر بخمس فتحات عام ١٩٨٩، وأنشئ بجواره من جهة الغرب هويس لتيسير طريق الملاحة النهرية القاهرة/دمياط مع هويس قناطر الدلتا الجديد وهويس قناطر زفتى.



شكل (٣)

أما القناطر والأهوسة المرتبطة بالطرق الملاحية في الرياحات والترع الرئيسية فهي على النحو التالي:

- قناطر ديروط: على ترعة الإبراهيمية، بدأ بناؤها في ١٨٦٩ والانتهاؤها منها عام ١٨٧١، وتعرف بقناطر التقسيم لكونها عدة قناطر متصلة: قنطرة ترعة الدلجاوى - قنطرة بحر يوسف - قنطرة الترعة الديروطية - قنطرة موازنة الترعة الإبراهيمية - قنطرة ترعة الساحل - قنطرة الصرف إلى النيل وتستعمل للتخفيف.
- قناطر وأهوسة الرياح المنوفي وسط الدلتا، وهي: قنطرة فم وهويس الرياح المنوفي الجديدة (٢٠٠٧) - قنطرة وهويس فم النعناعية - قنطرة وهويس فم الباجورية - قنطرة وهويس فم بحر شبين (القرنين) - قنطرة وهويس فم ترعة القاصد بشبين الكوم.
- قناطر الطريق الملاحي القاهرة/الإسكندرية عبر الرياح البحري وترعة النوبارية ويصل طوله ٢٠٣ كم منها ٨٢ كم بالرياح البحري، ١٢١ كم بترعة النوبارية، ويتحكم في هذا المجري ثمانية أهوسة: قناطر الخطاطبة وقناطر بولين (على الرياح البحري) وقناطر وأهوسة: البستان - جناكليس - النهضة - المالح الصغير - المالح الكبير - النوبارية الجديد (على ترعه النوبارية).
- قناطر وأهوسة ترعة الإسماعيلية بامتداد ٢٨ كم فيما بين القاهرة وبحيرة التمساح على قناة السويس، وعددها ستة أهوسة: الفم الجديد للترعة - سيرياقوس - المنير - الصاحية - وهويس الإسماعيلية.

من الممكن أن تشيد منتجعات للسياحة الريفية عند مواضع أعمال الري وما فيها من قناطر وأهوسة وهدارات وحدائق واستراحات، وتتوافر هذه البنية الجاذبة للسياحة عند القناطر المقامة على النهر وفرعيه بالوادي والدلتا ومن أشهرها القناطر الخيرية (صورة ٤).

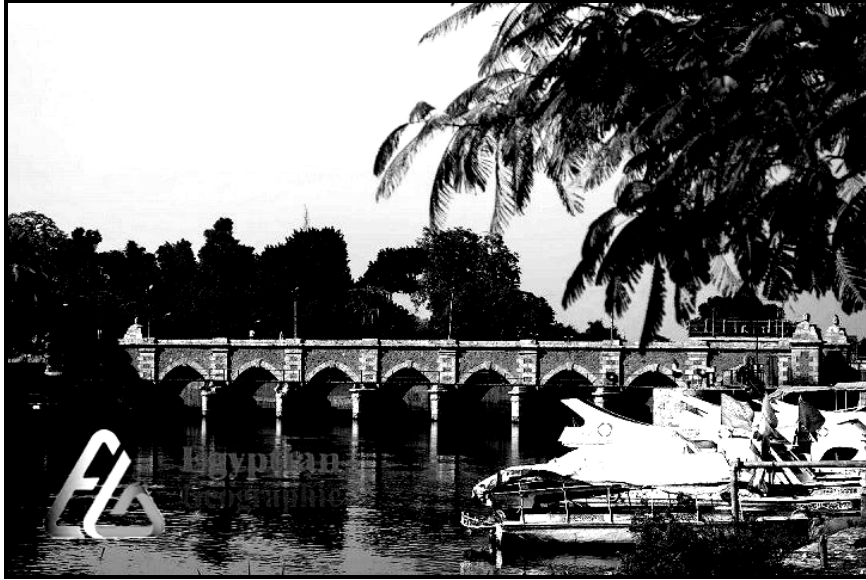
٤) المحميات الريفية:

ونميزها إلى نوعين:

أ- محميات تراث عالمي:

تمثله محمية دهشور بمحافظة الجيزة التي أعلنتها منظمة اليونسكو في عام ٢٠١١ أنها محمية تراث عالمي، وتتكون من خمس قرى (دهشور، منشية دهشور، زاوية دهشور، كاسب، مزغونة) تبلغ مساحتها ٧٠ كم^٢ تقريبا، وتتأخم هذه القرى المنطقة

الأثرية بصحراء دهشور ومنطقة الأهرامات. وما زال الكثير من سكان تلك القرى الزراعية يحتفظ بعاداته الريفية التقليدية، ومن ثم فإن زائر محمية دهشور يُمنح فرصة فريدة لمعايشة الحياة الريفية والتعرف على الأنشطة الزراعية ذات التاريخ القديم قدم أهرامات دهشور الثلاث (الأحمر، الأصفر، الأسود) في المحيط الصحراوي المناخم لبركة دهشور الموسمية. ويمكن لزائر المنطقة أن يختار رحلة قصيرة (ساعتين ونصف تقريبا)، أو رحلة لنصف يوم، أو رحلة يوم كامل، يتجول خلالها بين بركة دهشور الموسمية والمزارع الريفية ومنازل زاوية دهشور القديمة وجمعية تراثيات الحرف الجديدة وأبراج الحمام التقليدية، إلى جانب الجلوس على المقاهي الشعبية والشراء من بائعي الحلوى التقليدية، والتردد على الكثير من المطاعم والمقاهي السياحية التي تقدم المأكولات الشعبية ذات الطابع الريفي (عجم، ٢٠١٦).



صورة (٤) : قناطر على أحد أفرع النيل في مصر.

ب- محميات الجزر النيلية:

صدر قرار رئيس وزراء مصر رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٩٨ بإعلان ١٤٤ جزيرة نيلية كمحميات طبيعية، منها ٩٥ جزيرة بالمجرى الرئيسي في الوجه القبلي مساحتها ٣٢٥٠٠ فدان، ويحوى فرع رشيد ٣٠ جزيرة مساحتها ٣٤٠٠ فدان، ويحوى فرع دمياط ١٩

جزيرة مساحة ١٢٥٠ فدان. وربما كان قرار رئيس الوزراء باعتبار الجزر النيلية محميات طبيعية عن إدراك ووعي بأهمية حماية تلك الجزر البيولوجية للثروة السمكية والنباتية وكونها إمكانية استزراع وإفراخ لنوعيات مطورة من الزراعات والنباتات النادرة وتحويل معظمها لمراكز حفاظ وتنمية بيئية، ومن ثم جاء ذكر محميات جزر نهر النيل على خريطة السياحة البيئية بموقع دليل مصر السياحي الرسمي (زكي، ٢٠١٧).

وقد اعتبرت الجزر النيلية (صورة ٥) ضمن أراضي «التنمية الزراعية» في فترة الإصلاح الزراعي عقب قيام الجمهورية، وأعطت الهيئة العامة للتنمية الزراعية عدداً من الأهالي أوراقاً تقنن إقامتهم بتلك الجزر، وفي هذا الإطار أكد المهندس أحمد سلامة، رئيس «حماية الطبيعة»، أن وزارة البيئة بصدد دراسة موقف ١٤٤ جزيرة نيلية، مشيراً إلى أن بعضها لا يصلح «محميات طبيعية» لوجود «خرسانة وزراعة» وأن الوزارة ستحتفظ بالإشراف على الجزر الصالحة وفقاً للاشتراطات البيئية والبيولوجية، والباقي ستعيده للدولة (المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١٧).



صورة (٥) : جزيرة نيلية.

٥) القرى التراثية:

لا تخلو قرية مصرية قديمة من مبانٍ ومنشآت باقية تعود لفترات تتجاوز مئات السنين مما يدخلها في عداد التراث الجاذب للسياحة، إلا إن هناك بعض القرى القديمة ظلت محافظة على خطة كتلتها المبنية وهيئتها المعمارية ومادة بنائها الأولية وبقيت قائمة كأثر تراثي يخضع للصيانة وليس للإحلال والتجديد، مع إمكانية استخدام بعض وحداته

في الإيواء السياحي لراغبي معايشة بساطة الحياة الريفية في المساكن وفي الممارسات الثقافية والاجتماعية والإنتاجية للريفيين ومن أمثلة تلك القرى قرية "القصر" بواحة الداخلة (صورة ٦) وقرية "شالي" بواحة سيوة.



صورة (٦) : مساكن قرية القصر التراثية بالواحة الداخلة.

وتتميز قرية القصر بضيق الحارات وتلاصق البيوت بما يعبر عن روح الأسرة الواحدة، ولكل منزل أعتاب خشبية أعلى الأبواب منفذة بالحفر البارز والحفر الغائر ومزخرفة بزخارف كتابية مدون عليها تاريخ إنشاء المنزل واسم صاحبه وآيات قرآنية وأدعية وعبارات للترحيب بالزائرين واسم صانع العتبة. ولأهمية ذلك من الناحية الأثرية والفنية والمعمارية، فقد تم تسجيل هذه القرية بكامل شوارعها ودروبها ومنازلها وما فيها من آثار ضمن الآثار الإسلامية والقبطية النادرة.

٦) قرى الحرف الريفية:

تنوطن الحرف اليدوية الريفية في أعداد من القرى تشتهر بتلك الحرف داخل أقاليمها وربما تتجاوز شهرتها تلك الأقاليم لتذيع على مستوى أوسع. ومن أمثلة قرى الحرف قرية "جريس" مركز أشمون منوفية في صناعة الفخار، وفي مركز الجيزة تشتهر قرية "الحرانية" بصناعة السجاد اليدوي، وتشتهر قرية "كرداسة" بورش ومشاغل صغيرة

لتصنيع الشيلان والعباءات المطرزة. وفي تسعينيات القرن العشرين ازدهرت شهرة عبايات وجلابيات كرداسة بمنطقة الخليج، وتصدرها كمرکز لما يعرف باسم «سياحة الملابس» بالإضافة إلى الستائر والمفارش.

وتعد قرية "الأعلام" من أشهر قرى مركز ومحافظة الفيوم لقيام جميع نسائها بالعمل بالمنازل والشوارع في صناعة الخوص التي توارثوها عن الأجداد، بينما يتولى الرجال بيع وتسويق منتجات الخوص بمدينة الفيوم وباقي المحافظات. وتمثل هذه الحرفة المصدر الأساسي لرزق جميع سكان القرية.

واشتهرت قرية "جزيرة شنويل" بمركز ومحافظة سوهاج بإنتاج فن «التلّي» الذي يعد أحد الفنون المصرية لتطريز النسيج بخيوط من الذهب والفضة وتتنقه المرأة الصعيدية منذ القرن ١٨ وتورثها لفتياتها على مر الزمان، وقد برعت فتيات القرية في غزو أسواق العالم بمنتجاتهن اليدوية من هذا الفن.

وفي منطقة "بئر العبد" بشمال سيناء، تنتشر حرفة التطريز اليدوي السيناوي بواسطة النساء دون اعتماد على الآلات، ولم يعد الثوب السيناوي هو المنتج الوحيد للحرفة وإنما تطورت المنتجات لتشمل الخدادية والمفارش وأشكال من الشال والعباءات والاسدال والمفروشات.

٧) قرى مواطن الأعلام:

الريف مصدر ثري يمد المجتمع بكثير من النبهاء والتميزين الذين يتبوؤون مراكز مرموقة ومؤثرة في جميع مناحي الحياة، وهناك من الشخصيات المهمة المولودة بالقرى من تفتت صلتهم بها بعد انخراطهم في حياة الشهرة ويتخذون المدينة موطناً لهم ولذريتهم (مثل أحمد عرابي بقرية هرية رزنة شرقية والمدفون بمقابر البساتين بالقاهرة، والزعيم سعد زغلول المولود سنة ١٨٦٠ بقرية إبيانة مركز مطوبس حالياً بكفر الشيخ والمدفون بضريحه في مدينة القاهرة)، إلا إن بعض تلك الشخصيات المرموقة النابتة في الريف لم تنقطع صلتهم به مع تقلدهم للمواقع والوظائف العامة، فحافظوا على سكن يليق بهم داخل قراهم التي نشأوا بها، وأقاموا بأموالهم بعض المنشآت التي تخلد ذكركم كدور عبادة أو مدارس أو مؤسسات اجتماعية وثقافية أو إنتاجية، وأوصوا بأن توارى أجسادهم التراب في قريتهم، فنشأ من ذلك كيان مادي ملموس يربط بين تلك الشخصية العامة وموطن نشأته، وتحول هذا الارتباط إلى ميزة نسبية تاريخية وجغرافية لتلك القرية تجعلها مقصداً

سياحياً لمن يقدرّون تلك الشخصيات العامة البارزة في ماضي وحاضر المجتمعات، ومن أمثلة أولئك شيخ الأزهر الإمام عبدالحليم محمود بقرية السلام مركز بلبس شرقية، وقارئ القرآن الأشهر الشيخ مصطفى اسماعيل بقرية ميت غزال جنوب مدينة طنطا، والشيخ محمود على البنا بقرية شبراباص غرب مدينة شبين الكوم والشيخ محمد متولي الشعراوي بقرية دقادوس مركز ميت غمر دقهلية، وكان الرئيس الأسبق أنور السادات دائم التردد على منزله بقرية ميت أبو الكوم مركز تلا منوفية، وتحول المنزل إلى متحف يحمل اسمه حتى الآن.

٨) المنتجعات والقرى السياحية:

زاد في السنوات الأخيرة بمصر إنشاء المنتجعات أو الاستراحات السياحية الخاصة، التي تقدم خدمات السياحة الريفية بعيداً عن صخب المدن وضغوط الحياة كما في حدائق السيلين بالفيوم (صورة ٧) وفي منتجع شالي بواحة سيوة (صورة ٨).



صورة (٧) : حدائق عين السيلين بالفيوم.



صورة (٨) : منتجع شالي في واحة سيوة.

وتصمم المنتجعات على طرز يغلب عليها الطابع الريفي الأصيل، حيث تفرد المنتجعات مساحات خضراء لمحبي التأمل والانطلاق، كما تسمح بممارسة الكثير من الأنشطة الترفيهية مثل ركوب الخيل وممارسة الرياضات المختلفة، ويزود أغلبها بحمامات سباحة، وتضم برامجها الترويجية عروضاً فنية تقليدية مثل التتورة والمزمار البلدي أو التحطيب، بما يناسب العائلات والمجموعات السياحية، خاصة في نهاية الأسبوع. وتنتشر هذه المنتجعات على الطرق الصحراوية القريبة من المدن كطريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي (منتجع الريف المصري ومنتجع واحة عمر)، وطريق سفارة السياحي («سفارة كانثري كلوب»). كما عرفت البيئة المصرية أشكالاً من الاستثمار السياحي بإنشاء قري سياحية تعتمد على مقومات ريفية، وإمكانية إسكان سياحي بمستوى لائق لأعداد محدودة، ومطعم يركز على المأكولات الريفية ذات الشهرة، ومن أمثلتها برج المنوفية أشهر مكان في مصر متخصص في تقديم الفطير «المثلثت» وما يصاحبه من مكملات ريفية أخرى كعسل النحل والعسل الأسود و«المش» والجبن القديم، فضلاً عن أطعمة أخرى ومشروبات. وبرج المنوفية عبارة عن استراحة سياحية في بناء يعلوه «برج حمام» على الطريق الزراعي القاهرة/ الإسكندرية، وشمال القاهرة بنحو ٥٧ كيلومتراً حيث تقع مدينة قويسنا بمحافظة المنوفية. ويتاح لزائر المكان التعرف على مراحل خبز الفطير بأيدي سيدات ريفيات باستخدام الأفران البلدية الموجودة بالبرج. كما يضم البرج بحيرة صناعية للجمع والبط، وأبراج للحمام، ومساحات خضراء، بما يجعله نموذجاً مصغراً للقريبة الريفية (عجم، ٢٠١٦).

٩) قرى التميز:

هي قرى تتفرد دون غيرها بخاصية أضفت عليها تميزاً على مستوى واسع قد يشمل الوطن كله، بحيث يجعلها مقصداً للزيارة، وقد يكون هذا التميز في إنتاج محصول، أو سلعة، أو احتراف مهنة ابتكارية، أو الحصول على مرتبة تصنيفية قياسية بين الأقران، وما إلى ذلك. ومن أمثلة قرى التميز في الإنتاج الزراعي: قرية شنوان مركز شبين الكوم منوفية في زراعة الفلقاس، وقرية العمار مركز طوخ بمحافظة القليوبية في زراعة المشمش، ويعد موسم حني المحصول في القرينين حدثاً مهماً يعتمد عليه بشكل أساسي لتلبية احتياجات الزواج وشراء الملابس وسداد الديون.

ومن أمثلة التميز في مهن السكان قرية «المنافسة» في كفر الشيخ التي يوجد بها إسطبلات لتربية الخيول من سلالات مختلفة، مما جعلها مركز جذب لأعداد كبيرة من الرواد والزوار من بينهم مربى الخيول لأغراض تجارية (عجم، ٢٠١٦). وتتفرد قرية «القراموص» التابعة لوحدة الرحمانية المحلية بمركز أبو كبير محافظة الشرقية بزراعة نبات البردي في حقولها، وكذلك بمعامل وورش تصنيعه وتلوينه ورسمه والنقش عليه، ومن ثم بيعه للبازارات والأماكن السياحية (صورة ٩). ويعمل ٩٠% من سكان القرية بهذا النشاط الذي جعل القرية بمثابة حلقة وصل بين التاريخ الفرعوني والحاضر.



صورة (٩) : نموذج لإنتاج قرية القراموص من ورق البردي المرسوم.

وتقدم قرية كفر وهب بمركز قويسنا محافظة المنوفية نموذجا فريدا لتنفيذ مشروعات تنموية اعتمادا على التمويل الذاتي من مساهمات السكان، وهي من أكثر القرى محافظة على البيئة، مما جعلها "القرية الأجمل" بحسب اليونسكو عام ٢٠١٣. وتستقبل القرية زائرين من قرى مجاورة ومن رحلات المدارس والجامعات للاطلاع على ما وصلت إليه كفر وهب ومحاولة الاستفادة من تجربتها.

خامساً - استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة للسياحة الريفية بمصر :

تتحقق السياحة المستدامة في ظل توافر أربعة شروط: إعلام أفضل للتعريف بها والتسويق لها - تشجيع اتخاذ القرارات المتكاملة بشأنها على المستوى المحلي - استفادة كاملة من البيانات المتاحة عنها بالفعل - تحديد البيانات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لإنجاح التنمية السياحية. ويمكن تصميم لقياس السياحة المستدامة Measuring sustainable tourism (MST) قائم على مدى تحقق أو توافر تلك الشروط (UNWTO, 2018).

وقد أشارت دراسة أعدت بمركز البحوث الزراعية إلى عدة عوامل يمكن أن تعوق السياحة الريفية بمصر منها: التلوث البيئي بأنواعه، والزحف العمراني على أرض الريف، والتغيرات في درجات الحرارة. ومن جانب آخر أجريت دراسة حديثة بوزارة السياحة أعدتها هند سالم، ونشرت بمجلة قطاع التخطيط والبحوث والتدريب بالوزارة عام ٢٠١٤ بعنوان "تنمية أنماط جديدة للسياحة وإدراجها على الخريطة السياحية - دراسة حالة على نمط السياحة الريفية".

ولوضع خطة للتنمية للسياحة الريفية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المنافع الاقتصادية والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة (Dai, et al., 2017, p. 163). ولا بد من أخذ كل هذه العوامل في الحسبان ووضع خطط لمواجهةها والتغلب عليها في أية محاولة جادة لتنمية وتنشيط السياحة الريفية بمصر.

وفي ضوء واقع السياحة الريفية في مصر وإمكانات تنميتها، واسترشاداً بالخبرات الأجنبية المتميزة السابقة في استدامة السياحة الريفية، يطرح الباحث عدداً من الاستراتيجيات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة للسياحة الريفية في مصر.

١) الاعتمادية على أدوار المرأة والشباب:

استفادة من الخبرة الإسبانية، من المهم اعتماد تنمية السياحة الريفية على عنصر المرأة والشباب من أهل الريف، فالمرأة الريفية مساهم رئيسي في معظم الأنشطة التي تولد عناصر جذب سياحي للريف، ولديها خبرات متوارثة في رعاية أحوال وتنشئة الأسر الريفية تؤكد قيم الأصالة المميزة للمجتمعات الريفية، وتضفي مشاركتها في إدارة وتنظيم المقاصد السياحية الريفية ميزة نسبية لترويج وتسويق منتج السياحة الريفية، ومع ذلك فشباب الريف هم القوة التي عليها تحريك مبادرات الترويج الداخلي لاعتبار السياحة الريفية نشاطاً أكثر جاذبية وإثراءً اجتماعياً من الزراعة، وأنها تهيئ فرص عمل في الريف إذا كانوا يرغبون في ذلك، وأن عليهم البحث عن حلول للتحديات التي قد تواجههم، وإلا فلن يلتفت غيرهم إلى تنمية هذا النشاط.

٢) تكاملية القطاع الخاص والإرشاد الحكومي:

من الخبرة البرتغالية في تنمية السياحة الريفية أنه لكي تكون التجربة السياحية مستدامة، يجب أن تكون مفيدة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن توفر فرصاً اقتصادية مستمرة ومحلية.

ومن ثم فمن الضروري التنسيق والتعاون الفعال بين الجهات الحكومية والخاصة المتعلق عملها بالنشاط السياحي، وضرورة تسهيل إجراءات الاستثمار السياحي في مصر. واستثناساً بخبرة إندونيسيا في تنمية السياحة الريفية يمكن تفعيل ثلاثة أدوات لتحريك العمل في المقاصد السياحية الريفية، أولها: إنشاء منصات مشتركة تعمل على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية ذات الصلة. وثانيها: إنشاء مكاتب استنارة محلية كمرصد للسياحة المستدامة (STO) على مستوى إقليمي أو محلي مرتبطة برصد تأثيرات السياحة المستدامة في المقاصد السياحية. وثالثها: منح شهادة السياحة المستدامة عن طريق إدارات تطوير المنتج السياحي التي تتولى إعادة تدريب القائمين على تقييم أداء الجهات والمنتجات وفقاً لمجموعة من المعايير.

٣) استهداف التنمية السياحية لتحسين البيئة الريفية مع تحسين الدخل:

للسياحة الريفية أهمية مقدرة في مواجهة الفقر والبطالة لدى السكان المحليين، إلى جانب الاستمرار في مزاولة النشاط الزراعي والحفاظ على الهوية الريفي. ومن الضروري أن تستهدف استراتيجية التنمية السياحية المستدامة توفير البنية التحتية لاستقبال الزائرين وتحقيق الامن اللازم لأمان السائح، هذا بالإضافة إلى زيادة الوعي المجتمعي بأهمية السياحة وقيمتها الاقتصادية، والحفاظ على جودة الخدمات ونظافة الريف ليظل عامل جذب لهواة هذا النمط، تأهيل وتطوير مهارات وقدرات السكان المحليين من خلال تدريبهم على الصناعات اليدوية المشهور بها المكان (سالم، ٢٠١٤). ومن الخبرة الكرواتية في هذا الشأن أن توافر مقاصد العطلات الزراعية ووحدات الإقامة الأخرى في المناطق الريفية لا تكفي وحدها لتنمية السياحة الريفية، ولكن من المطلوب توفير البنية التحتية لتقديم الطعام (المطاعم، وأقبية المشروبات)، والمعالم السياحية المتقدمة (مناطق الجذب الحقيقية والمتاحة)، ومسارات الدراجات، والوكالات السياحية الاستقبالية، وكل ما هو مطلوب من الوجيهات السياحية المنظمة.

٤) التنسيق لمواجهة الفجوات الموسمية:

يقصد بها فترة تمثل العنصر او المعلم الجاذب للسياحة الريفية أو تهيؤ المقصد السياحي لاستقبال السائحين وتلبية رغباتهم. وهناك مقاصد ذات جاهزية دائمة كالمتاحف والتراث المعماري والمعالم الأرضية الثابتة، وهناك مقاصد تتأثر جاهزيتها بالتغيرات الموسمية في الظروف الجوية (حر - برد - مطر - جفاف، كما بين الصعيد والوجه البحري والصحاري) أو المائية (فيضان - غيضان - تحاريق، كما في تعذر عمل سواقي هدير الفيوم - صورة ١٠ - فترة السدة الشتوية) أو الإنتاجية (كما في مواسم زرع وحصد محاصيل حقول الريف ومواسم ازدهار بعض الأنشطة والحرف الريفية). فمن الضروري تصميم برامج السياحة الريفية في ضوء الخريطة التفصيلية لموسمية فاعلية المقاصد الريفية واستغلال فترات الفتنور لأغراض الصيانة الدورية لمرافق المقصد. واستفادة من الخبرة الأسبانية، فإن المبادرات الإبداعية بتشجيع العروض الخاصة لأنواع مختلفة من العملاء تفيد كثيراً في تعويض الاختلافات الناتجة عن الفجوات بين المواسم.



صورة (١٠) : سواقي الهدير بالفيوم.

٥) برامج التوطن المكاني والتكامل النوعي للمقاصد الريفية:

يتميز الريف المصري بالتنوع الذي يجمع بين المساحات الخضراء لمحبي التأمل والاستجمام، والآثار الفرعونية لمحبي السياحة الثقافية، والمشي والصيد لمحبي السياحة الرياضية.

ومن الخبرة الصينية في استدامة السياحة الريفية التي يمكن الاستفادة منها في مصر تمييز مقاصد السياحة الريفية إلى نمطين مكانيين كبيرين: الأول، مقاصد تقع في نطاق ٢٠ كم حول المدن، وهي ذات خصائص ريفية ومزارع تعتمد على التكنولوجيا، وهي بمثابة بيوت إقامة ثانية second house لسكان المدن وعطلات نهاية الأسبوع. وتعتمد هذه المقاصد على المدن في وسائل النقل مع التمتع بخضرة الريف والبعد عن ضجيج المدن، والثاني، مقاصد تقع على مسافة أبعد من ٢٠ كم من المدن، وهي تركز على السمة الريفية المتمثلة في ثقافة المحليات ومعطيات البيئة، وتمارس من خلال رحلات كبيرة ذات سمة شعبية لمناطق بها منتج سياحي كبير، وتتوفر فيها الوجبات الغذائية ووسائل التسلية. ومن الممكن إنشاء قرى سياحية كاملة في المجتمعات الجديدة التي تم استصلاح أراضيها حديثاً، كما يمكن تخصيص قرى للسياحة الريفية في مزارع على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوية، وفي مشروعات ترعة السلام ومشروعات تنمية جنوب الوادي، إضافة إلى إمكانية تنظيم معارض للمنتجات الريفية بطريقة حضارية بجوار المتاحف والأماكن السياحية المعروفة (عيسى، ٢٠١٧، ص ص ٢٦٣-٢٦٤).

٦) الدمج بين هوية الأصالة ومعاصرة التقنيات:

من الخبرة البرتغالية في تنمية السياحة الريفية أنه للحصول على تجربة سياحية لا تنسى، يجب أن تكون التجربة عاطفية ومهمة، وأن تكون مرتبطة برغبات السائحين، وأن تراعي خصوصية الهوية الذاتية وتحافظ على التراث الطبيعي والثقافي لكل منطقة ومجتمع. وحفاظاً على هوية الأصالة بالريف المصري فإنه يمكن تصميم قري سياحية علي الطراز الريفي من منازل من الطوب اللبن وأكواخ من مكونات الطبيعة من الأخشاب وجريد النخل، ووسائل قطنية ومصاطب طينية وصخرية، كما يمكن تقديم طعام عضوي من منتجات الزراعة وحظائر تربية الماشية لإنتاج الألبان واللحوم وحظائر تربية الطيور بأنواعها وأبراج الحمام، وأن يتم عمل برنامج وقوائم غذائية متنوعة يختار منها السائح غذائه ويتابع مراحل وكيفيات إعداده وينتظره بلهفة وهو يجلس علي مقاعد خشبية في الطبيعة الخلابة يقرأ كتباً أو يسترخي تماماً في الظل والهدوء، ويريح نظره بعيداً عن ضوضاء المدن ودوامه العمل وتستخدم إضاءة لمبات خافتة وشموع ليلاً لينام في هدوء مبكراً مستيقظاً علي صباح الديوك وزقزقة العصافير (عابدين، ٢٠١٧).

أما معاصرة التقنيات فتكون في السياحة المستدامة والذكية smart التي تحقق مقاصدها ارتقاء ونجاحاً في عوامل الجذب (بثراء الموارد الثقافية والبيئية، وبالأثر المنطبع لدى السائح)، والتي يمارسها السائح دون إهدار للوقت والمال (بإمكانية وصول عالية وميسرة، ومعلومات صحيحة متاحة).

وقد يحقق نموذج المساكن المقطورة Caravans في Village de la Champagne الفرنسية (صورة ١١) جمعاً بين الأصالة والمعاصرة لموقعه الموجود في وسط الطبيعة ولكن بالقرب من محلات تجارية، فيقدم فرصة لإقامة عالية الجودة (ترتيب الأسرة عند الوصول، والمناشف المقدمة، والتنظيف عند تسجيل المغادرة، والتدفئة الكهربائية).

٧) الارتقاء بأساليب الإعلام والتسويق السياحي:

يتحقق ذلك الارتقاء من خلال استخدام الوسائل الحديثة كالتسويق الإلكتروني، وإدخال نمط السياحة الريفية في برامج الرحلات الشاملة التي ينظمها منظمو الرحلات السياحية. وأكدت الخبرة الهندية في تنمية السياحة الريفية، وكذلك الخبرة الكرواتية على بعض الآليات الصالحة للتطبيق في الحالة المصرية، منها قيام وزارة السياحة بالموافقة على مشروعات سياحية ريفية في بعض المحافظات والسعي نحو دعمها عن طريق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات، وأن يجري دعم مبادرات التسويق السياحي الريفي عالمياً من قبل مواقع الوزارة والمحليات وهيئة تنشيط السياحة، وفي وسائل الإعلام على نطاق واسع، وفي سوق السياحة العالمية (WTM) وبورصة السياحة الدولية (ITB) ومنتديات السياحة الرئيسية في العالم، وذلك لجذب الزوار في جميع الفصول. ومن الآليات الممكنة اختيار بعض مواقع السياحة الريفية كمواقع عطلات بيئية ريفية ومنح السياح الأجانب ليلة واحدة مع وجبة الإفطار مجاناً في أي مكان اختاره الموقع الإلكتروني للعطلات الريفية، وذلك من خلال منظمي الرحلات السياحية المعتمدين من وزارة السياحة.



صورة (١١) : نموذج المسكن المقطور بالسياحة الريفية الفرنسية.

الخاتمة:

يتطلب استدامة تطوير السياحة الريفية ضرورة وسرعة إنشاء هيئة متعددة التخصصات للسياحة الريفية على مستوى الدولة ويكون لها فروع أو مكاتب في المحافظات والمحليات، لإتاحة مبادرات وأنشطة منسقة ومتبادلة ومنهجية لجميع المشاركين المنظمين والأفراد في التنمية الريفية في مصر، وإدراك الأهداف والأولويات والتدابير في الاستراتيجية المستقبلية لتنمية وتعزيز السياحة الريفية.

ويتعين إجراء العديد من الدراسات عن تطوير واستدامة السياحة الريفية وتنفيذ توصياتها وفقاً للاعتبارات العلمية والتطبيقية، وتركز هذه الدراسات على ضرورة وجود بنية تحتية كالنقل والاتصالات والمرافق الخدمية في الريف المصري بمستويات جيدة، وعلى وجود فلاح ذي درجة عالية من الثقافة والوعي بكيفية الاستقبال والتعامل مع السائحين، وعلى ضرورة إنشاء فنادق ريفية ومطاعم وقرى سياحية تعمل بطريقة منتظمة، وعلى توفير مناخ صحي بعيداً عن التلوث الذي يعانيه الريف المصري، وعلى ضرورة التنسيق الجيد مع رؤساء الأحياء والمحافظين وعمداء الريف لتنفيذ توصيات هذه الدراسات.

ملحق (١)

توزيع إمكانات السياحة الريفية بأنماطها على المحافظات المصرية الريفية.

المحافظة	حقول (ألف فدان)	مجرى نبي كبير	قناطر وأهوسة نيلية	محميات	زراعة	ريف	مواطن أعلام	منتجعات	تجز
القاهرة	١٧	*							
الاسكندرية	١٧١								
بور سعيد	٥١								
السويس	٢٥								
الإسماعيلية	٢٤٠	*							
دمياط	١١١	*	فارسكور						
كفر الشيخ	٦٢٥	*	إدفينا						
البحيرة	١٥٩٤	*	إدفينا						
الدقهلية	٦٦٨	*							
الشرقية	٨٢٢	*					هرية رزنة	القرااموص	
الغربية	٣٩٤	*	زفتى				ميت غزال		
المنوفية	٣٧٧	*			دنشواي	جريس	ميت أبو الكوم	كفر وهب	
القليوبية	٢٣١	*	الخيرية					العمار	
الجيزة	٢١٤	*	الخيرية	دهشور		الحرانية كرداسة			
بني سويف	٢٩١	*							
الفيوم	٤٣٧	*		الريان	قارون	الأعلام		تونس	
المنيا	٤٩٧	*							
أسيوط	٣٥١	*	أسيوط						
سوهاج	٣٢٥	*	نجع حمادي			جزيرة شندويل			
قنا	٣٥١	*							
الأقصر	٥٣	*			القرنة				
أسوان	١٨٨	*	إسنا						
بحر أحمر	-								
وادي جديد	١٤٥				القصر				
مطروح	٣٠٨				شالي			سيوة	
شمال سيناء	١٢٠								
ج سيناء	٨,٥								

المراجع

١. المركز المصري للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ٢٠١٧، "الجزر النيلية.. دولة مصر على الإخلاء وأهالي متمسكون بالبقاء"، ٢٠١٧/٧/١٧ (<http://efsregypt.org/>).
٢. الهيئة العامة للتنمية السياحية، ٢٠١٦، استراتيجية التنمية السياحية، القاهرة.
٣. رضا رفعت، ٢٠١٦، "السياحة الريفية أحد حلول أزمة مصر الاقتصادية" صحيفة صباح الخير، ١٩ يوليو ٢٠١٦ (<http://sabahelkher.com/articles/4299>).
٤. حاتم مصطفى أبو عالية، ٢٠١٧، "السياحة الريفية طبيعة خلابة وترويح غائب"، بوابة الزراعة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧ (<http://alzira3a.com>).
٥. صحيفة اليوم السابع، ٤ نوفمبر ٢٠١٥.
٦. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٠، جغرافية السياحة، مطابع جامعة المنوفية.
٧. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٤، جغرافية الريف، مطابع جامعة المنوفية.
٨. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٧، جغرافية مصر البشرية، مطابع جامعة المنوفية.
٩. عمر محمد الحسيني، غادة فاروق حسن، أحمد سامي عبد الرحمن، ٢٠١٠، "ضفاف نهر النيل: البحث عن إمكانيات السياحة النهرية"، قسم التخطيط والتصميم العمراني - كلية الهندسة - جامعة عين شمس.
١٠. محمد عبد الحميد عابدين، ٢٠١٧، "السياحة الريفية مستقبل واعد في مصر"، الأهرام الزراعي ١ ديسمبر ٢٠١٧ (agri.ahram.org.eg).
١١. محمد عجم، ٢٠١٦ "الشرق الأوسط تستعرض أفضل أماكن السياحة الريفية في مصر القاهرة": جريدة الشرق الأوسط ١٦-٨-٢٠١٦.
١٢. هند سالم، ٢٠١٤، "تنمية أنماط جديدة للسياحة وإدراجها على الخريطة السياحية- دراسة حالة على نمط السياحة الريفية"، مجلة قطاع التخطيط والبحوث والتدريب بوزارة السياحة، أكتوبر ٢٠١٤.
١٣. هند عبد الله غالي، ٢٠١٨، "حصاد السياحة لعام ٢٠١٧ - تسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية" الهيئة العامة للاستعلامات، ١ يناير ٢٠١٨ (<http://sis.gov.eg/>).
١٤. وائل زكي، ٢٠١٧، "الجزر النيلية.. وإشكالية التوصيف"، في ٢٠١٧/٨/١٣ (www.shorouknews.com).

15. Canoves, G., Pérez, M. V., Priestley, G.K., Romero, A.B., 2004, " Rural tourism in Spain: An analysis of recent evolution", *Geoforum* 35 November 2004: 755–769.
16. Dai, L., Wan, L., Xu, B., and Wu, B., 2017, "How to improve rural tourism development in Chinese suburban villages? Empirical findings from a quantitative analysis of eight rural tourism destinations in Beijing", *Area*, 2017, 49.2, 156–165, doi: 10.1111/area.12308
17. Damir, D., 2013, *Rural Tourism: Experiences of Croatia*", the Yearbook of the "Gh.Zane" Institute of Economic Research Vol. 21, Issue 1, 17-15, 2013 pp. 17-37.
18. Government of India, Ministry of Tourism, 2015, "Rural Tourism", 26 MAY 2015 ([HTTP://TOURISM.GOV.IN/RURAL-TOURISM](http://tourism.gov.in/rural-tourism))
19. Kastenholz, E., 2013, "Creating, sharing and living rural tourism experiences: insight from a research project in Portugal", International Conference on Rural Tourism- Re-inventing rural tourism and the rural tourism experience - Conserving, innovating and co-creating for sustainability, 4th - 7th September 2013.
20. Marian, I., 2017, "Rural Tourism and Agro-tourism in Romania", "Ovidius" University Annals, Economic Sciences Series, Volume XVII, Issue 2 /2017
21. Nulty, P.M. (2004), Keynote Presentation: Establishing the Principles for Sustainable Rural Tourism, *Rural Tourism in Europe: Experiences, Development and Perspectives*, WTO, pp. 13-18.
22. Roberts, L., Hall, D., Morag, M., edit, 2004, *New Direction in Rural Tourism*, Routledge, London.
23. Steinmetz, J.T., 2017, " Laos Rural Tourism: Sharing the Countryside", July 27, 2017, *Global Travel Industry News*, www.eturbonews.com/160582
24. Tourism Development Org, 2017, "A Roadmap towards 2030: The Legacy of the International Year of Sustainable Tourism for Development 2017", the Palace of Nations, in Geneva, Switzerland, Posted 2017-12-29.
25. United Nation World Tourism Organization (UNWTO), 2018, *Annual Report for 2017*, Madrid, Spain.
26. Wu, Z., 2006, "China Adopts Rural Tourism as a Development Tool", School of economics and management, Nanhua University, Hunan China.

الفصل الرابع

من بحوث الندوة الخامسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ بعنوان "الخدمات الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"

- ٤- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب
جامعة المنوفية: "التقويم الجغرافي لخدمات الإرشاد الزراعي في مصر" الندوة
الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠.
- ٥- أ.م.د. علاء الدين عبد الخالق علوان، أستاذ الجغرافيا المساعد بكلية الآداب -
جامعة المنوفية: "الخدمات الريفية في الوحدة المحلية لقرية اسطنها منوفية".
الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠.
- ٦- أ.د. اسماعيل يوسف إسماعيل، أستاذ الجغرافيا المتفرغ بكلية الآداب -
جامعة المنوفية: "بعض الخصائص الجغرافية للجيوب العمرانية الريفية على
الضفة الشرقية لنهر النيل" الندوة الخامسة ٢٩ فبراير ٢٠٢٠.



البحث الرابع

التقويم الجغرافي لخدمات الإرشاد الزراعي في مصر*

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى**

الملخص:

تقدم الدراسة الحالية تقويماً جغرافياً لخدمة الإرشاد الزراعي في مصر من خلال عرض وتحليل خمسة جوانب للموضوع: توصيف خدمة الإرشاد الزراعي عالمياً - تطور نظام الإرشاد الزراعي الحكومي في مصر - التوزيع المكاني لمكونات الهيكل التنظيمي للإرشاد الزراعي في مصر - واقع خدمة الإرشاد الزراعي في مصر - مستقبل خدمة الإرشاد الزراعي في مصر.

ومن أحدث أمثلة الخدمات المبتكرة في الريف، الخدمات الاستشارية الريفية (RAS) Rural advisory services التي تعد بمثابة مدخل لوضع مطالب صغار الملاك في بؤرة التنمية الريفية ولضمان الأمن الغذائي، والتعامل مع المخاطر وعدم الوثوق. ويطلق على تلك الخدمات اسم "الإرشاد Extension" لما تشمله من أنشطة مختلفة توفر المعلومات والخدمات المطلوبة من قبل المزارعين والجهات الفاعلة الأخرى في المناطق الريفية، ومن ثم فهي يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في تطوير الزراعة وتحسين رفاهية السكان الريفيين والزراع.

وأوضحت الدراسة أن نظام الإرشاد الزراعي في مصر تتناوبه عدة عيوب؛ ومن خلال التحليل البيئي الرباعي لواقع خدمة الإرشاد الزراعي اتضح أن جوانب الضعف هي الأغلب مقارنةً بجوانب القوة والفرص، وإذا أضيفت جوانب التهديد إلى جوانب الضعف

* مقالة القيت في الندوة الخامسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجتمعة) ٢٩

فبراير ٢٠٢٠ بعنوان "الخدمات الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

** أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

من ناحية، وجوانب القوة والفرص من ناحية أخرى، اتضح وجود توازن بين الناحيتين يشير إلى إمكانية إصلاح وتحسين خدمة الإرشاد الزراعي وذلك باتباع منهج علمي بعيداً عن أفكار أصحاب المصالح الذاتية، وإنما اقتداء بخبرات عالمية ناجحة قابلة للتطبيق في ظروف البيئة والمجتمع المصري، مع توظيف رشيد للمناسبات من تقنيات الاتصال والمعلومات وقياسات الأرض بما تشمله من نظم معلومات واستشعار عن بعد وغيرها، وأن تخضع عمليات الإصلاح لتقويم ومراجعات دورية لمخرجاتها وفق منهجيات الجودة.

المقدمة:

الخدمات مجموعة متنوعة لأنشطة اقتصادية تشترك في بعض الخصائص وتكون منتجاتها الأساسية في معظمها منتجات غير ملموسة، ويتميز نشاط الخدمات بوجود طرفين أساسيين: مُقدِّم الخدمة، ومُتلقي الخدمة. فالخدمة Service عموماً نشاط اقتصادي تيسيري أو تحسيني، يحصل من يقوم به على أجر مقابل تقديم منفعة غير سلعية لشخص آخر أو لآخرين (عيسى، ٢٠١٩، ص ٢٣٣).

وتقوم الدراسة الجغرافية للخدمات على إدراك التوزيعات ومدى تباينها من موقع لآخر، مع الاهتمام بالموقع وتأثيره الفعال، وبالتجمعات السكانية وخصائصها المختلفة، وطرق ووسائل النقل، ومعرفة المسافة إلى موقع المنشأة الخدمية، والزمن اللازم للحصول على الخدمة، والعوائق التي قد تعرقل الإمداد بالخدمة. ومن الممكن أن تجرى الدراسة الجغرافية للخدمات باستخدام سياق التطور الاجتماعي، أو باستخدام المنهج الجغرافي العام الذي يركز على توزيع وتوطن الخدمات في المكان وهو هنا القرى (عيسى، ٢٠١٩، ص ٢٣٨). ولكن الأنسب أن تدرس الخدمات الريفية باستخدام منهج الرخاء أو الرفاه welfare الذي يهدف إلى اقتراح ما ينبغي أن يكون بالنسبة لجودة الحياة، وذلك من خلال الإجابة عن أربعة تساؤلات (عيسى، ٢٠١٧، ص ١١٢-١١٣): من؟ يحصل على ماذا؟ وأين؟ وكيف؟ وتتنظم إجابة التساؤلات في أربعة إجراءات: الوصف، لمعرفة الأبعاد الشكلية للظاهرة المدروسة - التفسير، لمعرفة الكيفية التي تكونت بها الظواهر والأسباب المؤدية لحدوثها - التقويم، لمعرفة الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في الظاهرة - العلاج، بتقديم مقترحات لتحسين الأداء في الظاهرة المدروسة.

ومن أحدث أمثلة الخدمات المبتكرة في الريف، الخدمات الاستشارية الريفية (RAS) Rural advisory services التي تعد بمثابة مدخل لوضع مطالب صغار الملاك في بؤرة التنمية الريفية ولضمان الأمن الغذائي، والتعامل مع المخاطر وعدم الوثوق. ويطلق على تلك الخدمات اسم "الإرشاد Extension" لما تشمله من أنشطة مختلفة توفر المعلومات والخدمات المطلوبة من قبل المزارعين والجهات الفاعلة الأخرى في المناطق الريفية لمساعدتهم في تطوير مهاراتهم وممارساتهم التقنية والتنظيمية والإدارية، ولتحسين معيشتهم ورفاهيتهم (GFRAS, 2010, p. 1).

وتتعدد مجالات الخدمات الاستشارية لتُوفّر الفرصة للاستفادة من المزايا النسبية لأنواع مختلفة من المنظمات، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وتتمثل التعددية في فئتين:

- **طالبو الخدمة أو الزبائن**، وهم على ثلاثة أنواع مختلفة: الجمهور، المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- **مزودو الخدمات الاستشارية والبرامج**، وهم على أنواع متنوعة تكاد تكون مطابقة لتنوع الحياة الريفية والاحتياجات المطلوبة لكل حالة، وقد يكونوا حكوميين أو غير حكوميين.

ويتطلب تقديم الخدمة الاستشارية للجمهور ممارسة أدوار التنسيق، والدعم الفني، وضمان الجودة في النظم التعددية، والتميز في تقديم مشورة محايدة، والتعامل مع القضايا المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وقضايا التنمية والأزمات.

أما منظمات المجتمع المدني فأهمها منظمات المزارعين التي تعنى بتوفير خدمات استشارية تتعلق بالسلع للوصول للفئات المحرومة وتجنب التحيزات النخبوية المحتملة.

وهناك خدمات استشارية خاصة غالباً ما تساعد زبائن محددين، بخصوص منتجات عالية القيمة ومحدودة المنتجين، لتوفير معلومات عن أصناف وأساليب زراعة جديدة (عيسى، ٢٠١٩، ص ٢٤٣-٢٤٤).

ونظراً لتزايد الوعي بقيمة هذه الاستشارات وحرص المهتمين بطلبها وتقديمها على تطويرها تأسس عام ٢٠١٠ منتدى عالمي للخدمات الاستشارية الريفية Global Forum for Rural Advisory Services (GFRAS) مقره في سويسرا، وانعقد لقاءه السنوي

الخامس ٢٠١٤ في الأرجنتين، كما انعقد اللقاء السادس عام ٢٠١٥ في قرغيزستان. ومن وجهة نظر هذا المنتدى توجد خمس فرص لحشد قدرات الخدمات الاستشارية الريفية: التركيز على مناهج أنسب - تبني التعددية - زيادة محاسبية العملاء الريفيين - تنمية الموارد البشرية - الاستدامة (GFRAS, 2010, pp. 3-7).

ومع تزايد تعرّف منظمات المزارعين والجهات الفاعلة في التنمية الريفية على الخدمات الاستشارية الريفية المقدمة لضمان تطوير وتحسين المدخلات وغيرها من عناصر دعم التنمية الريفية، فإن صانعي السياسات والمخططين يبحثون بشكل متواصل عن نهج "الإصلاح السريع"، إلا إنه يجب أن تأخذ برامج الخدمات الاستشارية في الاعتبار التنوع الموجود بالمناطق الريفية، من حيث الحكم والإدارة، ومستويات القدرة، ونظم الزراعة، والتغيرات السريعة وغير المتوقعة في الأسواق والمناخات، والطرق التي تؤثر بها هذه التغيرات بمختلف الفئات المستهدفة، وعوامل أخرى كثيرة. ومن ثم فإن النهج المرن عند تصميم السياسات والبرامج هو النهج "الأنسب" الذي يحقق المصلحة وينسجم مع النظام الزراعي العام.

ويسعى الإرشاد الزراعي إلى إحداث العديد من التغيرات المرغوبة في المعارف والمهارات والاتجاهات ليس بين المزارع فحسب، بل بين جميع أفراد الأسرة الريفية، ولا يمكن أن تتم هذه التغيرات بسهولة وإنما تتم من خلال تخطيط برامج إرشادية يتم تخطيطها تخطيطاً جيداً وتنفيذها على أسس علمية. وتؤدي خدمات الإرشاد الزراعي عبر العالم دوراً مهماً في تطوير الزراعة وتحسين رفاهية السكان الريفيين بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة، لمساهمتها في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين جودته من خلال نقل التكنولوجيا للزراعة، وزيادة معارفهم وتعليمهم مهارات إدارة الحقل، كما تقوم خدمات الإرشاد الزراعي بأداء دور مهم في نقل مشكلات المزارع لمراكز البحث العلمي للمساعدة على حلها (Waddington, 2010, p. 1).

وتقدم الدراسة الحالية تقويماً جغرافياً لخدمة الإرشاد الزراعي في مصر من خلال عرض وتحليل خمسة جوانب للموضوع: توصيف خدمة الإرشاد الزراعي عالمياً - تطور نظام الإرشاد الزراعي الحكومي في مصر - التوزيع المكاني لمكونات الهيكل التنظيمي للإرشاد الزراعي في مصر - واقع خدمة الإرشاد الزراعي في مصر - مستقبل خدمة الإرشاد الزراعي في مصر.

أولاً - توصيف خدمة الإرشاد الزراعي عالمياً :

الإرشاد Extension بالمعنى الأوسع هو عملية تعليمية عنصرها الأساسي هو التواصل. وهو يعني الاستخدام الواعي لتواصل المعلومات لمساعدة الناس على تكوين آراء سليمة واتخاذ قرارات جيدة. وكنظام، يُسهّل الإرشاد الزراعي وصول المزارعين ومنظماتهم والجهات الأخرى الفاعلة في السوق إلى المعرفة والمعلومات والتقنيات، ويسهل تفاعلهم مع الشركاء في مجالات البحث والتعليم والأعمال الزراعية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة؛ ويساعدهم على تطوير مهاراتهم وممارساتهم الفنية والتنظيمية والإدارية الخاصة بهم (Swanson & Rajalahti, 2010).

وتغطي أعمال الإرشاد الزراعي الحديثة مجموعة واسعة من الخدمات تشمل: تحسين الإنتاج، التسويق، التخزين، التجهيز، تربية الأسماك، الحراثة الزراعية، توريد وتوزيع المدخلات، تنمية القوى العاملة، الاقتصاد المنزلي/المرأة في الزراعة، الري، إدارة الأراضي، الميكنة الزراعية، الصيانة، إدارة الثروة الحيوانية، الموارد البشرية/التنمية، الإدارة، تخطيط البرامج وتقييمها، برامج تنمية الشباب، إلخ. ويمكن تصنيف أنشطة الإرشاد في ثلاث مجموعات (Swanson, & Rajalahti, 2010):

- **أنشطة دعم وتخطيط الإرشاد:** بما في ذلك إجراء تقييم الاحتياجات وتخطيط البرامج وإعداد تقارير الأداء والتدريب أثناء الخدمة وتقييم البرامج والأنشطة ذات الصلة.
- **أنشطة الخدمات التعليمية والاستشارية:** بما في ذلك تنفيذ البرامج التعليمية، مثل الزيارات الزراعية، وإجراء المظاهرات في المزرعة، والدورات التدريبية، وورش العمل، والأيام الميدانية، إلخ.
- **الأنشطة غير التعليمية:** بما في ذلك القيام بأنشطة غير تعليمية مثل العمل التنظيمي، وجمع البيانات (مثل تعداد الزراعي، والتنبؤ بالمحاصيل)، والعمل على البرامج الحكومية الأخرى (مثل الإعانات، والائتمان، وتوفير المدخلات)، ومساعدة الحكومة المحلية.

ويُدخل واضعو السياسات خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية Agricultural extension and advisory services في استراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتشمل تلك الخدمات مجموعة كاملة من النظم التي تدعم وتساعد

العاملين بالإنتاج الزراعي من أجل حل مشكلاتهم والحصول على معلومات ومهارات وتقنيات تحسن سبل عيشهم" (Anderson, 2007, p. 6).

وأكد تقرير الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية الإرشاد الزراعي كألية تنموية فعالة تساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية بما يحقق توازناً مع زيادة الطلب على الغذاء نتيجة للتزايد السكاني، كما يعزز الإرشاد الزراعي إحداث تنمية زراعية مستدامة في كافة المجالات ولمختلف الفئات وبصفة خاصة فقراء الريف (World Bank, 2007, pp. 5-6).

وقد تعرضت طرق الإرشاد التقليدية لانتقادات، ذلك لأنها اعتبرت كوسيلة لتوصيل الخدمة من أعلى إلى أسفل، ولأنها اتبعت منهجية "مقاس واحد يناسب الجميع" التي فشلت في التأثير في البيئات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المتنوعة للمزارعين، حيث لم يحدث إشراك المزارعين في تطوير التكنولوجيا والممارسات المناسبة لهم، ولم يتم إشراكهم في صناعة قرار حل مشكلاتهم، ومن ثم فشلت عملية الإرشاد في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تحسين إنتاجية الزراعة. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين اعتمد تقديم خدمات الإرشاد بشكل متزايد على الأساليب التشاركية، ومن أبرزها المدارس الحقلية للمزارعين Farmer field schools (FFSs) التي نشأت في آسيا كوسيلة لتحقيق العديد من الأهداف، كان من بينها توفير التدريب على "الإدارة المتكاملة للأفات" كبديل للرش المكثف للمبيدات الحشرية الذي أضر بالإنتاج الزراعي وبصحة البيئة والمزارعين (Waddington, et al., 2014, p. 3).

وتؤثر على فعالية خدمات الإرشاد الزراعي مجموعة واسعة من العوامل منها:
مدخلات تقديم الخدمة من خلال مؤشرات الجودة (المحتوى - الهدف - التوقيت - الأهمية - الكفاءة)، والطريقة الإرشادية المتبعة (تشاركي - قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، واستيعاب المزارعين (اكتساب واستيعاب المعرفة - المقدرة - النمو - الاعتماد)، والنتائج الزراعية (الإنتاج - الإنتاجية - الدخل - الاندماج بالعمل - التمكين) (Birner et al., 2006).

وقد أورد الدليل الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة (فاو FAO) عام ٢٠١٧ مناهج وأساليب وأدوات الإرشاد الزراعي وذلك إثر المراجعة الشاملة للأدبيات التي وثقت الخدمات الريفية والزراعية المقدمة من وكالات الإرشاد العامة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومنظمات المزارعين (David & Cofini, 2017). وعرف الدليل منهج الإرشاد بأنه الفلسفة التي تحدد الهيكل والترتيب والروابط المتعلقة بكيفية تقديم الخدمات الإرشادية والاستشارية، ومن أمثلة تلك المناهج: النهج التشاركي،

ونهج الإرشاد من المزارع إلى المزارع، والنهج من أعلى إلى أسفل، ونهج التدريب والزيرة (T & V) والنهج القائم على المجموعة. وعرف الدليل الأساليب الاستشارية بأنها الإجراءات والتقنيات المطبقة بشكل منهجي والمستخدمه لتقديم المشورة والخدمات للمنتجين ولتيسير التعلم، ومن أمثلتها: القياس لتحليل الأعمال الزراعية، مجموعات تعلم المزارعين، المعارض والعروض والمسيرات، مدرسة المزارعين الحقلية، منصات الابتكار، الدورات وورش العمل. أما الأدوات فهي تقنيات أو أنواع من الأجهزة أو المعدات التي تدعم تنفيذ أساليب الإرشاد والاستشارات وتشمل: تقنيات المعلومات والاتصالات ICT (مثل الهواتف المحمولة والفيديو والتلفزيون والإذاعة) والمواد المطبوعة (مثل الملصقات والكتيبات والتقويمات) والوسائط الشعبية (مثل الدراما وعروض الدمى والأغاني والأمثال) والألعاب وغيرها.

ثانياً - تطور نظام الإرشاد الزراعي الحكومي في مصر :

يعد نظام الإرشاد الزراعي بمصر مثالاً للنظم الإرشادية الزراعية الحكومية الذي تقوم فيه وزارة الزراعة بالإشراف على وإدارة وتنفيذ أنشطة الإرشاد الزراعي بالدولة.

بدأ تقنين نشاط الخدمة الإرشادية الزراعية في مصر بصدور قانون الإصلاح الزراعي القروي رقم ٣٠ لعام ١٩٤٤ (شعراوي، ٢٠١٥)، أي منذ ما يجاوز ثلاثة أرباع القرن، ومن ثم يمكن متابعة تطور هذا النشاط في مراحل مميزة من حيث سند التقنين وحدود الاختصاص وفاعلية الأداء وذلك على النحو التالي:

- مرحلة ما قبل التقنين:

في هذه المرحلة كان تنظيم الإرشاد الزراعي في معظمه أهلياً، مارسته عدة تنظيمات أهلية مثل الجمعية الزراعية المصرية، والتعاونيات الزراعية، وكانت بعض المؤسسات التجارية تقوم بمهام إرشادية.

- مرحلة التقنين الضمني من عام ١٩٤٤م إلى عام ١٩٥٣م:

جاء التقنين الضمني غير المباشر في مادتين من قانون الإصلاح الزراعي القروي رقم ٣٠ لعام ١٩٤٤، حيث نصت المادة الأولى على إنشاء مجموعات زراعية لكل دائرة

ريفية مساحتها خمسة عشر ألف فدان للعمل على النهوض بالإصلاح الزراعي ورفع مستوى الإنتاج وتوزيعه ونشر الصناعات الزراعية المحلية والعناية بتربية الحيوان وتقديم المعونة الفنية لجمعيات التعاون الزراعية، كما تساعد في تطبيق مناهج التعليم الزراعي في القرى تطبيقاً عملياً. ونصت المادة الثالثة على أن تشمل المجموعات الزراعية: (أ) حفلاً نموذجياً تتبع في فلاحته واستغلاله أحدث الأساليب الفنية والعملية وأنجح الطرق لمقاومة الآفات الزراعية ويدير هذا الحقل مهندس زراعي مقيم. ويشمل هذا الحقل: ١- مشتلاً لتموين البساتين المحلية وتمرين الزراع على أعمال فلاحه البساتين وزراعة الخضر على قواعد عملية اقتصادية ٢- حظائر لطلائق الماشية والخيول ٣- حظيرة للإكثار من السلالات الجيدة للدواجن ٤- مؤسسة لنشر الصناعات الزراعية المحلية كلما أمكن ذلك. (ب) وحدة بيطرية للعناية بالثروة الحيوانية والعمل على رعاية الحيوان وعلاجه من الأحداث العارضة وصيانته من الأمراض المعدية وإرشاد الفلاح إلى أسهل الطرق للعناية بماشيته ودواجنه وتغذيتها على أحدث الأساليب الاقتصادية... (المملكة المصرية، قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤).

- مرحلة التواصل الدولي والتميز الهيكلي من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٨:

ارتبطت هذه المرحلة بمتابعات انعقاد المؤتمر الإقليمي الثاني للشرق الأدنى في سوريا سنة ١٩٥٣ وقدمته منظمة الأغذية والزراعة لتشجيع وتنشيط وإنشاء الخدمة الإرشادية المستقلة، والذي أوصى بإنشاء مراكز للإرشاد الزراعي في المنطقة. وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قامت في مصر واهتمت بالإرشاد الزراعي كأحد البرامج التي انتهجتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتطوير المجتمع. وفي هذه المرحلة ظهر التنظيم الإرشادي المستقل بهيكله ووظائفه في وزارة الزراعة باسم قسم الإرشاد الزراعي التابع لمصلحة الثقافة الزراعية، وتكون من أربعة فروع هي: البرامج، التدريب، الخدمات التعاونية، وفرع المنظمات الريفية.

- مرحلة تغير التبعيات وتعديل المكونات من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٩٠:

بدأت المرحلة بنقل تبعية الإرشاد الزراعي إلى الإدارة العامة للخدمات الإقليمية وتعديل فروعه لتصبح ثلاثة أقسام هي: البرامج والخدمات - الوسائل التعليمية -

الوحدات الزراعية والحقول النموذجية. كما تقرر أن يكون هناك مفتش للإرشاد الزراعي على مستوى المحافظة يعاونه مهندسون زراعيون على مستوى المركز بالوحدة الزراعية. وفي ١٩٦٣ تم ضم الإرشاد الزراعي إلى التدريب فيما سمي بالإدارة العامة للإرشاد الزراعي والتدريب. وتم الاعتراف بأهمية البحوث الزراعية في العمل الإرشادي الزراعي.

وفي ١٩٦٤ أعيد فصل الإرشاد الزراعي عن التدريب، وتم تطوير الوضع الإداري للنظام الإرشادي ليصبح الإدارة العامة للإرشاد الزراعي، وتحولت الأقسام التابعة لها إلى مراقبات.

وتضمن التنظيم لأول مرة تحديد اختصاصات واضحة لكل وظيفة إرشادية على مستوى المحافظة وعلى مستوى المركز.

وفي ١٩٦٨ أعيد تنظيم الإدارة العامة للإرشاد الزراعي، وصدر القرار الوزاري رقم ٢٥١ لعام ١٩٦٨ بإنشاء مجلس أعلى للإرشاد الزراعي يضم ممثلين لكليات ومعاهد الزراعة وأقسام البحوث التابعة لوزارة الزراعة بالإضافة إلى ممثلين للهيئات التعاونية والزراعية. كما صدر القرار رقم ٤٧٨ لعام ١٩٦٨ بتنظيم الإدارة العامة للإرشاد الزراعي لتتبع مباشرة وكيل وزارة لشئون الإرشاد الزراعي.

وفي ١٩٧٩ تمت إعادة هيكلة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي لتوفير قدر مناسب من التخصص في العمل.

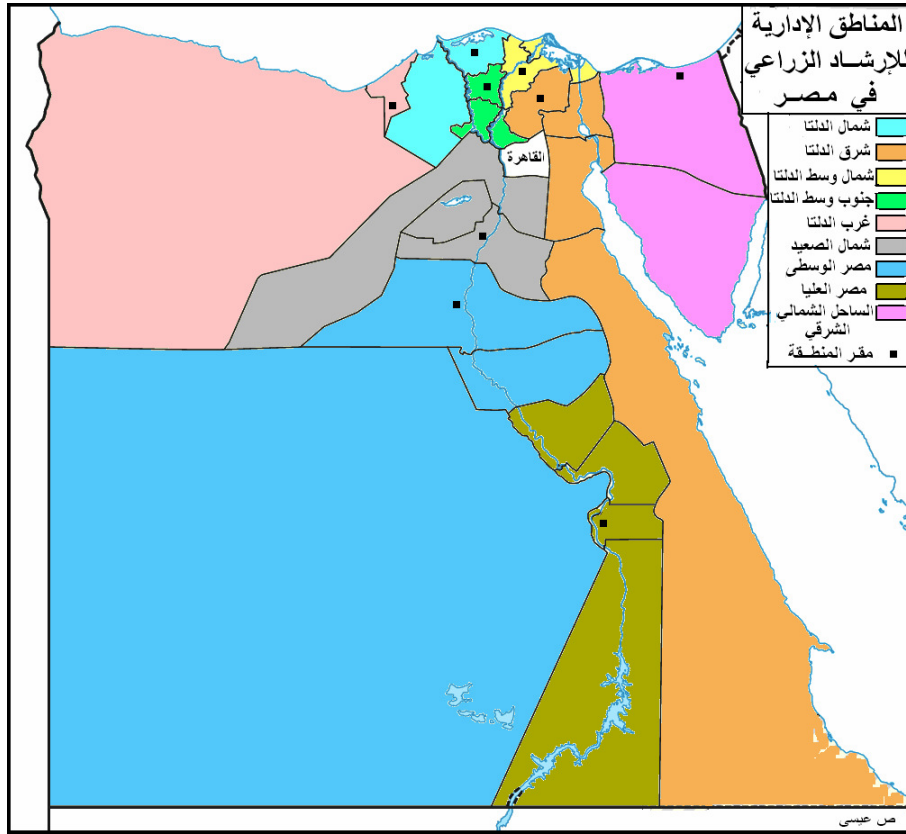
وفي ١٩٨٣ تم نقل تبعية التنظيم الإرشادي إلى مركز البحوث الزراعية تحت أسم وكالة مركز البحوث الزراعية للإرشاد الزراعي.

وفي ١٩٨٥ تمت عودة تبعية الإدارة العامة للإرشاد الزراعي إلى وزارة الزراعة مباشرة، مع عدم حدوث تعديل يذكر في هيكلها التنظيمي.

- مرحلة الاستقرار الإداري منذ عام ١٩٩٠:

في عام ١٩٩٠ صدر التنظيم الإرشادي المعتمد من مركز البحوث الزراعية ووزارة الزراعة وأقره الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والذي يجعل الإرشاد الزراعي قائماً على مستوى إدارة مركزية تابعة لوكالة مركز البحوث الزراعية لشئون الإرشاد الزراعي والتدريب ويتبعها على المستوى المركزي أربع إدارات، ثلاث منها فنية والرابعة تختص بالشئون المالية والإدارية.

وصدر القرار الوزاري رقم ١٨٣٣ لسنة ٢٠٠٠ بتقسيم محافظات الجمهورية إلى تسعة مناطق إدارية إرشادية، تخدم كل منطقة مجموعة من المحافظات، ومقرها في إحداهما، وتوجد محطة بحوث في نطاق مقر المنطقة، وهذه المناطق هي (شعراوي، ٢٠١٥): شمال الدلتا (كفر الشيخ - البحيرة)، غرب الدلتا (الاسكندرية - النوبارية - مطروح)، شمال وسط الدلتا (الدقهلية - دمياط - بورسعيد)، شرق الدلتا (الشرقية - الاسماعيلية - السويس - البحر الأحمر)، جنوب وسط الدلتا (الغربية - المنوفية - القليوبية)، شمال الصعيد (الجيزة - الفيوم - بني سويف)، مصر الوسطى (المنيا - أسيوط - الوادي الجديد - العوينات)، مصر العليا (سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - توشكى)، الساحل الشمالي الشرقي (شمال سيناء عريش - جنوب سيناء). (شكل ١).



شكل (١)

ثالثاً - التوزيع المكاني لمكونات الهيكل التنظيمي للإرشاد الزراعي في مصر :

يقسم الهيكل التنظيمي للنظام الإرشادي في مصر في الوقت الحالي إلى خمسة مستويات هي: المستوى القومي، مستوى المناطق، مستوى المحافظة، مستوى المركز، ومستوى القرية (شكل ٢).



شكل (٢)

- **المستوى القومي:** تتمثل الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي التي تتبع مركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة، ويتبع هذه الإدارة المركزية ثمان عشرة إدارة عامة هي إدارات: البرامج الإرشادية، الأراضي الجديدة، النهوض بالحبوب، النهوض بالقطن، النهوض بالمحاصيل الزيتية، النهوض بالمحاصيل السكرية، الإرشاد الحيواني، التنمية الريفية، الإرشاد التسويقي، المجالس الزراعية، الوحدات الزراعية، المراكز الإرشادية، الإرشاد البستاني، المتابعة والتوجيه، وسائل الإعلام، المطبوعات الإرشادية، الإعداد الفني والمعينات، الأرصاد الجوية، الشؤون المالية، الشؤون الإدارية، بالإضافة إلى المكتب الفني. وجدير بالذكر أن الأساس الذي بنى عليه هذا التقسيم هو وجود إدارة عامة تقابل كل معهد بحثي بمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة (عبد المقصود، ٢٠١٧).

- **مستوى مناطق الإرشاد الزراعي:** يتبع الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي تسع مناطق للإرشاد الزراعي تمثل المستوى الثاني للنظام الإرشادي سبق بيان نطاقاتها ومقراتها على مستوى المحافظات ومناطق الاستصلاح الزراعي. ويتبع هذه المناطق الإرشادية أقسام تمثل الإدارات العامة التابعة للإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة.
- **مستوى المحافظة:** توجد إدارة للإرشاد الزراعي بمديرية الزراعة بالمحافظة يتبعها أقسام تمثل الإدارات العامة والأقسام التابعة للإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة، ومناطق الإرشاد الزراعي المختلفة.
- **مستوى المركز:** يوجد قسم للإرشاد الزراعي بالإدارة الزراعية بالمركز يتبعه فروع.
- **مستوى القرية:** يوجد به المرشدون الزراعيون الذين يعملون مع الزراع والقادة المحليين من خلال الوحدات الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى.
- **مستوى المراكز الإرشادية القروية:** توجد مراكز إرشادية في بعض القرى تتبع مباشرة إدارة المراكز الإرشادية الزراعية بمديرية الزراعة بالمحافظة ممثلة لنظيرتها بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة، وتعمل مستقلة عن الإرشاد الزراعي التقليدي السابق وصفه. وفي عام ١٩٩٦ تم إنشاء ١٣٠ مركزاً إرشادياً زراعياً ببعض القرى المصرية بالإضافة إلى ١٧ قاعة إرشادية مجهزة بوسائل الاتصال الحديثة كالحاسب والانترنت (عبد الواحد، دراز، ٢٠١٥)، ثم زاد العدد إلى ١٩٨ مركزاً إرشادياً في بعض القرى الأم بمحافظات الجمهورية لتغطي بخدماتها الإرشادية القرى المحيطة بها وتكون مركزاً للإشعاع بالمنطقة ومقراً لأخصائي الإرشاد يلجأ إليه الأهالي طلباً للنصح والإرشاد، وللمشاركة الإيجابية في برامج التنمية الريفية بالتكامل مع التنظيمات والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي. ويوجد مسئول بكل مركز إرشادي معه مجموعة من الأخصائيين الإرشاديين في مجالات الأنشطة الزراعية، كما توجد قاعة تدريب تسع ٦٠ فرداً، مؤثثة ومجهزة بالأجهزة السمعية والبصرية لعقد الندوات والاجتماعات الإرشادية، وتكون مزودة بأجهزة كمبيوتر ومكتبة لحفظ النشرات والمجلات الإرشادية والكتب الزراعية وشرائط الفيديو والكاسيت والاسطوانات (عبد المقصود، ٢٠١٧).

ويتضح أن النظام الإرشادي في مصر تتنابه عدة عيوب؛ حيث لا توجد علاقة بين الجهاز الإرشادي وكليات الزراعة بالجامعات، ولا ترتبط به منظمات قوية وفاعلة للزراعة، بالإضافة إلى تعدد الإدارات والأقسام التابعة للإدارة المركزية للإرشاد الزراعي والممثلة على مستوى المناطق الإرشادية والمحافظات، وكذلك عدم وصول النظام إلى مستوى القرية، إذ ينتهي بالمرشدين الزراعيين التابعين فنياً لأقسام الإرشاد الزراعي بالإدارات الزراعية، وإدارياً لمديري الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى، وإن كان هذا الوضع لا ينطبق على المراكز الإرشادية المنشأة في بعض القرى (عبدالمقصود، ٢٠١٧).

رابعاً - واقع خدمة الإرشاد الزراعي في مصر :

(١) مضمون الخدمة المقصودة من الإرشاد الزراعي في مصر:

تعبير خدمات الإرشاد الزراعي المقدمة من خلال وزارة الزراعة هي المصدر الأساسي لخدمات الإرشاد الزراعي التي يحصل عليها الفلاحون، ومن ثم فإن أي جهود نحو تطوير تلك الخدمات مهمة ومطلوبة لزيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين كفاءة العمليات الزراعية، وتقليل الهادر من المحاصيل، وتحقيق الالتزام بالموصفات المطلوبة من حيث استخدام الأسمدة وغيرها من الاشتراطات اللازمة للحفاظ على الصحة العامة وتلبية احتياجات الصناعات الغذائية واحتياجات التصدير (أحمد، ٢٠١٩).

يمثل الإرشاد الزراعي ركناً هاماً وأساسياً داخل نظام المعلومات والمعرفة الزراعية الريفية وفي نفس الوقت يمثل حلقة الوصل بين مختلف أجهزة البحث العلمي المعنية بتوليد المبتكرات الزراعية وتوفير الحلول للمشاكل التي تواجه الريفيين، سواء التابعة لوزارة الزراعة، أو لوزارة البحث العلمي، أو تلك التابعة للجامعات، وبين كافة سكان المجتمعات الريفية العاملين منهم بالزراعة وأصحاب المهن الأخرى.

يعمل الإرشاد الزراعي على تحديد الاحتياجات والمشكلات الفعلية لسكان المجتمعات الريفية المحلية، ونقلها إلى الأجهزة المعنية، ومن ثم يعود إليهم بأفضل الحلول العلمية والعملية، في صورة توصيات معتمدة قابلة للتطبيق، وذات مردود اقتصادي، وذلك بهدف بناء قدرات الريفيين ومساعدتهم ليعتمدوا على أنفسهم

في حل مشكلاتهم، وتعلم كل ما هو مناسب ومفيد لهم ولأسرهم ومجتمعاتهم ووطنهم، ومن ثم النهوض بمستوى معيشتهم (عبد الوهاب، ٢٠١٦).

ويمكن للإرشاد الزراعي أن يلعب دوراً كبيراً في هذا المجال باعتباره نظاماً تعليمياً مكماً للتعليم الرسمي وإعداد الزراع للتعامل الآمن مع البيئة من منطلق كونه سلوك إنساني يمكن تعديله عن طريق التعليم، وتستند عملية التغيير عن طريق التعليم والتعاون مع أجهزة الإرشاد الزراعي التي تسهم في رفع معارف الزراع نحو المحافظة على البيئة الزراعية التي تؤدي إلي تكوين الوعي البيئي لديهم، وهو ما يجعل من الدور الإرشادي الزراعي عملاً تعليمياً تربوياً بصورته الإيجابية نحو البيئة، حيث ينقل إلي الزراع التوصيات المرتبطة بأمر المحافظة على البيئة من خلال الأداء الإرشادي الجيد بالإضافة إلي تفعيل الدور الإرشادي الذي يوفر فرصاً تعليمية تهيئ لهم فرص التنمية التي تعتمد على فاعلية أداء الخدمة الإرشادية والدور الإيجابي لجهاز الإرشاد الزراعي (عبد العال، ١٩٩٥، ص ٣٣٠، محمود، ٢٠١٧).

٢) تأهيل مقدمي خدمة الإرشاد الزراعي في مصر:

يتم تأهيل مقدمي خدمة الإرشاد الزراعي بمصر في مستويين تعليميين: مستوي متوسط تقوم به المدارس الثانوية الزراعية، ومستوي عالٍ تقوم به أقسام الإرشاد الزراعي بكليات الزراعة بالجامعات.

أ- المدارس الثانوية الزراعية:

أوردت إحصاءات وزارة التربية والتعليم عام ٢٠١٧/٢٠١٨ أن عدد المدارس الفنية الزراعية وصل إلى ٢٤٣ مدرسة كلها حكومية، وأن محافظة الدقهلية بها أكبر عدد من المدارس الزراعية مع الإسماعيلية بإجمالي ٢٠ مدرسة، وبلغ عدد الدارسين ٢١٥٦٣٨ طالباً وطالبة عام ٢٠١٧/٢٠١٨ يشكل الطالبات نحو ١٦% منهم. وعلق خبير للقطاع الزراعي ببرنامج دعم وتطوير التعليم الفني على العدد الإجمالي للمدارس الزراعية الوارد بالإحصاءات المشار إليها أنه يتضمن تكرار احتساب بعضها ضمن الفصول المهنية والتعليم المزدوج، وأن العدد الإجمالي الفعلي لتلك المدارس على مستوى الجمهورية هو ١٣٦ مدرسة فقط، منها ١٢٣ مدرسة أساسية و١٣ مدرسة ملحقة (رفعت، ٢٠١٨).

ب- أقسام الإرشاد الزراعي بكليات الزراعة بالجامعات:

توجد في مصر ٢١ كلية للزراعة تتوزع في الغالبية العظمى من الجامعات الحكومية المصرية، هي جامعات: القاهرة، وعين شمس، والإسكندرية، والمنصورة، وأسيوط، وطنطا، والزقازيق، وقناة السويس، وجنوب الوادي، والمنيا، والمنوفية، وسوهاج، ودمهور، وأسوان، وكفر الشيخ، وبنها، والفيوم، وبنى سويف، ودمياط، والعريش، بجانب جامعة الأزهر. هذا بالإضافة لجامعة هليوبوليس الخاصة للتنمية المستدامة التي تأسست في عام ٢٠١٢، وافتتحت في سبتمبر ٢٠١٨ كلية الزراعة العضوية، وهي تمنح درجة بكالوريوس في الزراعة العضوية وماجستير في تكنولوجيا تصنيع الأغذية. وبذلك يصبح بمصر ٢٢ كلية تدرس العلوم الزراعية.

وانطلاقاً من دراسة احتياجات سوق العمل واستطلاع رجال الأعمال ومشكلات الكليات، تم في عام ٢٠٠٧ إرساء نظام جديد للعمل بكليات الزراعة الحكومية يعتمد على الدراسة في ثمانية برامج أساسية فقط هي: الإنتاج النباتي - الإنتاج الحيواني - الأراضي والمياه - الصناعات الغذائية - التكنولوجيا الحيوية - العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية - الهندسة الزراعية (www.almasryalyoum.com 11-09-2018).

ويندرج تخصص الإرشاد الزراعي ضمن برنامج العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية الذي يدرس المجتمع الريفي وقضاياها، بجانب مقررات من قسم الاقتصاد الزراعي تركز على إدارة المشروعات الزراعية، ومقررات نظم الإرشاد الزراعي، ومنظمات ومؤسسات ريفية، ونظم المعلومات للتنمية الريفية، بجانب محاسبة زراعية. وتتمثل مجالات العمل لهذا التخصص في العمل مرشداً زراعياً، أو العمل في مجالي التسويق والإدارة في الشركات الزراعية، أو في إدارة وتخطيط المشاريع الزراعية، أو في منظمات المجتمع المدني.

وفي كلية الزراعة جامعة القاهرة التي تأسست عام ١٨٨٩ بدأ مجال الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي كأحد الشعب الرئيسية ضمن قسم الاقتصاد الزراعي والإرشاد وذلك عام ١٩٦٣، ثم أصبح قسماً مستقلاً عام ١٩٨٦، ويتضمن فرعي الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي. ومع تطوير البرامج الدراسية بالكلية أصبح التخصص الرئيسي لهذا القسم هو مجال الإرشاد الزراعي وأصبح مجال الاجتماع الريفي تخصص فرعي وذلك عام ١٩٩٨، ومع التطوير تم إدخال برامج اللغة الإنجليزية بالكلية ومنها برنامج تنمية المجتمع الريفي والزراعة الدولية باللغة الإنجليزية (<http://www.agr.cu.edu.eg>).

وأنشئ قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة أسيوط التي تأسست عام ١٩٥٩ كقسم مستقل عام ١٩٧٦ ويمنح الدارس فيه حالياً درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية الزراعية (تخصصي: إرشاد زراعي ومجتمع ريفي) وعلى مستوى الدراسات العليا تمنح درجة الماجستير والدكتوراه إما في تخصص الإرشاد الزراعي أو في تخصص المجتمع الريفي، هذا وبالإضافة إلى برنامج الدبلوم في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية لمدة عام دراسي واحد (http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture).

٣) المردود التنموي لخدمة الإرشاد الزراعي في مصر:

في الدراسة التي قام بها محمد عبد الحميد محمود عام ٢٠١٧ من أجل تخطيط برنامج إرشادي لسد الفجوة المعرفية والمهارية للزراع في مجال حماية البيئة الزراعية جاء في نتائج التقصي الميداني المطبق على إحدى قرى محافظة مطروح بخصوص المعوقات التي تواجه الباحثين في مجال حماية البيئة الزراعية بمنطقة الدراسة من وجهة نظرهم، "ضعف الخدمات المقدمة من العاملين بالإرشاد الزراعي للمحافظة علي البيئة الزراعية بمنطقة الدراسة" احتل المرتبة الثالثة في المعوقات بنسبة ٦٠,٢% من إجمالي الاستجابات، ومن ثم جاء في المرتبة الثالثة أيضاً من مقترحات عينة الدراسة للتغلب على المعوقات التي تواجههم في مجال حماية البيئة الزراعية بمنطقة الدراسة "العمل علي زيادة الخدمات المقدمة من العاملين بالإرشاد الزراعي للحفاظ علي البيئة الزراعية بمنطقة الدراسة" بنسبة بلغت نحو ٥٩,٧% من إجمالي الاستجابات (محمود، ٢٠١٧).

وأوضحت الدراسة التي أعدها حازم قاسم عام ٢٠١٥ أن الخدمة الإرشادية الزراعية تتعرض في السنوات الأخيرة إلى انتقادات شديدة بسبب انخفاض كفاءة وفاعلية أدائها لوظيفتها، وأن الخلل يرجع إلى الأنظمة الإرشادية القائمة بما أثير بالسلب على قيامها بوظيفتها، وأن الإصلاحات البسيطة أو السطحية في أنظمة الإرشاد الحكومية القائمة لن تكون مجدية. وتوصلت الدراسة إلى هذا الاستنتاج من إجابة تساؤل طرحته عندما إذا قد حدث تغيير في الفاعلية التنظيمية بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٤). فمن خلال ما تم عرضه في تلك الدراسة تبين استمرار انخفاض فاعلية دور القطاع الإرشادي الحكومي، حيث جاءت ٦٠% من مؤشرات الفاعلية التنظيمية المدروسة بمستوى تغير في الاتجاه السالب، بينما باقي المؤشرات المدروسة حدث بها تغير طفيف للزيادة خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٤، مما

يوجب إعادة النظر في دور القطاع الحكومي وعلاقته التبادلية مع العمل الإرشادي (قاسم، ٢٠١٥، ص ٧٦٧).

٤) التحليل البيئي لواقع خدمة الإرشاد الزراعي في مصر:

ألفت كثير من الأدبيات العالمية الضوء على ضعف كفاءة وفاعلية خدمات الإرشاد الزراعي في العديد من الدول النامية ومنها مصر نظراً لتأثير متغيرات عالمية مثل العولمة، وتحرير الأسواق، والخصخصة، فضلاً عن التقلص التدريجي في أعداد العاملين بالإرشاد وارتفاع مستوى أعمارهم، وتضاؤل ومحدودية الميزانيات المخصصة للإرشاد الزراعي، وعدم وجود سياسة وطنية واضحة للإرشاد الزراعي في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات (قاسم، ٢٠١٧، Anderson, 2007).

ونقدم في الجدول التالي (جدول ١) استخلاصات تعبر عن جوانب القوة وجوانب الضعف في بناء وأداء الإرشاد الزراعي المصري، وما يعبر أيضاً عن الفرص والتهديدات القائمة خارج النظام وتؤثر على واقعه ومستقبله.

جدول (١) : جوانب التحليل البيئي الرباعي لخدمة الإرشاد الزراعي في مصر.

جوانب القوة	جوانب الضعف
- قدم نشأة نظام الإرشاد الزراعي بسند قانوني	- عدم جدوى تشكيلات بالهيكل الحالي للإرشاد
- وجود هياكل تنظيمية مترتبة لنظام الإرشاد الزراعي	- تداخل وتكرار اختصاصات علمية بالإرشاد الزراعي
- وجود هيئات علمية بحثية لمجال الإرشاد الزراعي	- ازدواج الإشراف والتبعية الإدارية لموظفي الإرشاد
- وجود بنية تحتية قابلة للتطوير والارتقاء بالإرشاد	- عمومية تخصص المرشد الزراعي وتقليدية أدواته
- وجود خبرات وظيفية مؤهلة لعمل المرشد الزراعي	- عدم استقرار سياسات منظومة الإرشاد الزراعي
	- ضعف الروابط بين الزراع والباحثين والمرشدين
	- عدم الرضا الوظيفي لدى العاملين بالإرشاد الزراعي

تابع جدول (١) : جوانب التحليل البيئي الرباعي لخدمة الإرشاد الزراعي في مصر.

التحديات	الفرص
- تضاول الميزانيات المخصصة للإرشاد الزراعي	- الحاجة لإرشاد متطور يحسن إنتاجية وعائد الزراعة
- تدني ثقة الزارع والساسة ونواب الشعب بالإرشاد	- وجود إطار عالمي لتحديث نظم الإرشاد الزراعي
- إيراد الدراسات العلمية لسليبيات الإرشاد الزراعي	- وجود توجهات رسمية لتحديث الإرشاد الزراعي
	- إمكانات تقنيات الاتصال والمعلومات لعمل الإرشاد
	- إمكانات تطبيقات قياسات الأرض في أعمال الإرشاد

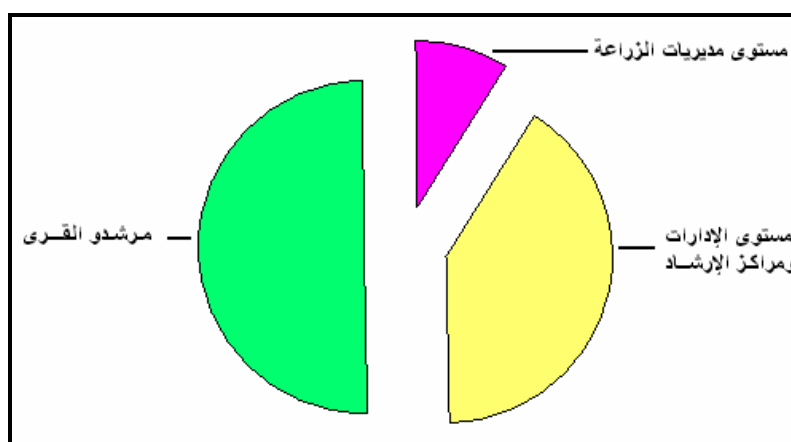
نقاط القوة:

- ١- قدم نشأة نظام الإرشاد الزراعي بسند قانوني، حيث ورد السند القانوني لإنشاء نظام الإرشاد الزراعي بمصر في المادتين الأولى والثالثة من قانون الإصلاح الزراعي القروي رقم ٣٠ لعام ١٩٤٤، وما زال النظام قائماً حتى الآن.
- ٢- وجود هيكل تنظيمي لنظام الإرشاد الزراعي متراتب في خمسة مستويات: مستوى قومي في وزارة الزراعة، مستوى المناطق التسعة، مستوى المحافظات، مستوى المراكز، ومستوى القرى.
- ٣- وجود هيئات علمية بحثية لمجال الإرشاد الزراعي تتمثل في: أقسام كليات الزراعة وخاصة أقسام الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي - معهد بحوث الإرشاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة.
- ٤- وجود بنية تحتية قابلة للتطوير والارتقاء بالإرشاد تتمثل في: الوحدات الجمعيات الزراعية القرى - المراكز الإرشادية القروية التي بلغ عددها ١٩٨ مركزاً حسب أحدث الإحصاءات المتاحة.
- ٥- وجود خبرات وظيفية مؤهلة لعمل المرشد الزراعي، وهذا يتضح من الأرقام الواردة في جدول (٢) وشكل (٣):

جدول (٢) : توزيع العاملين بالإرشاد الزراعي في مصر طبقاً للنوع على المستويات المختلفة للنظام عام ٢٠١٢.

بيان	أعداد			نسب مئوية		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
مستوى المديرية	٣٦١	٢٣٧	٥٩٨	٦٠,٤	٣٩,٦	١٠٠
مستوى الإدارات والمراكز الإرشادية	٢١٥٩	٣٤٧	٢٥٠٦	٨٦,٢	١٣,٨	١٠٠
مرشدو القرى	٢٧٤٣	٥٣١	٣٢٧٤	٨٣,٨	١٦,٢	١٠٠
الإجمالي	٥٢٦٣	١١١٥	٦٣٧٨	٨٢,٥	١٧,٥	١٠٠

المصدر: الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة، مقتبس من (عبد المقصود، ٢٠١٧).



شكل (٣) : توزيع العاملين بالإرشاد الزراعي في مصر عام ٢٠١٢ على مستويات العمل.

ويلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن نسبة المرشدين الزراعيين الذين يقع عليهم عبء العمل الإرشادي مع الزراع بالقرى قد بلغت ٥٠,٦% فقط من إجمالي عدد العاملين بالإرشاد الزراعي على مستوى الجمهورية. وبالنسبة للمؤهل أشارت نتائج المسح الميداني لعينة شملت ١٦٧ مبحوثاً من العاملين بالإرشاد الزراعي إلى أن ما يقرب من نصف المبحوثين (٤٨,٤%) من حملة دبلوم المدارس الثانوية الزراعية، وأن ٥٠,٣% منهم حاصلون على درجة البكالوريوس، وأحد المبحوثين حاصل على درجة الماجستير وآخر حاصل على درجة الدكتوراه. كما أشارت النتائج إلى أن ما يقارب نصف (٤٨,٤%) أصحاب الوظائف من المبحوثين يعملون في وظيفة مهندس إرشاد، ويشغل الباقون وظائف أخرى مثل أخصائي أو رئيس قسم أو مدير

إدارة. وأشارت النتائج إلى أن حوالي ثلاثة أرباع المبحوثين لديهم خبرات في العمل الإرشادي تتراوح بين عشر سنوات وست وثلاثين عاماً (عبد المقصود، ٢٠١٧).

نقاط الضعف:

- ١- عدم جدوى تشكيلات بالهيكل الحالي للإرشاد واعتبارها عبئاً اقتصادياً مكلفاً، وفي مقدمتها: المجلس الأعلى للإرشاد الزراعي، والمجالس الزراعية الاستشارية على المستويين المركزي والإقليمي (المحافظة)، والمناطق الإرشادية الإدارية التسعة على مستوى الجمهورية. (عثمان، عبد الحليم، وعبد الدايم، ٢٠١٩).
- ٢- تداخل وتكرار اختصاصات علمية بالإرشاد الزراعي، ومن أمثلة ذلك تكرارية التخصص بين قسم بحوث المجتمع الريفي بمعهد بحوث الإرشاد الزراعي مع أقسام معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، بل إن قسم بحوث المجتمع الريفي يتضخم عددياً سنة بعد أخرى على حساب قوة العمل البحثي بالأقسام الأخرى. (عثمان، عبد الحليم، وعبد الدايم، ٢٠١٩).
- ٣- ازدواج الإشراف والتبعية الإدارية لموظفي الإرشاد، ومن ذلك عن تبعية العاملين بالإرشاد الزراعي من الناحية الإدارية على مستوى المحافظات والمراكز والقرى لمديريات الزراعة والإدارات الزراعية والوحدات الزراعية بالمحافظات والمراكز والقرى على التوالي، وتبعيتهم للإدارة المركزية للإرشاد الزراعي من الناحية الفنية (Kora, & Kassem, 2010).
- ٤- عمومية تخصص المرشد الزراعي وتقليدية أدواته، وهو ما يطلق عليه "المرشد الزراعي الكشكول" الذي يمارس المعرفة العمومية غير المتخصصة وبغير التقنيات التواصلية الحديثة.
- ٥- عدم استقرار سياسات منظومة الإرشاد الزراعي بما تشمله من تأهيل المرشدين الزراعيين، وقاعدة البرامج الإرشادية، والإمكانات البشرية والمادية من أفراد مؤهلين وميزانيات ومقار ووسائل مواصلات ومعينات سمعية وبصرية (زهرا، ١٩٩٦، ص ٨، عبد المقصود، ٢٠١٧، ص ٢).
- ٦- ضعف الروابط بين الزراع والباحثين والمرشدين وعدم وجود تعاون وتنسيق بين متخصصي الموضوعات والمرشدين الزراعيين بالقرى، فضلاً عن عدم وجود روابط قوية بين الزراع والباحثين والمرشدين على المستوى المحلي (Kora & Kassem, 2010).

٧- عدم الرضا الوظيفي لدى العاملين بالإرشاد الزراعي وعدم الاهتمام بالجوانب النفسية والاقتصادية والبيئية لهم (زهرا، ١٩٩٦، ص ٨، عبد المقصود، ٢٠١٧، ص ٢).

الفرص:

- ١- الحاجة لإرشاد متطور يحسن إنتاجية وعائد الزراعة، وهذا مستخلص من كتابات وتصريحات لمسؤولين، ومن نتائج دراسات علمية، منها دراسة الباحث بهجت عبد المقصود عن مدى حاجة النظام الإرشادي إلى تحديث، إذ تراوحت نسب المبحوثين الذين أكدت إجاباتهم الحاجة إلى تحديث نظام الإرشاد الزراعي بين ٥٠,٦% و ٨٩,٨% من إجمالي عدد المبحوثين (عبد المقصود، ٢٠١٧).
- ٢- وجود إطار العمل الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة لتحديث النظم الإرشادية في العالم (Qamar, 2005).
- ٣- وجود توجهات رسمية لتحديث الإرشاد الزراعي، ومن ذلك ما أعلنه وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري في فبراير ٢٠١٩ عن إنشاء موقع إلكتروني للإرشاد الزراعي (أحمد، ٢٠١٩).
- ٤- إمكانات تقنيات الاتصال والمعلومات لعمل الإرشاد، ومنها في مصر تم إطلاق مشروع شبكة اتصالات التنمية الريفية والزراعية (RADCON) في عام ٢٠٠٤، وما يشهده العالم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي توفر كماً هائلاً من المعلومات يسهل الحصول عليها في أي وقت من خلال شبكة المعلومات الدولية.
- ٥- إمكانات تطبيقات قياسات الأرض في أعمال الإرشاد خاصة أنشطة التعليم والتدريب والبحوث الإرشادية من خلال برامج نظم المعلومات الجغرافية على شبكة المعلومات الدولية.

التحديات:

- ١- تضائل الميزانيات المخصصة للإرشاد الزراعي، والشاهد على ذلك ما نقل عن المدير السابق لمعهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية تصريحه في جريدة "صوت الأمة" عن عدم وجود ميزانية كافية للإرشاد الزراعي بالوزارة (بلتاجي، ٢٠١٩).
- ٢- تنامي ثقة الزارع والسياسة ونواب الشعب بالإرشاد، ومن شواهد ذلك ما نقل عن نقيب عام الفلاحين قوله: إن إلغاء قطاع الإرشاد الزراعي لن يضر المزارعين وسيوفر الملايين التي تصرف تحت هذا العنوان الذي لا وجود له (بلتاجي، ٢٠١٩).

٣- إبراز الدراسات العلمية لسلبيات الإرشاد الزراعي، ومنها دراسة عمرو الشرباصي سنة ٢٠٠٤، ودراسة مدحت عبد الوهاب سنة ٢٠١٦، ودراسة بهجت عبد المقصود ٢٠١٧، ودراسة محمود اسماعيل عثمان وزملائه سنة ٢٠١٩.

خامساً - مستقبل خدمة الإرشاد الزراعي في مصر :

(١) بين الإبقاء أو الإلغاء:

ذكر مدحت عبد الوهاب أستاذ مساعد الإرشاد الزراعي بجامعة القاهرة أنه برغم إنكار الكثير من المتخصصين وغير المتخصصين في الإرشاد الزراعي لوجود الإرشاد الزراعي، أو ادعائهم بأنه "لم يعد لدينا إرشاد زراعي" وخاصة الحكومي منه، إلا إن الواقع يفرض علينا الاعتراف بوجود جهاز للإرشاد الزراعي تابع لوزارة الزراعة المصرية يمثل على كافة المستويات بدءاً من المستوى المركزي بالوزارة وحتى مستوى القرية، فضلاً عن نخبة من الباحثين والعلماء المتخصصين بالإرشاد الزراعي والمنتشرين في كليات الزراعة بالجامعات المصرية ومراكز البحوث المختلفة. ولا يمكن في الوقت ذاته إنكار تدهور وتدني الخدمات المقدمة من الجهاز الإرشادي الحكومي وانخفاض فاعليتها وكفاءتها نتيجة للعديد من المشكلات والمعوقات الحادة والمزمنة التي يعاني منها جهاز الإرشاد المصري، وهو ما انعكس على انخفاض مستوى استفادة ورضا المزارعين وسكان الريف عنها، فضلاً عن تدني مستوى ثقتهم فيها وعزوفهم عن المشاركة في هذه الأنشطة الإرشادية القليلة جداً في غالب الأحيان. وبالرغم من عدم خضوع القطاع الخاص وتجار المستلزمات الزراعية لنظام محدد أو لمعايير علمية أو لرقابة مؤسسية في تقديم المعلومات الزراعية، إلا إن الكثير من المزارعين وسكان الريف لجأوا إليهم طلباً للمعلومات الزراعية، ليس لتقنم بها، ولكن لغياب البديل وتراجع دور الإرشاد الحكومي. وبرغم الحالة المتردية للخدمات الإرشادية إلا أن هناك إمكانيات وفرص كامنة يمكن استغلالها في إصلاح وتحديث الخدمات الإرشادية المقدمة في مصر ورفع فاعليتها وكفاءتها، من خلال نموذج مقترح مبني على التعددية في تقديم الخدمات الإرشادية ومعتمداً على الطلب المحلي وإشراك جميع الأطراف المعنية في كل مراحل بناء البرامج الإرشادية بداية من التخطيط وحتى التنفيذ (عبد الوهاب، ٢٠١٦).

ووفقاً لما نشره الكاتب الصحفي سامي بلتاجي في جريدة "صوت الأمة" الإلكترونية في نوفمبر ٢٠١٩ أنه تردد في الرأي العام الزراعي أن وزارة الزراعة واستصلاح

الأراضي بصدد إلغاء قطاع الإرشاد الزراعي، حتى دفع الأمر نقيب عام الفلاحين إلى القول: إن إلغاء قطاع الإرشاد الزراعي لن يضر المزارعين وسيوفر الملايين التي تصرف تحت هذا العنوان الذي لا وجود له. كما نقل الكاتب المذكور عن المدير السابق لمعهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية تصريحه في جريدة "صوت الأمة" عن عدم وجود ميزانية كافية للإرشاد الزراعي بالوزارة، مما أضعف الإمكانيات، ولم يوفر الحوافز للمرشد الزراعي في ظل كثرة الأعباء التي يتحملها؛ وأن قطاع الإرشاد الزراعي بوجه عام يعاني من مشاكل كبيرة، من بينها العجز في أعداد المرشدين الزراعيين التي تتقلص تدريجياً نتيجة الخروج على المعاش دون دخول مرشدين جدد محلهم، وأصبح عددهم الحالي يزيد قليلاً عن الألف، بمن فيهم غير المدربين أو المتخصصين، ولا يتعدى عدد المتخصصين منهم ٣٠٠ مرشد زراعي (بلتاجي، ٢٠١٩).

٢) الإصلاح التنظيمي:

نشير فيما يلي إلى ثلاث دراسات علمية استهدفت إصلاح نظام الإرشاد الزراعي في

مصر:

١- الدعوة للخصخصة، من خلال رسالة دكتوراه قدمها عمرو الشرباصي عام ٢٠٠٤ عن استراتيجية لخصخصة الإرشاد الزراعي في مصر، مبرراً ذلك بحدوث تغيرات في السنوات الأخيرة نحو التحرر الزراعي للمزارعين المصريين وتحملهم عبء ومسئولية توفير مدخلات الإنتاج وتكاليف تمويل، وكذلك بما وُجّه من انتقادات كثيرة للخدمات الإرشادية الحكومية في مصر ومعظم الدول النامية، الأمر الذي دفع العديد من تلك الدول إلى الأخذ باستراتيجية الخصخصة أملاً في إصلاح خدمة الإرشاد الزراعي وتخفيف العبء الواقع على الميزانية العامة. واعتمدت الدراسة على بيانات ميدانية جمعت بطريق الاستبانة التي شملت ١١٤ باحثاً في مجال الإرشاد الزراعي بكليات الزراعة ومعهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية بوزارة الزراعة و١٠٣ من المسؤولين عن الإرشاد على مستوى الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي ومديري الإرشاد في بعض المحافظات والعاملين بالإرشاد الزراعي على المستويات المختلفة بمحافظة القليوبية وأسيوط. كما اعتمد البحث على بيانات جمعت من قادة الزراع في أربع قرى تابعة لمحافظة القليوبية وأسيوط. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن معظم المبحوثين من الباحثين

والعاملين بالجهاز الإرشادي (٧١,٤%) اعتبروا أن خصخصة الإرشاد الزراعي تعد مدخلاً لتحسين الخدمات الإرشادية في مصر، وأكد معظم قادة الزراع المستطلعين في الدراسة على ذلك، وأضاف بعض قادة الزراع أن الخصخصة من الممكن أن تعد مدخلاً لتحسين الخدمة الإرشادية في مصر لكنها لا بد وأن تكون تحت إشراف الحكومة. كما رأى معظم المبحوثين من الباحثين والعاملين بالإرشاد (٦٣,٦%) أن خصخصة الإرشاد الزراعي في مصر ممكنة التطبيق، واتفق معهم معظم قادة الزراع المستطلعين في هذا الشأن. وشددت الدراسة على وجوب تطبيق اللامركزية في الإرشاد الزراعي على أساس أنها الخطوة الأولى في الطريق نحو الخصخصة والتحول التدريجي لاجل الخدمة الإرشادية بأجر، واتفق ٧٧,٩% من المبحوثين ومعظم قادة الزراع على ذلك.

٢- **الدعوة للتحديث**، من الدراسة التي أجراها الباحث بهجت عبد المقصود ودراسات آخرين للوقوف على مدى حاجة النظام الإرشادي إلى تحديث، وحصر الباحث المتطلبات الأساسية لتحديث نظام الإرشاد الزراعي بمصر في ضرورة (عبد المقصود ٢٠١٧):

- وضع استراتيجية وسياسة قومية واضحة للإرشاد الزراعي في مصر.
- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للجهاز الإرشادي بحيث يحقق الربط الجيد بينه وبين كل من مراكز البحوث العلمية خارج وزارة الزراعة، والمؤسسات والأجهزة الأخرى ذات الصلة.
- اللامركزية في اتخاذ القرارات.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالسماح للزراع بتكوين منظمات قوية لهم يمكنها المشاركة بفاعلية في تخطيط وتنفيذ وتقييم الأنشطة الإرشادية التي تقدم لهم من قبل الجهاز الإرشادي الحكومي.
- السماح للقطاع الخاص بتقديم خدمات إرشادية للزراع لخلق نوع من التعددية والتنافسية.
- توفير الموارد المادية والموارد البشرية اللازمة.
- وضع الأنشطة والبرامج الإرشادية المناسبة لكل منطقة.
- استعمال الطرق والوسائل الإرشادية المناسبة.
- تطوير وتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع في الإرشاد الزراعي.

٣- الدعوة لإعادة الهيكلة، من خلال الدراسة التي أعدها فريق بحثي من قسم بحوث التنظيم والتدريب بمعهد بحوث الإرشاد الزراعي التابع لمركز البحوث الزراعية مكون من: د. محمود إسماعيل عثمان - د. حنان كمال عبدالحليم - د. عبد الغنى محمد عبد الدايم، ونشرت الدراسة في مارس ٢٠١٩ بعنوان "مقترح إعادة هيكلة التنظيم الإرشادي الزراعي المصري الحالي - دراسة تطبيقية" انتهت إلي أن ٩٣% من المبحوثين يرون أن إعادة هيكلة التنظيم الإرشادي الزراعي الحالي بطريقة جيدة، سوف يترتب عليها سرعة الاتصالات الإدارية والتنظيمية والفنية على المستويات الأفقية والرأسية داخل التنظيم الإرشادي الزراعي ما يساعد على إدارة الوقت بكفاءة (عثمان، عبد الحليم، وعبد الدايم، ٢٠١٩).

وقد جمعت بيانات البحث الأولية والثانوية ميدانياً خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ من ١٧ محافظة مصرية تم اختيارها عشوائياً، وكذلك من ١٤ إدارة نوعية بالإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بالوزارة، وعن طريق المقابلة الشخصية مع ٨٠ مبحوثاً من شاغلي وظائف الإدارة العليا بالوزارة والمحافظات المختارة في قطاعات وإدارات الإرشاد الزراعي، والبيئة، والمكافحة، والتعاون الزراعي، والأراضي والمياه، والبساتين والمحاصيل الزراعية، والمشائل والتشجير، إلى جانب الاتصال الكتابي والشفهي بالخبراء والمختصين في إدارات شؤون العاملين المعنية خلال فترة البحث.

وقد اقترحت الدراسة المشار إليها نحو ٢٧ توصية من أهمها ما يلي (عثمان، عبد الحليم، وعبد الدايم، ٢٠١٩):

- ضرورة إعادة هيكلة نظام الإرشاد الزراعي الحالي بإلغاء أو دمج وحدات تنظيمية قائمة أو استحداث وحدات تنظيمية لتحقيق مبدأ اللامركزية من ناحية، وتبسيطاً للوحدات المكونة للنظام الحالي، وتقليلاً لنفقات إدارته.
- دمج الإدارة العامة للثقافة الزراعية، والإدارة العامة للمتاحف والمعارض الزراعية ومراكز الدعم الإعلامي الأربعة، وقناة مصر الزراعية الفضائية، في كيان تنظيمي واحد باسم "الإدارة المركزية للإعلام الزراعي والريفي"، لتشابه وتكرار المهام المنوطة بكل منها، وتعظيم الاستفادة من الأصول الموجودة لديها.
- إشراك أعضاء الجمعيات الزراعية في بعض الأعمال الإرشادية التطوعية تحت اسم "اللجان القروية للإرشاد الزراعي التعاوني" باعتبارهم قادة محليين منتخبين يمثلون سكان القرى في زمام الجمعية التعاونية الزراعية.

- إلغاء تشكيل المجلس الأعلى للإرشاد الزراعي والمجالس الزراعية الاستشارية على كل من المستويين المركزي والإقليمي (المحافظة)، واستحداث وحدة تنظيمية على مستوى كل مديرية زراعة بالمحافظات تسمى "المجلس التنفيذي للإرشاد الزراعي بالمحافظة" تكون برئاسة وكيل وزارة الزراعة بالمديرية، وعضوية مدراء الإرشاد الزراعي والأراضي والمياه والبساتين والتشجير والتعاون الزراعي بمديرية الزراعة، ومديري عموم الري، والتقوي، والبنك الزراعي والطب البيطري، ومدير محطة البحوث الزراعية بالمحافظة.
- تشكيل مجالس استشارية زراعية محلية فقط للتنظيم الإرشادي على مستوى المركز الإداري برئاسة مدير الإدارة الزراعية بالمركز الإداري ووكالة رئيس قسم الإرشاد الزراعي بالإدارة الزراعية، وعضوية رؤساء أقسام: الأراضي والمياه - البساتين والتشجير - التعاون الزراعي بالإدارة الزراعية، وكذلك عضوية مدراء إدارات: التعاون الزراعي - الري - المصرف الزراعي - البنك الزراعي بالمركز، مع تمثيل سنوي متجدد لمديري الجمعيات التعاونية الزراعية. ويكون من بين مهام المجالس الاستشارية الزراعية المحلية رفع مشكلات الزراع والمنتجين في نطاق المراكز الإدارية إلى المجلس التنفيذي لإيجاد حلول لها قابلة للتطبيق.
- إلغاء المناطق الإرشادية الإدارية التسعة، ونقل ممتلكاتها وأصولها المادية والعاملين بها إلى إدارات الإرشاد الزراعي بمديريات الزراعة بالمحافظات المتبوعة وقت إنشائها، تبسيطاً للنظام الإرشادي، وتقليلاً لنفقات إدارته.
- الاعتماد على المتخصصين في العمل الإرشادي الميداني، ويكون التخصص في محصولين أو ثلاثة على الأكثر من المحاصيل السائدة في منطقة العمل أحدهما صيفي والآخر شتوي.
- زيادة الدعم الفني والإداري للمراكز الإرشادية الموجودة حالياً، وتجهيزها مكانياً لاستقبال الأخصائيين المحليين، والأخصائيين الباحثين، والخبراء من مركز البحوث الزراعية ومحطاته البحثية الإقليمية، ويكتفى بوجود مدير للمركز ومساعد له من العاملين بالإرشاد الزراعي، لتنظيم الاجتماعات والندوات ... إلخ.
- في ضوء عدم كفاية المراكز الإرشادية لتغطية كل القرى الأم حالياً، يكتفى بوجود مركز إرشادي لكل من ٣-٤ جمعيات زراعية متقاربة، ويمكن الإنفاق عليها من العوائد البنكية لاستثمار قيمة بيع حقول الوحدات الزراعية.
- رفع كفاءة أداء التنظيم الإرشادي الزراعي المقترح بصفة دائمة من خلال برامج التدريب الدوري للعاملين، وزيادة تدريب طلاب التخصص على مدار سنوات

الدراسة وتعديل وتحديث المناهج التعليمية بالكليات والمدارس الزراعية بما يتوافق مع نتائج وتوصيات المراكز البحثية، ومع احتياجات سوق العمل.

٣) توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في نشاط الإرشاد الزراعي:

برزت تقنيات المعلومات والاتصالات باعتبارها حلاً ناجحاً للتحديات المصاحبة لتطوير الزراعة الحالية، وتشمل جوانب التطوير نظام الإرشاد الزراعي. ولقد غير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي حالياً في خدمات الإرشاد الزراعي والاستشارات الطريقة البسيطة التقليدية لنشر التكنولوجيا والتفاعل مع المزارعين إلى شكل حديث (Ali & Man, 2017).

ومن البديهي أن استخدام التقنيات الرقمية يتطلب معرفة القراءة والكتابة والحساب بالإضافة إلى مهارات تقنية خاصة. ووفقاً لبيانات اليونسكو ٢٠١٧، لا يزال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضاً، لاسيما بين النساء، في العديد من المناطق الريفية الأقل نمواً. ويمثل الافتقار إلى معرفة القراءة والكتابة الأساسية والحساب عائقاً كبيراً أمام استخدام التقنيات الرقمية، ومن ثم فإن "محو الأمية الرقمية" أمر بالغ الأهمية لاستخدام التقنيات الرقمية. ويعتبر نقص الأدوات الرقمية، مثل الأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسب المحمولة، في المدارس عقبة رئيسية أمام تعليم تكنولوجيا المعلومات. وغالباً ما تفتقر المدارس الريفية والبعيدة إلى الوصول إلى الإنترنت حتى في البلدان المتقدمة، ولكنه واضح بشكل خاص في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (Trendov, et al., 2019). وفي مصر تم إطلاق مشروع شبكة اتصالات التنمية الريفية والزراعية (RADCON) Rural and Agricultural Development Communication Network في عام ٢٠٠٤ بتمويل من الحكومة الإيطالية، مبنياً على خبرة شبكة الإرشاد والإرشاد للبحوث الافتراضية (VERCON) التي بدأت عام ٢٠٠٠ من قبل وزارة الزراعة وموارد الأراضي في مصر بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (فاو) (FAO) والتي استهدفت تعزيز قدرة الاتصالات للأنظمة القائمة على توليد ونقل واسترجاع المعلومات باستخدام الإنترنت تلبية لاحتياجات أصحاب المصلحة، من محطات البحوث ووحدات الإرشاد إلى المجتمعات الزراعية، من خلال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات القائمة على الإنترنت في التنمية الزراعية والريفية وتعزيز قدرة المجتمعات فقيرة الموارد على الوصول إلى المعلومات والدعم وتبادل الخبرات والمعارف (Kora, & Kassem, 2010).

وعملت شبكة RADCON جزئياً من خلال مراكز الإرشاد التي تقدم خدمات وزارة الزراعة في بعض القرى الأم وتخدم من ثلاث إلى خمس قرى قريبة. وفضلاً عن تلك المراكز تم إنشاء مراكز RADCON في التعاونيات والمنظمات غير الحكومية ومراكز

الشباب وغيرها حتى بلغت جملتها ٥٠ مركزاً عام ٢٠١٠ موزعاً على النحو المبين في (جدول ٣). وكانت المهام الرئيسية للمراكز هي تدريب ودعم الميسرين المجتمعيين والعمل كنقاط وصول إلى شبكة RADCON (Kora & Kassem, 2010, pp. 15-16).

جدول (٣) : مراكز مشروع شبكة اتصالات التنمية الريفية

والزراعية وأعداد الميسرين بمصر عام ٢٠١٠.

عدد ميسري المجتمع المشاركين	مكان الاستضافة للمشروع						المنطقة الإدارية	
	جملة	جمعية مجتمع	وحدة بيطرية	جمعية نسائية	مركز شباب	مركز إرشاد		جمعية زراعية
٢٨	١٤	١			٢	١	١٠	أسيوط
٢٧	٩					٢	٧	البحيرة
٦	٢						٢	الدقهلية
١٢	٤					١	٣	الفيوم
٦	٣				٣			اسماعيلية
٢٨	١٤		١		٤	٢	٧	كفر الشيخ
٨	٤	١		٣				النوبارية
١١٥	٥٠	٢	١	٣	٩	٦	٢٩	جملة

Source: Kora & Kassem, 2010, pp. 15-16.

- وقد تضمنت دراسة كورا وقاسم عام ٢٠١٠ تحليلاً بيئياً (التحليل الرباعي) للمشروع جاءت خلاصته على النحو التالي (Kora & Kassem, 2010):
- **جوانب القوة**، وتشمل: تنوع أصحاب المصلحة - قوة تقييم الاتصالات الريفية التشاركية - برنامج تدريبي إنشائي جيد - إشراك قادة المجتمع - قائم على خبرة من الشبكة الافتراضية للإرشاد والبحث - الموظفون ملتزمون - قائم على المجتمعية - وجود نظام الرصد والتقييم - مفتوح لجميع أصحاب المصلحة - استقلال وحدة معلومات واتصالات التنمية (ICD) - وجود الميسرين المجتمعيين - حملة توعية قوية - الطلب المتواصل.
 - **جوانب الضعف**، وتشمل: تعاون ضعيف مع أصحاب المصلحة خارج القطاع الزراعي - لا تدريب مستمر - عدم تمثيل أصحاب المصلحة غير الزراعيين في هيئات صناعة القرار - لا يوجد تمثيل من القطاع الخاص - لا توجد أدوار

- ومسؤوليات واضحة (فيما يتعلق بمن يدفع مقابل مراكز RADCON) - الميسرون المجتمعيون هم متطوعون يمكنهم أن يقرروا المغادرة في أي وقت - التدريب وصيانة تكنولوجيا المعلومات - عدم وجود "ريادة" من الحكومة المركزية.
- **جوانب الفرص**، وتشمل: يمكن أن تصبح نقطة اتصال محورية في المجتمعات - يمكن أن تتوسع إلى المزيد من المناطق - حاجة ورغبة سكان الريف في الحصول على مزيد من المعلومات حول التنمية الريفية.
- **جوانب التهديد**، وتشمل: لا يوجد خطة مالية ولا يتم تناول الاستدامة المالية - وجود مشروع له هدف مماثل هو تزويد المجتمعات الريفية بالمعلومات.

وفي الدراسة التي أجراها كل من منصور عبد الواحد وسامي دراز لمعرفة اتجاهات المرشدين الزراعيين نحو استخدام الطرق الإرشادية الإلكترونية تم تجميع البيانات باستخدام استبيان ورع في نوفمبر ٢٠١٤ على عينة بسيطة تضم ١٢٢ مرشدا زراعيًا من إجمالي ١٩٩ مرشدا بمحافظة سوهاج بنسبة ٦١%. ومن أهم نتائج الدراسة أن نسبة ٢٧,٨% من المبحوثين لديهم اتجاه إيجابي نحو استخدام الطرق الإرشادية الإلكترونية، وأن ١٩,٧% منهم لديهم اتجاه سلبي، بينما لدى ٥٢,٥% من أفراد العينة اتجاه محايد نحو استخدام الطرق الإرشادية الإلكترونية (عبد الواحد، دراز، ٢٠١٥).

ومن خلال التعرف على مبررات ومزايا وعيوب الإرشاد الزراعي الإلكتروني، طرح منصور عبد الواحد عام ٢٠١٥ تصوراً مستقبلياً للإرشاد الزراعي الإلكتروني في مصر وما يستلزمه من توفير وتنفيذ العديد من الإجراءات لنجاح تطبيق وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية إرشاد زراعي إلكتروني فعال وملائم للظروف المصرية (عبد الواحد، ٢٠١٥). ومن أهم الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف في تصور عبد الواحد ما يلي: ١- إقامة مراكز للمعلومات الزراعية في الجمعيات الزراعية أو المراكز الإرشادية بكل قرية مزودة بالحاسبات وملحقاتها، ووصلات الإنترنت المحملة على شبكة اتصالية سلكية مطورة ٢- تطوير أجهزة حاسبات رخيصة سهلة الاستخدام وتوفير حاسب لكل أسرة ريفية بإجراءات ميسرة وتوفير حاسب محمول مع المرشدين الزراعيين ٣- تشجيع تقديم خدمات الإنترنت المخفضة اقتصادياً للمناطق الريفية مع تحديد ساعات مجانية للمستخدمين ٤- إنشاء

مواقع إلكترونية تقدم خدمات إرشادية للزراع وتتيح التواصل بين الزراع ومنظماتهم واتحاداتهم من خلال الإنترنت. ٥- نشر قواعد بيانات زراعية ونشر النظم الخبيرة على شبكة الإنترنت ونشر برمجيات بلغة سهلة متداولة تساعد الزراع فى أعمالهم المختلفة لتصبح فى متناول الجميع. ٦- شجيع استثمارات القطاع الخاص فى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التنمية الريفية والإرشاد الزراعى. ٧- إقامة شبكة تغطي الريف كله لتقديم خدمات التدريب والتعلم عن بُعد فى كافة المجالات وخاصة الزراعة والصحة.

وفى فبراير ٢٠١٩، أعلن وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المصري عن إنشاء موقع إلكترونى للإرشاد الزراعى، لمساعدة المزارعين بتوفير أحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة والإرشادات، لأن إنشاءه يسهم فى علاج إحدى المشكلات الأساسية التى يعانى منها الإرشاد الزراعى فى مصر وهى عدم توافر العدد الكافى من المرشدين الزراعيين ونقص الموارد المالية المخصصة للإرشاد الزراعى من خلال توفير متطلبات طباعة وتوزيع وتخزين النشرات، فضلاً عن ما يتبجحه هذا الموقع الإلكتروني من التحديث المستمر للمعلومة الإرشادية. إلا إن تعليقاً صادراً عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية أوضح أن هناك العديد من التساؤلات حول تطبيق هذا الأسلوب للإرشاد الزراعى، على رأسها حجم الاستخدام الفعلى المتوقع لهذا الموقع الإلكتروني من جانب الفلاحين، لاسيما فى ظل ارتفاع معدلات الأمية فى الريف المصري التى تصل إلى أعلى معدلاتها فى الصعيد حيث تقدر معدلات الأمية فى المنيا بنحو ٣٧,٢٪، وفى بني سويف ٣٥,٩٪، وفى أسيوط ٣٤,٦٪، وفى الفيوم ٣٤٪. وشدد على أهمية أن يأتى إنشاء الموقع الإلكتروني ضمن خطة متكاملة لتطوير الإرشاد الزراعى، وتساءل عن مدى إمكان إعادة تأهيل وتدريب بعض العاملين فى وزارة الزراعة ممن يمتلكون قدرات لازمة للقيام بهذه المهمة، وهل تم تدريب المرشدين الزراعيين فى المديرىات على كيفية تقديم الدعم الفنى للفلاحين من خلال استخدام الموقع الإلكتروني للحصول على المعلومة الإرشادية الصحيحة؟ كما أكد على أهمية وجود حملة إعلانية موسعة لإخطار كافة الفلاحين بتوفر الموقع الإلكتروني لتقديم الإرشاد الزراعى (أحمد، ٢٠١٩).

٤) إمكانيات استخدام تقنيات القياسات الأرضية (Geomatics) في خدمات الإرشاد الزراعي:

أ- الخبرة الأمريكية في استخدام نظم المعلومات الجغرافية في الخدمات الزراعية (USDA, 2006):

- أعلنت إدارة التفتيش على صحة الحيوان والنبات (Animal and Plant Health Inspection Service (APHIS) في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٤ عن النظام الوطني لهوية الحيوان (NAIS) National Animal Identification System، ويعتمد هذا النظام على توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كإطار لإجراء البحوث وإبلاغ النتائج وتقديم الخدمات للجمهور. ومن خلال NAIS تقوم حكومات الولايات والحكومات المحلية بتطوير مناهج مبتكرة تستفيد من تقنية GIS للتحكم في الأمراض الحيوانية ورصدها ومسحها والقضاء عليها. ويمكن لنظام المعلومات الجغرافي دمج المعلومات في صورة مشتركة لتنسيق أنشطة المراقبة والكشف والتخطيط المكاني لأحداث التفشي مثل عمليات التجميع، كما يسمح بتحليل لبيانات أخرى ذات صلة مثل البنية التحتية للنقل أو العوامل البيئية.
- تنفذ إدارة خدمات تربية الحيوان بوزارة الزراعة والأغذية والغابات في أوكلاهوما (ODAFF) برنامجاً للتعرف على مباني NAIS باستخدام نظم المعلومات الجغرافية تم تطويره مع مستشار معهد بحوث الأنظمة البيئية (Environmental Systems Research Institute (ESRI)، المورد العالمي لنظم المعلومات الجغرافية، وهو يحوي قوائم جرد البنية التحتية الحيوية للزراعة الحيوانية، ويسمح بتحديد هوية المباني المصابة، وتفشي الأمراض المحتملة. يمكن لنظام MS DIF's Arci إنشاء مناطق عازلة تحيط بالأماكن المصابة وتحديد بيانات البنية التحتية الحيوية بسرعة داخل هذه المناطق العازلة. ويسهل هذا البرنامج إتاحة البيانات ويدعم القدرة على الاستجابة الميدانية في مواجهة الطوارئ الحيوانية.
- يستخدم المحللون الإقليميون في قسم تقديرات الإنتاج وتقييم المحاصيل (PECAD) التابع لوزارة الزراعة تقنية GIS لجمع معلومات السوق والتنبؤ

بأرقام الإنتاج العالمية الموثوقة للحبوب والبذور الزيتية والقطن. والإبلاغ عن الظروف التي تؤثر على الأمن الغذائي في العالم. ومن برامج نظم المعلومات التي يسرت الحصول على تلك المعلومات تطبيق Crop Explorer Web لمعرفة حالة المحاصيل فعلياً استناداً إلى صور القمر الصناعي وبيانات الطقس وتطبيق تعيين الويب Cold Fusion و Java و Arci MS و SQL Server و SDE Arc لإدارة وتخزين البيانات الجغرافية المكانية وقواعد بيانات المدخلات وبيانات المناخ ونماذج المحاصيل لتقديرات العائد والمساحة.

- إنشاء بوابة البيانات الجغرافية المكانية بهدف "إيصال البيانات إلى أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت". وتوفر البوابة نقطة وصول واحدة لبيانات الموارد، ويمكن تحديد موقع البيانات حسب المنطقة الجغرافية باستخدام واجهة خريطة أو إحداثيات خطوط الطول والعرض. ويتم تسليم البيانات بتنسيقات متوافقة مع التطبيقات التجارية ومراكز الخدمة.

- طبقت دائرة الغابات الأمريكية عام ٢٠٠٤ نظام معلومات جغرافية هو امتداد لبرنامج ArcGIS الخاص بـ ESRI وذلك في إدارة وتعيين حوادث الحريق (FIMT). ويحتوي شريط أدوات FIMT المصمم من أجل ArcMap على جميع الأدوات اللازمة لإنشاء وإدارة خرائط الحوادث باستخدام نموذج قاعدة بيانات جغرافية معيارية وترابط الخريطة لتعيين حادثة الحريق.

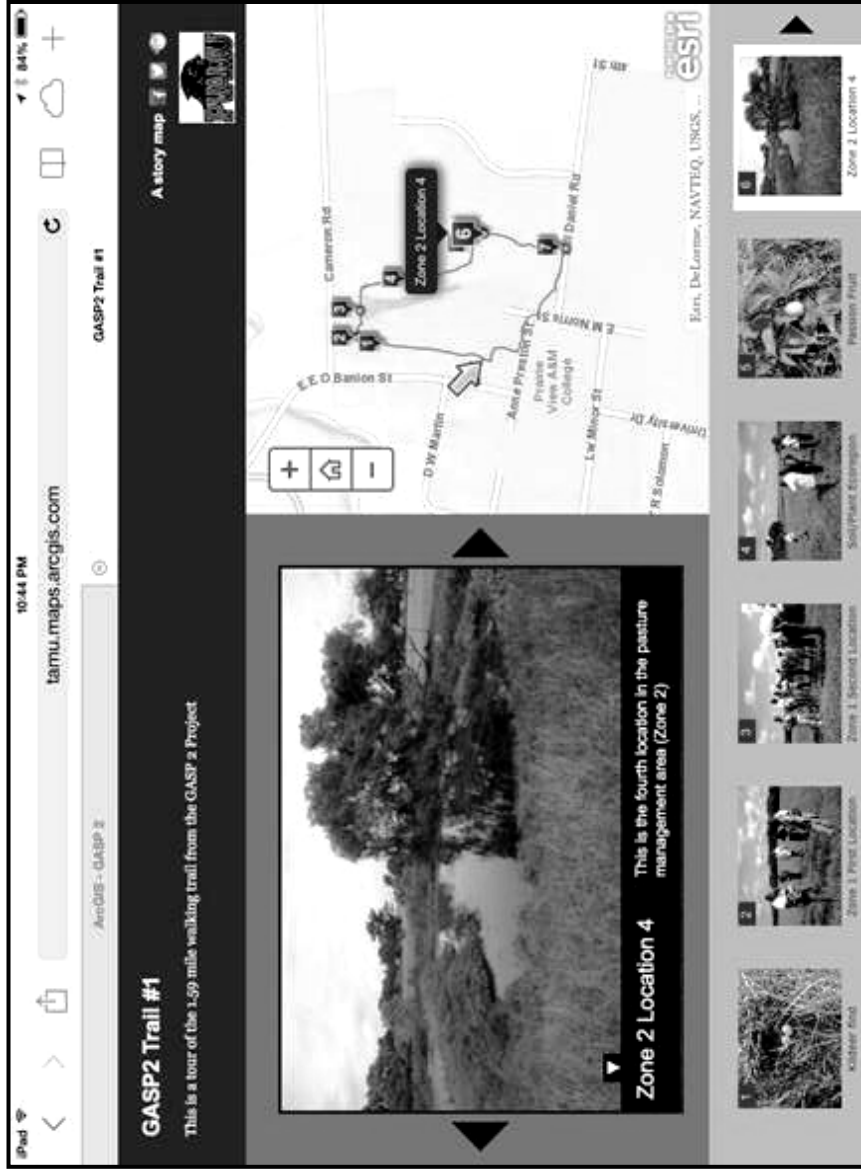
ب- تعزيز أنشطة الإرشاد والبحث باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على شبكة المعلومات (Web GIS):

في عام ٢٠١٠ بدأت جامعة Prairie View A & M في ولاية تكساس الأمريكية استخدام أنشطة الخرائط الافتراضية والميدانية وخريطة الموضوع المرتبطة بـ Web GIS (الخرائط عبر الإنترنت) لتعريض المشاركين للتعرف على الأنواع النباتية وإشراكهم في التفكير المكاني. ومن هنا خرجت سلسلة برامج مشروع Geocaching للعلوم البيئية الزراعية (GASP) للمعرفة الذي استهدف استخدام التقنيات الحديثة لمساعدة المشاركين على فهم ومعالجة القضايا البيئية الزراعية بشكل أفضل. وفي البرنامج الأول (GASP 1) حدد المشاركون ٢٠ موقعاً باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) المحمول يدوياً وأجابوا على الأسئلة المتعلقة بقضايا العلوم البيئية الزراعية في كل موقع. وتحسن

البرنامج الثاني (GASP 2) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية عبر الإنترنت (Web GIS) لتعزيز فهم المشاركين للأنظمة البيئية والزراعية (Estwick, et al., 2016). ويتيح نظام المعلومات الجغرافي عبر الإنترنت (Web GIS) للمستخدمين نشر خرائط على خوادم (Servers) خارج المؤسسة، وإذا لم يكن لدى مصمم أو مطور الخرائط وصول بثبتت برنامج (Arc GIS) على خادم محلي، فإن موقع ArcGIS.com يوفر بديلاً منتجاً من شركة Esri هو عبارة عن بوابة قائمة على السحابة تربط عددًا كبيراً من محتوى الويب للتعاون والتحليل والمشاركة وتطوير ونشر التطبيقات المستندة إلى الويب. وعلى الرغم من أن برامج GIS لسطح المكتب لا تزال شائعة، إلا إن استخدام تقنيات الويب مثل Google Earth لإنشاء تطبيقات GIS تزايد بشكل كبير. وتحظى التطبيقات المستندة إلى الويب بشعبية ملحوظة، لأنها تتيح تعامل العديد من المستخدمين في وقت واحد، كما إنها متاحة طوال ساعات اليوم، وعلى مدار أيام الأسبوع، فضلاً عن كونها سهلة الاستخدام. ومن هذا المنطلق يستطيع العاملون بالإرشاد تطبيق نظم المعلومات الجغرافية على الويب في أنشطة البرمجة وفي مساعدة الشباب لاستخدام التقنيات الناشئة، ولتطوير مهارات العلوم والرياضيات الأساسية والهندسة والأعمال وغيرها من المجالات التي يمكن تطبيقها في تنمية البيئة الزراعية.

وتستخدم أدوات وقوالب وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية على شبكة الإنترنت في عدة أنشطة ذات علاقة بخدمة الإرشاد الزراعي منها:

- **التعليم الإرشادي**، الذي يقدم في قاعات الدرس والتدريب، حيث يمكن لمعلمي المدارس والجامعات ومدربي البرامج الإرشادية تعزيز مناهجهم الدراسية بإدخال المواد والاستكشافات المكانية المحلية في تطبيق نظم معلومات جغرافية على شبكة الإنترنت يتضمن رسم الخرائط وجمع التعليقات حول تحليل خصائص الأرض وسكانها.
- **النشاط الافتراضي**، لقياس المعرفة السابقة لدى المشاركين حول العلوم البيئية الزراعية. ويبدأ النشاط بفتح موقع ArcGIS.com لإنشاء خرائط ويب للنشاط الظاهري في عدة مناطق تعليمية لجمع المعرفة حول جوانب مختلفة من النظم البيئية الزراعية المتكاملة، وذلك من خلال النقر على نوافذ منبثقة من الخريطة تتضمن أسئلة وصوراً متعددة الخيارات. ويوفر هذا النشاط الافتراضي للمشاركين مناقشة حول كل منطقة بما يتيح تحديد مستويات تعلم المشاركين (شكل ٤).



شكل (٤) : موقع لإنشاء خرائط ويب للنشاط الظاهري.

- **النشاط الميداني**، وفيه يستخدم المشاركون أجهزة تحديد الموقع العالمي GPS لزيارة بعض المناطق التي لاحظوها في النشاط الافتراضي، ويتم تحميل المواقع المختلفة مسبقاً في أجهزة GPS كنقاط على طول مسار. ويتوقف المشاركون عند كل موقع لمناقشة المناطق المحيطة بما يعزز فهمهم للنظم ويحقق مدى صدق معلومات النشاط الافتراضي. ويتأكد هذا في النقاش الذي يجريه المشاركون في الميدان بعد عودتهم إلى المختبر لاستكمال الخريطة النهائية الكاملة المستهدفة من النشاط الإرشادي.

نتائج الدراسة:

- ١- تدل النشأة المبكرة لنظام الإرشاد الزراعي في مصر على وعي منشئيه بالحاجة إليه كوسيلة لضمان التحسين والارتقاء بالإنتاج الزراعي وسلامة البيئة من خلال توظيف المعرفة والبحث العلمي في التصدي لمشكلات الممارسين للأنشطة الزراعية وتداعيات النمو السكاني وزيادة الطلب على المنتج النباتي والحيواني.
- ٢- انحرف المسار التطوري لنظام الإرشاد الزراعي في مصر عن هدفه في تقديم خدمة مهمة ومطلوبة للزراع الممارسين لعمليات الإنتاج الزراعي، ليصبح مساراً وظيفياً يتكدس فيه ويتنافس الجالسون على المكاتب بحثاً عن مصالحهم وبعيداً عن المقصودين بالخدمة في حقولهم ومزارعهم. ويمكن توصيف تطور ذلك النظام بجملة واحدة: أنه انطوى على تكريس لرؤوس متهاقنة، مع ضمور لأطراف متناقلة، فكانت المحصلة متضائلة.
- ٣- خدمة الإرشاد الزراعي في مصر الآن غير قائمة على أرض الواقع، وإن كانت مسجلة على أوراق لسجلات متابعة وهمية، ربما تتشابه في وهيمتها مع سجلات إدارات حماية الأراضي بجميع المستويات الإدارية التابعة لوزارة الزراعة. ومن إضاعة المال العام وإهدار التشريعات المنظمة لمسؤوليات الوظائف الإبقاء على هياكل غير مجدية.
- ٤- الإصلاح الجذري لنظام الإرشاد الزراعي في مصر بشكله الحالي ضرورة لا بد منها، ولا بد أن يسلك الإصلاح منهجاً علمياً بعيداً عن أفكار أصحاب المصالح الذاتية، وإنما يقتدي بخبرات عالمية ناجحة قابلة للتطبيق في ظروف البيئة والمجتمع المصري، مع توظيف رشيد للمناسب من تقنيات الاتصال والمعلومات وقياسات

الأرض بما تشمله من نظم معلومات واستشعار عن بعد وغيرها، وأن تخضع عمليات الإصلاح لتقويم ومراجعات دورية لمخرجاتها وفق منهجيات الجودة.

توصيات الدراسة:

- تصميم برنامج إرشادي يكون مستنداً على دراسة الموقف والنتائج الميدانية للأوضاع الحالية، من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات بقصد تحديد وتشخيص الوضع الراهن وتحديد الأهداف الإرشادية المطلوب تحقيقها، ومن ثم يمكن تصميم خطة عمل للبرنامج الإرشادي الأنسب.
- توافقاً مع ترجيح توظيف تقنيات التواصل والمعلومات الجغرافية والقياسات الأرضية في تقديم خدمة الإرشاد الزراعي، ونظراً لأن تقنيات نظم المعلومات الجغرافية على شبكة المعلومات متطورة، وأن إنشاء روابط التقنيات المختلفة يتطلب مستوى معيناً من المعرفة، فمن الموصى به أن يتعاون العلماء الباحثون والموظفون الفنيون وموظفو الإرشاد في تحصيل المعرفة التي تمكنهم من الاستخدام الأوسع للتقنيات المكانية في الإرشاد.

المراجع

١. إجلال شعراوي، ٢٠١٥، "تاريخ الإرشاد الزراعي في مصر"، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، ١٦ أبريل ٢٠١٥ (<http://www.caaes.org/posts/726445>).
٢. بهجت محمد عبد المقصود، ٢٠١٧، "رؤية لتحديث نظام الإرشاد الزراعي في مصر"، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، المجلد ٤٨ (٢-١) ٢٠١٧، ص ص ٥٣٥-٥٤٨.
٣. حازم صلاح منصور قاسم، ٢٠١٥، "الإصلاح الإداري والتغيير التنظيمي بالمنظمات الإرشادية الزراعية: دراسة تتبعية للإدارة المركزية للإرشاد الزراعي"، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد السادس (٥)، ٢٠١٥، ص ص ٧٥٥-٧٦٩.
٤. رضا رفعت، ٢٠١٨، "غرائب خريطة المدارس الزراعية"، روز اليوسف ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨.
٥. سامي بلتاجي، ٢٠١٩، "الإرشاد الزراعي ... الحاضر الغائب"، صوت الأمة، السبت ٩ نوفمبر ٢٠١٩.
٦. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٧، مناهج وأساليب البحث في الجغرافيا، مطابع جامعة المنوفية.
٧. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠١٩، جغرافية الريف - منهجيات وقضايا متطورة، مطابع جامعة المنوفية.
٨. عمرو بهاء الدين أحمد الشرباصي، ٢٠٠٤، "تحو استراتيجية لخصخصة الإرشاد الزراعي في مصر"، رسالة لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الزراعية، كلية الزراعة جامعة أسبوط.
٩. محمد عبد الحميد السيد محمود، ٢٠١٧، "تخطيط برنامج إرشادي لسد الفجوة المعرفية والمهارية للزراع في مجال حماية البيئة الزراعية- دراسة حالة على إحدى القرى المصرية بمحافظة مطروح"، استكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه جامعة عين شمس - معهد البيئة - العلوم الزراعية البيئية.
١٠. محمود إسماعيل عثمان، حنان كمال عبد الحليم، عبد الغنى محمد عبد الدايم، ٢٠١٩، "مقترح إعادة هيكلة التنظيم الإرشادي الزراعي المصري الحالي - دراسة تطبيقية"، ٩ مارس ٢٠١٩ الفلاح اليوم ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ (<https://alfallahalyoum.news>).

١١. مدحت عزت عبد الوهاب، ٢٠١٦، "هل يوجد إرشاد زراعي في مصر؟"، الفلاح اليوم ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ (<https://alfallahalyoum.news>).
١٢. منصور احمد محمد حفني عبد الواحد، ٢٠١٥، الإرشاد الزراعي بين الواقع والتطبيق، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
١٣. منصور احمد محمد حفني عبد الواحد، سامي محمد عبد الحميد دراز، ٢٠١٥، "اتجاهات المرشدين الزراعيين نحو استخدام الطرق الإرشادية الإلكترونية في محافظة سوهاج"، مجلة العلوم الزراعية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد ٦ (٢) ٢٠١٥ ص ص: ١٤١-١٥١.
١٤. يحيى على زهران، ٢٠٠٦، "مدخل دعم الإرشاد بالموارد المحلية - رؤية لإصلاح أسلوب الأداء الإرشادي الزراعي في مصر"، المؤتمر السابع للإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مبادرات الإصلاح الإرشادي الزراعي في مصر (تطبيقات ورؤى)، مركز الخدمات الاستشارية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦.
15. Ali, M. and, Man, N., 2017, "Reaching the Millions: Accelerating Agricultural Extension Services Through Information and Communication Technologies (ICTS)", World Applied Sciences Journal 35 (3): 352-355, 2017.
16. Anderson, J. R., 2007, "Agricultural advisory services", Background paper for the World Development Report 2008, Agriculture and Rural Development Department. Washington, D.C.: World Bank.
17. Birner, R., Davis, K., Pender, J., Nkonya, E., Anandajayasekeram, P., Ekboir, J., Mbabu, A., Spielman, D., Horna, D., Benin, S. and Cohen, M. (2006), 'From "Best Practice" to "Best Fit": A Framework for Analyzing Pluralistic Agricultural Advisory Services Worldwide', DSGD Discussion Paper No. 37, IFPRI, Washington D.C.
18. (<http://www.ifpri.org>). Published version: Journal of Agricultural Education and Extension, 15 (4), pp: 341-355, December 2009.
19. David, S. and Cofini, F. 2017, A Decision guide for rural advisory methods. Rome, FAO. (www.fao.org/publications)
20. Estwick, N.M., Griffin, R. W., James, A.A., Roberson, S.G., 2016, "Enhancing Extension and Research Activities Through the use of Web GIS", Journal of Extension, October 2016, Volume 54 Number 5, (<https://www.joe.org>).
21. Global Forum for Rural Advisory Services (GFRAS), 2010, "Five Key Areas for Mobilizing the Potential of Rural Advisory Services", pp.1-8, Switzerland. (g-ras.org)
22. Kora, G. & Kassem, M., 2010, The Application of Information and Communication Technologies in Agricultural and Rural Development in Egypt, FAO, Rome. Available at: www.fao.org/docrep

23. Qamar, M.K., 2005, Modernizing National Agricultural Extension Systems: A Practical Guide for Policy Makers of Developing Countries, Research, Extension and Training Division, Sustainable Development Department, FAO Rome.
24. Swanson, B.E., & Rajalahti, R., 2010, Strengthening Agricultural Extension and Advisory Systems: Procedures for Assessing, Transforming, and Evaluating Extension Systems, World Bank-Agriculture & Rural Development Department (ARD), Discussion Paper 45. Washington, DC (www.worldbank.org/rural).
25. Trendov, N.M., Varas, S., and Zeng, M., 2019, "Digital Technologies in Agriculture and Rural Areas" – Briefing Paper, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2019.
26. United States Department of Agriculture (USDA), JULY 2006, "GIS Best Practices", July 2006. Available at: www.esri.com/agriculture.
27. Waddington, H., Snilstveit, B., White, H., & Anderson, J. (2010). The impact of agricultural extension services: Study protocol, 3ie Synthetic Reviews SR009, International Initiative for Impact Evaluation, New Delhi.
28. Waddington, H., White, H., and Anderson, J., 2014, "Farmer field schools: From agricultural extension to adult education", January 2014 (<https://www.researchgate.net/publication/324738890>).
29. World Bank, 2008, Agriculture for development – World Development Report 2008. Washington, D.C.

مواقع إلكترونية:

- www.almasryalyoum.com صحيفة المصري اليوم
- http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture كلية الزراعة جامعة أسيوط
- <http://www.agr.cu.edu.eg> كلية الزراعة جامعة القاهرة

Geographical Evaluation of Agricultural Extension Services in Egypt

ABSTRACT

The current study contributes a geographical assessment of the agricultural extension service in Egypt through five aspects: the global identification of the agricultural extension service - evolution of the agricultural extension system in Egypt - spatial distribution of the agricultural extension components in Egypt - reality of agricultural extension service in Egypt - the future agricultural extension service in Egypt.

One of the most recent innovative services in the countryside is the rural advisory services (RAS), which place the demands of smallholders in rural development agenda. These services are called "extension" because of providing information and services required by farmers and other actors in rural areas. Extension services can play an important role in agriculture developing and in improving the welfare of the rural population and farmers.

The study mentioned several faults in the Egyptian extension system. The SWOT of the agricultural extension service reality releases that weakness points are the most, compared to the strengths and opportunities. But threats and weaknesses together on one hand equal the strengths and opportunities together on the other hand, which means a balance state between the two sides, and refers to the possibility of reforming and improving the agricultural extension service. This could be done via a scientific approach, far from the self-ideas of stakeholders, and adopting successful global experiences applicable in the Egyptian conditions, with a rational employment of the appropriate of communication and information techniques and geomatics applications such as GIS and remote sensing and keep a periodic evaluation for the reform processes according to quality methodologies.

البحث الخامس

الخدمات الريفية في الوحدة المحلية لقرية إسطنها منوفية*

د. علاء الدين عبد الخالق علوان**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوزيع المكاني للخدمات في قرى الوحدة المحلية إسطنها، وتحليل نمط هذا التوزيع المكاني، والتعرف على مدى كفاية وكفاءة هذه الخدمات المقدمة، ومدى رضا المستفيدين من هذه الخدمات، من خلال الفحص الميداني لعينة عشوائية من متلقي هذه الخدمات، والرفع الميداني لاستخدامات الأراضي، وعدد من المقابلات الشخصية بهدف تحليل عملية التوزيع المكاني للخدمات وتقييمها بالمنطقة اعتمادًا على مجموعة من المرئيات الفضائية.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحديد وتحليل ووصف الحقائق المتعلقة بالدراسة وتفسيرها، إلى جانب استخدام الأساليب والطرق الكمية والإحصائية، وتحليلات بيانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتحديد مدى توافق الخدمات مع المعدلات والمعايير التخطيطية التي اتبعتها الدراسة.

وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، وأوصت بضرورة استكمال كافة الخدمات الضرورية واللازمة، وضرورة الالتزام بالمعايير والاعتبارات التي حددتها الدراسة.

الكلمات الدالة: الخدمات الريفية، الوحدة المحلية إسطنها، مركز الباجور، محافظة المنوفية، الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية.

* مقالة القيت في الندوة الخامسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ بعنوان "الخدمات الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

** أستاذ الجغرافية البشرية والجيوماتكس المساعد، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

المقدمة:

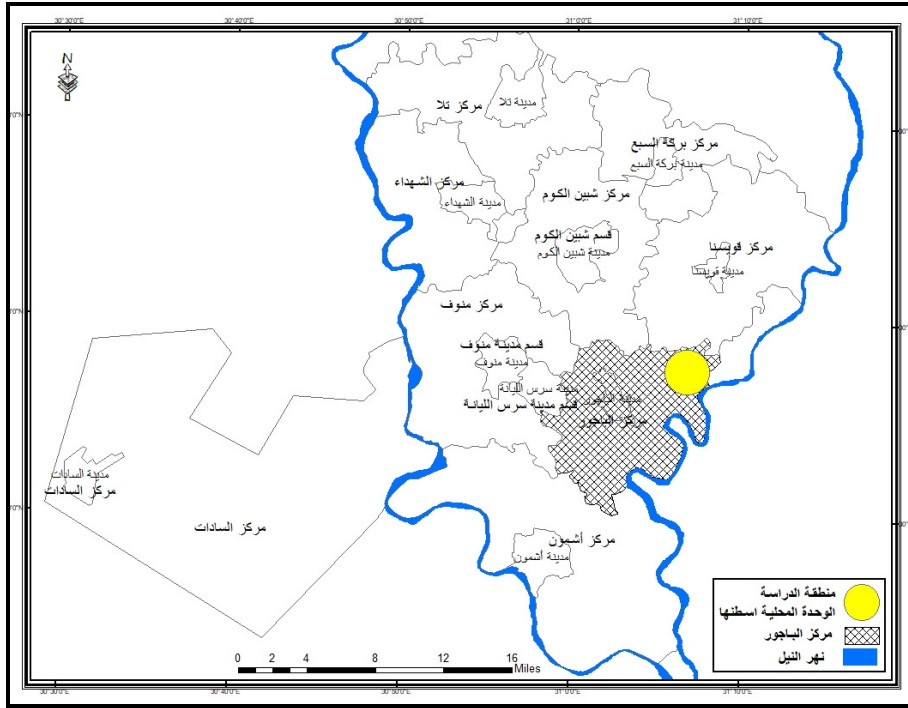
يتناول البحث دراسة الخدمات الريفية في الوحدة المحلية لقرية إسطنها بمركز الباجور في محافظة المنوفية باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد وتحليلات نظم المعلومات الجغرافية من خلال دراسة ميدانية مسحية لقرى الوحدة المحلية إسطنها. وتعدّ الخدمات من المجالات الحيوية التي تهتم بها الدولة المصرية كسائر دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء؛ لما لها من دور محوري في عمليات التنمية المستدامة وخصوصاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتولي الحكومة المصرية الاهتمام والدعم الكامل لإعادة هيكلة وتحسين الخدمات العامة أو الأساسية كالتعليم والصحة والأمن والإدارة والتضامن الاجتماعي والثقافة والبريد والاتصالات والشباب والرياضة في إطار حسن إدارة الموارد المالية ووضع المعدلات والمعايير التخطيطية الاستراتيجية وفق معايير حكمة وأسس وضوابط محلية وعالمية في مجال توزيع وتخطيط الخدمات كمجال من مجالات التخطيط والتنمية العمرانية؛ بهدف إنشاء تلك الخدمات بأقصى كفاءة وبنطاق تأثير ودائرة نفوذ تتلاءم مع الهدف من إنشائها ووصولها إلى السكان بشكل عادل ومتوازن في ضوء الحجم السكاني الاقتصادي والموارد المتاحة.

ويعاني الريف المصري من نقص حاد في الخدمات العامة وفي سوء توزيعها وإمكانية الوصول، مما مثل أهمية لاختيار موضوع هذه الدراسة. واختيرت منطقة الدراسة لوقوعها في قلب الدلتا غرب فرع دمياط ومدينة بنها من جهة، وقربها من جهة عمل القائم بالدراسة من جهة ثانية، ولارتفاع معدلات النمو السكاني بها من ناحية ثالثة، فقد تضاعف عدد سكانها حوالي ثلاث مرات من ٢٠٩٢٥ نسمة عام ١٩٧٦م إلى ٥٩٥٧٤ نسمة عام ٢٠١٧م. وأيضاً كان هذا النمو السكاني مماثلاً لجميع قرى الوحدة المحلية إسطنها. وقد لفت انتباه الباحث أن النمو العمراني الرأسي للقرية منذ عام ٢٠٠٦م كان مقابلاً للنمو السكاني والمحافظة إلى حد كبير على الرقعة الزراعية، وأن المتغيرات التي طرأت على الريف المصري منذ عام ٢٠١١م وأدت إلى الزحف العمراني العشوائي على الرقعة الزراعية كما وثقته العديد من الدراسات لم تتأثر به قرى الوحدة المحلية إلا في حدود ضيقة.

الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري:

تقع الوحدة المحليّة إسطنها في شمال شرق مركز الباجور في محافظة المنوفيّة، بين دائرتي عرض $21^{\circ} 26' 30''$ N و $28^{\circ} 27' 30''$ N وخطي طول $31^{\circ} 05' 09''$ E و $31^{\circ} 08' 08''$ E، ويجاورها شرقاً فرع دمياط وقرية بطا ومدينة بنها محافظة القليوبية والطريق الإقليمي وطريق شبرا بنها الحر وكذلك طريق مصر الإسكندرية الزراعي، وغرباً قرية سبك الضحاك ومدينة الباجور، وشمالاً مدينة قويسنا ومدينة شبين الكوم (شكل ١).

وتتبع إدارياً مركز الباجور، وتتكون من خمس قرى، هي: القرية الأم إسطنها، وقرية أبشيش، وقرية تلبنت أبشيش، وقرية ميت الوسطى، وقرية منشأة مسجد الخضر. وترتبط بعلاقات مكانية بالمدن والقرى المجاورة وخصوصاً مدينة بنها ومدينة الباجور وقرية سبك الضحاك.



شكل (١) : الموقع الجغرافي للوحدة المحليّة إسطنها.

إشكالية البحث:

تتبلور إحدى مشاكل المناطق الريفية الرئيسية في مصر أو في المناطق الريفية بالدول النامية، وبخاصة التي تم عرضها في العديد من المراجع والأبحاث الجغرافية في العلاقة بين النمو السكاني والعمري وزيادة الضغط على الخدمات والتحويلات الوظيفية مع تراجع أهمية الزراعة وزيادة الفقر في المناطق الريفية.^(١)

وعلى الرغم من برامج الإصلاح الاقتصادي المتعاقبة في مصر إلا أن مشكلة نقص وعجز الخدمات لا تزال من المشكلات المركزية التي يعاني منها الريف المصري؛ ولذلك تسعى الحكومة للإطلاق الرسمي للمرحلة الحالية من المبادرة الرئاسية (حياة كريمة) والتي تستهدف بصفة رئيسة تنمية القرى الأكثر فقراً، ومعالجة نقص الخدمات بها، وتستهدف حوالي ٤٦٧٠ قرية يمثل سكانها حوالي ٥٧% من جملة سكان مصر. ولعل من بين ما تستهدفه هذه المبادرة إتاحة جميع الخدمات الريفية وخصوصاً الخدمات التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية بتطوير المرافق وخصوصاً الكهرباء والغاز والصرف الصحي.

والتساؤل المحوري لهذه الدراسة هو: ما مدى كفاية الخدمات الريفية وكفائتها بمنطقة الدراسة؟، وهل تتوافق الخدمات الريفية بمنطقة الدراسة مع المؤشرات والمعايير التخطيطية للخدمات؟، وما مدى رضا المستفيدين من هذه الخدمات؟.

الدراسات السابقة:

ركزت العديد من المراجع والأبحاث الجغرافية التي تناولت الخدمات الريفية على اتجاهات محددة في دراسات الخدمات^(٢)، ومنها اتجاه يهتم بالغرض من الخدمة، وهو اتجاه

(١) (صلاح عبد الجابر عيسى، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ٢٠٠٨، ٢٠١٩؛ محمد مدحت جابر، ٢٠٠٣؛ فتحى محمد أبو عيانة، ١٩٩٩؛ عمر الفاروق السيد رجب، ١٩٨٦؛ حمدى أحمد الديب، ٢٠١٨؛ Mueller-Mahn, 2001, 2002; Ibrahim, 1996; Ehlers, 1977, 1984; Meyer, 2002; Janzen, 2007; Hedlund, et al., 2017; Woods, 2002; Obi, et al., 2020; Tickell, 1993, 1995).

(٢) (مصطفى البغدادى، ١٩٩٨؛ مملوح شعبان الديس، ٢٠٠٦؛ عبد الحميد إبراهيم ربيع، ٢٠٢١؛ فؤاد بن غضبان، ٢٠١٣؛ إفراج عزب السيد أحمد باشا، ١٩٩٣، ٢٠١٩؛ مازن بن عبدالرحمن الهبيتي، ٢٠١٣؛ ألاء طالب جودي الزبيدي، ٢٠٢٠؛ Axon, 2017; Tickell, 2002).

يبحث في توطن الخدمات وعوامل توطنها، ومشكلاتها، والعلاقات بين متلقي الخدمات والخدمات المقدمة لهم، وهو اتجاه يركز على تخطيط الخدمات. وهناك اتجاه يختص بإدارة الخدمات وشكل اللامركزية في توزيع الخدمات، وهناك اتجاه يتعلق بتقييم الخدمات ويرتبط بقياس فاعلية الخدمة، ويهدف إلى تحسين معدلات أداء الخدمة وإعادة بنائها. واتجاه آخر يدرس استدامة نظم الخدمات الريفية وعلاقتها باستدامة النظم السكانية والعمرائية والبيئية في إطار استدامة النظم الريفية، وثمة اتجاه سائد يهتم بعملية التحليل المكاني للخدمات وخصوصاً تحديد مواقع الخدمات المناسبة وفقاً لعدد من المعايير والمؤشرات ذات العلاقة بتوطن الخدمات، واتجاه يركز على تأثيرات الهجرة الدولية على إعادة هيكلة الخدمات في المناطق الريفية في العالم النامي.

وفي دراسة لأوبي وآخرين لمراجعة منهجية للأدبيات حول تأثير الهجرة الدولية على المناطق الريفية اختارت ٤٤ بحثاً من مجموعة من ١٥٤٤ مقالة منشورة منذ عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٨ درست هذا التأثير على ستة مؤشرات للرفاهية الريفية، بما في ذلك العمل، وأنشطة سبل العيش، والدخل، والأمن الغذائي، واستخدام الأراضي، والتنمية الريفية. وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة الدولية من البلدان النامية يمكن أن تخلق عملية ديناميكية لإعادة هيكلة الخدمات والتحويلات الوظيفية في المناطق الريفية، والتي قد تؤدي في النهاية إلى التحول عن الزراعة (Obi, et al., 2020, pp. 273-290).

ويعد الوصول إلى الخدمات الريفية وخصوصاً المتعلقة بسياسة الصحة الريفية من القضايا المهمة في دراسة الخدمات الريفية، وفي هذا الصدد ناقش كيسي وآخرون Casey et al القضايا التي تؤثر على خدمات الصيدلة في المناطق الريفية في ولايات مينيسوتا ونورث داكوتا وساوث داكوتا Minnesota, North Dakota, and South Dakota في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مسح عبر الهاتف لـ ٥٣٧ صيدلية ريفية، وتحليل بيانات ترخيص الصيدلية، والاتصال بالهاتف مع العيادة، والصحة العامة، وموظفي الخدمات الاجتماعية في المجتمعات الريفية التي تعاني من مشاكل محتملة في الوصول إلى الصيدلية. باستخدام معيار ٢٠ ميلاً لأقرب صيدلية، وخلصت الدراسة إلى أن معظم سكان الريف في هذه الولايات الثلاث يتمتعون حالياً بإمكانية الوصول الجغرافي الملائم إلى خدمات الصيدلة، والصيدلة والعيادة الريفية، والصحة العامة، ووجدت أن معدل الوصول إلى خدمات الصيدلة لكبار السن وغير المؤمن عليهم يمثل مشكلة رئيسية. بالإضافة إلى التوظيف الإلكتروني للأدوية وتغطية الإغاثة، والطرق البديلة لتقديم خدمات

الصيدلة، والجدوى المالية للصيدليات الريفية، والتأثير المحتمل على المستهلكين الريفيين والصيدليات الريفية (Casey, et al., 2002, pp. 467-477).

وخلص وودز Woods في دراسته عن عمليات وتجارب إعادة الهيكلة الريفية إلى بعض الاستراتيجيات التي تم اعتمادها للتغلب على مشاكل الأطراف والعزلة في تقديم الخدمات الريفية مع أمثلة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا (Woods, 2011, p. 2).

وناقش مشخص مشكلة نقص الخدمات التعليمية والصحية لبعض القرى بغرب المملكة العربية السعودية. وحاول تحديد العلاقات المكانية وإمكانية الوصول للقرى المحرومة من الخدمات التعليمية والصحية ونظيرتها من القرى والمدن القريبة المتاح بها تلك الخدمات، ووجد أن ٤٨,٤% من قرى المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية تعاني من نقص الخدمات، وأنه لا يتوفر بها سوى خدمة الكهرباء فقط. وانتهى إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المسحية لمنطقة الدراسة مع التحليل الكمي والإحصائي والمكاني للمسافات الفاصلة بين تلك القرى وبعضها للوصول إلى حلول لمشكلة نقص الخدمات بقرى الدراسة والقرى المماثلة لها في بقية مناطق المملكة (مشخص، ٢٠١٥، ص ص ١٨٩-٢٢٣).

وفي اتجاه المعدلات والمعايير التخطيطية لقياس كفاية وكفاءة الخدمات هدفت دراسة أنور سيد كامل عامر وعلاء محمد حماد عبد القادر إلى تحليل واقع التوزيع المكاني الحالي للخدمات الصحية، ومدى كفاءتها وملائمتها لتلبية احتياجات السكان بريف وحضر مركز بني سويف. وأظهرت نتائج التحليل تدني مستوى كفاءة التوزيع المكاني الحالي للخدمات الصحية (أنور سيد كامل عامر وعلاء محمد حماد عبد القادر، ٢٠١٨، ص ص ٣٠١-٣٠٢).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كفاية الخدمات الريفية وكفاءتها في قرى الوحدة المحلية إسطنها طبقاً لدليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية ومستويات رضا المستفيدين من تلك الخدمات باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وذلك اعتماداً على مجموعة من المرئيات الفضائية ودراسة ميدانية لرصد واقع الخدمات بمنطقة الدراسة.

منهجية البحث وطريقته:

أ- خطوات البحث:

- المرحلة الأولى: إنشاء قواعد بيانات مكانية عن الخدمات الريفية في منطقة الدراسة من خلال عملية التفسير البصري والمعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية، وفيها تم جمع المادة العلمية الأولية، والحصول على المرئيات الفضائية، وتفسير وتحليل المرئيات الفضائية، وإجراء الدراسة الميدانية الأولى في (يناير ٢٠٢٠م)، وتضمنت مطابقة وتحديث وتفسير المرئيات الفضائية ورصد الخدمات ورفع نقاط التحكم الأرضي بواسطة جهاز GPS وإتمام المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية. وانتهت هذه المرحلة بإنتاج خرائط الأساس للدراسة الميدانية الثانية وتحضير استمارة الاستبيان.
- المرحلة الثانية: الدراسة الميدانية الثانية (فبراير ٢٠٢٠م)، واختصت بإجراء الاستبيان واللقاءات الشخصية.
- المرحلة الثالثة: إنتاج خرائط الخدمات وتحليلها في نظم المعلومات الجغرافية.

ب- المنهج المتبع في الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الوضع الراهن للتوزيع المكاني للخدمات العامة في قرى الوحدة المحلية إسطنها وتفسيرها وتحليل كفاية وكفاءة الخدمات المقدمة للسكان، وخصائص المستهدفين من تلك الخدمات ومدى رضاهم عنها باستخدام الأساليب والطرق الكمية والإحصائية والتقنيات الجغرافية الحديثة وخصوصاً نظم المعلومات الجغرافية.

ج- مصادر الدراسة وأسلوبها:

المصدر الرئيس لهذا البحث هو الدراسة الميدانية والتي تمثل العمود الفقري لهذه الدراسة؛ حيث تم رصد الخدمات بمنطقة الدراسة وإجراء الاستبيان واللقاءات الشخصية ومناطق التدريب لتفسير ومعالجة المرئيات الفضائية، وتم الاستعانة بجهاز GPS وتم جمع البيانات الوصفية من الجهات المعنية بمنطقة الدراسة، ومنها الوحدة المحلية بقرية إسطنها. وقد تم تطبيق التقنيات الجغرافية الحديثة والتي تمثلت في تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS وتقنية الاستشعار عن بعد في هذه الدراسة على النحو التالي:

- ١- **تقنية الاستشعار عن بعد:** تم الاستعانة ببرنامج Erdass Imagine 2020 في عملية المعالجة الرقمية للمرئيات الفضائية، وتم إنشاء قاعدة بيانات مكانية، تم دمجها مع قاعدة البيانات الوصفية، والتي جمعت من خلال الدراسة الميدانية.
- ٢- **تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS:** تم الاستعانة ببرنامج Arc GIS 10.8 في إنتاج خرائط الخدمات بعد أن تم دمج البيانات المكانية مع البيانات الوصفية التي تم رصدها ميدانياً عن واقع الخدمات بمنطقة الدراسة.
- ٣- **التحليل الإحصائي للاستبانة:** تم الاستعانة ببرنامج IBM SPSS Statistics Base 24 في التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة والتي اختصت بخصائص المستخدمين من الخدمات ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم بمنطقة الدراسة كما يتضح من الملحق (١)، واستخدم برنامج Sample Size Calculator في تحديد حجم العينة العشوائية مع درجة الدقة (٩٥%) ومستوى دلالة (٠,٠٥) في جميع القرى بشكل مستقل، كما يتضح من الملحق (٤). وبلغ حجم العينة في قرية إسطنها (٣٧٨)، وتمت زيادة هذا العدد بنسبة (١٠%) ليصل إلى (٤١٦) حتى يمكن الحصول على العدد المطلوب. وبعد المراجعة واستبعاد الاستبانة التي تحوي أخطاء بلغ عدد الاستبانات الصحيحة (٣٩٧) استبانة. وبنفس الطريقة بلغ عدد الاستبانات الصحيحة في قرية أبشيش (٣٩٠) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصحيحة في قرية تلبننت أبشيش (٣٨٢) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصحيحة في قرية ميت الوسطى (٣٨٥) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصحيحة في قرية منشأة الخضر (٣٧٠) استبانة.

د- خطة البحث:

تركز هذه الدراسة على تحليل كفاية وكفاءة الخدمات من خلال دراسة العناصر التالية:

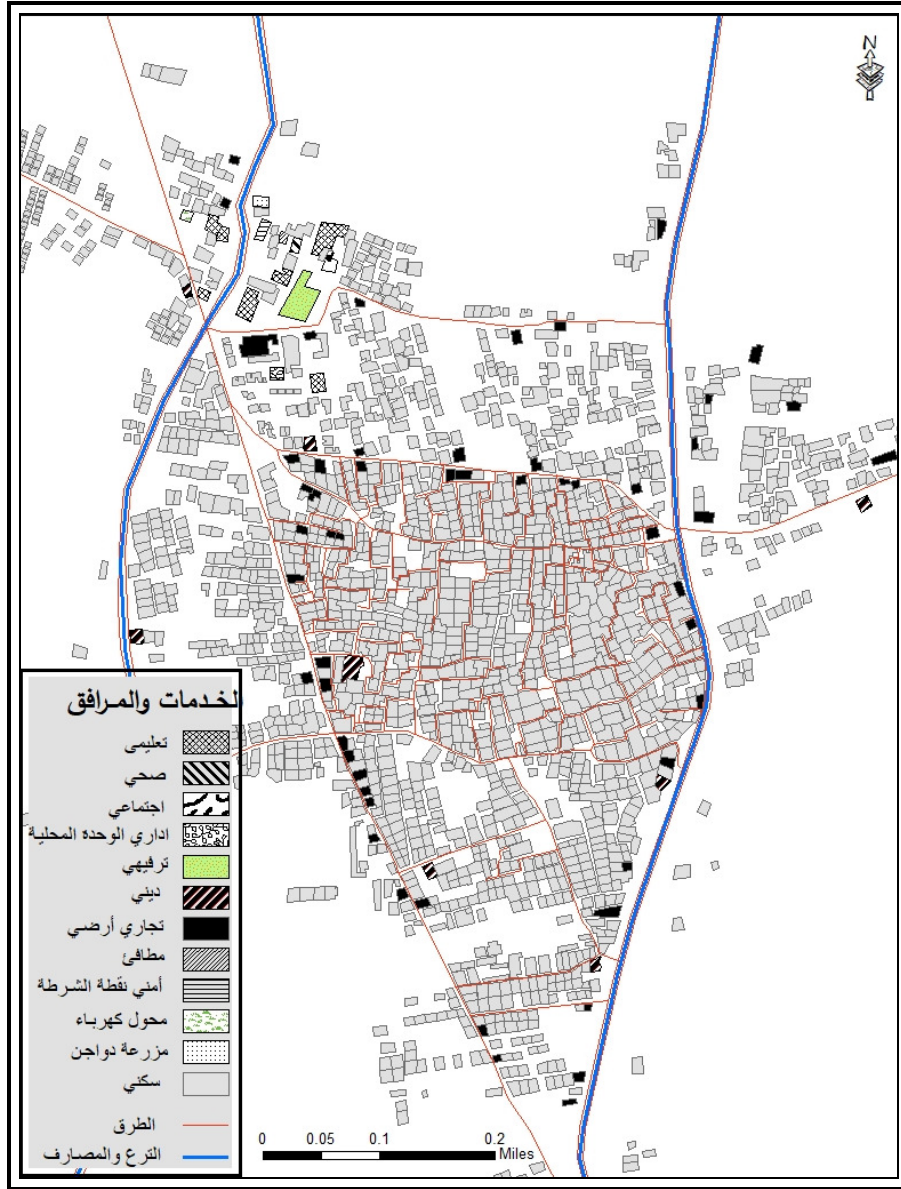
- ١- التوزيع المكاني للخدمات.
- ٢- تحليل كفاية الخدمات وكفائتها.
- ٣- سهولة الوصول للخدمات.
- ٤- خصائص المستخدمين من الخدمات.
- ٥- مدى رضا المستخدمين من الخدمات.
- ٦- التحليل الرباعي للخدمات (النتائج).

أولاً - التوزيع المكاني للخدمات :

يهدف المبحث التالي إلى التعرف على التوزيع المكاني للخدمات في الوحدة المحلية لقرية إسطنها كما يلي:

(١) التوزيع المكاني للخدمات بقرية إسطنها:

تتركز معظم الخدمات باستثناء الخدمات الدينية وخدمات تجارة التجزئة في شمال غرب القرية وتحديداً شرق ترعة أم خنان وطريق مشيرف قويسنا، كما يتضح من الشكل (٢) الذي يعرض للخدمات بالقرية. وغالبية هذه الخدمات حديثة بنيت منذ عام ٢٠٠٣م. وقبلها كانت القرية الأم وباقي قرى الوحدة المحلية محرومة من الخدمات. فنجد الخدمات التعليمية متمثلة في مجمع المدارس وتضم ثلاثة مدارس ابتدائية، وثلاثة مدارس إعدادية وثلاثة مدارس ثانوية إحداها ثانوية حكومية والثانية ثانوية أهربية والثالثة ثانوية تجارية، بالإضافة إلى مدرسة لغات تجريبية للتعليم المتميز بالمدخل الجنوبي للقرية. وتقتصر المدارس الثانوية على القرية الأم فقط، فالقرى الأخرى لا يتواجد بها مدارس ثانوية وتعتمد على قرية إسطنها أو أقرب المدارس لهذه القرى؛ فتعتمد قرية ميت الوسطى على قرية سبك الضحاك لقرب المسافة من الوحدة المحلية لقرية سبك الضحاك مقارنة بالقرية الأم إسطنها، وهنا تقوم إمكانية الوصول والمسافة البعيدة والزمنية والتكلفة المادية عاملاً حاسماً لبعض سكان قرية ميت الوسطى التابعة للوحدة المحلية بإسطنها لاتخاذ القرار بذهاب أبنائهم إلى المدارس الثانوية بالوحدة المحلية لقرية سبك الضحاك رغم عدم تبعيها الإدارية لها كما تبين من المقابلات الشخصية، ونتائج الاستبيان. وتمثل الخدمات الصحية في الوحدة الصحية لقرية إسطنها، وهي تخدم قريتي إسطنها وسنجلف العزب التابعة لهما، ويوجد مستشفى خاص متخصص في غسيل الكلى والرعاية المركزة فقط. و٥٨ عيادة طبية خاصة في جميع التخصصات وخصوصاً الباطنة والجهاز الهضمي وأمراض النساء ومعظمها يتركز على الطريق الرئيس بغرب القرية (طريق مشيرف - قويسنا)، ومركز للطب النفسي وعلاج الإدمان في المدخل الجنوبي للقرية. علماً بأن العيادات الطبية الخاصة والمراكز الطبية الخاصة تصنف ضمن الخدمات التجارية. ونظراً لارتفاع نسبة البطالة والفقر بالقرية يعتمد جزء كبير من السكان على تلقي الخدمات الطبية بشكل رئيس من مستشفى الباجور العام ومستشفى بنها الجامعي ومستشفى شبين الكوم الجامعي بشكل عام، ومستشفيات جامعة القاهرة وخصوصاً القصر العيني بالقاهرة في حالة الحالات الحرجة أو العمليات المتخصصة.



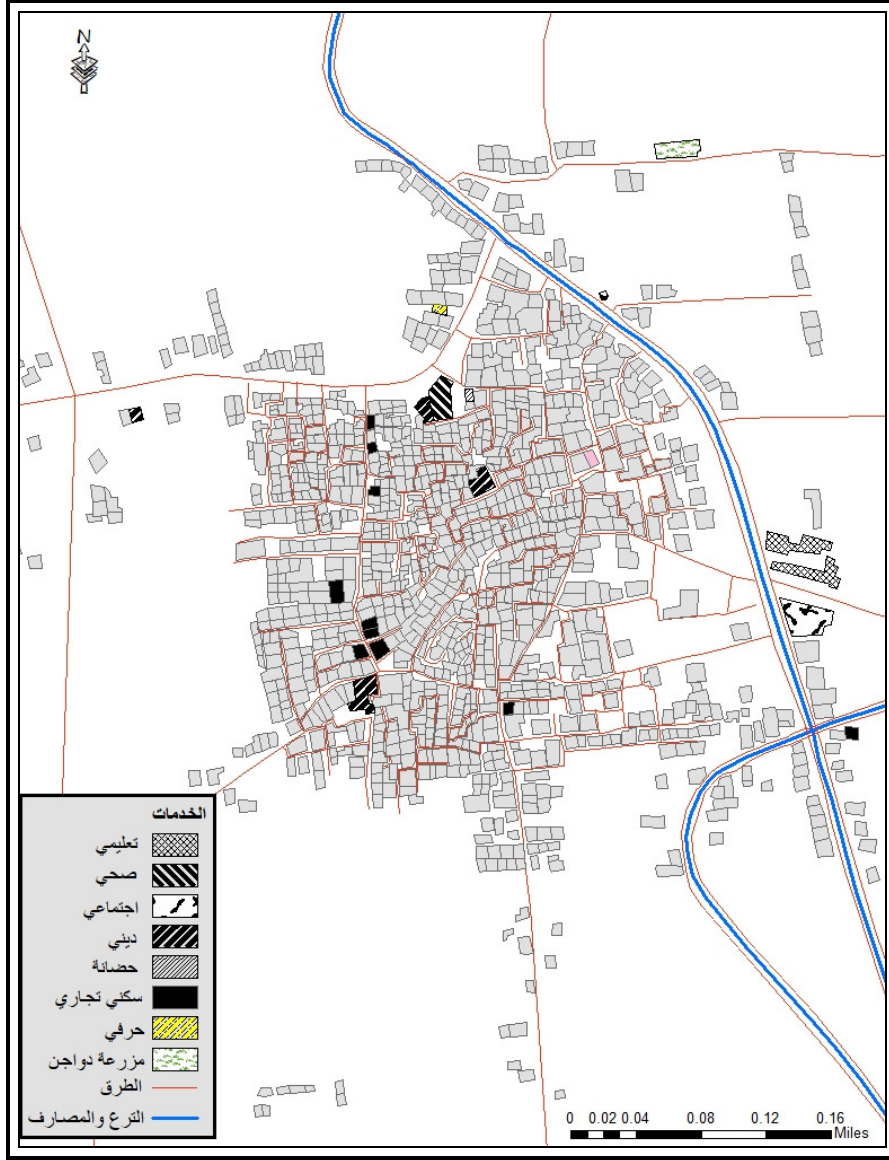
شكل (٢) : التوزيع الجغرافي للخدمات في قرية إسطنها عام ٢٠٢٠م.

وتقتصر خدمات الشؤون الاجتماعية في القرية على وحدة شؤون اجتماعية وأربع جمعيات أهلية. ولا توجد الخدمات الثقافية بالقرية الأم أو باقي قرى الوحدة المحلية رغم توافر قطع الأراضي الفضاء التابعة للدولة والجيوب الزراعية داخل الكردون في جميع

قرى الوحدة المحليّة وخصوصًا القرية الأم، وهو ما سيتم مناقشته في المبحث التالي مباشرة. ويمثل الخدمات الشبابيّة والرياضية مركز رياضي في منطقة الخدمات المجمعّة بشمال غرب القرية وملحق به ملعب. ويحتوي مجمع الخدمات بشمال غرب القرية على الخدمات الأمنيّة متمثلة في نقطة الشرطة ونقطة الإطفاء وتوجد بها سيارة إطفاء واحدة ويجاورها الخدمات البريديّة وخدمة الاتصالات حيث مكتب بريد إسطنها وستنرال إسطنها. ويوجد بالقرية مكتب تموين وإحدى عشر بقالة تموينية ومستودع بوتجاز. وتتركز الخدمات التجاريّة متمثلة في تجارة التجزئة على طول الشوارع الرئيسيّة بالقرية وخصوصا على طريق مشيرف - قويسنا وعدد من الورش الحرفية وخصوصًا ورش النجارة. وتتوزع الخدمة الدينيّة بالقرية بشكل متوازن في القرية، ويصل عدد المساجد إلى (٢٠) مسجدًا، منها (٦) مساجد أهليّة و(٤) زاويا، ولا يوجد مساجد ذات موقوفات بالقرية الأم أو القرى الأخرى التابعة للوحدة المحليّة.

(٢) التوزيع المكاني للخدمات بقرية أبشيش:

تقع القرية في شمال غرب القرية الأم إسطنها، وتحديداً غرب مجمع الخدمات بقرية إسطنها، والمسافة البعيدة بينهم حوالي ٢,٥ كم. وتجاورها شمالاً قرى: كفر أبشيش وكفر زين الدين وشبرا خلفون وعزبة ميراهيم، وغرباً قرية المقاطع، وجنوباً قرية تلبنت أبشيش وقرية ميت الوسطى. وتعتبر قرية أبشيش إحدى القرى التابعة للوحدة المحليّة إسطنها وهي تمد العزب التابعة لها بخدماتها. وتستمد بعض الخدمات من القرية الأم إسطنها. ويعرض الشكل (٣) التوزيع الجغرافي للخدمات بالقرية، ومنه يتضح أن التوزيع المكاني للخدمات يرتبط بالطرق الرئيسيّة بالقرية والترع والتي تُعد أيضاً محددًا وعاملاً مهمًا في النمو العمراني واستخدامات الأرض بالقرى. وتقتصر الخدمات بالقرية على الخدمات التعليميّة والصحيّة والاجتماعيّة والدينيّة. وتوجد الخدمات التعليميّة في شرق القرية وتتكون من أربع مدارس للمرحلتين الابتدائية والإعدادية بواقع مدرستين لكل مرحلة، إحداهما بنين والأخرى بنات، وتعتمد بذلك على القرية الأم في مراحل التعليم الثانوي. في حين تقع الخدمة الصحيّة ممثلة في الوحدة الصحيّة ووحدة تنظيم الأسرة بالقرية في منتصف القسم الشمالي من القرية وتحديداً على الهوامش الشماليّة للكتلة العمرانيّة القديمة بالقرية. وتقتصر خدمات الوحدة الصحيّة على تطعيم الأطفال وخلع الأسنان ولا يتواجد بها سوى طبيب أسنان وتعاني من قصور في الأطقم الطبيّة والتجهيزات الطبيّة.



شكل (٣) : التوزيع الجغرافي للخدمات في قرية أبشيش عام ٢٠٢٠م.

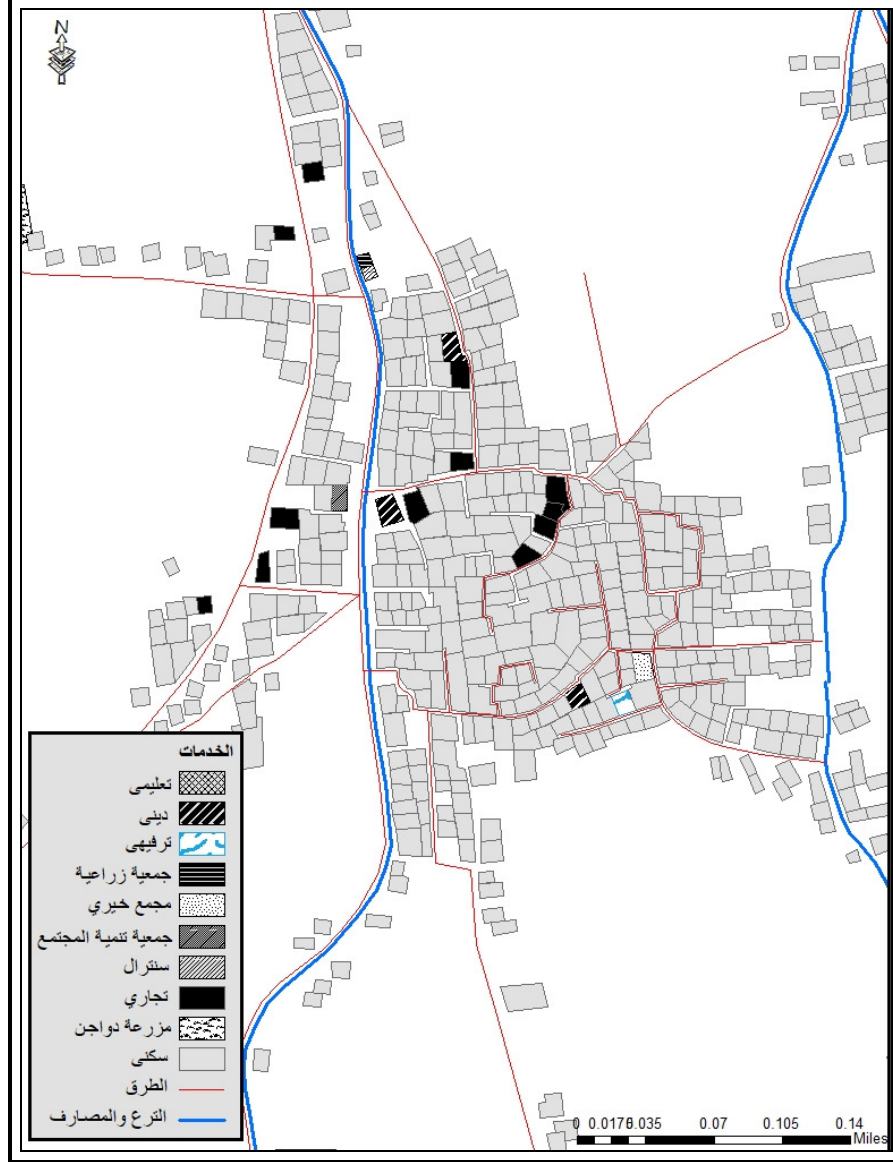
وتوجد بالقرية ١١ عيادة طبية في تخصصات الباطنة والجهاز الهضمي والكبد وأمراض النساء والولادة والأسنان والعيون، ولكن يعتمد معظم السكان بالقرية - كما هو الحال للقرية الأم إسطنها - على تلقي العلاج من خارج القرية والوحدة المحلية وخصوصاً من المستشفيات الحكومية والجامعية بكل من الباجور وبنها وشبين الكوم والقاهرة. وتوجد

بالقرية بقالة تموينية ومستودع بوتجاز وبعض الخدمات التجارية الأخرى متمثلة في تجارة التجزئة على طول الشوارع الرئيسية بالقرية، وخصوصاً في النطاق الغربي للقرية. ولا يوجد بالقرية خدمات الشؤون الاجتماعية وتفي حاجتها من هذه الخدمة بالاعتماد على القرية الأم إسطنها وبعض القرى الأخرى المجاورة. وأما خدمات الشباب والرياضة فيوجد بها مركز شباب. وتعتمد القرية على السنترال الآلي الموجود بقرية إسطنها في خدمات الاتصالات. ولا توجد بالقرية الخدمات الأمنية. وبلغ عدد الخدمات الدينية بالقرية ثمانية مساجد حكومية وثلاثة زوايا، ومسجدين من المساجد الأهلية المعانة، ولا توجد بالقرية مساجد ذات موقوفات.

٣) التوزيع المكاني للخدمات بقرية تلبنت أبشيش:

تقع الخدمات التعليمية والترفيهية في شمال شرق القرية، وتتنوع الخدمات الأخرى في شمال غرب وجنوب القرية، كما يتضح من الشكل (٤) الذي يعرض للخدمات بالقرية. وتأثر التوزيع المكاني للخدمات واستخدام الأرض والنمو العمراني بعوامل ومحددات أساسية، وهي الأراضي الزراعية المحيطة بالكتلة العمرانية للقرية والجيوب الزراعية والأراضي الفضاء وشبكة الطرق. وبلغ عدد الخدمات التعليمية بالقرية أربع مدارس بواقع مدرسة ابتدائية ومعهد أهري ابتدائي ومدرسة إعدادية ومعهد أهري إعدادي. ولا يوجد مدارس ثانوية بالقرية فتعتمد القرية على القرية الأم إسطنها وقرية سبك الضحاك لتلقي الخدمة التعليمية للمرحلة الثانوية، ويرجع ذلك إلى تساوي المسافة البعيدة والزمنية وإمكانية الوصول والتكلفة المادية تقريباً بين قرية تلبنت أبشيش وكل من قريتي إسطنها وسبك الضحاك. وتقع الخدمة الصحية ممثلة في الوحدة الصحية ووحدة تنظيم الأسرة بالقرية بجوار مجمع المدارس في شمال شرق القرية. وكما هو الحال في كل قرى الوحدة المحلية تقتصر خدمات الوحدة الصحية على تطعيم الأطفال وخلع الأسنان ولا يتواجد بها سوى طبيب أسنان وتعاني من قصور في الأطقم الطبية والتجهيزات الطبية. وتوجد بالقرية خمس عيادات طبية خاصة في تخصصات الباطنة والجهاز الهضمي والكبد وأمراض النساء والولادة، وكذلك يعتمد معظم السكان بالقرية كما هو الحال في باقي قرى الوحدة المحلية لتلقي العلاج من المستشفيات الحكومية والجامعية بكل من الباجور وبنا وشبين الكوم والقاهرة. وتتنوع خدمات تجارة التجزئة على طول الشوارع الرئيسية بالقرية. ولا يوجد بالقرية خدمات الشؤون الاجتماعية والخدمات الأمنية وتفي حاجتها من هذه الخدمات بالاعتماد على القرية الأم إسطنها وبعض القرى الأخرى المجاورة. وعن

خدمات الشباب والرياضة فيوجد بها مركز شباب وملعب. وتعتمد على السنترال الآلي الموجود بقريه إسطنها في خدمات الاتصالات. وبلغ عدد الخدمات الدينية بالقريه أربعة مساجد حكومية وزوايتين، وثلاثة مساجد أهلية معانة، ولا توجد بالقريه مساجد ذات موقوفات.



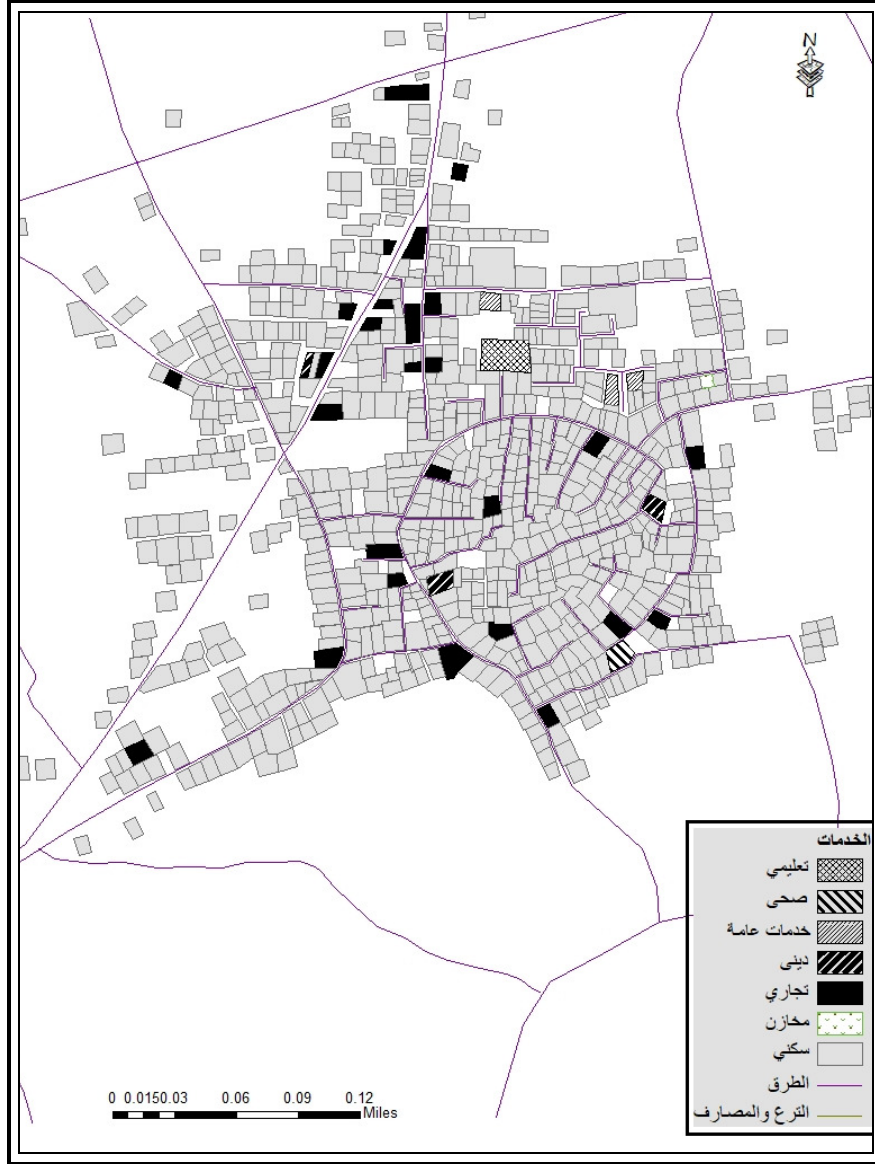
شكل (٤) : التوزيع الجغرافي للخدمات في قرية تلبنت أبشيش عام ٢٠٢٠م.

٤) التوزيع المكاني للخدمات بقرية ميت الوسطى:

تتوزع الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الشؤون الاجتماعية والخدمات الدينية وخدمات تجارة التجزئة في القرية بشكل متوازن، سواء في الكتلة العمرانية القديمة أو في أطراف القرية وخصوصاً على الطرق والشوارع وخصوصاً الطريق الإقليمي بنها - الباجور، وطريق بنها - إسطنها كما يتضح من الشكل (٥) الذي يعرض للخدمات بالقرية. وتتضمن الخدمات الدينية بالقرية المساجد الحكومية والأهلية والتي بلغ عددها ٦ مساجد، والزوايا وبلغ عددها تسع زوايا، ولا يوجد أية أنشطة للمساجد الحكومية والأهلية في وقت إجراء الدراسة الميدانية وهو الحال أيضاً في باقي قرى الوحدة المحلية وربما يرجع ذلك إلى تفشي فيروس كوفيد-١٩.

وتوجد بالقرية مدرستان إحداهما ابتدائية مشتركة، وهي مدرسة الشهيد سعد الدين محمد الابتدائية المشتركة، ومدرسة ميت الوسطى الإعدادية، ولا يوجد بالقرية مدرسة للتعليم الثانوي وتعتمد القرية على قرية سبك الضحاك في خدمة التعليم الثانوي. ويوجد بالقرية وحدة صحية وهي لا تكفي لتوفير الخدمة الصحية لسكان القرية كما هو حال كل قرى الوحدة المحلية بما فيها القرية الأم إسطنها على الرغم من وجود بعض العيادات الطبية الخاصة وعدد ٢ صيدلية.

ولا تتواجد بالقرية خدمات الشؤون الاجتماعية وتفي حاجتها من هذه الخدمة بالاعتماد على قرى أخرى مجاورة. وتوجد بالقرية خدمات الشباب والرياضة حيث يوجد مركز للشباب وملعب. وتتميز القرية بوجود خدمات الاتصالات؛ إذ تحتوي القرية على سنترال يقوم بتقديم الخدمة لسكان القرية. وأيضاً الخدمات البريدية فيوجد بالقرية مكتب بريد، أما الخدمات الأمنية - وطبقاً لمعدلات الخدمات الأمنية كما سيرد ذلك بالتفصيل في المبحث التالي فإن القرية تحتاج إلى إضافة نقطة إطفاء حريق. وتفي حاجتها من هذه الخدمة بالاعتماد على قرى أخرى مجاورة.



شكل (٥) : التوزيع الجغرافي للخدمات في قرية ميت الوسطى عام ٢٠٢٠م.

ثانياً - تحليل كفاية الخدمات وكفاءتها :

يمكن تقييم الخدمات لتحديد مدى كفاءتها، وتقدير العجز الحالي في الخدمات قياساً على المعدلات والمعايير التخطيطية الاستراتيجية القومية المعتمدة لتخطيط وتحسين الخدمات في مصر. وقد اعتمدت هذه الدراسة في تحليل كفاية الخدمات وكفاءتها في منطقة الدراسة على

هذه المعدلات والمعايير والتي تصنف الخدمات وظيفياً وحجمياً كما تراعي الرتبة الإدارية، وتطبق عدة معايير منها: نوع الخدمة، ونطاق الخدمة، ويتضمن عدد السكان المخدوم، والمسافة البعيدة، والموقع من شبكة الطرق والشوارع. وسيتم تحليل الخدمات وفقاً لتصنيف اللجنة العليا للتخطيط العمراني والهيئة العامة للتخطيط العمراني للخدمات العامة التالية:

(١) الخدمات التعليمية:

بلغ عدد الخدمات التعليمية في الوحدة المحلية إسطنها ٣١ مدرسة لمراحل التعليم العام والأزهري والتجاري فقط، ولا يوجد تعليم صناعي أو زراعي أو فندقي. وتطبق المعدلات والمعايير التخطيطية الاسترشادية للخدمات التعليمية نجدها خدمات تعليمية من المستوى الأول (محلية)؛ لأن الرتبة الإدارية قرية. وتم استثناء قرية إسطنها فيما يخص الخدمة التعليمية في المرحلة الثانوية العامة والأزهري والتجارية؛ لأن الحد الأدنى للسكان المخدومين ٣٥٠٠٠ نسمة لخدمة الوحدة المحلية بالكامل؛ لأن سكان الوحدة المحلية بلغ ٥٩٥٧٤ نسمة في عام ٢٠١٧م^(١).

وتتراوح المسافة البعيدة للخدمات التعليمية بين ٢٠٠ - ٤٠٠ لرياض الأطفال وبين ٥٠٠ - ٧٥٠ متراً للمدارس الابتدائية، وبين ١ - ٢ كيلو متر للمدارس الإعدادية وخمسة كيلو متر للمدارس الثانوية أو بوسائل المواصلات من ٣٠ إلى ٤٥ دقيقة ونفس المسافة للكليات والمعاهد العليا مع زيادة المسافة الزمنية لأكثر من ٤٥ دقيقة (المرجع السابق، ص ٢٩). وتطبق هذا المعيار من خلال تحليلات نظم المعلومات الجغرافية على قرية إسطنها وجميع قرى الوحدة المحلية تنطبق الشروط على المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ولكن لا تنطبق على مرحلة رياض الأطفال التي توجد فقط بقرية إسطنها، وبالنسبة للموقع والمساحة تنطبق الشروط حيث تقع المدارس بجميع مراحلها على طرق رئيسية في حال المدارس الثانوية وطرق رئيسية أو فرعية في حال المدارس الابتدائية والإعدادية. وبذلك فإن نطاق الخدمة التعليمية في منطقة الدراسة - باستثناء مرحلة رياض الأطفال - متوافق مع المعايير والمعدلات التخطيطية.

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٤)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الأول: الخدمات التعليمية، ص ٢٦ - ٣٤.

ولكن المعايير الأخرى الخاصة بعدد الفصول وكثافة الفصل (تلميذ لكل فصل) وعدد التلاميذ بالمدرسة لا تتوافق مع المعدلات التخطيطية سواء كان ذلك في الحد المفضل والمرغوب وهو هنا مثلا في حال المدارس الابتدائية والإعدادية ٢٤ تلميذاً للفصل والحد الأعلى ابتدائي ٤٠ تلميذاً للفصل والحد الأعلى الإعدادي ٣٠ تلميذاً للفصل وفي حال الثانوي ٣٠ تلميذاً للفصل كحد مفضل ومرغوب و٣٦ تلميذاً للفصل كحد أعلى فنجد كثافة الفصول في منطقة الدراسة وخصوصاً في القرية الأم إسطنها بلغ ٧٩ تلميذاً للفصل (الوحدة المحلية بقرية إسطنها، ٢٠٢٠م).

وبتطبيق مؤشر أو معيار عدد التلاميذ بالمدرسة نجد الحد المفضل والمرغوب ٧٢٠ تلميذاً للمرحلتين الابتدائية والإعدادية و٦٣٠ تلميذاً للمرحلة الثانوية والحد الأعلى ١٦٠٠ للابتدائي و١٢٠٠ للإعدادي و١١٨٨ للثانوي. وهذا المعيار مع عدد التلاميذ في مراحل التعليم الأساسي العام والأزهري كما يعرضه الجدول (١)، ومعيار كثافة الفصول يشير إلى قصور الخدمة التعليمية وعدم كفايتها وكفاءتها بمنطقة الدراسة وتحتاج قرية إسطنها القرية الأم إلى ضعف عدد المدارس القائمة بها حالياً (مطلوب إنشاء ٣ مدارس ابتدائية لسد العجز الحالي فقط) وخصوصاً مع وجود مساحات أراضي فضاء في منطقة الخدمات ومجمع المدارس بشمال غرب قرية إسطنها وأيضاً بباقي قرى الوحدة المحلية داخل كردون القرى في منطقة الدراسة. ومضاعفة عدد المدارس في المراحل التعليمية الإعدادية أيضاً في قرية إسطنها وباقي قرى الوحدة المحلية، كما يوصى بإنشاء مدرسة ثانوية صناعية بالقرية الأم.

أما المدارس الثانوية الزراعية والفندقية فلا تنطبق الشروط لأنها خدمة إقليمية والحد الأدنى لعدد السكان المخدوم لا يقل عن ٥٠٠٠٠٠٠ نسمة؛ وبالتالي يتم الاعتماد على هذه الخدمة من المدن المجاورة.

ويقترح فتح المجال للمدارس الخاصة بإعطاء مميزات محفزة كبديل جيد مع المدارس الحكومية لتقليل كثافة الفصول أو العمل على فترتين صباحي ومساءلي في المدارس القائمة مع مضاعفة أعداد هيئة التدريس.

جدول (١) : التوزيع العددي للسكان طبقاً للحالة التعليمية (٦ سنوات فأكثر) *
في قرى الوحدة المحلية إسطنها عام ٢٠١٧م.

القرية	ابتدائية	إعدادية	ثانوية (عام وأزهري)
إسطنها	٣٤٥٩	١٦٨٣	٩٨٦
أبشيش	١٧٣٩	٨٥٧	٢٦٦
تلبننت أبشيش	٩٢١	٥٧٠	٢٨٧
منشأة مسجد الخضر	٤٧٠	١٤٢	٤٤
ميت الوسطى	١٤٤٥	٦٩٠	٢٩٥
الجملة	١١٤٩٣	٥٦٢٥	٢٨٦٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء (٢٠١٩م)، التعداد العام للسكان والإسكان ٢٠١٧م، تعداد السكان والظروف السكنية، النتائج التفصيلية، محافظة المنوفية.
* تم إضافة جملة عدد السكان ٦-٩ سنوات إلى جملة عدد السكان في المرحلة الابتدائية.

جدول (٢) : التوزيع العددي للسكان والخدمات العامة
في قرى الوحدة المحلية إسطنها عام ٢٠٢٠م.

القرية	عدد السكان *	الخدمات البريدية	الخدمات الثقافية	الخدمات الشبابية والرياضية	الخدمات التعليمية	الخدمات الصحية	الخدمات الأمنية	خدمات الاتصالات
أبشيش	١٢,٥٨٥	-	-	٢	٤	٢	-	-
إسطنها	٢٢,٤٧٤	١	١	٢	١٠	٢	٢	١
تلبننت أبشيش	٦,٥٥٥	-	-	٢	٤	٢	-	-
منشأة مسجد الخضر	٨,٩٣٤	-	-	٢	١	-	-	-
ميت الوسطى	٩,٠٢٦	١	-	٢	٢	٢	-	١
الجملة	٥٩,٥٧٤	٢	١	١٠	٣١	٨	٢	٢

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.
* الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء (٢٠١٩م)، التعداد العام للسكان والإسكان ٢٠١٧م، تعداد السكان والظروف السكنية، النتائج التفصيلية، محافظة المنوفية.

٢) الخدمات الصحية:

بلغ عدد الوحدات الصحية أربع وحدات صحية بواقع وحدة صحية لقرى: إسطنها وأبشيش وتلبنت أبشيش وميت الوسطى، ولا توجد وحدة صحية بقرية منشأة الخضر، وتعتمد في هذه الخدمة على الوحدة الصحية بالقرية الأم إسطنها. بالإضافة إلى مستشفى خاص للغسيل الكلوي والرعاية المركزة و١٠١ عيادة طبية خاصة ومركز الصلاح للطب النفسى وعلاج الإدمان وعدد ١٩ صيدلية.

وبتطبيق المعدلات التخطيطية الاستراتيجية لقطاع الخدمات الصحية يتضح عدم كفاية وكفاءة الخدمات الصحية بجميع قرى منطقة الدراسة، فالقرية الأم إسطنها يوجد بها وحدة صحية وبداخلها مكتب صحة ومستوى الخدمة محلي ونطاق الخدمات الصحية يقتصر على التطعيم وخلع الأسنان فقط ولا يوجد سوى طبيب أسنان واحد فقط، وهو حال باقي القرى بالوحدة المحلية فنجد قصورا وتدنيا في الخدمات المقدمة من تلك الوحدات الصحية وإن جاز التعبير فإن هذه الوحدات الصحية منشأة صحية بدون خدمات.

فنطاق الخدمة الصحية للوحدة الصحية يجب أن يقدم خدمات المريض الخارجي الوقائية والعلاجية والصحة العامة ومكتب صحة وعيادة أسنان مجهزة، وصيدلية، وخدمات أطفال، وخدمات للمرأة وخدمات لجميع الأعمار (علاج مرض السكر وارتفاع ضغط الدم وفحص حالات القلب والأوعية الدموية وخدمة الطوارئ ومراقبة الأغذية وغيرها من الخدمات الصحية المنوط تقديمها بالوحدات الصحية. وهذا ينعدم في قرى الوحدة المحلية بالكامل. وتوصي الدراسة في هذا الصدد بتحويل الوحدة الصحية في قرية إسطنها إلى مركز صحي (مركز صحة الأسرة)، وبالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الوحدة الصحية يناط بالمركز الصحي تقديم خدمات تخصصية إضافية تشمل الأمراض الباطنية والولادة والنساء والولادة الطبيعية وطب الأطفال، والفحوص المعملية والأشعة التشخيصية. وقرى الوحدة المحلية في أمس الاحتياج لهذه الخدمات وخصوصا مع تدني مستويات الدخل وارتفاع نسبة البطالة. أمّا القرى الأخرى بالوحدة المحلية فيجب تفعيل نطاق الخدمات الصحية بها لتقوم بأداء الخدمات المنوطة بها والسالف ذكره أعلاه مع توفير الأجهزة والمستلزمات الطبية وأطقم الأطباء المتخصصين والممرضين^(١).

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٤)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثاني: الخدمات الصحية، ص ٢٤.

وتقتصر الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص ممثلة في العيادات الطبية الخاصة والمستشفى الخاص ومركز الطب النفسي وعلاج الإدمان على الطبقة الاجتماعية المتوسطة والغنية فقط، ومعظم السكان بالوحدة المحلية من ذوي الدخل المنخفضة؛ ولهذا ينبغي أن يقوم القطاع الخاص بتقليل العائد المادي لخدمة شريحة كبيرة من السكان بالوحدة المحلية كتخصيص يومين أو أوقات معينة بأسعار رمزية لخدمة هؤلاء السكان وتفعيل دور الجمعيات الأهلية والمساجد الحكومية والأهلية المعانة بالقرية للقيام بهذا الدور المتوقع نشاطه حالياً بسبب فيروس كوفيد-19 كما اتضح من الدراسة الميدانية؛ لأن القطاع العام لا يستطيع القيام بهذه الخدمة منفرداً ويجب مشاركة القطاع الخاص له وتكامل الطرفين في تقديم الخدمة الصحية والخدمات العامة الأخرى التي ثبت تميز القطاع الخاص بها في مصر، مع ضرورة مراعاة مستويات الدخل المنخفضة بالريف مقارنة بالمناطق الحضرية.

٣) الخدمات الإدارية:

تعدُّ الخدمات الإدارية الممثلة في الوحدة المحلية من الخدمات المهمة في مجال التخطيط والتنمية المستدامة عامةً واستدامة الخدمات العامة بصفة خاصة، مع الحفاظ على الرقعة الزراعية في المناطق الريفية في مصر، والمجمع التنموي بقرية إسطنها يمثل مستوى إدارياً أعلى من الوحدة المحلية، ولكن الخدمات به غير كافية وتحتاج إلى تزويدها ببعض الخدمات الواجب توافرها في المجمع التنموي، وخصوصاً خدمة الشهر العقاري والسجل المدني، ووحدة تضامن اجتماعي بدلا من الشؤون الاجتماعية، وإدارة تعليمية، وإدارة صحية، وتنمية مهارات العاملين بالمجمع التنموي، وتزويدهم بالمختصين وخصوصاً من خريجي أقسام الجغرافيا وكليات التخطيط العمراني، كما اتضح من خلال المقابلات الشخصية مع رئيس الوحدة المحلية (المجمع التنموي) وبعض العاملين بوحدة المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالوحدة المحلية.

٤) الخدمات الأمنية:

تتوفر في القرية الأم إسطنها نقطة شرطة في شمال شرق القرية بمجمع الخدمات ونقطة إطفاء مزودة بسيارة إطفاء الحريق، والخدمة الأمنية غير كافية على مستوى القرية الأم من جهة، وباقي قرى الوحدة المحلية من جهة أخرى، كما اتضح من خلال الدراسة

الميدانية وتحليل نتائج الاستبيان، ويطالب الأهالي ورئيس الوحدة المحلية بضرورة إنشاء مركز شرطة لحفظ الأمن. ولكن مركز الشرطة خدمة مركزيّة لا تنطبق شروطه مع نطاق خدمة الوحدة المحلية وطبقاً للمعدلات التخطيطية للخدمات الأمنيّة يجب تحويل نقطة الشرطة إلى قسم شرطة أو على الأقل زيادة فاعلية الخدمة الأمنيّة بزيادة عدد ضباط الشرطة وأمناء الشرطة والمساعدين وأيضاً تزويدها بسيارات النجدة وخصوصاً الصغيرة لحفظ الأمن، كما يجب تحسين الخدمة بوحدة الإطفاء بالقرية الأم وإنشاء وحدة إطفاء بقرية ميت الوسطى، ووحدة إطفاء بقرية أبشيش.

٥) الخدمات الشبابية:

تُعدّ الخدمات الشبابية من الخدمات النموذجية بالوحدة المحلية بجميع القرى؛ إذ تتوافق مع المعدلات والمعايير التخطيطية الاستراتيجية للخدمات الشبابية، فيوجد بكل قرية مركز شباب ملحق به ملعب رياضي ويتحقق به الحد الأدنى المطلوب لإنشاء الخدمة، وبالتالي يستوعب الزيادة السكانية في العشرين سنة القادمة طبقاً للمعدل الحالي للنمو السكاني في الوحدة المحلية. فالرتبة الإدارية لإنشاء مركز الشباب قرية رئيسة (وحدة محلية) ومراكز الشباب تتوفر في جميع القرى بمواصفات مساحية متوافقة مع المعدلات والمعايير التخطيطية لنطاق الخدمة ونصيب الفرد من الموقع (متر مربع لكل فرد) والمساحة المبنية والمساحة الكلية والاشتراطات البنائية^(١)، بالإضافة إلى إمكانية وصول جيدة.

٦) الخدمات الدينية الإسلامية:

تختلف مستويات الخدمة الدينية الإسلامية تبعاً لعدد السكان المخدوم، على النحو التالي: الزاوية أو المصلى وتخدم ٥٠٠ نسمة وتكون مسافة السير بين ٢٠٠ - ٣٠٠ متر. المسجد المحلي ويخدم ١٠٠٠ نسمة ولا تزيد مسافة السير عن ٥٠٠ متر. والمسجد الجامع ويخدم ٢٠٠٠ نسمة، ولا تقل المسافة بين مسجد وآخر عن واحد كيلو متر. وتتنوع الأنشطة والخدمات التي يقدمها المسجد الجامع، فله دور تعليمي، وثقافي، اجتماعي، واقتصادي.

(١) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٤)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الخامس: الخدمات الشبابية، ص ٢١.

وملحق به بعض الخدمات، مثل: المكتبة الإسلامية، ومكتب تحفيظ قرآن، ودار مناسبات، وجمعية خيرية، وعيادات طبية. وطبقاً للمعدلات والمعايير التخطيطية الإرشادية للخدمات الدينية^(١) وطبقاً للجدول (٣)، وعدد السكان في قرى الوحدة المحلية إسطنها، نجد أن الخدمات الدينية الإسلامية في قرية ميت الوسطى كافية وتتوزع بشكل عادل ومتوازن وتتوافق مع المعدلات التخطيطية. ولكن الخدمات الدينية في باقي القرى غير كافية وتحتاج لبناء عدد من المساجد تفي بخدمة سكان هذه القرى. ويقترح بناء عدد ٤ مساجد بقرية إسطنها، ومسجد في قرية أبشيش، وثلاثة مساجد بقرية تلبننت أبشيش.

جدول (٣) : التوزيع العددي للخدمات الدينية الإسلامية

في قرى الوحدة المحلية إسطنها عام ٢٠٢٠م.

القرية	عدد المساجد والزوايا الحكومية		عدد المساجد الأهلية	
	مسجد	زاوية	معاينة	غير معاينة
أبشيش	٨	٣	٢	--
إسطنها	١٤	٥	٦	--
تلبننت أبشيش	٤	٢	٣	--
منشأة مسجد الخضر	١	--	--	--
ميت الوسطى	٤	٩	٢	--
الإجمالي	٣١	١٩	١٣	

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير- فبراير ٢٠٢٠م.

(٧) الخدمات الدينية المسيحية:

تتمثل الخدمات الدينية في الوحدة المحلية إسطنها في كنيسة السيدة العذراء مريم بقرية منشأة مسجد الخضر وتتبع إيارشية بنها وقويسنا والخدمة بها متميزة وتتوافق مع الاشتراطات البنائية والمعدلات التخطيطية الاسترشادية للخدمات الدينية المسيحية من حيث نطاق الخدمة

(١) رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٦)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد السابع: الخدمات الدينية الإسلامية، ص ٢٢-٢٧.

والذي يتضمن عدد الأسر المسيحية المخدومة ومسافة السير على الأقدام والتي لا تزيد عن واحد كيلو متر، ومساحة الكتلة البنائية متضمنة مساحة الصحن والقاعة المعمودية، ومبنى الخدمات، والمناطق المفتوحة وأماكن انتظار السيارات، ونصيب الفرد المستفيد من الخدمة (متر مربع لكل فرد مسيحي).^(١) ومن خلال اللقاءات الشخصية طالب بعض الأهالي المسيحيين بضرورة فتح الكنيسة المغلقة بقرية إسطنها لإقامة الشعائر الدينية والمناسبات والخدمات الاجتماعية. ولكنها لا تنطبق مع المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات الدينية المسيحية، كما أن كنيسة السيدة مريم العذراء بقرية منشأة الخضر القريبة جدًا من قرية إسطنها تقوم بتقديم خدماتها الدينية للسكان المسيحيين بقرية إسطنها.

٨) الخدمات البريدية:

تتوافق الخدمات البريدية في قرية إسطنها وميت الوسطى مع المعدلات والمعايير التخطيطية الاسترشادية للخدمات البريدية^(٢)، فيوجد بكلٍ منهما مكتب بريد يكفي سكانهما بكفاءة عالية ويقدم مكتب بريد إسطنها خدماته البريدية لقرية منشأة الخضر. ويقدم مكتب بريد ميت الوسطى خدماته لقرية تلبننت أبشيش المجاورة. وتعاني قرينا أبشيش من نقص الخدمات البريدية، وتعتمد على كلٍ من قرينتي إسطنها وتلبننت أبشيش على الخدمة البريدية المتوفرة بهما؛ ولذا توصي الدراسة بإنشاء مكتب بريد من الدرجة الثالثة بقرية أبشيش.

(١) رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٦)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثامن: الخدمات الدينية المسيحية، ص ٢١.

(٢) رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٦)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد التاسع: الخدمات البريدية، ص ٣٦.

٩) الخدمات الثقافية:

لا تتوفر الخدمات الثقافية في قرى الوحدة المحلية إسطنها وطبقاً للمعدلات التخطيطية للخدمات الثقافية في القرى فإن نوع الخدمة مكتبة (أ) محلية، تضم مكتبة متنقلة، ومكتبة مدرسية داخل المبنى المدرسي، هذا بالإضافة إلى قوافل الثقافة والتي تمثل وحدة ثقافية متحركة. والحد الأدنى لعدد السكان المخدوم ٢٠٠٠٠ نسمة طبقاً لنطاق الخدمة، والحد الأقصى ٤٠٠٠٠ نسمة. والموقع بالنسبة للطرق فرعي. وبناء عليه وعلى عدد السكان والاشتراطات البنائية الأخرى والمسافات البعيدة والعلاقات المكانية بين قرى الوحدة المحلية^(١) يجب إنشاء عدد (٢) مكتبة (أ) محلية، على أن تُخصَّص مكتبة في قرية إسطنها لخدمة سكان القرية الأم وقرية منشأة مسجد الخضر والعزب التابعة لهما. والمكتبة الثانية في قرية ميت الوسطى لتخدم سكان قرية ميت الوسطى وقرية أبشيش وقرية تلبنت أبشيش.

١٠) خدمات الاتصالات:

تستهدف المعدلات والمعايير التخطيطية الاستراتيجية لخدمات الاتصالات تحديد الموقع الجغرافي المناسب لإنشاء الخدمة، وتشرط ملائمة الخدمة المقدمة من حيث الجودة والعدالة في التوزيع والفاعلية، والتخطيط المستقبلي للخدمة. وتقدم الخدمة من خلال ثلاثة مستويات أو رتب للسنترالات، ويخص منطقة الدراسة منها المستوى الأول وهو السنترال المحلي، والمسافة بين السنترال المحلي والمسكن تتراوح بين ٥ إلى ٧ كيلو متر. وتتحكم معايير رئيسية في تحديد نوعية السنترال وعدد الخطوط وكثافة الخدمة، وهي: الكثافة السكانية وعدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة ومستوى دخل الأسرة وأقرب سنترال ربط وأقرب سنترال مركزي، ويمكن زيادة الخطوط تبعاً لتغير الطلب على الخدمة^(٢). وتتوفر بمنطقة الدراسة عدد

(١) رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٥)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الرابع: الخدمات الثقافية، ص ٣٦.

(٢) رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٧)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد العاشر: خدمات الاتصالات، ص ١٦-٣٤.

٢ سنترال محلي، هما: سنترال إسطنها بالقريه الأم إسطنها، وسنترال ميت الوسطى بقريه ميت الوسطى، والخدمه بقريه الوحده المحليه كافيه وذات كفاءه عاليه.

(١١) الخدمات التجاريه:

يتراوح عدد المحلات التجاريه طبقاً للمعدلات التخطيطيه الاسترشاديه للخدمات التجاريه في الريف ١٠-٢٠ محل تجاري لكل ١٠٠٠ نسمة، ومساحة المحل التجاري بين ١٠ إلى ٢٠ متر مربع حسب حجم القريه.^(١) وتتوزع المحلات التجاريه على الطرق الرئيسيه والفرعيه في جميع قري الوحده المحليه، وتتوزع الأنشطة التجاريه بين الأنشطة الاستهلاكيه والأساسيه، وتختص القريه الأم بمحلات نصف جملة. ومن خلال تحليلات بيانات الدرسة الميدانيه بلغ عدد المحلات التجاريه بمنطقة الدرسة ٧١٦ محلاً تجارياً، منهم عدد (١) مكتب تموين، وعدد (١٥) بقالة تموينيه، وعدد (٣) مستودعات بوتجاز، وعدد (١٤) مخبزاً بلدياً، وعدد (٨) مخابز أفرنجيه، وباقي المحلات التجاريه وعددها (٦٧٥). وما سبق يشير إلى أن الخدمه التجاريه بمنطقة الدرسة كافيه.

(١٢) الخدمات الزراعيه:

يبلغ مسطح الأراضي المنزرعه بقري الوحده المحليه اسطنها حوالي ٤٩٢٧,٥ ألف فدان. كما تتنوع مساحات الحيازات الزراعيه بالوحده المحليه وترتفع نسبة المسطحات أقل من ٥ فدان^(٢). مما يشير إلى تفتت الأراضي الزراعيه بقري الوحده المحليه. وتوجد جمعيه تعاونيه زراعيه بكل قريه من قري الوحده المحليه أسطنها وتختص بالإشراف على النشاط الزراعي، وتقديم الاستشارات والخبرات الزراعيه، وتقديم قروض للمنتفعين والمزارعين لمساعدتهم في شراء معدات الزراعة والتقاوي والأسمده، وتوفير الأسمده اللازمه للمحاصيل المختلفه. وتحتاج قري الوحده المحليه أسطنها إلى إداره زراعيه يكون مقرها القريه الأم لزيادة فاعليه الخدمات الزراعيه وكفاءتها.

(١) رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانيه، اللجنة النوعيه للخدمات الاجتماعيه، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانيه الجديده، الهيئه العامه للتخطيط العمراني، الإدارة المركزيه للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٧)، دليل المعدلات والمعايير التخطيطيه للخدمات بجمهورية مصر العربيه، المجلد رقم (١١): الخدمات التجاريه، ص ٤٥.

(٢) الوحده المحليه لقريه اسطنها، وحده المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠)، بيانات غير منشوره.

١٣) خدمات البنية التحتية:

يتناول هذا المبحث خدمات البنية التحتية، وتشمل خدمات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي بشكل أساس، على النحو التالي:

أ- خدمة الكهرباء:

يخدم قرى الوحدة المحلية عدد ٤٣ محولا كهربائياً، ولا يتوافر على مستوى الوحدة المحلية أية محطات لتوليد الكهرباء. ويتضح من الجدول (٤) الذي يعرض لتوزيع السكان طبقاً لوسيلة الإضاءة الرئيسية - كفاية هذه الخدمة بدرجة كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان المستفيدين من الشبكة العامة للكهرباء بقرى الوحدة المحلية (٩٩,٨١%) وتتراوح هذه النسبة بين (٩٩,٧%) في القرية الأم إسطنها، و(٩٩,٨٤%) في قرية منشأة مسجد الخضر، و(٩٩,٨٥%) في قرية تلبننت أبشيش، و(٩٩,٩%) في كل من قرية أبشيش وقرية ميت الوسطى. ولوحظ الانقطاع المستمر للكهرباء أثناء الدراسة الميدانية لمدة لا تقل عن ثمان ساعات بقرى الوحدة المحلية نتيجة وجود مشروع تحسين وتطوير خدمة الكهرباء بها.

جدول (٤) : توزيع السكان طبقاً لوسيلة الإضاءة الرئيسية.

القرية	عدد السكان	كهرباء شبكة عامة		مولد كهربائي		طاقة شمسية		كبروسين	
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
أبشيش	١٢,٥٨٥	٩٩,٩٠	١٢,٥٧٣	٠,١٠	١٢	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠
أسطنها	٢٢,٤٧٤	٩٩,٧٠	٢٢,٤٠٦	٠,١١	٢٤	٠,٠٦	١٣	٠,١٤	٣١
تلبننت أبشيش	٦,٥٥٥	٩٩,٨٥	٦,٥٤٥	٠,٠٣	٢	٠,١٢	٨	٠,٠٠	٠
منشأة مسجد الخضر	٨,٩٣٤	٩٩,٨٤	٨,٩٢٠	٠,٠٩	٨	٠,٠٠	٠	٠,٠٧	٦
ميت الوسطى	٩,٠٢٦	٩٩,٩٢	٩,٠١٩	٠,٠٨	٧	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠
الجملة	٥٩,٥٧٤	٩٩,٨١	٥٩,٤٦٣	٠,٠٩	٥٣	٠,٠٤	٢١	٠,٠٦	٣٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩م)، التعداد العام للسكان والإسكان ٢٠١٧م، تعداد السكان والظروف السكنية، النتائج التفصيلية، محافظة المنوفية.

ب- خدمة مياه الشرب:

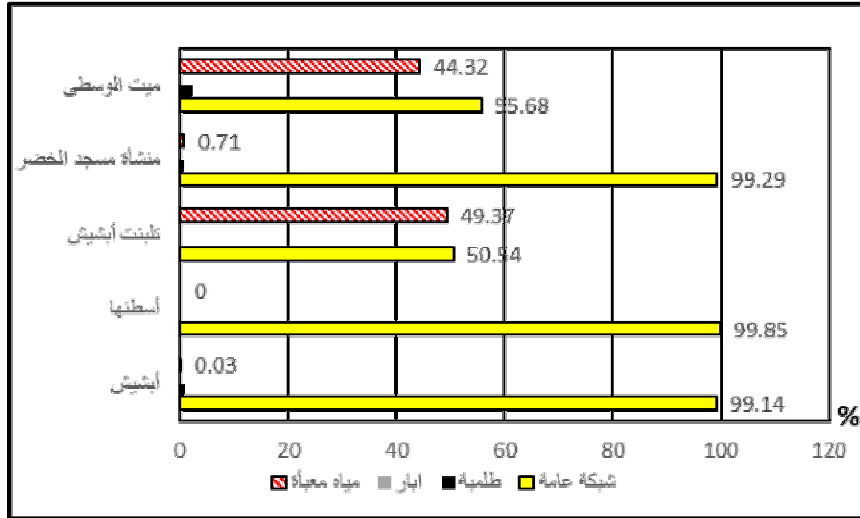
يتضح من الجدول (٥) الذي يعرض لتوزيع السكان طبقاً لمصدر مياه الشرب إلى وجود بعض القصور وتدني هذه الخدمة في بعض القرى، فتبلغ نسبة السكان المستفيدين من الشبكة العامة لمياه الشرب بقرى الوحدة المحلية (٨٧,٥%)، وتصل هذه النسبة أديها في كل من قرية تلبننت أبشيش (٥٠,٥%)، وقرية ميت الوسطى (٥٥,٧%)، وتتراوح نسبة السكان

المستفيدين من الشبكة العامة لمياه الشرب بين (٩٩,١%) في قرية أبشيش، و(٩٩,٢%) في قرية مسجد الخضر، و(٩٩,٩%) في قرية إسطنها. ويعاني سكان قريتي تلبنت أبشيش وميت الوسطى من تلوث مياه الشرب؛ نتيجة اعتماد ما يقرب من نصف سكان القريتين على مياه الشرب المعبأة ونسبة ضئيلة جداً على مياه الطلمبة؛ وتبلغ نسبة السكان المستفيدين من مياه الشرب المعبأة في قرية تلبنت أبشيش (٤٩,٤%) وقرية ميت الوسطى (٤٤,٣%).

جدول (٥) : توزيع السكان طبقاً لمصدر مياه الشرب.

القرية	عدد السكان	شبكة عامة		طلمبة		ابار		مياه معبأة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أبشيش	١٢,٥٨٥	١٢,٤٧٧	٩٩,١٤	١٠٤	٠,٨٣	٠	٠	٤	٠,٠٣
أسطنها	٢٢,٤٧٤	٢٢,٤٤٠	٩٩,٨٥	٣٤	٠,١٥	٠	٠	٠	٠,٠٠
تلبنت أبشيش	٦,٥٥٥	٣,٣١٣	٥٠,٥٤	٦	٠,٠٩	٠	٠	٣,٢٣٦	٤٩,٣٧
منشأة مسجد الخضر	٨,٩٣٤	٨,٨٧١	٩٩,٢٩	٦٣	٠,٧١	٠	٠	٦٣	٠,٧١
ميت الوسطى	٩,٠٢٦	٥,٠٢٦	٥٥,٦٨	٢٠٢	٢,٢٤	٠	٠	٤,٠٠٠	٤٤,٣٢
الجملة	٥٩,٥٧٤	٥٢,١٢٧	٨٧,٥٠	٤٠٩	٠,٦٩	٠	٠	٧,٣٠٣	١٢,٢٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩م)، التعداد العام للسكان والإسكان ٢٠١٧م، تعداد السكان والظروف السكنية، النتائج التفصيلية، محافظة المنوفية.



شكل (٦) : توزيع السكان طبقاً لمصدر مياه الشرب.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٥).

ج- خدمة الصرف الصحي:

تعدُّ مشكلة الصرف الصحي من مشاكل البنية التحتية الرئيسة بقرى الوحدة المحلية إسطنها، ويتضح من الجدول (٦) الذي يعرض لتوزيع السكان طبقاً لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي قصور وتدني هذه الخدمة، فتبلغ نسبة السكان المستفيدين من الشبكة العامة للصرف الصحي بقرى الوحدة المحلية (٦١,٤%) ويعتمد باقي السكان على وسائل الصرف الصحي الأخرى والمتمثلة في الترنشات بنسبة (٣٨%) والشبكة الأهلية (٥٣,٥%)، والأراضي الفضاء (٥,١%)، ووسائل أخرى غير محددة بنسبة (٥,٠٢%) ويعاني سكان قرية أبشيش من مشكلة الصرف الصحي والتلوث البيئي نتيجة اعتماد معظم السكان على وسيلة الصرف الصحي بالترنشات كوسيلة رئيسة؛ إذ تبلغ نسبة المساكن المتصلة بالترنشات بالقرية (٩٩,٩%)، يليها قرية منشأة الخضر بنسبة (٨٣,٨%)، أما باقي القرى فتتراوح هذه النسبة بين (١٤,٩%) في قرية ميت الوسطى، و(٥,٣٥%) في قرية إسطنها، و(٢,٣%) في قرية تلنبت أبشيش.

د- خدمة النظافة وإدارة المخلفات:

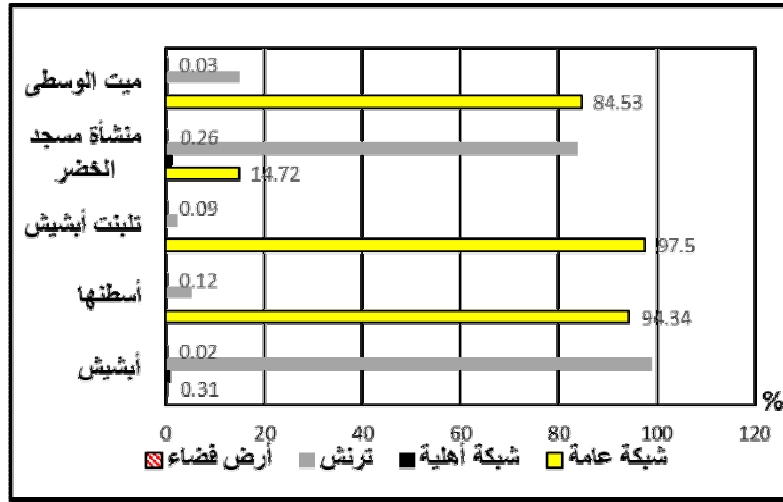
خدمة النظافة وإدارة المخلفات من الخدمات المهمة في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث. يوجد بالوحدة المحلية سيارة نقل قمامة تنقل ٩ أطنان من المخلفات الصلبة يومياً إلى المقلب الرئيسي لتجميع القمامة بقرية الأطارشة (الوحدة المحلية مناوهلة) ضمن منظومة النظافة في القرية الأم^(١). ولا يوجد نقطة تجميع قمامة في باقي قرى الوحدة المحلية. ولا يوجد مصنع لتدوير المخلفات الصلبة؛ ولذلك توجد مناطق لتجميع القمامة بالشوارع، كما يتم إلقاء المخلفات الصلبة على جانبي الترع والمصارف بقرى الوحدة المحلية. وتمثل مناطق تجميع القمامة في الشوارع وعلى جانبي الترع والمصارف بؤر تلوث يمكن أن تؤدي لانتشار الأمراض. كما يحدث تلوث لبعض المصارف بقرى الوحدة المحلية بسبب إلقاء المخلفات الزراعية بها.

(١) الوحدة المحلية لقرية اسطنها، وحدة المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠) بيانات غير منشورة.

جدول (٦) : توزيع السكان طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي.

القرية	عدد السكان	شبكة عامة		شبكة أهلية		ترتفش		ارض فضاء		اخرى	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أبشيش	١٢,٥٨٥	٣٩	٠,٣١	١٠٠	٠,٧٩	١٢,٤٤٤	٩٨,٨٨	٢	٠,٠٢	٠	٠,٠٠
أسطفا	٢٢,٤٧٤	٢١,٢٠٣	٩٤,٣٤	٥٠	٠,٢٢	١,١٨٥	٥,٢٧	٢٧	٠,١٢	٩	٠,٠٤
طالبت أبشيش	٦,٥٥٥	٦,٣٩١	٩٧,٥٠	٩	٠,١٤	١٤٩	٢,٢٧	٦	٠,٠٩	٠	٠,٠٠
مقناة مسجد الخضر	٨,٩٣٤	١,٣١٥	١٤,٧٢	١١١	١,٢٤	٧,٤٨٥	٨٣,٧٨	٢٣	٠,٢٦	٠	٠,٠٠
ميت الوسطى	٩,٠٢٦	٧,٦٣٠	٨٤,٥٣	٤٦	٠,٥١	١,٣٤٧	١٤,٩٢	٣	٠,٠٣	٠	٠,٠٠
الجملة	٥٩,٥٧٤	٣٦,٥٧٨	٦١,٤٠	٣١٦	٠,٥٣	٢٢,٦١٠	٣٧,٩٥	٦١	٠,١٠	٩	٠,٠٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩م)؛ التعداد العام للسكان والإسكان (٢٠١٧م)؛ تعداد السكان والظروف السكنية، النتائج التفصيلية، محافظة المنوفية.



شكل (٧) : توزيع السكان طبقا لاتصال المسكن بوسيلة الصرف الصحي.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٦).

ثالثاً - سهولة الوصول للخدمات :

تم قياس إمكانية الوصول للخدمات اعتماداً على المسافة الزمنية والتكلفة المادية ووسيلة الانتقال إلى الخدمات على النحو التالي:

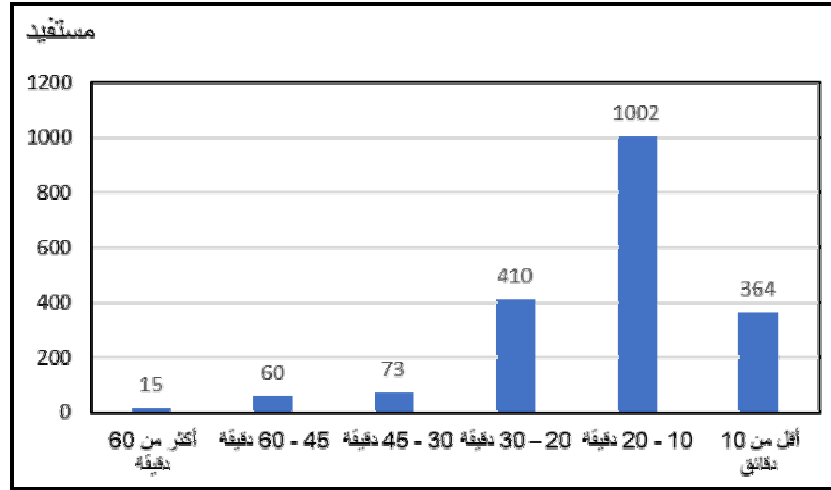
(١) المسافة الزمنية:

تختلف المسافة التي يقطعها المستفيد من الخدمات في قرى الوحدة المحلية تبعاً لمجموعة من العوامل، منها موقع الخدمة، ومحل إقامة المستفيد من الخدمة، ونوع وسيلة النقل المستخدمة في الانتقال من محل الإقامة إلى مكان الخدمة. ويتضح من تحليل نتائج الاستبانة أن عملية الوصول للخدمات لأفراد العينة في الفئة (١٠-٢٠ دقيقة) تأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٥٢,١%)، تليها في المرتبة الثانية الفترة الزمنية (١٥-٣٠ دقيقة) بنسبة (٢١,٣%)، ثم تليها في المرتبة الثالثة الفترة الزمنية (أقل من ١٠ دقائق) بنسبة (١٨,٩%)؛ مما يعني أن عملية الوصول للخدمات للغالبية العظمى من أفراد العينة تتم في مدة زمنية لا تتعدى (٣٠ دقيقة)؛ إذ بلغت نسبتهم (٩٢,٣%) من إجمالي عينة الدراسة البالغ عددهم (١٩٢٤) من الذكور والإناث. ثم تأتي في المرتبة الرابعة أفراد العينة في الفئة (٣٠-٤٥ دقيقة) بنسبة (٣,٨%)، وفي المرتبة الرابعة أفراد العينة في الفئة (٤٥-٦٠ دقيقة) بنسبة (٣,١%)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة أفراد العينة في الفئة (أكثر من ٤٥ دقيقة) بنسبة (٠,٨%) وهذا مؤشر على سهولة عملية الوصول للخدمات بمنطقة الدراسة.

جدول (٧) : المسافة الزمنية للوصول إلى الخدمات في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

المدة الزمنية	أقل من ١٠ دقائق	١٠-٢٠ دقيقة	٢٠-٣٠ دقيقة	٣٠-٤٥ دقيقة	٤٥-٦٠ دقيقة	أكثر من ٦٠ دقيقة
عدد أفراد العينة	٣٦٤	١٠٠٢	٤١٠	٧٣	٦٠	١٥
النسبة %	١٨,٩	٥٢,١	٢١,٣	٣,٨	٣,١	٠,٨

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (٨) : المسافة الزمنية للوصول إلى الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٧).

٢) التكلفة المادية:

تتوقف التكلفة المادية أو النقود التي يدفعها المستفيدون من الخدمات من أجل الوصول إليها في قرى الوحدة المحلية تبعاً لنوع وسيلة النقل المستخدمة في الانتقال من محل الإقامة إلى مكان الخدمة. ويتضح من تحليل نتائج الاستبانة أن التكلفة المادية أو النقود التي يدفعها أفراد العينة للوصول للخدمات في الفئة (أقل من ٥ جنيه) تأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٥٤,٣%)، تليها في المرتبة الثانية التكلفة المادية (٥-١٠ جنيهات) بنسبة (٣٧,١%) مما يعني أن التكلفة المادية أو النقود التي يدفعها الغالبية العظمى لأفراد العينة للوصول للخدمات لا تتعدى (١٠ جنيهات)؛ إذ بلغت نسبتهم (٩١,٤%) من إجمالي عينة الدراسة البالغ عددهم (١٩٢٤) من الذكور والإناث. ثم تأتي في المرتبة الثالثة أفراد

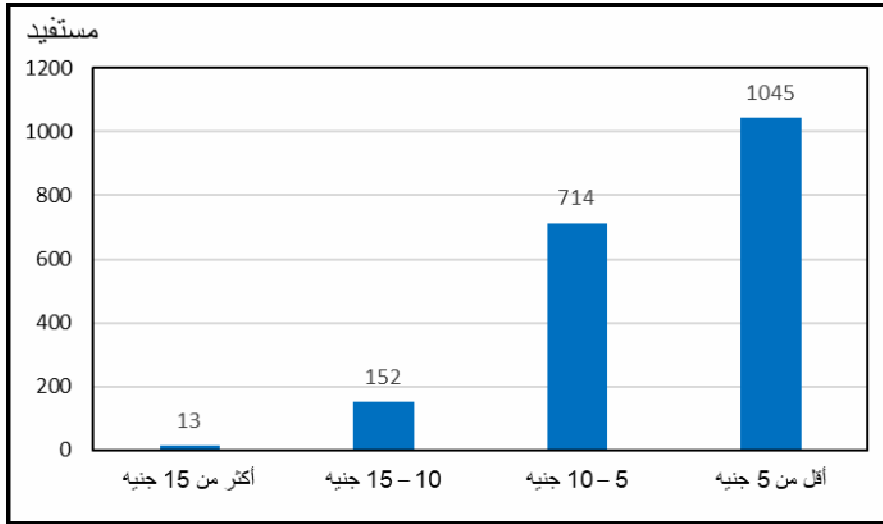
العينة في الفئة (١٠-١٥ جنيهًا) بنسبة (٧,٩%) وفي المرتبة الرابعة والأخيرة أفراد العينة في الفئة (أكثر من ١٥ جنيهًا) بنسبة (٠,٧%) وهذا مؤشر آخر يدل على سهولة عملية الوصول للخدمات بمنطقة الدراسة.

جدول (٨) : التكلفة المادية للوصول إلى الخدمات

في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

التكلفة المادية	أقل من ٥ جنيه	٥-١٠ جنيه	١٠-١٥ جنيه	أكثر من ١٥ جنيه
عدد أفراد العينة	١٠٤٥	٧١٤	١٥٢	١٣
النسبة %	٥٤,٣	٣٧,١	٧,٩	٠,٧

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (٩) : التكلفة المادية للوصول إلى الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٨).

٣) وسيلة النقل المستخدمة:

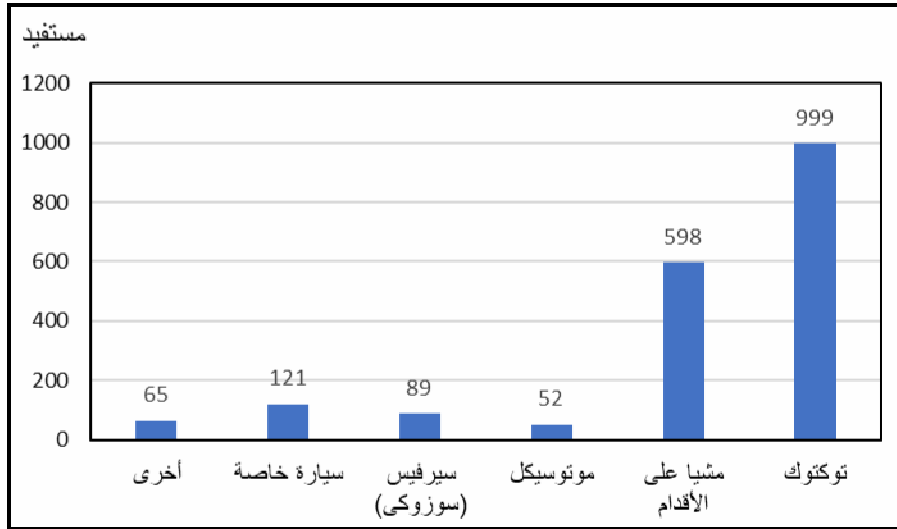
تتنوع وسائل المواصلات التي يستخدمها المستفيدون من الخدمات من أجل الوصول إليها في قرى الوحدة المحلية تبعاً للحالة الاقتصادية للمستفيدين من الخدمات. ويتضح من تحليل نتائج الاستبانة كما يوضحها الجدول (٩) والشكل (١٠) أن وسيلة المواصلات

الرئيسية التي يستخدمها أفراد العينة للوصول للخدمات هي (التوكتوك)، وتأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٥١,٩%) من إجمالي عينة الدراسة البالغ عددهم (١٩٢٤) من الذكور والإناث. تليها في المرتبة الثانية وسيلة المواصلات (مشياً على الأقدام) بنسبة (٣١,١%)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة وسيلة المواصلات (سيارة خاصة) بنسبة (٦,٣%)، وفي المرتبة الرابعة وسيلة المواصلات (ميكروباص) ومعظمها من السيارة السوزوكي بنسبة (٤,٦%)، وفي المرتبة الخامسة وسيلة المواصلات (أخرى) بنسبة (٣,٤%) ويتضح أن وسيلة المواصلات الرئيسية هي التوكتوك، ومشياً على الأقدام بنسبة (٨١%) وهذا مؤشر آخر يدل على سهولة عملية الوصول للخدمات بمنطقة الدراسة.

جدول (٩) : وسيلة المواصلات المستخدمة للوصول إلى الخدمات في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

وسيلة المواصلات	توكتوك	مشياً على الأقدام	موتوسيكل	ميكروباص	سيارة خاصة	أخرى
عدد أفراد العينة	٩٩٩	٥٩٨	٥٢	٨٩	١٢١	٦٥
النسبة %	٥١,٩	٣١,١	٢,٧	٤,٦	٦,٣	٣,٤

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (١٠) : وسيلة المواصلات المستخدمة للوصول إلى الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٩).

رابعاً - خصائص المستفيدين من الخدمات :

تعكس خصائص عينة من المستفيدين من الخدمات العامة وخصوصاً الحالة الوظيفية والتعليمية بقرى الوحدة المحلية مؤشراً لتقييم وتقويم الخدمات المقدمة لهم على النحو التالي:

(١) التركيب النوعي:

يتضح من الجدول (١٠) الذي يعرض للتركيب النوعي لعينة من المستفيدين من الخدمات في منطقة الدراسة إلى ارتفاع طفيف في نسبة الذكور؛ إذ بلغ متوسط نسبة الذكور في قرى منطقة الدراسة (٥٢%)، في حين بلغ متوسط نسبة الإناث (٤٨%). وإن ارتفعت نسبة الإناث في قرية تلبنت أبشيش عن المتوسط العام لقرى الوحدة المحلية إسطنها (٥٦%). كما ارتفعت أيضاً نسبة الذكور في قرية منشأة الخضر عن المتوسط العام لقرى الوحدة المحلية إسطنها لتصل إلى (٦٢%)؛ ويرجع ذلك لاعتماد القرية على معظم الخدمات المقدمة من القرية الأم إسطنها بشكل رئيس وبعض الخدمات من مدينة بنها، وهو ما يفسر زيادة نسبة الذكور من متلقي الخدمات في هذه القرية. فلا يتوفر بالقرية سوى مدرسة ابتدائية ومسجد وكنيسة فقط. وبصفة عامة تتقارب نسبة المستفيدين من الخدمات من الذكور والإناث في منطقة الدراسة حسب نوعية الخدمة، فتزداد نسبة الإناث المترددين على الوحدة الصحية لتطعيم الأطفال وخصوصاً الأطفال الرضع وتلقي خدمات تنظيم الأسرة وخصوصاً للإناث في سن الحمل والولادة.

جدول (١٠) : التركيب النوعي لعينة من المستفيدين من الخدمات في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

الجملة	أنثى		ذكر		القرية	
	العدد	%	العدد	%		
١٠٠	٣٩٠	٤٧	١٨٣	٥٣	٢٠٤	أبشيش
١٠٠	٣٩٧	٤٩	١٩٥	٥١	٢٠٢	اسطنها
١٠٠	٣٨٢	٥٦	٢١٤	٤٤	١٦٨	تلبنت أبشيش
١٠٠	٣٨٥	٤٨	١٨٥	٥٢	٢٠٠	ميت الوسطى
١٠٠	٣٧٠	٣٨	١٤١	٦٢	٢٢٩	منشأة مسجد الخضر
١٠٠	١٩٢٤	٤٨	٩١٨	٥٢	١٠٠٦	الجملة

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير- فبراير ٢٠٢٠م.

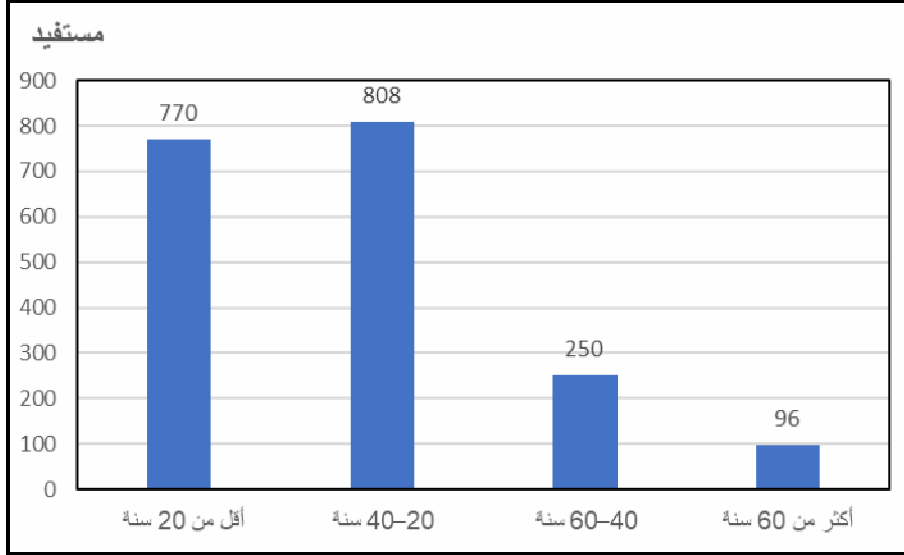
٢) التركيب العمري:

يساعد هذا المؤشر في تحديد الفئات العمرية الأكثر احتياجاً للخدمات؛ وبالتالي يمكن من خلال هذا المؤشر التعرف على مدى كفاية الخدمات، ومن خلال جدول (١١) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب فئات العمر نجد أن الغالبية العظمى من أفراد العينة من الشباب من الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية (أقل من ٤٠ سنة)، وبلغت نسبتهم (٨٠%) من إجمالي عينة الدراسة البالغ عددهم (١٩٢٤) من الذكور والإناث، ثم يليهم الفئة العمرية التي تقع أعمارهم (من ٤٠ سنة إلى ٦٠ سنة) وذلك بنسبة مئوية (١٣%)، وأخيراً يليهم مباشرة أفراد العينة من الكبار (أكثر من ٦٠ سنة) بنسبة مئوية (٥%). وهذا يشير إلى أن الغالبية العظمى من المستفيدين من الخدمات من فئة الشباب من كلا الجنسين، وهي من أكثر الفئات التي تتلقى الخدمات وخصوصاً الخدمات التعليمية للفئة العمرية (أقل من ٢٠ سنة) بنسبة (٤٠%) من إجمالي المستفيدين في منطقة الدراسة، وأيضاً الفئة العمرية (من ٢٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة)، فهذه الفئة تحتاج إلى الخدمات الصحية بشكل أكبر من الفئات العمرية الأخرى؛ لتأثرها بعامل سن الزواج والإنجاب وخصوصاً ما يتعلق بمتابعة الحمل وتنظيم الأسرة، كما أن أصحاب هذه الفئة تعد من الفئات العاملة في المجتمع، وتنخفض نسبة كبار السن مع تزايد فئة صغار السن والشباب؛ إذ بلغت نسبتهم (٥%) من جملة عينة الدراسة.

جدول (١١) : التركيب العمري لعينة من المستفيدين من الخدمات في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

الجملة	القرية	أقل من			
		٢٠ سنة	٢٠-٤٠ سنة	٤٠-٦٠ سنة	أكثر من ٦٠ سنة
العدد (%)		(%)	(%)	(%)	(%)
٣٩٠	أبشيش	٤٦	٣٤	١٩	١
٣٩٧	اسطنها	٥٤	٢٩	١٢	٣
٣٨٢	تلبنت أبشيش	٤٥	٤٢	٨	٥
٣٨٥	ميت الوسطى	٣٣	٤٨	١٠	٩
٣٧٠	مسجد منشأة الخضر	٢١	٥٨	١٤	٧
١٩٢٤	الجملة	٤٠	٤٢	١٣	٥

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير- فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (١١) : التركيب العمري لعينة من المستفيدين من الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (١١).

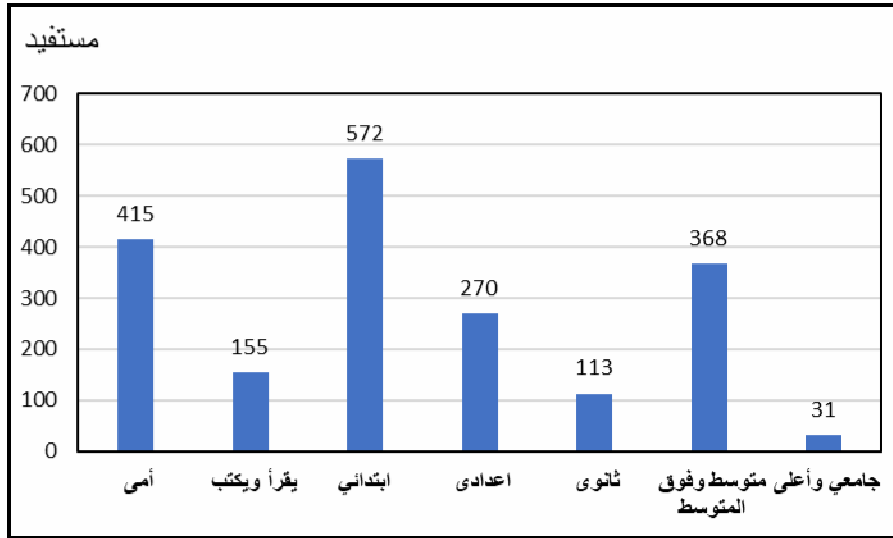
٣) الحالة التعليمية:

احتوت استبانة الدراسة على أسئلة عن المستوى التعليمي لأفراد العينة بهدف معرفة ما إذا كان هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمستفيدين والطلب على الخدمات والاستفادة منها. ويتضح من الجدول (١٢) والشكل (١٢) أن (٥٠%) من عينة المستفيدين من الخدمات بقرى الوحدة المحلية إسطنها في مراحل التعليم الأساسي العام والأزهري: الابتدائية (٣٠%) والإعدادية (١٤%) والثانوية (٦%). وإذ أُضيف إلى النسبة السابقة فئة مرحلة التعليم المتوسط وفوق المتوسط (١٩%) يتضح أن الحالة التعليمية لمعظم عينة الدراسة (٦٩%) من متلقي الخدمات بقرى الوحدة المحلية إسطنها أقل من فئة الجامعي التي تأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة (١%)، وفي المرتبة الثانية نجد نسبة الأميين ومن يقرأ ويكتب بواقع (٣٠%) من عينة الدراسة وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة الأمية في منطقة الدراسة وهو مؤشر على قلة الدخل، وبالتالي الضغط على الخدمات العامة الحكومية وخصوصاً الخدمة الصحية ممثلة في الوحدة الصحية التي تعاني أساساً من قصور في الخدمة وطاقم الأطباء والممرضين والمستخدمين والتجهيزات الطبية.

جدول (١٢) : الحالة التعليمية لعينة من المستفيدين من الخدمات
في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

القرية	أمى (%)	يقرأ ويكتب (%)	ابتدائي (%)	اعدادى (%)	ثانوى (%)	متوسط و فوق المتوسط (%)	جامعي وأعلى (%)
أبشيش	٣٠	١	٣٠	١٥	٥	١٨	١
اسطنها	١٤	٢٢	٢٨	١٤	٩	١٠	٣
تلبنت أبشيش	٢٤	١	٢٦	١٦	٨	٢٤	١
ميت الوسطى	٢١	٦	٣٠	١٤	٦	٢١	٢
مسجد منشأة الخضر	١٩	١٠	٣٥	١١	١	٢٣	١
الجملة (%)	٢١,٦	٨,١	٢٩,٧	١٤	٥,٩	١٩,١	١,٦
الجملة (العدد)	٤١٥	١٥٥	٥٧٢	٢٧٠	١١٣	٣٦٨	٣١

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (١٢) : الحالة التعليمية لعينة من المستفيدين من الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (١٢).

٤) الحالة الاجتماعية:

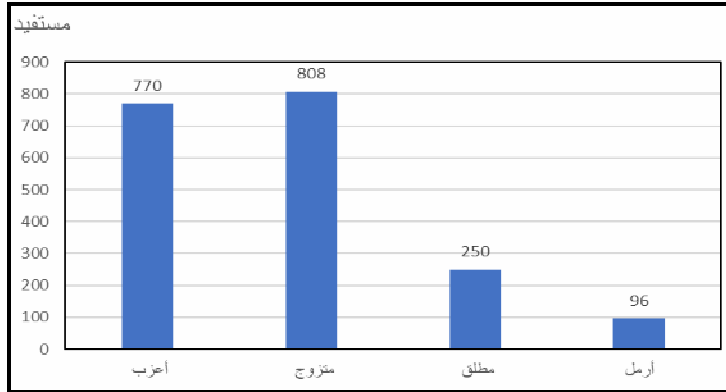
من خلال بيانات جدول (١٣) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية، صنفت الدراسة أفراد العينة حسب حالتهم الاجتماعية إلى (فئة أعزب - متزوج - مطلق - أرمل) - وأتت الفئة (متزوج) في المرتبة الأولى من أفراد العينة بنسبة بلغت (٤٢%)، وذلك من الذكور والإناث، ويتوقع أن تكون هذه الفئة أكثر ترددًا على الوحدة الصحية، نظرًا لأنها أكثر الفئات حاجة للخدمات الصحية وخصوصًا تطعيم الأطفال وتنظيم الأسرة، تليها في المرتبة الثانية الفئة (أعزب)، وتمثل (٤٠%) من عينة الدراسة، تليها في المرتبة الثالثة الفئة (مطلق) بنسبة بلغت (١٣%)، و في المرتبة الرابعة نحو (٥%) من أفراد العينة في الفئة (أرمل).

جدول (١٣) : الحالة الاجتماعية لعينة من المستفيدين من الخدمات

في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

الجملة (%)	أرمل (%)	مطلق (%)	متزوج (%)	أعزب (%)	القرية
١٠٠	١	١٩	٥٨	٣٢	أبشيش
١٠٠	٣	١٢	٢٩	٥٤	اسطنها
١٠٠	٥	٨	٤٢	٤٥	تلبنت أبشيش
١٠٠	٩	١٠	٤٨	٣٣	ميت الوسطى
١٠٠	٧	١٤	٥٨	٢١	مسجد منشأة الخضر
١٠٠	٥	١٣	٤٢	٤٠	الجملة (%)
١٩٢٤	٩٦	٢٥٠	٨٠٨	٧٧٠	الجملة (العدد)

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (١٣) : الحالة التعليمية لعينة من المستفيدين من الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (١٣).

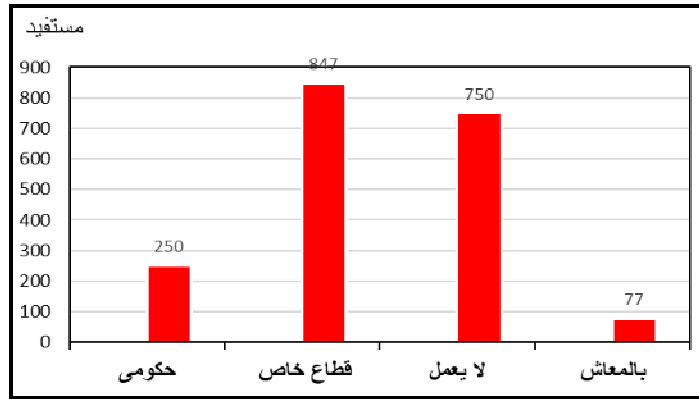
٥) الوظيفة:

يتضح من الجدول (١٤) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الوظيفية أن نحو (٤٤%) من المستفيدين من الخدمات من فئة العاملين في القطاع الخاص، يليهم أفراد العينة المستفيدون من الخدمات من فئة (لا يعمل) بنسبة (٣٩%). ثم يأتي أفراد العينة من فئة الموظفين الحكوميين، بنسبة بلغت (١٣%)، ثم يأتي أفراد العينة من المستفيدين من الخدمات من فئة (بالمعاش) في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (٤%). ويلاحظ أن الفئة (لا يعمل)، والفئة (بالمعاش) وهما يمثلان معاً (٤٣%) من جملة عينة الدراسة في أشد الاحتياج للخدمات العامة وخصوصاً الخدمات الصحية الحكومية لانخفاض دخلهم الشهري الناتج عن البطالة أو المعاش.

جدول (١٤) : الحالة الوظيفية لعينة من المستفيدين من الخدمات في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

القرية	حكومي (%)	قطاع خاص (%)	لا يعمل (%)	بالمعاش (%)	الجملة
أبشيش	١٠	٤٥	٤٠	٥	١٠٠
اسطنها	١٥	٥٠	٣١	٤	١٠٠
تلبنت أبشيش	٩	٤٣	٤٥	٣	١٠٠
ميت الوسطى	١٢	٤٤	٣٧	٧	١٠٠
مسجد منشأة الخضر	٢١	٣٦	٤١	٢	١٠٠
الجملة (%)	١٣	٤٤	٣٩	٤	١٠٠
الجملة (العدد)	٢٥٠	٨٤٧	٧٥٠	٧٧	١٩٢٤

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (١٤) : الحالة الوظيفية لعينة من المستفيدين من الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (١٤).

٦) مستوى الدخل:

من خلال الجدول (١٥) الخاص بتوزيع عيّنة الدراسة حسب الدخل الشهري يتضح أن المستفيدين بالخدمات من أصحاب الدخل المنخفض بلغ دخل أسرهم الشهري (أقل من ١٠٠٠ جنيه)، وذلك بنسبة مئوية (٤٠%)، وقد تمثل هذه الفئة من يعمل في مجال الزراعة أو بدون عمل، وهذه الفئة أكثر الفئات طلباً للخدمات وخصوصاً الخدمات التعليمية والصحية من المدارس الحكومية والوحدات الصحية، بينما أصحاب الدخل المرتفع والتي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة مئوية (٤٣%)، من حيث دخل أسرهم الشهري (أكثر من ٣٠٠٠ جنيه) أقل طلباً للخدمات مقارنة بالفئة ذات الدخل المنخفض وخصوصاً الخدمات الصحية المقدمة من الوحدة الصحية؛ وذلك لطلبهم الخدمات الصحية من العيادات الخاصة المتوفرة بقرى منطقة الدراسة أو المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة القريبة من قراهم. ثم يأتي في المرتبة الثالثة أفراد العيّنة ممن دخل أسرهم الشهري (يتراوح من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه) بنسبة بلغت (١٢%). وشكّل من يتراوح دخل أسرهم الشهري (من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه) (٤%)، وقد تمثل هذه الفئة أصحاب الوظائف الحكومية البسيطة، وهم أيضاً من أشد الفئات احتياجاً للخدمات العامة الحكومية وخصوصاً التعليمية والصحية.

جدول (١٥) : مستوى الدخل لعينة من المستفيدين من الخدمات

في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

الجملة (%)	أكثر من ٣٠٠٠ جنيه (%)	٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنيه (%)	١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه (%)	أقل من ألف جنيه (%)	القرية
١٠٠	٤٦	٩	٤	٤١	أبشيش
١٠٠	٥٠	١٣	٦	٣١	اسطنها
١٠٠	٤٢	٧	٤	٤٧	تلبننت أبشيش
١٠٠	٤٤	١٢	٥	٣٩	ميت الوسطى
١٠٠	٣٦	٢١	٣	٤٠	مسجد منشأة الخضر
١٠٠	٤٤	١٢	٤	٤٠	الجملة (%)
١٩٢٤	٨٤٧	٢٣١	٧٧	٧٧٠	الجملة (العدد)

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.

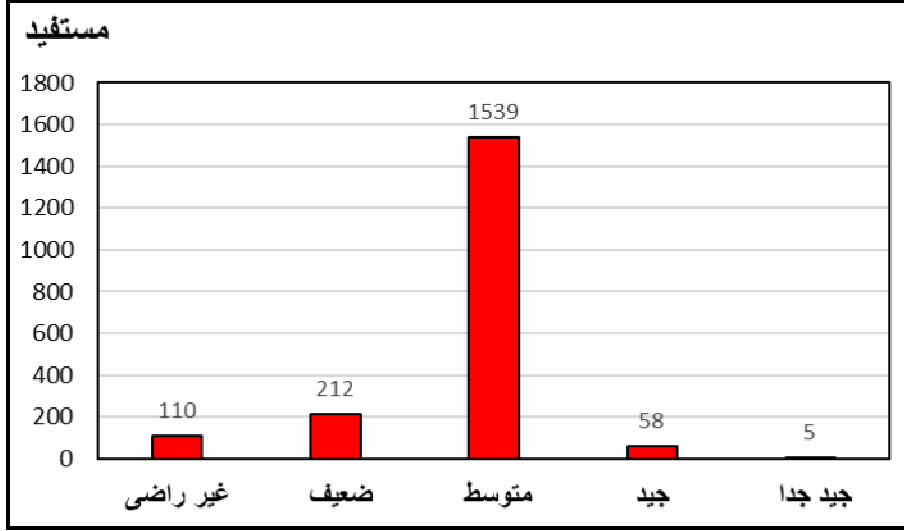
خامساً - مدى رضا المستفيدين من الخدمات التعليمية :

يوضح جدول (١٦) تقييم مستويات رضا المستفيدين من الخدمات في منطقة الدراسة لكفاءة الخدمات المقدمة لهم. ويتضح منه أن الغالبية العظمى من عينة المستفيدين من الخدمات متوسطو الرضا عن كفاءة الخدمات المقدمة؛ إذ بلغت نسبة الفئة راضون بمستوى رضا "متوسط" (٨٠%)، في حين سجلت مستويات الرضا "جيد" (٣%) ونسبة مستويات الرضا "جيد جداً" (٠,٣%) من عينة المستفيدين. وبلغت نسبة مستويات الرضا "ضعيف" (١١%) من عينة المستفيدين. أما عينة المستفيدين غير الراضين عن كفاءة الخدمات المقدمة فسجلت نحو (٥,٧%). وتشير مستويات الرضا المتوسطة إلى أن الخدمات المقدمة تحتاج إلى التطوير والتحسين، وفي المقابل تشير مستويات الرضا الضعيفة وغير الراضية عن الخدمات إلى عدم كفاية الخدمات وكفاءتها. وبصفة عامة فإن الخدمات من وجهة نظر عينة المستفيدين خدمات متوسطة الكفاءة. وفي هذا الصدد اتضح من اللقاءات الشخصية مع رئيس الوحدة المحلية لقرية إسطنها بتوفير قطعة أرض تبلغ مساحتها (٢٠٠٠ متر) بمنطقة الخدمات بشمال شرق قرية إسطنها أملاك دولة وتخطط الوحدة المحلية لتخصيصها لبناء المنشآت الخدمية الضرورية، كما أن الوحدة المحلية إسطنها رتبته الإدارية مجمع تنموي ويحتاج إلى عدد من الخدمات الإدارية الضرورية داخل المجمع التنموي للقرية ومنها الشهر العقاري والسجل المدني.

جدول (١٦) : مستويات الرضا عن أداء الخدمات في قرى الوحدة المحلية أسطنها عام ٢٠٢٠م.

الجملة (%)	مستويات الرضا					القرية
	جيد جداً (%)	جيد (%)	متوسط (%)	ضعيف (%)	غير راضى (%)	
١٠٠	٠	٣	٨٠	١٢	٥	أبشيش
١٠٠	١	٨	٨٥	١٤	٢	اسطنها
١٠٠	٠	٢	٧٧	١٥	٦	تلبنت أبشيش
١٠٠	٠	١	٧٨	١٣	٨	ميت الوسطى
١٠٠	٠	١	٧٩	٩	١١	مسجد منشأة الخضر
١٠٠	٠,٣	٣	٨٠	١١	٥,٧	الجملة (%)
١٩٢٤	٥	٥٨	١٥٣٩	٢١٢	١١٠	الجملة (العدد)

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية يناير - فبراير ٢٠٢٠م.



شكل (١٥) : مستويات الرضا عن إداء الخدمات.

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (١٦).

سادساً - التحليل الرباعي للخدمات (النتائج) :

يمكن تقييم كفاية وكفاءة الخدمات وتطوير استدامتها باستخدام أسلوب التحليل الرباعي SWOT analysis، ومنه يمكن استنباط النتائج التالية لنقاط القوة والضعف ومكان الفرص والمخاطر:

* نقاط القوى Strengths:

- ١- يوجد مكتب بريد وسنترال بكل من قرية إسطنها وقرية مبيت الوسطى.
- ٢- توافر خدمات الشؤون الاجتماعية والخدمات الزراعية.
- ٣- توافر خدمات البنية التحتية وخصوصاً الشبكة العامة لمياه الشرب والشبكة العامة للكهرباء.
- ٤- تزويد جميع مساكن القرية المزودة بالصرف الصحي بالغاز الطبيعي.
- ٥- وجود وحدة صحية بكل قرية من قرى الوحدة المحلية.
- ٦- توافر الخدمات الأمنية متمثلة في نقطة الشرطة.
- ٧- إحلال وتجديد شبكات المياه بالقرية من اسبستوس إلى بلاستيك.
- ٨- وجود منظومة لعملية الصرف الصحي.

* نقاط الضعف Weakness :

- ١- نقص الخدمات وقلة العمالة في معظم الخدمات وخصوصاً الكوادر الطبية.
- ٢- عدم وجود شرطة مرافق بكل القرى بالوحدة المحلية وعدم القدرة على صيانة المرافق.
- ٣- ضيق الشوارع وتراكم المخلفات.
- ٤- عدم وجود خدمات الطوارئ وخصوصاً الإسعاف الطبي.
- ٥- بعض الطرق الرئيسية غير مرصوفة.
- ٦- ضعف الدعم المادي للوحدة المحلية.
- ٧- نقص كفاءة خدمات البنية التحتية.
- ٨- تواجد مناطق لتجميع القمامة بالشوارع وعلى جانبي الترع والمصارف.

* مكامن الفرص Opportunities :

- ١- إمكانية تطوير ورفع كفاءة الوحدات الصحية بجميع القرى بتزويدها بالكوادر الطبية والأجهزة والأدوات والتجهيزات والمعامل الطبية والصيدليات الداخلية.
- ٢- إمكانية تطوير ورفع كفاءة مراكز الشباب والملاعب الرياضية بجميع قرى الوحدة المحلية.
- ٣- إمكانية تغطية الترع والمصارف من خلال المبادرة الرئاسية "حياة كريمة".
- ٤- إمكانية تطوير ورفع كفاءة منظومة جمع القمامة.
- ٥- تنمية مصادر الدخل المحلي.
- ٦- إمكانية تطوير ورفع كفاءة شبكات البنية التحتية: (شبكة الكهرباء - شبكة الصرف الصحي - شبكة مياه الشرب).

* مكامن المخاطر Threats :

- ١- التلوث الناتج عن تراكم المخلفات الصلبة على جوانب الشوارع والترع والمصارف.
- ٢- خطوط الضغط العالي المجاورة للكتلة السكنية.
- ٣- قصور الخدمات الأمنية وخدمات الإسعاف والمطافئ.
- ٤- قلة الجمعيات الأهلية.
- ٥- قصور الخدمات الصحية من حيث الكفاية والكفاءة لنقص الكوادر الفنية اللازمة.
- ٦- قصور الخدمات التعليمية من حيث الكفاية والكفاءة.
- ٧- تلوث مياه الشرب.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

- ١- الشراكة مع القطاع الخاص في مجال الخدمات العامّة، وخصوصاً الخدمات التعليميّة والصحيّة في قرى الوحدة المحليّة للاستفادة من استثمارات القطاع الخاص وخبرته وكفاءته في تطبيق معايير الجودة المميزة طبقاً لأولويات قطاع الخدمات بقرى الوحدة المحليّة لتحقيق الاستدامة والكفاءة في التشغيل.
- ٢- إنشاء شهر عقاري وسجل مدني ملحق بمبنى الوحدة المحليّة.
- ٣- تزويد نقطة الإطفاء بقرية إسطنها بسيارة إطفاء إضافيّة.
- ٤- إنشاء مستشفى تكاملي.
- ٥- تحويل نقطة الشرطة بقرية إسطنها إلى قسم شرطة لحفظ الأمن في قرى الوحدة المحليّة.
- ٦- إنشاء نقطة إطفاء بقرية ميت الوسطى لخدمة قريتي أبشيش وتلبننت أبشيش وتزويدها بعدد (٢) سيارة اسعاف.
- ٧- إنشاء عدد (٣) مدرسة للتعليم الأساسي (ابتدائي - إعدادي)، وعدد (٣) مدرسة تعليم ثانوي عام ومدرسة تعليم ثانوي فني لتقليل كثافة الفصول.
- ٨- إنشاء مكتبة عامة ومكتبة طفل.
- ٩- إنشاء بنك خاص بالقرية.
- ١٠- تحسين وتطوير شبكة الطرق ورفع كفاءتها وتوسيعها، وصيانة وإنارة جميع الطرق الرئيسيّة.
- ١١- رصف طريق داير الناحية، وجميع الطرق المحليّة.
- ١٢- توفير عربات صغيرة لجمع القمامة بالشوارع القرى الضيقة.
- ١٣- تفعيل دور مركز الشباب والجمعيات الأهليّة والمساجد لخدمة المجتمع المحلي.
- ١٤- تدعيم برامج محو الأميّة.
- ١٥- تدعيم شبكات البنية التحتيّة وخصوصاً شبكة الكهرباء وشبكة الصرف الصحي.
- ١٦- توفير أسلوب آمن للتخلص من المخلفات الصلبة بالقرية.
- ١٧- رفع كفاءة الخدمة الصحيّة على مستوى الوحدة المحليّة إسطنها.
- ١٨- توفير العجز بالخدمات بكل قرى الوحدة المحليّة.

ملحق (١)

استبيان لدراسة درجة رضا السكان عن الخدمات التعليمية في الوحدة المحلية إسطنها

محل الإقامة:..... قرية:

النوع: ذكر () أنثى ()

السن:

الحالة الاجتماعية: أعزب () متزوج () مطلق () أرمل ()

الحالة التعليمية: أمى () يقرأ ويكتب () ابتدائي () إعدادي () ثانوي ()

جامعي () فوق جامعي ()

الحالة الوظيفية: طالب () حكومي () قطاع خاص () أعمال حرة () لا يعمل ()

بالمعاش ()

حدد نوع الخدمة: مدرسة ابتدائية () مدرسة إعدادية () مدرسة ثانوية ()

أخرى اذكرها:

ما وسيلة المواصلات المستخدمة للوصول إلى هذه الخدمة؟: مشياً على الأقدام ()

توكتوك () موتوسيكل () ميكروباص () سيارة خاصة () أخرى ()

تذكر:

كم يستغرق الوقت للوصول إلى هذه الخدمة؟: أقل من ١٠ دقائق () ١٠-٢٠ دقيقة ()

٢٠-٣٠ دقيقة () ٣٠-٤٥ دقيقة () ٤٥-٦٠ دقيقة () أكثر ساعة ()

هل أنت راضٍ عن هذه الخدمة؟: نعم () لا ()

مستوى الرضا؟ ممتاز () جيد جداً () جيد () مقبول () ضعيف ()

ما المشكلات التي تواجهك في تلقي هذه الخدمة؟:

من وجه نظرك كيف يمكن حل هذه المشكلات؟:

ما أهم المشكلات في قطاع الخدمات العامة في قرينك؟:

.....

ما الخدمات والمرافق التي ترغب في وجودها بقرينك؟:

.....

أشكركم على حسن تعاونكم

ملحق (٢)

استبيان لدراسة درجة رضا السكان عن الخدمات الصحية في الوحدة المحلية إسطنها

محل الإقامة:..... قرية:

النوع: ذكر () أنثى ()

السن:

الحالة الاجتماعية: أعزب () متزوج () مطلق () أرمل ()

الحالة التعليمية: أمى () يقرأ ويكتب () ابتدائي () إعدادي () ثانوي ()

جامعي () فوق جامعي ()

الحالة الوظيفية: طالب () حكومي () قطاع خاص () أعمال حرة () لا يعمل ()

بالمعاش ()

حدد نوع الخدمة: وحدة صحية () عيادة خاصة ()

أخرى اذكرها:

ما وسيلة المواصلات المستخدمة للوصول إلى هذه الخدمة؟: مشياً على الأقدام ()

توكتوك () موتوسيكل () ميكروباص () سيارة خاصة () أخرى () تذكر:.....

كم يستغرق الوقت للوصول إلى هذه الخدمة؟: أقل من ١٠ دقائق () ١٠-٢٠ دقيقة ()

٢٠-٣٠ دقيقة () ٣٠-٤٥ دقيقة () ٤٥-٦٠ دقيقة () أكثر ساعة ()

هل أنت راض عن هذه الخدمة: نعم () لا ()

مستوى الرضا؟ ممتاز () جيد جداً () جيد () مقبول () ضعيف ()

ما المشكلات التي تواجهك في تلقي هذه الخدمة؟:

من وجهة نظرك كيف يمكن حل هذه المشكلات؟:

ما أهم المشكلات في قطاع الخدمات العامة في قرينك؟:

.....

ما الخدمات والمرافق التي ترغب في وجودها بقرينك؟:

.....

أشكركم على حسن تعاونكم

ملحق (٣)

استبيان لدراسة درجة رضا السكان عن الخدمات البريدية في الوحدة المحلية إسطنها

محل الإقامة: قرية:

النوع: ذكر () أنثى ()

السن:

الحالة الاجتماعية: أعزب () متزوج () مطلق () أرمل ()

الحالة التعليمية: أمي () يقرأ ويكتب () ابتدائي () إعدادي () ثانوي ()

جامعي () فوق جامعي ()

الحالة الوظيفية: طالب () حكومي () قطاع خاص () أعمال حرة () لا يعمل ()

بالمعاش ()

ما وسيلة المواصلات المستخدمة للوصول إلى هذه الخدمة؟: مشياً على الأقدام ()

توكتوك () موتوسيكل () ميكروباص () سيارة خاصة () أخرى () تذكر:

كم يستغرق الوقت للوصول إلى هذه الخدمة؟: أقل من ١٠ دقائق () ١٠-٢٠ دقيقة ()

٢٠-٣٠ دقيقة () ٣٠-٤٥ دقيقة () ٤٥-٦٠ دقيقة () أكثر ساعة ()

هل أنت راضٍ عن هذه الخدمة؟: نعم () لا ()

مستوى الرضا؟ ممتاز () جيد جداً () جيد () مقبول () ضعيف ()

ما المشكلات التي تواجهك في تلقي هذه الخدمة؟:

من وجهة نظرك كيف يمكن حل هذه المشكلات؟:

ما أهم المشكلات في قطاع الخدمات العامة في قرينك؟:

.....

ما الخدمات والمرافق التي ترغب في وجودها بقرينك؟:

.....

أشكركم على حسن تعاونكم

ملحق (٤)

تحديد حجم العينة بقرى الوحدة المحلية اسطنها

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

شكل (١) : حجم العينة من جملة عدد السكان في قرية اسطنها

باستخدام حاسبة حجم العينة.

المصدر : <http://www.surveysystem.com/sscalc.htm>

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

شكل (٢) : حجم العينة من جملة عدد السكان في قري أبشيش، وتلبننت أبشيش،

وميت الوسطى، ومسجد منشاءة الخضر باستخدام حاسبة حجم العينة.

المصدر : <http://www.surveysystem.com/sscalc.htm>

ملحق (٥) : الصور الفوتوغرافية.



صورة (١) : مدرسة تجريبية لغات باسطنها.



صورة (٢) : مدرسة الوحدة المجمع الابتدائية باسطنها.



صورة (٣) : الوحدة المحلية، ووحدة صحة الأسرة باسطنها.



صورة (٤) : نقطة إطفاء اسطنبول.



صورة (٥) : مركز الخدمات البريدية باسطنبول.

المراجع والمصادر

أولا - المراجع والمصادر العربية :

١. إفراج عزب السيد أحمد باشا (١٩٩٣): المسح الجغرافي للخدمات في محافظة المنوفية، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمه لكلية الآداب ببنها، جامعة الزقازيق.
٢. إفراج عزب السيد أحمد باشا (٢٠١٩): التحليل المكاني لتوزيع خدمات التعليم الجامعي في محافظة المنوفية باستخدام نظم المعلومات الجغرافي، المجلة المصرية للتغير البيئي، المجلد الحادي عشر، (٢).
٣. ألاء طالب جودي الزبيدي (٢٠٢٠): كفاءة التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية (تعليمي، صحي، ترفيهي) في حي الغزالية في بغداد، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠٠٨): التعداد العام للسكان والإسكان ٢٠٠٦، النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان، تعداد السكان، محافظة المنوفية.
٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩): النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧م، السكان والظروف السكنية، النتائج التفصيلية، محافظة المنوفية.
٦. الوحدة المحلية لقرية اسطنها، وحدة المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠): بيانات غير منشورة.
٧. حمدي أحمد الديب (٢٠١٨): جغرافية العمران الريفي، أسس وتطبيقات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
٨. رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٦): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد السابع: الخدمات الدينية الإسلامية.
٩. رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٦): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثامن: الخدمات الدينية المسيحية.

١٠. رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٦): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد التاسع: الخدمات البريدية.
١٠. رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٧): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد العاشر: خدمات الاتصالات.
١١. رئاسة مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، اللجنة النوعية للخدمات الاجتماعية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٧): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد رقم (١١): الخدمات التجارية.
١٢. صلاح عبد الجابر عيسى (١٩٨٢): جغرافية العمران الريفي، دراسة تطبيقية على مركز رشيد، النهضة العربية، القاهرة.
١٣. صلاح عبد الجابر عيسى (١٩٨٤): تخطيط وتخطيط المستوطنات الريفية، دراسة جغرافية أصولية وتطبيقية، النهضة العربية، القاهرة.
١٤. صلاح عبد الجابر عيسى (٢٠٠٨): دراسات جغرافية عن البيئة الريفية، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم.
١٥. صلاح عبد الجابر عيسى (٢٠١٩): جغرافية الريف منهجيات وقضايا متطورة، مطابع جامعة المنوفية.
١٦. عبد الحميد إبراهيم ربيع (٢٠١٨): جغرافية الخدمات، أسس وتطبيقات، الكتب الجامعية، المنصورة، ٢٠٢١.
١٧. فتحى محمد أبو عيانة (١٩٩٩): جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقريّة والمدينة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
١٨. فؤاد بن غضبان (٢٠١٣): جغرافية الخدمات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٩. مازن بن عبدالرحمن الهيتي (٢٠١٣): جغرافية الخدمات، أسس ومفاهيم، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢٠. محمد مدحت جابر (٢٠٠٣): جغرافية العمران الريفي والحضري، الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢١. مصطفى البغدادي (١٩٩٨): التعليم والصحة في محافظة الإسماعيلية، دراسة في جغرافية الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لكلية الآداب، جامعة عين شمس.
٢٢. ممدوح شعبان الدبس (٢٠٠٦): جغرافية الخدمات، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة الروضة، جامعة دمشق، دمشق.
٢٣. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٤): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الأول: الخدمات التعليمية.
٢٤. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٤): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثاني: الخدمات الصحية.
٢٥. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة المركزية للبحوث والدراسات والتخطيط الإقليمي (٢٠١٥): دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الرابع: الخدمات الثقافية.

ثانيا - المراجع والمصادر الأجنبية:

1. Axon, S., (2017): Relocation, relocation: perspectives on the spatio-temporal impacts of health services transitions. The Geographical Journal Volume 183, Issue 3. First published: 24 May 2017.
2. Casey, M. et al., (2002): Pharmacy Services in Rural Areas: Is the Problem Geographic Access or Financial Access? The Journal of Rural Health. Vol. 18, No. 3. Summer 2002, pp. 467-477.
3. Ehlers, E., (1977): Aegypten: Bevoelkerungswachstum und Nahrungsspielraum. In: Geographische Rundschau 29, 98-107.
4. Ehlers, E., (1984): Aegypten: Zur Urbanisierung einer agaren Gesellschaft. In: Geographische Rundschau 36, 220-228.
5. Giddens, A., (1992): Die Konstitution der Geesellschaft: Grundzuege einer Theorie der Strukturierung. Frankfurt.
6. Hedlund, M., et al., (2017): Repopulating and revitalising rural Sweden? Re-examining immigration as a solution to rural decline. The Geographical Journal. Volume 183, Issue 4. First published: 31 August 2017.

7. Ibrahim, F.N. (1996): Aegypten: eine geographische Landeskunde. (Wissenschaftliche Laenderkunden, Bd.42). Darmstadt.
8. Janzen, J., 2007. Der Transformationsprozess im laendlichen Raum des Nildeltas, Agypten, Abhandlungen-Anthorpographie, Bd. 68, Berlin.
9. Meyer, G., 1993. Die Expansion der aegyptischen Bewaesserungswirtschaft im Zeichen der "Grueene Revolution" und einer wirtschaft Liberalisierung. In: POPP,H.; ROTHER, K. (Hrsg.): Die Bewaesserungsgebiete im Mittelmeerraum. Passauer Schrifetn zur Geographie 13, 141-150.
10. Meyer, G., (1995): Liberisierung und Privatisierung der aegyptischen Landwirtschaft. In: Z. f. Erdkunde 49, 17-31.
11. Mueller-Mahn, D., (2001): Aegyptens laendlicher Raum im Umbruch. In: Geographische Rundschau 53, H. 6, S. 4-10.
12. Mueller-Mahn, D., (2002): Fellachendoerfer, sozialgeographischer Wandel im laendlichen Aegypten, EW 127, Franz Steiner Verlag Stuttgart.
13. Obi, C. et al., (2020): How does international migration impact on rural areas in developing countries? A systematic review. Journal of Rural Studies 80 (2020) 273–290.
14. Tickell, A., (2002): Geography of Service: Progress in the Geography of Service, Progress Report, School of Geographical Sciences. University of Bristol. Bristol. U.K.
15. Woods, M., (2011): Rural Geography: Processes, Responses and Experiences in Rural Restructuring. SAGE Publications Ltd. London.

Rural Services in the Local Unit of the Village of Istanha Menoufia

ABSTRACT

This study aimed to identify the spatial distribution of services in the villages of the local unit of Istanha, analyze the spatial distribution pattern of services, identify the adequacy, efficiency of these services provided, and the extent of satisfaction of the beneficiaries of these services.

This is done through field examination of a random sample of recipients of these services, a number of personal interviews and field survey of land uses with the aim of analyzing the spatial distribution of services and their evaluation in the region, using a set of satellite Image.

The study followed the descriptive analytical approach of geography; To identify, analyze, describe and interpret the facts related to the study, in addition to using quantitative and statistical methods, and analyzes of remote sensing data and geographic information systems to determine the extent to which services comply with the rates and planning standards followed by the study.

The study came out with a number of results and recommended the need to complete all necessary services and to adhere to the standards and considerations set by the study.

Key Words: Rural services, The local unit of the village of Istanha, Bagour district, Menoufia Governorate, Remote sensing, Geographical information systems.

البحث السادس

التحليل الجغرافي لمواقع المحلات العمرانية

شرقي نهر النيل في محافظة المنيا*

أ.د. اسماعيل يوسف إسماعيل**

الملخص:

تتوزع قرى النطاق الشرقي لمحافظة إمنيا والتي يبلغ عددها ٤٠ قرية على مسافة تناهز ١١٠ كم على طول السهل الفيضي لنهر النيل بطول المحافظة. وتمثل تلك القرى ٨,٥% من جملة قرى المحافظة ويقطنها نحو ٩% من جملة سكانها. ونشأت هذه القرى على عدة جيوب طولية ضيقة من السهل الفيضي أسفل حواف التلال المتبقية من جبال البحر الأحمر شرقي مجرى النهر والتي تمثل الحافة الشرقية للسهل الفيضي. كما توجد بعض آثار العمران المصري القديم وآثار أخرى تمتد حتى تاريخ رحلة العائلة المقدسة والفترة القبطية، وتقع هذه الآثار أعلى حواف السهل الفيضي. كذلك توجد بعض مظاهر التعمير المتناثرة على الاراضي المستصلحة ومناطق المحاجر بين طريق الصعيد الصحراوي الشرقي وحواف السهل الفيضي في المحافظة، بالإضافة لمدينة إمنيا الجديدة.

ويتناول هذا البحث الخصائص الجغرافية العامة للنطاق الريفي الشرقي لمحافظة المنيا، مع التركيز على خصائص مواقع قرى هذا النطاق، والعوامل الجغرافية المؤثرة عليها، وتاريخ نشأتها، وكذا استعراض مظاهر العمران الأخرى شرقي نهر النيل بمحافظة المنيا.

* مقالة القيت في الندوة الخامسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجتمر) ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ بعنوان "الخدمات الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

** أستاذ الجغرافيا المتفرغ، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

تمهيد:

ظهرت القرى في مصر منذ أن مارس الإنسان الزراعة المستقرة حيث كان من الضروري ان يسيطر على النيل مما تطلب محلات ثابتة للسكن وتنظيم اجتماعيا وسياسيا للسكان. فمذ أن بدأ الجفاف يسود الصحارى المصرية في العصر الحجري الحديث منذ قرابة عشرة آلاف عام بدأت القرى الباكرا بعيدا عن النهر لتكون في مأمن من اغراق الفيضان ولم تكن بعيدة كثيرا عن النيل لحاجتها الدائمة للمياه. من هنا اختيرت المواضع الأولى للقرى المصرية عند مصبات الأودية الفرعية التي تصب في النيل.

لذلك تكاد مواقع الحضارات المصرية القديمة على حواف الدلتا وفي الصعيد متماثلة حيث نشأت في أحواض تلك الأودية الفرعية على ارتفاع يزيد عن عشرة أمتار عن منسوب السهل الفيضي الحالي لوادي النيل واستغرق نزولها إلى السهل واقترابها من النهر سبعة آلاف عام حين استأنس الإنسان النهر كلية (أحمد علي إسماعيل، ١٩٨٢م).

وبمقارنة اتساع السهل الفيضي غربي نهر النيل بالمحافظة باتساعه في القطاع الشرقي، يتبين التقطع الشديد للسهل الفيضي وضيقه في شرق نهر النيل حيث لايزيد اتساعه في مواقع معينة عن ٤,٣ كم كحد أقصى، واختفائه في عدة مواقع، بعكس الجانب الغربي من السهل الذي يزيد اتساعه عن ٢١ كم ولا يقل عن ١٠ كم في الغرب. وقد خضعت نشأة قرى محافظة المنيا القديمة على السهل الفيضي لنفس الضوابط على مسافات متباينة من النهر. وفي فترات تالية ظهرت قرى أحدث وعزب ومنشآت، واعتمدت زماماتها الزراعية سابقا نظام ري الحياض وتعتمد حاليا على الري بالراحة.

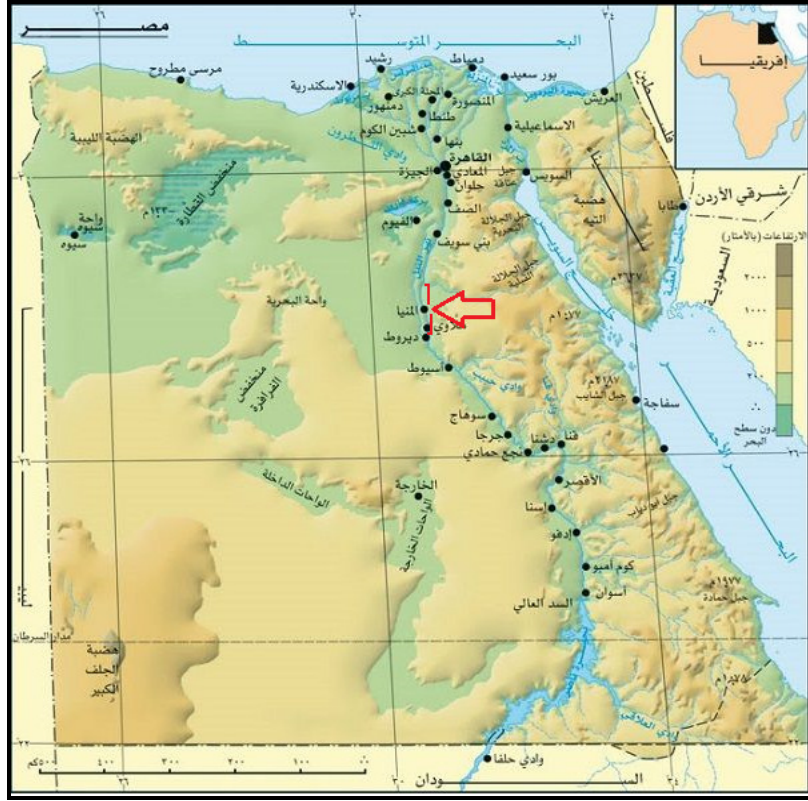
ونتيجة لتقطع وضيقة السهل الشديد في الشرق نشأت القرى في جيوب متباعدة وبلغ متوسط تباعدها نحو ٣,٧ كم. وتتبع تلك القرى ٨ مراكز إدارية فقط لها حيزا ارضيا على الضفة الشرقية من بين ١٢ وحدة إدارية بالمحافظة. ويبلغ متوسط عدد القرى التابعة لكل مركز في الجانب الشرقي من النهر أقل من ٤ قرى لكل مركز إداري إذ تتراوح ما بين ٦ قرى في مركز المنيا وقرية واحدة في مركز مطاي.

ونتيجة للنمو السكاني وزيادة الطلب على السكن والخدمات وزيادة الأنشطة الاقتصادية بمنطقة الدراسة، شهدت عدة صور للنمو العمراني منها ظهور مدينة المنيا الجديدة، والتمدد العمراني للقرى القائمة وبخاصة في اتجاه حافة السهل الفيضي الشرقية والشواهد الأثرية القديمة أعلا الحافة، وظهور سكن مؤقت بمناطق المحاجر القريبة، وسكن متناثر في الاراضي المستصلحة، شجع على ذلك وجود طريق القاهرة أسوان

الصحراوي الشرقي والطريق العرضية عليه. لكن سيتم تركيز الدراسة على القطاع الريفى الشرقى بالمحافظة المتاخم لمجرى النهر.

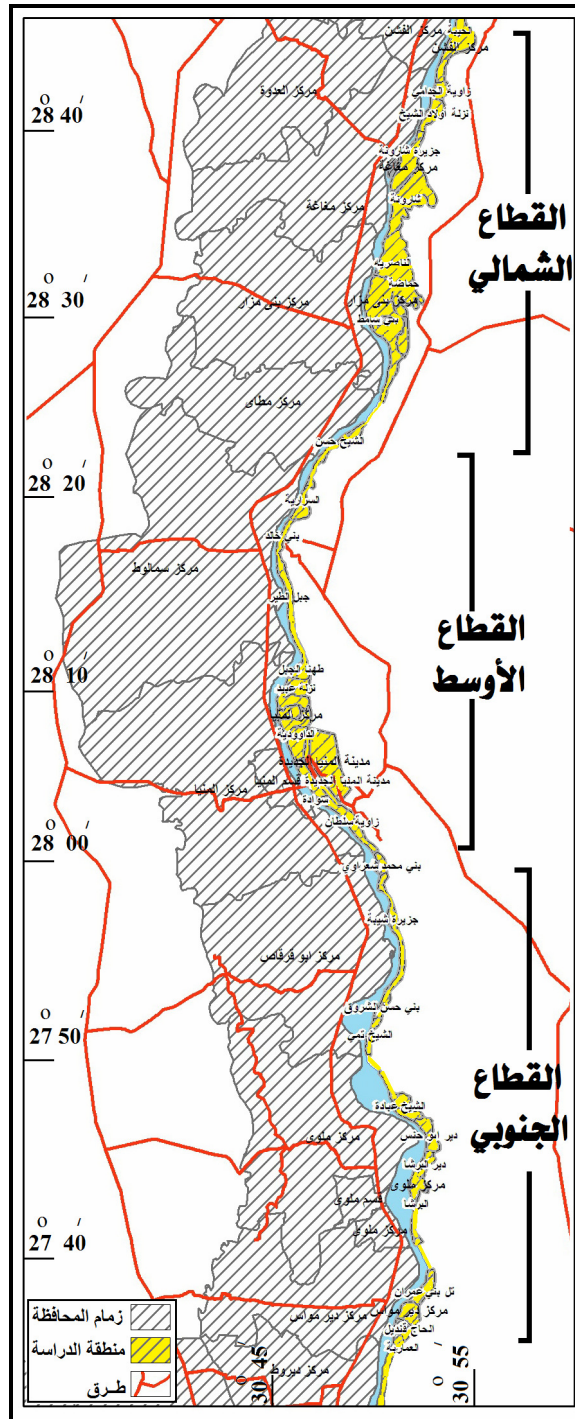
(١) موقع وفزيوغرافية منطقة الدراسة:

يبلغ طول منطقة الدراسة نحو ١١٠ كيلو متر وتمتد على الضفة الشرقية لنهر النيل بطول محافظة المنيا بين دائرتى عرض ٣٥° ٢٧، و ٤٠° ٢٨ شمالاً (شكل ١).



شكل (١) : الموقع العام لمنطقة الدراسة.

ويتخذ توزيع المحلات العمرانية (المسجلة في تعداد ٢٠٠٦م) شكل عنقودي طولي متتابع بمحاذاة النيل، حيث يوجد ٤٠ قرية تتوزع في جيوب تقع على مقربة من مجرى النهر حيث ترتبط أغلب مواضعها بالمساحات الطمبية الضيقة والمتقطعة من السهل الفيضى شرقى النيل على طول محافظة المنيا، وقد تم تقسيم المنطقة إلى ٣ قطاعات (شكل ٢).



شكل (٢) : امتداد منطقة الدراسة.

وتمثل قرى هذا النطاق نحو ٨,٤% فقط من جملة قرى المحافظة ويقطنها نحو ٩,٢% فقط من جملة سكان المحافظة. ويبلغ متوسط المسافة بين تلك القرى أقل من ٣,٧ كم ، وتتبع تلك القرى ٨ مراكز إدارية فقط لها حيزا أرضيا على الضفة الشرقية من بين ١٢ وحدة إدارية بالمحافظة. ويبلغ متوسط عدد القرى التابعة لكل مركز أقل من ٤ قرى لكل مركز إداري إذ تتراوح ما بين ٦ قرى في مركز المنيا و قرية واحدة في مركز مطاي.

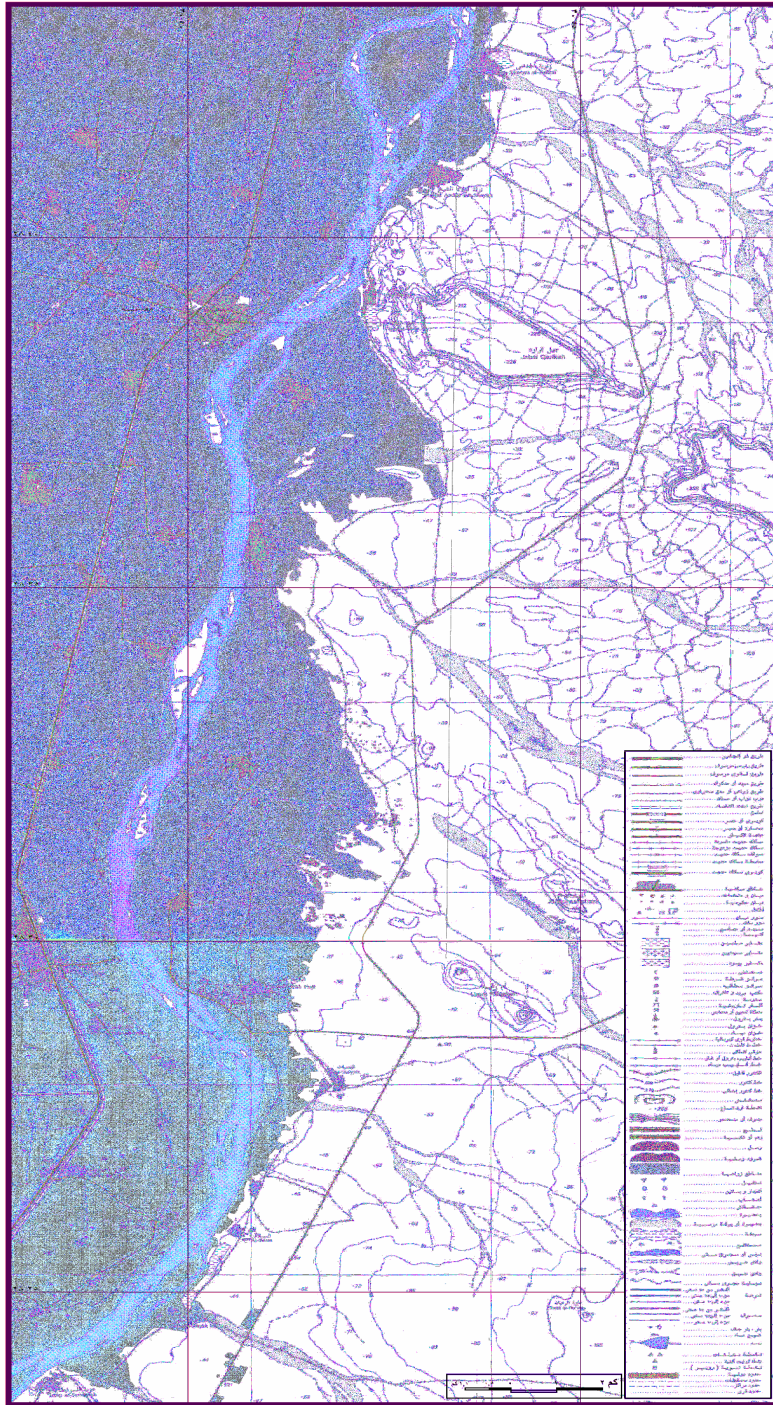
وتعكس فزيوغرافية المنطقة physiography سماتها الطبوغرافية والجيولوجية واختلاف أشكال السطح تبعا للارتفاع وطبيعة الانحدار ونوع التربة، وكلها عوامل تؤثر في سمات العمران في المنطقة، وفي مظاهر تفاعل السكان فيها.

وتوضح الخريطة الطبوغرافية (شكل ٣ أ، ب، ج)، أن عرض تلك الجيوب يتراوح بين ٤,٥ كم وبضعة أمتار وتُمثل في سهل فيضي ضيق متباين الإتساع ينحدر إحدارا هينا في إتجاه الغرب نحو خط الشاطئ، كما ينحدر نحو الشمال من منسوب ٤٤ مترا عند قرية الحاج قنديل جنوبا إلى ٣٤ مترا عند قرية زاوية الجدامي شمالا على طول ١١٠ كم.

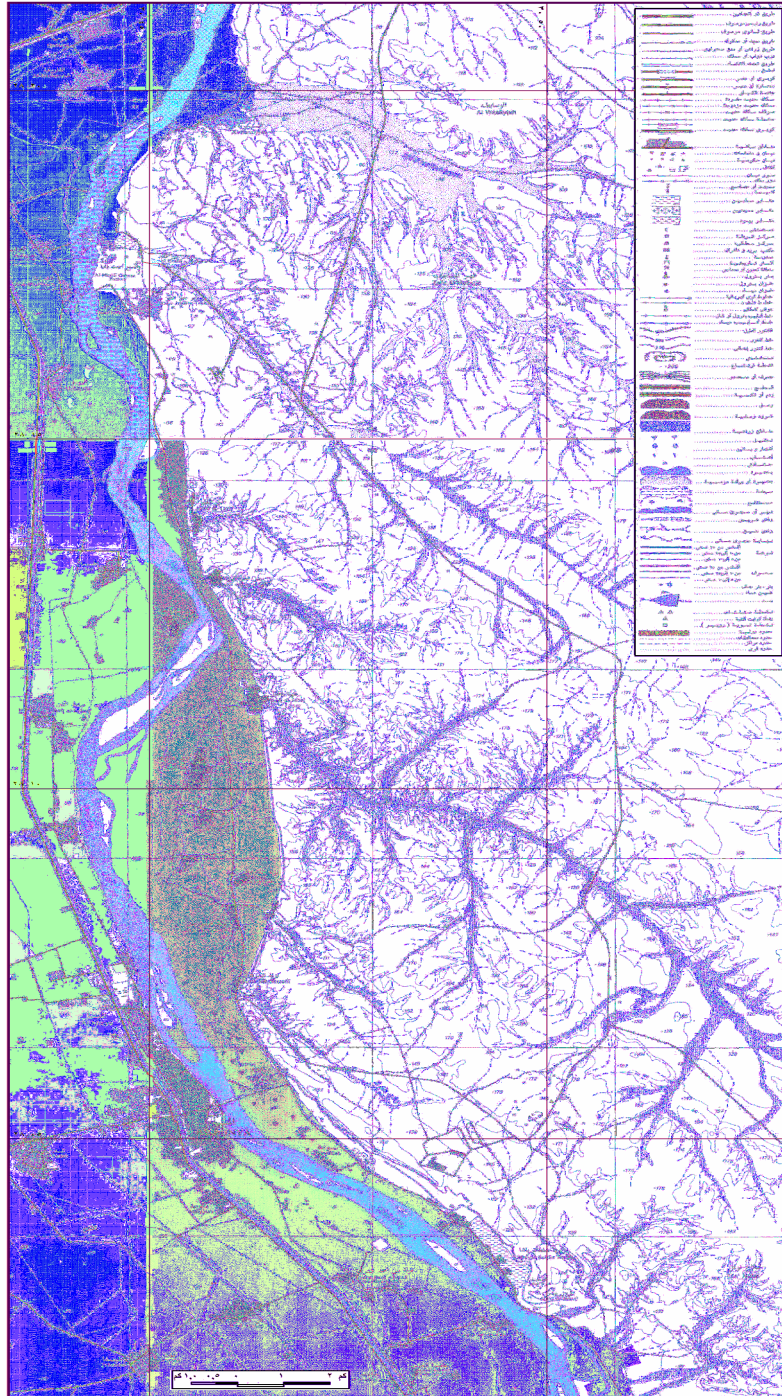
كما توضح الخريطة الجيولوجية (شكل ٤) أن هذه الجيوب تقع في أماكن تراجع حواف الحجر الجيري الإيوسيني بعيدة عن المجرى والتي تكونَ عندها اجزاء متقطعة للسهل الفيضي لنهر النيل نشأ عليها كثير من المحلات العمرانية الريفية وبخاصة بالقرب من مصبات الأودية الجافة المنحدرة من الشرق إلى مجرى نهر النيل في الغرب.

فقد أدى الضيق الشديد لنطاق الارسابات الفيضية النيلية Nile Silt، وتقطعها بمنطقة الدراسة، لارتفاع قيمة هذه الأراضي مما أدى لامتداد عمران بعض القرى على ارسابات المراوح الفيضية Fan conglomerate للأودية الجافة المنحدرة غربا في اتجاه نهر النيل. كذلك امتد العمران الحديث إما على أقدم الحافة الشرقية أو حواف وجوانب الأودية الجافة وعلى مقربة من إرسابات بطون الأودية Wadi deposits.

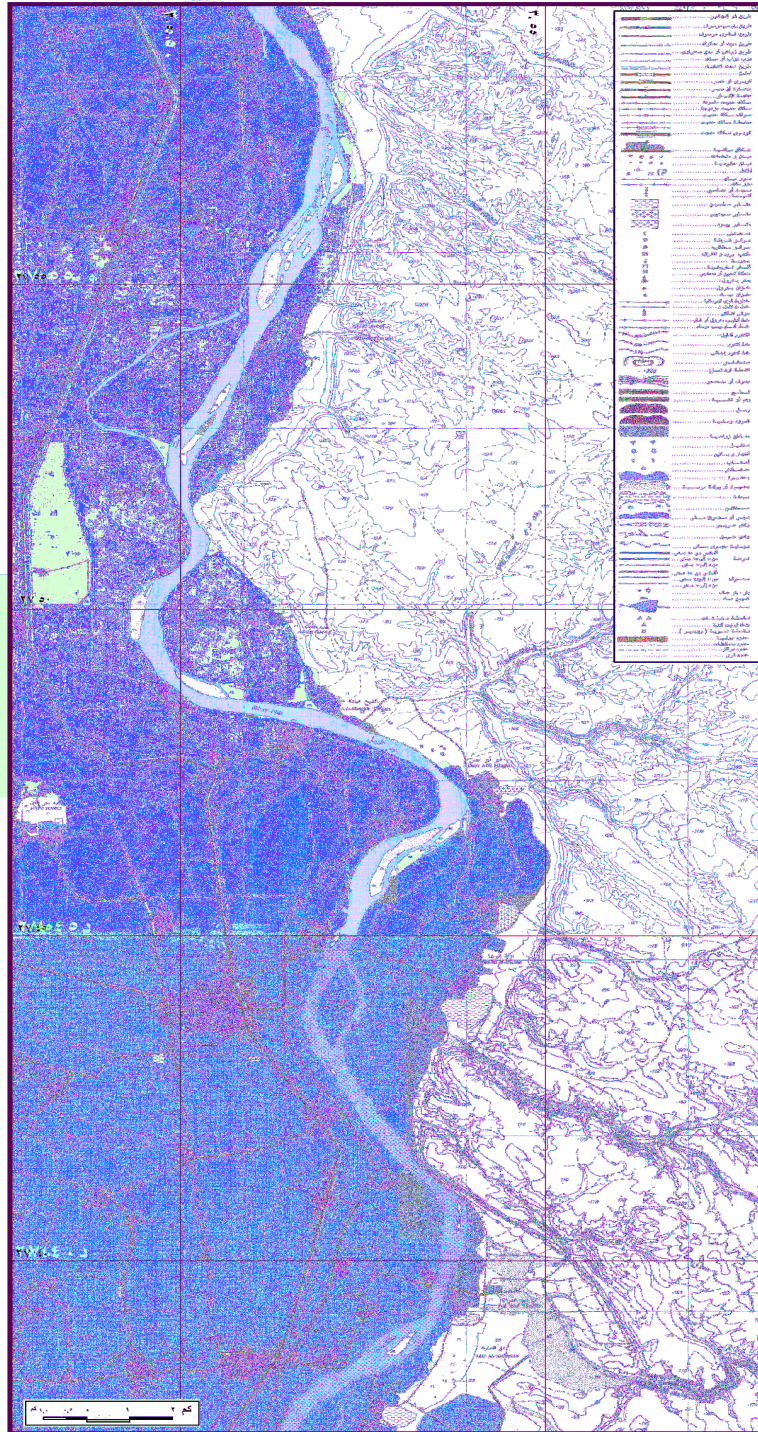
وكلما تزايد تعقد وارتفاع السطح الذي يحف بهذا النطاق الضيق من جهة الشرق؛ تبدو الأقدام الغربية لمرتفعات البحر الأحمر على هيئة حواف تطل أحيانا في بعض المواقع مباشرة على خط شاطئ مجرى النهر: كما عند اقدم جبل البرشاوي، الذي يتكون من تكوينات مجموعة طيبة التي تعود لعصر الإيوسين الأدنى (Thebes Group) وهي صخور طباشيرية بحرية وبحيرية).



شكل (٣-أ) : القطاع الشمالى لمنطقة الدراسة.



شكل (٣-ب) : القطاع الأوسط لمنطقة الدراسة.



شكل (٣-ج) : القطاع الجنوبي لمنطقة الدراسة.

كما تبدو أقدام المرتفعات على هيئة تلال متبقية من تراجع الحواف، وتكون هذه التلال قريبة أحيانا من قرى المنطقة مثل جبل ام رقبة المكون من الحجر الجيري البحري (تكوينات مغاغة Maghagha Formation) الذي يعود لعصر الإيوسين الأوسط وتشرف قمته بمنسوب يتعدى ١٠٠ مترا من مسافة ٤,٥ كم على السهل الفيضي عند قرية الشيخ فضل.

وكذلك الحال جبل قراره الذي يعود لعصر الإيوسين الأعلى والمكون من (تكوينات قرارة Qarara formation) وهي تكوينات طفلية بحرية إلى جيرية، وتشرف حافته، بمنسوب يزيد عن ٢١٠ مترا، على الطرف الشرقي للسهل الفيضي عند قرية عزبة قرارة من مسافة كيلومتر واحد من القرية.

وقد تكون أقدام المرتفعات اقرب من ذلك بكثير، وامتد في اتجاهها عمران بعض القرى مثل عمران قرية جبل الطير القبلي، وقرية طهنا الجبل، وقرية نزلة الشرفاء، وعزبة ابو فيليبو، وقرية سواده التي يشرف عليها اقدم جبل الطير المكون من صخور عصر الإيوسين الأوسط، تكوين سمالوط (Samalut Formation) الجيري النيوموليتي بمنسوب يبلغ ١٥٠ مترا من مسافة تتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ مترا فقط .

كذلك تشرف اقدم جبل: البرشاوى وجبل ابو حصاه وجبل العمراني على قرى بنى حسن الشروق، ونجع شبيه، ودير ابو حنس، ودير البرشا، ونزلة البرشا والبرشا، ونل بنى عمران بمنسوب ١٥٠ مترا ومن مسافة تتراوح بين ٤٠٠ و ١٢٠٠ مترا.

٢) مظهر الأرض وظروف نشأة قرى منطقة الدراسة:

يتخذ مظهر الأرض في منطقة الدراسة نمطا طالما يتكرر على جانبي السهل الفيضي لنهر النيل في مصر وبخاصة الجانب الشرقي حيث تشرف التلال المتبقية من جبال البحر الأحمر وحوافها على السهل الفيضي والقرى القريبة منه في مشهد يجمع بين المياه الجارية والمزارع الخضراء والصحراء المقفرة "شكل ٥"، و "شكل ٦".

وتختلف قرى منطقة الدراسة في ظروف نشأتها من حيث زمن النشأة والمواقع التي نشأت عليها على السهل الفيضي وحده الشرقي. واعتبر "محمد رمزي، ١٩٤٥م" في قاموسه الجغرافي أن البلاد التي نشأت منذ عهد المصريين القدماء وحتى أيام آخر العهد المملوكي وبخاصة "الملك الأشرف شعبان" كما جاءت في كتاب: "إبن الجيعان، ٨٨٣هـ، ٤٧٨م" (التحفة السنية)، بلاد قديمة، وما تلا ذلك التاريخ بلاد حديثة.

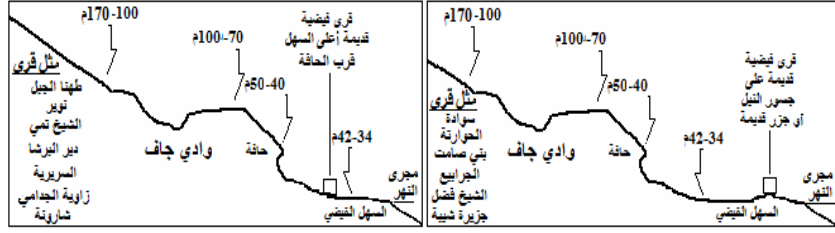


شكل (٥) : مظهر الارض عند قرية بني حسن.



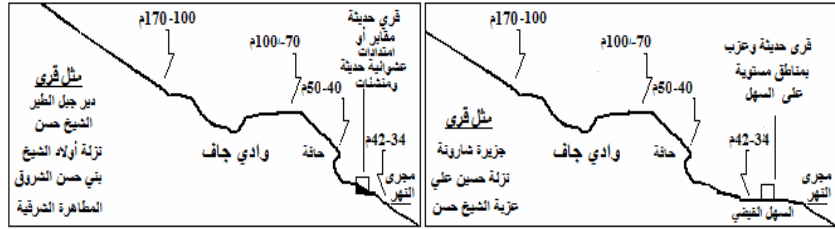
شكل (٦) : مظهر الارض عند قرية دير أبوحنس.

ويوضح (شكل ٧) مواضع القرى الفيضية القديمة التي نشأت على السهل الفيضي على الجسور النيلية القديمة والجزر المرتفعة أعلا من مستوى الفيضان، وكذا التي نشأت على عند حد السهل الفيضي الشرقي أسفل عند أقدام التلال المتبقية من جبال البحر الاحمر حيث كان الارتفاع عن مستوى الفيضان عامل اساسي في اختيار مواضع السكن.



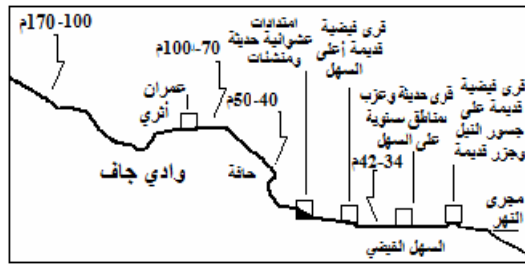
شكل (٧) : قطاع عرضي بمنطقة الدراسة يوضح مواقع نشأة القرى القديمة كما جاءت عن محمد رمزي.

كذلك يوضح (شكل ٨) مواقع القرى الحديثة والعزب والمنشآت التي نشأت على السهل الفيضي، وكذا التي نشأت أعلا من حد السهل الفيضي الشرقي عند أقدم التلال المتبقية من جبال البحر الاحمر وبعضها تشرف مباشرة على مجرى النهر. وهذه القرى إما أنها انفصلت عن القرى القديمة أو نشأت تابعة لها نتيجة للنمو السكاني والتوسع في الزراعة أو لأسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أخرى كما ذكر "محمد بك رمزي، ١٩٤٥م".



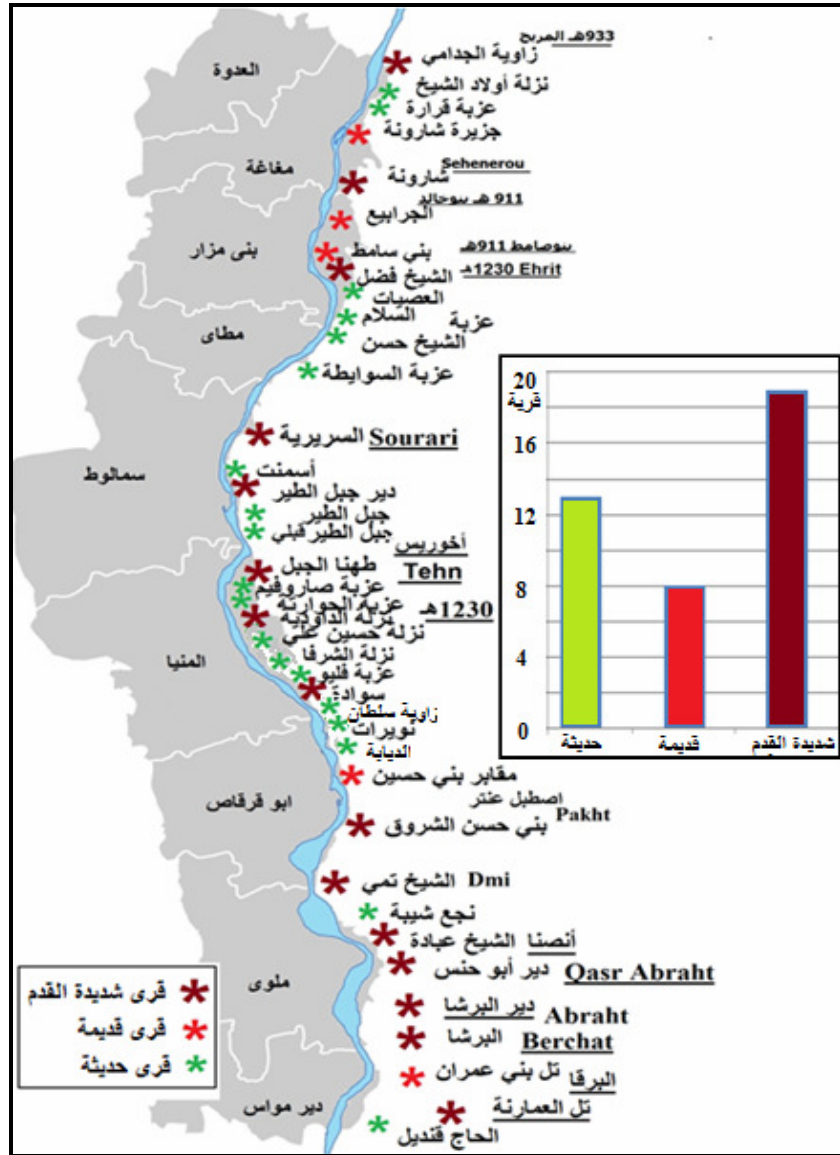
شكل (٧) : قطاع عرضي بمنطقة الدراسة يوضح مواقع نشأة القرى الحديثة كما جاءت عن محمد رمزي.

ويوضح القطاع التالي (شكل ٩) تصورا للمظهر العام بمنطقة الدراسة بما فيه مواقع العمران الأثري أعلا حواف السهل الفيضي.



شكل (٩) : قطاع للمظهر العام بمنطقة الدراسة ومواقع العمران.

ويوضح (شكل ١٠) أعمار قرى المنطقة، وتم تقسيم القرى القديمة لقسمين هما: قرى شديدة القدم ولها أسماء مصرية قديمة أو قبطية، وقرى قديمة كانت موجودة في آخر العهد المملوكي (٩٣٠ هجرية - ١٥٣٥ ميلادية). كما يوضح الشكل القرى الحديثة وبخاصة التي تم فصلها أو تسميتها منذ عهد أسرة محمد علي.



شكل (١٠) : تصنيف قرى منطقة الدراسة حسب العمر التقريبي.

٣) تصنيف مواضع قرى منطقة الدراسة:

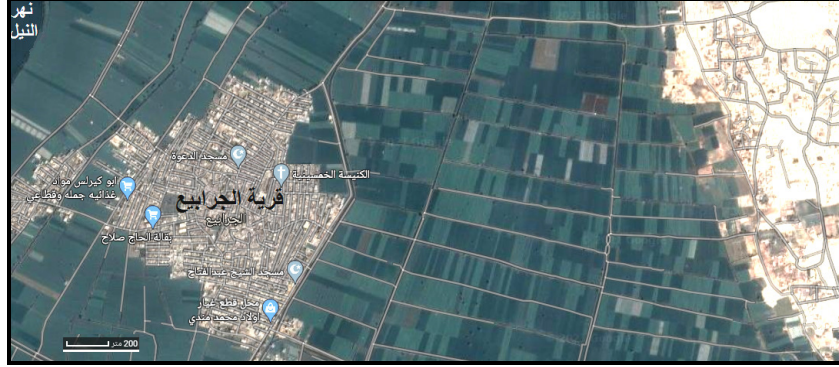
بناء على ما سبق يمكن تصنيف مواضع قرى منطقة الدراسة إلى ما يلي (جدول ١):

جدول (١) : تصنيف قرى منطقة الدراسة "من الشمال للجنوب" تبعا للموضع.

الموضع			قرى تقع على السهل الفيضي	الاسم
قرى اوجزاء منها تقع عند حد السهل الفيضي أو تمتد خارجه	عند مصب وادي جاف أو على أحد جوانبه أو على جزء من مروحة فيضية	مناطق شبه منبسطة الى جوار السهل الفيضي		
	*			١ زاوية الجدامي
*				٢ نزلة اولاد الشيخ
	*			٣ عزبة قرارة
			*	٤ جزيرة شارونة
	*			٥ شارونة
			*	٦ الجرابيع
			*	٧ بنى سامط
			*	٨ الشيخ فضل
*				٩ العصبيات
*				١٠ السلام
			*	١١ عزبة الشيخ حسن
*				١٢ عزبة السوايطة
	*			١٣ السريية
*				١٤ اسمنت
	*			١٥ دير جبل الطير
	*			١٦ جبل الطير
	*			١٧ جبل الطير القبلي
	*			١٨ طهنا الجبل
			*	١٩ عزبة عبيد صاروفيم
			*	٢٠ عزبة الحوارة
			*	٢١ نزلة فرج
			*	٢٢ نزلة الداوية
	*			٢٣ نزلة حسين علي
	*			٢٤ نزلة الشرفاء
			*	٢٥ عزبة فلبو
	*			٢٦ سودة
*				٢٧ زاوية سلطان
	*			٢٨ نويرات
	*		*	٢٩ الديابة
	*			٣٠ مقابر بني حسين
	*			٣١ بني حسن الشروق
*				٣٢ الشيخ نمي
			*	٣٣ نجع شيبية
*				٣٤ الشيخ عبادة
	*		*	٣٥ دير ابوحنس
	*		*	٣٦ دير البرشا
	*			٣٧ البرشا
	*			٣٨ تل بني عمران
*				٣٩ تل العمارنة
*				٤٠ الحاج قنديل
١٠	٧	١٢	١١	جملة (٤٠)

أ- قرى مواضعها على السهل الفيضي:

وتقع على أراضي التربة الطميية السوداء ويبلغ متوسط منسوبها ٣٨م، وهي إما تتوسط مناطق منسعة نسبياً مثل قرية الجرابيع (شكل ١١)، أو تقع قريبة من مجرى النهر مثل قرية سواده (شكل ١٢)، وتشمل قرى: جزيرة شارونة، بني سامط، الشيخ فضل، عزبة صاروفيم، عزبة الحوارثة، نزلة الداودية، نزلة حسين علي، عزبة أبو فيليبو، نجع شيبية.



شكل (١١) : موضع قرية الجرابيع على وسط السهل الفيضي الشرقي.



شكل (١٢) : موضع قرية سواده على السهل الفيضي بالجانب الشرقي لمجرى النهر.

ب- قرى اوجزاء منها على حد السهل الفيضي الشرقي أو تمتد خارجه:

١. قرى تقع عند مصب وادي جاف أو على أحد جوانبه أو على مروحة فيضية:

وتجمع مواضع هذه القرى بين وقوعها أسفل الحواف عند أقدام التلال وبين وقوعها عند مصبات الأودية الجافة على الطرف الشرقي للسهل الفيضي الشرقي وهي: شارونة وامتدت نحو وادي شارونة، والسريرية عند وادي السريرية، وقرية جبل الطير عند وادي

خشم الوادي، وقرية جبل الطير القبلي لوادي جبل الطير"شكل ١٣" و"شكل ١٤"، وطهنا الجبل عند وادي الطهناوي، وشرقي نزلة حسين وامتدت الى وادي الشيخ محمد، ونزلة الشرفا عند مصب وادي الشرفا، وجنوب شرق قرية سواده وامتدت نحو الحافة، وشرقي زاوية سلطان وامتدت أسفل تلاع نوفل، والمنطقة الصناعية جنوب غرب المنيا الجديدة، وشمال المطاهرة الشرقية وامتدت جميعها في مصب وادي المشجيج وبعثران، وشرقي دير أبو حنس، ومدافن قرية دير البرشا اسفل الحافة، ومدافن وسكن شرق قرية البرشا على وادي البرشاوي، وقرية نوير عند وادي المشناقي "شكل ١٥".



شكل (١٣) : قرية جبل الطير القبلي عند مصب وادي جبل الطير.

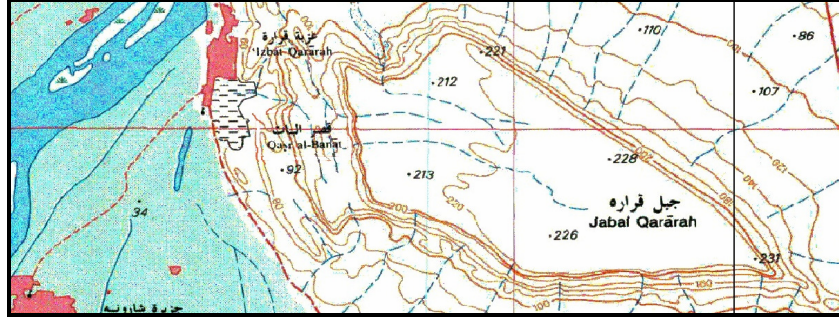


شكل (١٤) : قرية جبل الطير عند مصب وادي خشم الوادي.



شكل (١٥) : قرية نوير عند مصب وادي المشناقي.

٢. قرى عند حد السهل الفيضي تقع أسفل الحافة أو أسفل تلال متبقية منعزلة: مثل قرية الشيخ فضل ويشرف عليها جبل أم رقية، و عزبة قرارة (شكل ١٦) ويشرف عليها جبل قرارة، وقرية جبل الطير القبلي، وطهنا الجبل (شكل ١٧)، ونزلة الشرفا (شكل ١٨)، وعزبة أبو فليبو، وسوادة التي أسفل جبل الطير، قرى بني حسين الشروق، ونجع شيبية، ودير أبو حنس، ودير البرشا، والبرشا، وتل بني عمران أسفل حواف جبل البرشاوي التي يبلغ ارتفاعها أكثر من ١٧٠ مترا وجبل أبو حصة وجبل العمراني.



شكل (١٦) : عزبة قرارة أسفل جبل قرارة وعند مصب وادي قرارة.



شكل (١٧) : قرية طهنا الجبل أسفل حافة جبل الطير وعند مصب وادي الطهناوي.



شكل (١٨) : قرية نزلة الشرفا أسفل حافة جبل الطير وعند مصب وادي الشرفا.

٣. قرى تقع في مناطق شبه منبسطة عند حد السهل الفيضي:

ويصادف مواضعها وقوعها على اراض قليلة الانحدار لا تحيط بها الحافات او تقع بعيدة عن أقدام التلال وبعيدة عن مصبات الأودية الكبيرة ومنها، من الشمال إلى الجنوب، قرى: نزلة أولاد الشيخ (شكل ١٩)، العصيات، السلام، عزبة الشيخ حسن، عزبة السوايطة، أسمنت، الشيخ تمي (شكل ٢٠)، الشيخ عبادة، تل العمارنة، الحاج قنديل.



شكّل (١٩) : قرية نزلة أولاد الشيخ



شكّل (٢٠) : قرية الشيخ تمي.

٤) مواضع العمران الإثري والمعاصر بالمنطقة:

أ- العمران الأثري والديني بمنطقة الدراسة:

يتخلل المنطقة آثار العمران المصري القديم والقبطي والروماني والاسلامي على مناسيب أعلى من السهل الفيضي أعلى الحافة الشرقية على منسوب يتراوح بين ٧٠م وأكثر من ١٠٠م، أي أعلا بنحو ٤٠م في المتوسط عن مستوى السهل الفيضي. وقد شجع على صعود عمران القرى القائمة على السهل الفيضي وأطرافه للأعلى شرقا وجود الأديرة والمقابر أعلى الحافات حيث أنس بها السكان الجدد. ومن آثار منطقة الدراسة من الشمال للجنوب: دير العذراء، وكنيسة العائلة المقدسة وكنيسة ابو مقار، بجبل الطير (شكل ٢١).

كذلك توجد أطلال كنيسة الشهيد مار مينا، ومعبد نيرون (شكل ٢٢)، شرقي قرية طهنا الجبل، ودير الشهيد أباهور البهجوري شرقي سواده، ومقام الشيخ ياسين، وهرم حبنو بزاوية سلطان، وزاوية الأموات ومقابر زاوية الميتين (شكل ٢٣).



شكل (٢١) : دير العذراء بجبل الطير.



شكل (٢٢) : معبد نيرون شرقي طهنا الجبل، وأطلال كنيسة الشهيد مار مينا.



شكل (٢٣) : قاعدة الهرم الملكي "حبنو" بزاوية الاموات، ومقابر زاوية الميتين بزاوية سلطان.

كذلك يوجد كهف أرطميدوس جنوب بني حسن الشروق (شكل ٢٤)، كنيسة مار يوحنا جنوب قرية الشيخ تمي، كنيسة الشهيد بأسخريون ودير ابو حنس ودير البتول للراهبات شرقي قرية أبو حنس، دير الصعود بجبل أنصنا شرق قرية دير البرشا، ومسجد الخطابية شرقي قرية البرشا، ومسجد الصحابي عبادة بن الصامت بقرية الشيخ عبادة وبه منئذنين من العصرين الأيوبي والعثماني وهو مسقط رأس ماري القبطية زوجة النبي صلى الله عليه وسلم (شكل ٢٥). ويوضح (شكل ٢٦) مواقع الآثار القبطية بمحافظة المنيا ومسار رحلة العائلة المقدسة بين دير العذراء بمحافظة المنيا ودير المحرق بمحافظة اسيوط. ومن المعلوم أن دير العذراء الواقع فوق تل على الجانب الغربي من قرية جبل الطير يعود تاريخه إلى عهد الملكة هيلاثة أم الإمبراطور قسطنطين، التي بنيت الكنيسة الأثرية داخل الدير عام ٣٢٨ ميلادية، وهي كنيسة منحوتة في الصخر وأهم ما يميز الكنيسة هو المغارة التي مكثت بها السيدة العذراء لمدة ٣ أيام خلال رحلتها، إضافة إلى حفر المعمودية في جسم العمود الواقع بالجهة الجنوبية لصحن الكنيسة، وهيكل المذبح المنحوت في الصخر.

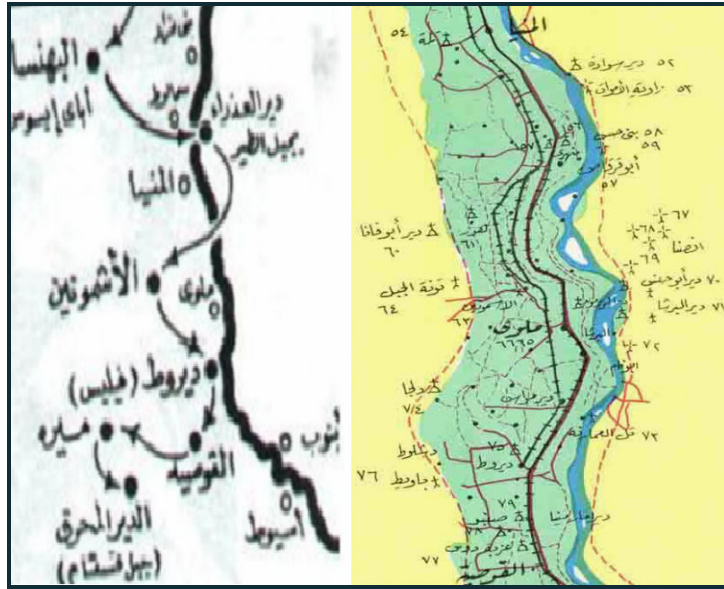


شكل (٢٤) : كهف أرطميدوس جنوب بني حسن الشروق.



شكل (٢٥) : مسجد الصحابي عبادة بن الصامت بقرية الشيخ عبادة مسقط رأس ماري القبطية.

ويوضح شكل (٢٧) إقتراب مواضع الامتداد العمراني لقرى السهل الفيضي من مواضع العمران الأثري كما في شرقي قرية بني حسين الشروق.



شكل (٢٦) : المواقع الأثرية القبطية في محافظة إمنيا ومسار رحلة العائلة المقدسة في الصعيد.



شكل (٢٧) : إقتراب مواضع الامتداد العمراني للقرى الفيضية من العمران الأثري أعلا الحافة الشرقية.

كذلك توجد منطقة آثار تل العمارنة بمقارها الشمالية والجنوبية (شكل ٢٨)، وتمتد بين قريتي تل بني عمران والحاج قنديل على يسار مروحة وادي أبو حصوة البحري التي امتد نحو أقدم التل الذي تقع عليه عمران القرى المجاورة.



شكل (٢٨) : جانب من منطقة آثار تل العمارنة.

وكانت «تل العمارنة»، عاصمة مصر في عهد إخناتون (٣٣٠٠ سنة)، وشيدت لعبادة الإله آتون (إله الشمس)، وتضم ٢٥ مقبرة صخرية في الشمال والجنوب، تخص كبار موظفي الدولة في تلك الفترة، إضافة إلى المقبرة الملكية، كما تضم المنيا مقابر بني حسن، التي سميت بذلك نسبة لإحدى القبائل العربية، التي سكنت المنطقة، وتضم ٣٩ مقبرة صخرية لحكام الإقليم السادس عشر من أقاليم مصر العليا.

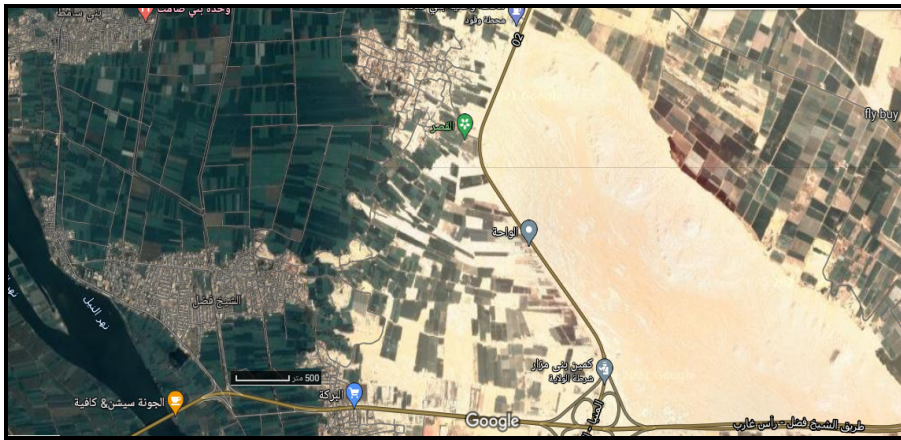
ب- عمران الأراضي المستصلحة على طريق الصعيد الشرقي بالمنطقة:

شجع تشييد الطرق الإقليمية استصلاح الأراضي ظهور مبان متناثرة بعيدا عن السهل الفيضي على الأراضي شبه المستوية أعلى الحافة الشرقية للسهل الفيضي، وكذا تمدد عمران القرى القريبة في اتجاه الأراضي المستصلحة.

فامتدت بعض الأراضي المستصلحة على جانبي طريق طريق القاهرة أسوان الصحراوي الشرقي، وصلة الكريمت اسبوط، شرقي قرية شارونة، وشرقي قرية الجرابيع، وكذا على مواقع مختلفة من قطاعات الطرق العرضية الممتدة من السهل الفيضي غربا إلى ساحل البحر الأحمر شرقا مثل طريق راس غارب شرقي قرية بني صامت وقرية الشيخ فضل، وكذا جنوب شرق قريتي الحاج قنديل والعمارنة وجنوب منطقة آثار تل العمارنة بأقصى جنوب المحافظة (أشكال ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢).



شكل (٢٩) : التمدد العمراني لقرية شارونة في اتجاه الاراضي المستصلحة.



شكل (٣٠) : الاراضي المستصلحة والتمدد العمراني شرقي قرىتي الشيخ فضل وبنى صامت.



شكل (٣١) : التمدد العمراني لقرية السريية في اتجاه الاراضي المستصلحة شرقا.



شكل (٣٢) : أراضي الاستصلاح جنوب شرق قريتي الحاج قنديل والعمارنة.

ج. مدينة إمنيا الجديدة:

تم تشييد إمنيا الجديدة (شكل ٣٣) على مساحة تربو عن ١٢ كم^٢، وتأخذ شكلا مستطيلا بعرض ٢ كم يمتد بموازاة الخط الواصل بين قرية أبو فيليبو وقرية سلطان باشا على منطقة تلية شبه منبسطة أعلى الحافة الشرقية على منسوب يتراوح بين ١٢٠ و ١٤٠ م.



شكل (٣٣) : مدينة المنيا الجديدة.

د- مشاريع الإسكان على الطرق بمنطقة الدراسة:

ظهرت في الآونة الاخيرة عدة انماط من العمران على الطرق الريفية الواصله بين قرى النطاق الشرقي الريفي في محافظة المنيا لكنها ليست على الاراضي الزراعية، وتتخذ في الغالب النمط الخطي بموازاة هذه الطرق مثل منطقة الإسكان الإجتماعي في عزبة فيليبو في المطاهرة الشرقية، كما تتخذ شكل مجمعات عمرانية صغيرة مثل قرية شارونة النموذجية الجديدة بمركز مغاعة (شكل ٣٤)، وقرية السلام النموذجية بمركز بنى مزار.



شكل (٣٤) : منطقة الإسكان الإجتماعي في عزبة فيليبو وقرية شارونة النموذجية الجديدة.

هـ- العمران العشوائي (الفقير وغير الآمن):

نظرا لضيق مساحة الارض الزراعية وغلاء سعرها وفي ظل زيادة النمو السكاني والطلب على السكن مع انخفاض مستوى المعيشة، لم يجد الفقراء سوى البناء على منحدر الحواف التلية وأسفلها وخلف المقابر في مناطق معرضة لخطر التساقط الصخري وحركة المفتتات (شكل ٣٥)، فضلا عن تعرض السكان لخطر الحشرات والزواحف الصحراوية وبعدهم عن الخدمات وتعرضهم لمشكلات اجتماعية ونفسية أخرى.



شكل (٣٥) : مواضع السكن العشوائي وغير الآمن بالشرفا والسريرية وجبل الطير.

الخلاصة :

منطقة شرقي نهر النيل بمحافظة إمنيا ذات سمات مميزة فهي غنية طبيعيا وبخاصة مظهرها الارضي، وغنية بإرثها الحضاري وقوامها البشري. واختيرت مواضع العمران فيها تماشيا مع خصائصها الطبيعية وظروف النشأة وبخاصة في السهل الفيضي.

وشهدت المنطقة في الآونة الاخيرة حركة عمرانية مقننة تمثلت في شق الطرق الاقليمية وبناء مدينة المنيا الجديدة وبعض مجمعات السكن والخدمات على الطرق الريفية لتلبية احتياجات السكان فضلا عن استصلاح بعض الاراضي بين طريق القاهرة اسوان الصحراوي الشرقي وحد السهل الفيضي.

لكنه بضغط حاجة السكان الفقراء للسكن تخطى العمران العشوائي وغير الآمن هذا الحد وامتد في اتجاه حواف ومنحدرات التلال المشرفة على السهل مما يعرض السكان للعديد من المخاطر الطبيعية والتهميش مع غياب الاشراف الفني والاجتماعي على هذه الامتدادات وسكانها.

ويرى الباحث ضرورة منع التوسع العشوائي في اتجاه المناطق الخطرة عند حواف التلال واقدامها، مع تقديم بدائل مناسبة تؤمن سكنا مناسباً لأصحاب المستوى المعيشي المنخفض، وتحافظ على استدامة التنمية في هذه المنطقة، واختيار المواضع المناسبة لإقامة قرى جديدة وبخاصة في مناطق الاستصلاح. كما توصي الدراسة بدعم الأنشطة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية للسكان.

المصادر والمراجع

١. أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافية المدن. دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
٢. بوابة المعرفة، تل العمارنة وأخيتاتن، <https://www.marefa.org>
٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان ٢٠٠٦م، محافظة المنيا، القاهرة ٢٠٠٧م.
٤. الهيئة المصرية العامة للبتترول: خريطة مصر الجيولوجية ١:٥٠٠٠٠٠، لوحتي أسيوط، وبني سويف، طُبعت بالقاهرة ١٩٨٧م.
٥. الهيئة المصرية العامة للمساحة: مجموعة الخرائط المصرية ١:٥٠٠٠٠٠، لوحات: الفشن، مغاغة، بني مزار، سمالوط، المنيا، البرجاية، أبو قرقاص، ملوي. طُبعت بالقاهرة ٢٠٠٤م.
٦. خالد شوقي البسيوني: عصر الدولة الحديثة، دراسات في آثار الوطن العربي، ٢٠١٢م.
٧. رؤوف حبيب: العائلة المقدسة في مصر، مكتبة المحبة، القاهرة، ب ت.
٨. باسم سمير الشرقاوي: المواقع الأثرية والمزارات الدينية- محافظة المنيا، ب ت، https://www.asargy.com/2019/08/pdf_391.html
٩. محمود أحمد: التراث العمراني بمحافظة المنيا، مطبعة نور، ٢٠١٧م. <https://www.researchgate.net/publication/311152247>
١٠. محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٥٤م، البلاد المدرسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.
١١. محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين الى سنة ١٩٥٤م، القسم الثاني- الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م.
١٢. الهيئة العامة للتخطيط العمراني: تحديث المخططات العمرانية الاستراتيجية لإقليم شمال الصعيد. وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، ٢٠١٧م.
13. De Garis Davies, Norman (1903-1908). The Rock Tombs of El Amarna. Part 1-6. London: EES.
14. Grundon, Imogen (2007). The Rash Adventurer, A Life of John Pendlebury. London: Libri.
15. Martin, G.T. (1974, 1989). The Royal Tomb at el-'Amarna, 2 vols. London: EES.
16. The McDonald Institute for Archaeological Research, Amarna Project, University of Cambridge, UK. <https://www.amarnaproject.com/contact.shtml>

ABSTRACT

The 40 villages of the eastern range of Menia Governorate are distributed over a distance of about 110 km along the floodplain of the Nile River throughout the governorate. These villages represent 8.5% of the total villages of the governorate and are inhabited by about 9% of the total population. These villages arose on several narrow longitudinal pockets of the flood plain below the edges of the remaining hills of the Red Sea Mountains east of the Nile River, which represents the eastern edge of the flood plain. There are also some remnants of ancient Egyptian ruins and other traces that extend back to the history of the Holy Family's journey and the Coptic period.

These monuments are located beyond of the floodplain's edges. There are also some scattered constructions on reclaimed lands and quarrying areas between the eastern desert road and the edges of the floodplain in the governorate, in addition to New El Menia Town.

This research deals with the general geographical characteristics of the eastern rural area of Menia Governorate, with a focus on the characteristics of the situates of the villages of this range, the geographical factors affecting them, and the date of their origination, as well as a review of other urban features east of the Nile River in Menia Governorate.

الفصل الخامس

من بحوث الندوة السادسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجتمر) ٢٢ مايو ٢٠٢١ بعنوان "الأنشطة الإنتاجية الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"

٧- أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ بكلية الآداب
جامعة المنوفية، "التقويم الجغرافي لإنتاج علف السيلاج من نبات الذرة في
الريف المصري" الندوة السادسة ٢٢ مايو ٢٠٢١.

٨- د. أشرف حسين محروس، مدرس الجغرافيا بكلية الآداب - جامعة المنوفية،
"الأنشطة الإنتاجية الريفية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بالتطبيق على
واحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية" الندوة السادسة ٢٢ مايو ٢٠٢١.

البحث السابع

التقويم الجغرافي لإنتاج علف السيلاج من نبات الذرة في الريف المصري*

أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى**

الملخص:

الذرة محصول صيفي قليل في استهلاك المياه وتصلح زراعته في معظم الأراضي الزراعية المصرية بتكاليف منخفضة، وتستخدم حبوبه غذاءً للإنسان والحيوان، وأوراقه وسيقانه علفاً أخضراً للحيوان، وهو يمثل نحو ٧٠% من مكونات الأعلاف النباتية الخضراء والجافة.

والسيلاج علف منتج من محصول الذرة الأخضر في عمر يتراوح بين ٨٠-٩٠ يوماً، يفرم ويحفظ بمعزل عن الهواء فيما يعرف بالمكمورة أو "السيلو" التي تكون في صورة حفرة أو حوائط أو أبراج أسمنتية، بحيث تتم عمليات التخمر اللاهوائي وحموضة العلف إلى درجة توقف عوامل الفساد، فضلاً عن زيادة نسبة البروتين والكاروتين والعناصر الغذائية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاه الفلاحين في عدد من المحافظات المصرية إلى حصاد محصول الذرة قبل اكتمال نموه، وتحويله إلى "سيلاج"، واستخدامه علفاً للمواشي بدلاً من العلف المصنع الذي تستورد مصر معظم خاماته. ويؤكد أصحاب المزارع أن ارتفاع أسعار الأعلاف هو سبب اللجوء إلى السيلاج، في حين يرى المزارعون أن الدولة ترفض تسلم المحصول منهم، وهناك من يرى أن تحويل الذرة إلى سيلاج يدمر محصول الذرة.

* مقالة القيت في الندوة السادسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ٢٢ مايو

٢٠٢١ بعنوان "الأنشطة الإنتاجية الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

** أستاذ الجغرافيا البشرية المتفرغ، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

ويهدف الفلاحون من استخدام أو بيع نبات الذرة قبل نضجه بنحو الشهر لإنتاج علف السيلاج إلى تحقيق أرباح سريعة ومكاسب مالية أكبر في فترة زمنية أقل من فترة النضج والحصاد التقليدي، وبعد الحصاد المبكر تتم زراعة الأرض بالذرة كعلف أخضر مرة أخرى فيما تبقى من الموسم ذاته. ومع إنتاجية متوسطة للفدان بنحو ٢٥ طنًا، فإن العائد النقدي من فدان الذرة المحول محصوله إلى سيلاج يعادل تقريباً عائد فدان ونصف محصوله محصود كامل النضج.

المقدمة:

يعد محصول الذرة بمختلف أنواعه من المحاصيل الزراعية الرئيسية في مصر ويدخل في المقام الأول في إنتاج الخبز، ويحظى بدعم كبير من قبل وزارة الزراعة، ولكن مع اختفاء الرقابة وانخفاض أسعار توريد المحصول وسط ارتفاع أسعار الخدمات والبذور، أقدم المزارعون على استخدامه في أغراض أخرى بعيداً عن متطلبات الدولة وتوظيفها للمحصول، حتى وصل الأمر لفرم المحصول قبل نضوجه وبيعه علفاً للماشية بعد ارتفاع أسعار الأعلاف. وتستخدم حبوب الذرة في التغذية المباشرة للحيوانات المجتررة والأغنام والدواجن والطيور، وتتميز حبوب الذرة الشامية بأنها تعطي كمية طاقة أكبر من محاصيل الحبوب الأخرى، ولكنها أقل في محتواها البروتيني.

ويعتبر قطاع الإنتاج الحيواني من أهم القطاعات التي تحقق إنتاجاً وطنياً من اللحوم والألبان يلبي احتياجات السوق المحلية، خاصة مع زيادة السكان وارتفاع مستويات معيشتهم ووعيهم الاستهلاكي وزيادة طلبهم على المنتجات الحيوانية وحدوث فجوة بين الإنتاج والاستهلاك. وقد بلغت قيمة الإنتاج الحيواني ١٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٦ مثلت نحو ٣٧,٥% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في ذلك العام (المحي وآخرون، ٢٠١٩، ٢٥٣).

وتعتبر الأعلاف بأنواعها المختلفة من أهم محددات تنمية قطاع الإنتاج الحيواني، لذا لا بد من دراسة وتحليل العلاقة بين الطاقة الإنتاجية للأعلاف وإنتاج و تنمية الثروة الحيوانية، وذلك للمساهمة في سد الفجوة العلفية والحيوانية في مصر. وتبرز ظاهرة عدم تجانس إنتاجية المرعي الأخضر في مصر طوال العام حيث يوجد موسم مرعي مؤقت يمتد حوالي ٦ أشهر (ديسمبر - مايو) لمحصول العلف الرئيسي وهو البرسيم، ويكاد ينعدم إنتاج الأعلاف الخضراء بقية العام. ويتطلب التخطيط الغذائي السليم حفظ جزء من العلف الأخضر المتوافر على هيئة دريس أو سيلاج في الموسم الذي يندر فيه وجود العلف الأخضر (الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، ٢٠٠٥).

والسيلاج هو علف أخضر محفوظ بمعزل عن الهواء. ويتم الحفظ بواسطة عمليات التخمر اللاهوائي المنتجة للكحول والأحماض العضوية التي تزيد من حموضة العلف إلى درجة توقف عوامل الفساد.

وتلتزم الدراسة الحالية المنهج السلوكي الذي يتابع خطوات وطبيعة السلوك البشري في التعامل مع البيئة من أجل تنظيم المكان. ويتضمن الإطار التطبيقي للمنهج السلوكي الخطوات التالية: إدراك وفهم بيئة الظاهرة محل الدراسة، ومتابعة تدفقات وعلاقات الحركة في تلك البيئة وانتظامها في مواقع وشبكات، ودراسة تقسيمات وتنظيمات المكان تخطيطياً وتموياً. وتطبيقاً للمنهج السلوكي يعالج الموضوع في العناصر التالية: زراعة وإنتاج الذرة في مصر - الثروة الحيوانية والطلب على الأعلاف في مصر - سيلاج الذرة كعلف مناسب ومنافس - توزيع إنتاج سيلاج الذرة في مصر - نظرة مستقبلية للنشاط في مصر.

مصادر البيانات:

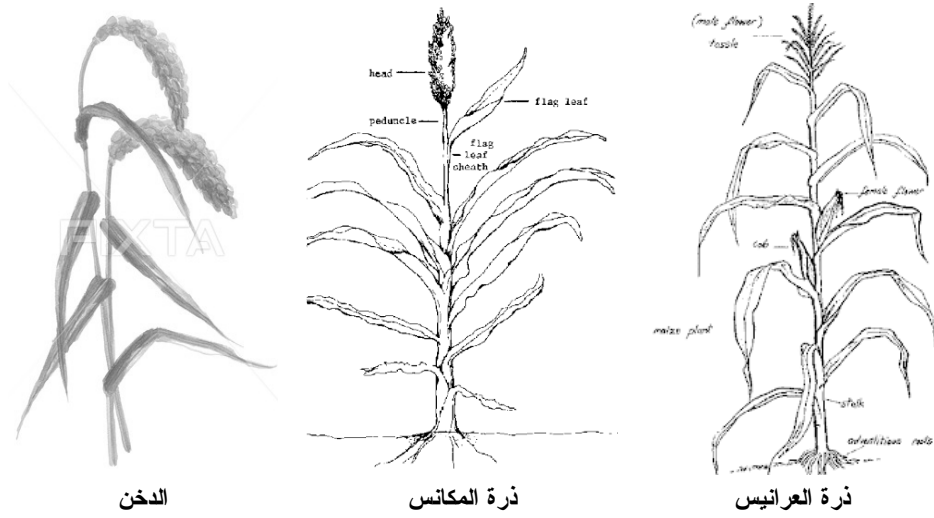
تتكون الإحصاءات الزراعية المصرية من ثلاثة أنواع هي: الإحصاءات الوصفية، الإحصاءات الدورية، والإحصاءات التحليلية والتجريبية. والتعداد الزراعي حصر شامل لهيكل البنين الاقتصادي الزراعي القومي يجرى مرة كل عشر سنوات منذ عام ١٩٢٩ وحتى آخر تعداد في مصر عام ١٩٩٠/٨٩. أما الحصر العام للثروة الحيوانية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي فيتم كل سنتين منذ عام ١٩٩١. ويصدر قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي نشرة إحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والمناحل والحريز منذ عام ١٩٩٥. وكشفت دراسة محمد جمال الدين أمين عام ٢٠٠١ عن أوجه قصور في هذه الإحصاءات ومستوى جودتها لتعدد الجهات المنتجة لها وتضارب بياناتها وعدم وجود مصدر جيد يمكن الاعتماد عليه حالياً لتأخر نشر بيانات التعداد الزراعي العام حوالي ٧ سنوات (أمين، ٢٠٠١).

وفيما يخص بيانات الموضوع الراهن عن إنتاج السيلاج من محصول الذرة أوردت دراسة يحيى وزميلييه في عام ٢٠٢٠ عن سلسلة القيمة لمحصول الذرة الصفراء ودور الجمعيات التعاونية الزراعية أن البيانات المتاحة في المصادر الرسمية تفتقد إلى دقة التقدير، حيث اتضح من نتائج استبيان عينة البحث أن كثيراً من المزارعين أوضحوا أنهم يقومون بتحويل المحصول إلى سيلاج أخضر أو يقومون بزراعات مبكرة وأخرى متأخرة مما يعني أن البيانات الثانوية المنشورة لا تعبر عن الواقع الفعلي لكمية الإنتاج أو المساحة المحصولية الحقيقية (يحيى وآخرون، ٢٠٢٠، ص ٣٦٣).

أولاً - زراعة وإنتاج الذرة في مصر :

(١) محصول الذرة واستخداماته:

- محصول الذرة Corn من محاصيل الحبوب الرئيسية ذات الأهمية الاقتصادية العالمية، وينتمي إلى الفصيلة النجيلية، موطنها الأصلي المكسيك أو أمريكا الجنوبية. وحسب طبيعة حبوب وشكل ومكان الثمرة في أعواد المحصول يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع (شكل ١):
- ذرة العرائيس أو القوالح (Maize) cob corn، تخرج الثمرة من عنق في النصف الأعلى من الساق، وتشتهر عربياً بالذرة الشامية ومنها الذرة البيضاء والذرة الصفراء، وهي النوع الأكثر انتشاراً في المناخات المعتدلة.
 - ذرة المكائس Sorghum، تخرج ثمرتها في أعلى الساق كالعرجون، وتشتهر عربياً بالذرة الرفيعة أو الذرة العويجة، وموطنها استراليا، ولها سبعة عشر نوعاً يُزرع أحدها من أجل الحبوب، وتستخدم الأنواع الأخرى كنباتات علفية.
 - الدخن Millet، تخرج ثمرتها أعلى الساق كذنب الثعلب، وتعرف عربياً باسم المجدول، وحبوبها صغيرة شديدة التباين، تستخدم للأعلاف والغذاء البشري. والدخن من المحاصيل المهمة في البلدان النامية بالمناطق المدارية في آسيا وأفريقيا حيث ينتج نحو ٩٧٪ من المحصول الذي يتميز بارتفاع إنتاجيته وقصر موسم نموه في ظل ظروف الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة.



شكل (١) : أنواع محصول الذرة.

وتُصنّف الذرة الشامية حسب قوام الحبة إلى سبع مجموعات (صورة ١)
:(agriculturalresearch.com/2018/11)



شمعية



صوانية بيضاء



فوشار



صفراء

صورة (١) : حبوب بعض أنواع الذرة الشامية.

- الذرة المنغوزة (Dent corn)، تتميز حباتها بوجود انخماص في قممها نتيجة انكماش السويداء النشوية الطرية في أثناء النضج. وأصناف هذه المجموعة واسعة الانتشار ويغلب على حباتها اللونان الأصفر والأبيض.
- الذرة الصوانية (Flint corn)، أو الهندية، حباتها مستديرة صلبة مختلفة الألوان، وتقاوم الآفات الحشرية.
- ذرة الطحين (Flour corn)، تتألف حباتها متعددة الألوان من نشاء طري يسهل طحنها إلى دقيق للغذاء.
- الذرة السكرية أو الحلوة (Sweet corn)، تستخدم في غذاء الإنسان، وحباتها طرية، بيضاء أو صفراء اللون.

- الذرة الشمعية (Waxy corn)، تحتوي الحبات على سويداء شمعية، وتتركب من نشاء أميلوبكتين.
- ذرة الفوشار (Pop corn)، حباتها صغيرة وصلبة، والسويداء قرنية، وتنفجر عند تعرضها للحرارة بسبب تمدد الرطوبة فيها فتتحول إلى «فوشار».
- الذرة المغلفة (Pod corn)، توجد كل حبة على العرنوس داخل غلاف مغلق ويحاط العرنوس بأغلفة.

وتحتوي حبة الذرة الشامية في المتوسط على: ١٣,٥% ماء، ١٠% بروتين، ٤% زيت، ٦١% نشاء، ١,٤% سكر، ٦,٠% بنتوسان Pentosan، ٢,٣% ألياف خام، ١,٤% رماد، و٠,٤% مواد أخرى. ويدخل في تركيب الرماد البوتاسيوم والفسفور والمغنيسيوم والكبريت وعناصر معدنية أخرى.

وتتمثل الاستخدامات الرئيسية للذرة بسبب هذا التركيب في أربع مجموعات من المنتجات: منتجات غذائية (دقيق، زيت، نشاء، أطعمة خفيفة، فوشار، صلصات السلطة، محليات المشروبات الغازية والعصائر، العلكة، زبدة الفول السوداني، محضرات الذرة المطحونة) - أعلاف حيوانية (حبوب مجففة، علف ووجبات جلوتين) - منتجات صناعية (في مكونات: الصابون، الدهانات، الفلين، الشمع، الملمع، المواد اللاصقة، بدائل المطاط، البطاريات الجافة، احتياجات نسيجية، مساحيق التجميل، الشموع، الأصباغ، مستحضرات طبية، مواد تشحيم وعزل، الكحول الصناعي، إيثانول الوقود، إنزيمات صناعية، والمذيبات) (agriculturalresearch.blogspot.com/2018/11).

وتستعمل حبوب الذرة في تغذية الإنسان، فتؤكل على شكل عرانييس مشوية أو مسلوقة، وتستعمل في تحضير السلطة والمقبلات، والمركبات الغذائية للأطفال والخبز والمعجنات، ووجبات الإفطار، ويستخدم زيتها في الطبخ، وسكرها مادة غذائية مضافة. ويخلط دقيق الذرة الشامية بنسبة ٢٠% مع دقيق القمح في صناعة الخبز التموييني.

وتدخل حبوب الذرة المجروشة بنسبة ٧٠% في صناعة جميع علائق التغذية المختلفة للدواجن والطيور والأسماك والحيوانات، كما تدخل أيضاً في العلائق مخلفات تصنيع الذرة مثل كسبة الجلوتين بعد استخراج الزيت منها، كما يستخدم نبات الذرة علفاً أخضراً لتغذية الماشية وتسمين العجول، ويستخدم في إنتاج السيلاج، إضافة لبقايا المحصول بعد حصاده كالسوق والقوالح والأوراق (أبو زيد، ٢٠٠٨).

٢) إنتاج الذرة الشامية في مصر:

الذرة الشامية مكون رئيسي في مجموعة الحبوب الغذائية في مصر. ففي عام ٢٠١٨ بلغ إجمالي إنتاج محاصيل الحبوب ٢١,٧٥٠ مليون طن، كان نصيب الذرة الشامية منها ٦,٤٠٠ مليون طن بنسبة ٢٩,٤% من إجمالي الحبوب، تالياً للقمح (٨,٤٥٠ مليون طن = ٣٨,٩%) ومتقدماً على الأرز (٦,١٥٠ مليون طن = ٢٨,٣) والذرة الرفيعة (٠,٧٥٠ مليون طن = ٠,٣%) (خليفة، ٢٠٢٠). ويذكر أن مساحات الذرة الرفيعة تصل إلى ٤٠٠ ألف فدان سنوياً، ومعظمها في الوجه القبلي ويتركز حوالي ٨٠% منها بمحافظات الفيوم وأسيوط وسوهاج (قسم بحوث الذرة الرفيعة بمركز البحوث الزراعية). تصل مساحة الذرة الشامية البيضاء إلى ١,٥ مليون فدان بمعدل إنتاجية حوالي ٢٤ أردب للفدان (٣,٣ طن للفدان)، وتصل المساحة المزروعة بالذرة الصفراء إلى حوالي ٣٢٥ ألف فدان بمعدل إنتاجية حوالي ١٨ أردب للفدان (حوالي ٢,٥ طن للفدان). وجميع كميات الذرة المنتجة - بما فيها الذرة الرفيعة - يتنافس عليها الإنسان والحيوان مما يجعلها تغطي فقط حوالي ٢٠% من احتياجات صناعة الأعلاف (أبو دنيا، ٢٠٢٠). وأكد نقيب الفلاحين بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٢٠ أن مصر زرعت في موسم ٢٠١٩ نحو ٢,٩٥٠ مليون فدان ذرة من ثلاثة أنواع، وكانت المساحة الأكبر من الذرة الشامية البيضاء بواقع ١,٣٥٠ مليون فدان، تلتها الذرة الشامية الصفراء بمساحة ٨٥٠ ألف فدان، ثم الذرة الرفيعة بنحو ٧٥٠ ألف فدان (agri2day.com).

وتزرع الذرة الشامية بمصر في عروتين: عروة صيفية تبدأ خلال شهري مايو ويونيو وتستأثر بنحو ٨٤% من المساحة المنزوعة بالذرة الشامية وبنحو ٨٨% من إنتاجها الكلي في مصر، وعروة نيلية تبدأ زراعتها خلال شهري يوليو وأغسطس في نحو ١٦% من جملة المساحة المنزوعة وتنتج نحو ١٢% من محصول الذرة الشامية في مصر. ويخصص المحصول بالعروة النيلية كـ "دراوة" لتوفير علف أخضر للحيوان (أبو زيد، ٢٠٠٨).

ويتم ري الذرة الشامية بطريقة الغمر حتى تنتشر الأرض تماماً بالماء، على أن يتم خف النبات عند حوالي ٣ أسابيع من الإنبات، ويتم الحصاد بعد ١١٠ إلى ١٢٠ يوماً من الزراعة حسب الصنف. كما قد يتم الري بطريقة الرش عبر استخدام ماكينات الزراعة الحديثة وضبط المسافات، وقد يتم الري بالتنقيط حيث تكون المسافة بين النباتات حسب تصميم الشبكات.

ويبين الجدول التالي (جدول ١) تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الذرة الشامية في مصر من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩.

جدول (١) : مساحة وإنتاج وإنتاجية الذرة الشامية في مصر من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩.

السنة	المساحة (ألف فدان)	الإنتاج (ألف طن)	الإنتاجية (أردب/فدان)
١٩٩٠	١٥٧٤	٤٠٤٩	١٨,٦٩
١٩٩٥	١٧٥١	٤٥٧٣	١٨,٥٠
٢٠٠٠	١٦٧٩	٥٧٠٩	٢٤,٠٣
٢٠٠٥	١٩٢٧	٦٦٨٢	٢٤,٧٨
٢٠١٠	١٩٩٨	٦٧٦٨	٢٤,٢١
٢٠١٥	٢٢٩١	٨٠٤١	٢٥,٠٤
٢٠١٦	٢٤٩٥	٨٦٦٠	٢٤,٢١
٢٠١٧	٢٢٩٩	٧٩٣٠	٢٣,٨٠
٢٠١٨	٢٣٣٨	٧٥٦٠	٢٢,٧٠
٢٠١٩	٢١٤٨	٦٩٦١	٢٣,١٥

المصدر: خميس خليفة، ٢٠٢٠، "الوضع الحالي لزراعة الذرة الشامية بين التحديات والطموحات".

ويلاحظ التزايد شبه المطرد في قيم المساحة والإنتاج والإنتاجية من عام ٢٠٠٩ لتصل قممها في المساحة والإنتاج عام ٢٠١٦ وفي الإنتاجية عام ٢٠١٥، وبعدها أخذت القيم في التراجع المحدود حتى عام ٢٠١٩.

وعن إنتاجية محصول الذرة الشامية في مصر، يذكر أن متوسطها في عام ١٩٨٠ كان ١٠,٧ أردب/فدان، ثم أخذ متوسط الإنتاجية يزيد بوتيرة متسارعة مع بداية إنتاج أصناف الذرة الهجين حتى عام ١٩٩٠ حيث بلغ ١٨,٧ أردب/فدان. وكان متوسط الإنتاجية ١٨,٥ أردب/فدان عام ١٩٩٥ ثم زاد إلى ٢٥,٠٤ أردب/فدان عام ٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠١٦ أخذت قيم الإنتاجية في التراجع لأسباب عديدة من أهمها (خليفة، ٢٠٢٠):

- ارتفاع تكلفة الإنتاج، بزيادة أسعار الأسمدة وأسعار الوقود والمبيدات والتقايي وتكلفة العمالة، ولم يواكب ذلك زيادة كبيرة في أسعار بيع الذرة.

- تأخر الدولة في تحديد أسعار شراء محصول الذرة قبل موسم الزراعة بوقت كاف، مما أضر الزارع في اتخاذ قرار زراعته للذرة عن المواعيد المناسبة التي تسمح بتحقيق معدلات إنتاجية مرتفعة.
- استيراد كميات كبيرة من الذرة في وقت حصاد وتوافر الذرة من الإنتاج المحلي مما ساهم بدرجة كبيرة في انخفاض أسعار بيع الذرة بالسوق المحلي نتيجة المنافسة الكبيرة مع أسعار الذرة المستوردة، وعزوف كثير من المزارعين عن زراعة الذرة الشامية.

وتبين من دراسة وفاء أبو بكر محمد عام ٢٠٠٦ أن منتجي الذرة الشامية يتمتعون بحماية إيجابية تسمح لهم بالتوسع في زراعته وأن انخفاض الدعم على مستلزمات إنتاج الذرة الشامية قد ساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج التي يتحملها المزارعون، مما ترتب عليها انخفاض الميزة النسبية للمحصول إلي النصف تقريباً بعد تنفيذ سياسات التحرر الاقتصادي، إلى جانب التغيرات الكبيرة في أسعار صرف الجنية المصري (محمد، ٢٠٠٦).

وقد تراجعت نسب الاكتفاء الذاتي للإنتاج المحلي من الذرة الشامية من ٧٩,٤% عام ٢٠٠٩ إلى ٦١,٤% عام ٢٠١٠ وإلى ٥١,٠% عام ٢٠١١، ثم تزايدت إلى ٦٧,٧% عام ٢٠١٢، وعادت إلى ٥٦,٨% عام ٢٠١٣ (مصر في أرقام ٢٠١٥).

ويذكر أن الإدارة المركزية لشئون المديرية بوزارة الزراعة أوردت في تقرير لها عام ٢٠٢٠ أن المساحة المزروعة بالذرة الشامية في نفس العام بلغت ٢٦١٤ ألف فدان بزيادة نحو ٥٠٠ ألف فدان عن العام السابق ٢٠١٩. والدافع الرئيسي للتوسع في زراعة محصول الذرة الشامية الصيفية هو الرغبة في الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب وتخفيض وارداتها وسد الفجوة الغذائية منها، حيث يعتمد عليه بدرجة كبيرة في تغذية الحيوانات الزراعية، كما يتم خلط دقيقه مع القمح لإنتاج الخبز (رشاد، ٢٠١٥).

ووفقاً للتقرير الصادر عن قسم بحوث التحليل الاقتصادي للسلع الزراعية بمركز البحوث الزراعية في يوليو ٢٠١٨ بعنوان: "الموقف الحالي لإنتاج محصول الذرة الشامية البيضاء"، تتلخص حالة مساحة وإنتاجية وإنتاج الذرة الشامية البيضاء على مستوى الجمهورية والمحافظات في النقاط التالية (جدول ٢):

جدول (٢) : مساحة وإنتاجية وإنتاج الذرة الشامية البيضاء
في محافظات مصر لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦).

المحافظة	متوسط المساحة ألف فدان	%	متوسط الإنتاجية طن/فدان	متوسط الإنتاج ألف طن	%
المنيا	٢٢٩	١٢,٤	٣,٢١٠	٧٣٤	١٢,٤
الشرقية	٢٠٧	١١,٢	٣,٤٦٤	٧١٦	١٢,٠
بني سويف	٢٠٥	١١,٠	٢,٩٣٦	٦٠٢	١٠,٢
البحيرة	١٧٣	٩,٤	٣,٥١٢	٦٠٩	١٠,٣
الفيوم	١٥٤	٨,٣	٢,٤٤٨	٣٧٧	٦,٤
المنوفية	١٥٢	٨,٢	٣,٥٧٧	٥٤٥	٩,٢
سوهاج	١٥١	٨,٢	٢,٨٤١	٤٢٩	٧,٣
أسيوط	١٣٣	٧,٢	٣,٠٧٥	٤٠٩	٦,٩
الغربية	٧٥	٤,١	٣,٤٠٤	٢٥٥	٤,٣
القليوبية	٦١	٣,٣	٣,٢٢٦	١٩٦	٣,٣
الجيزة	٥٩	٣,٢	٣,٥٤٧	٢١٠	٣,٦
كفر الشيخ	٥٢	٢,٨	٣,٦٠٤	١٨٨	٣,٢
الدقهلية	٥١	٢,٨	٤,٠٠٢	٢٠٦	٣,٥
أخرى	١٤٦	٧,٩	٢,٢٨٩	٢٧٩	٤,٧
محافظات بحري	٨٣٤	٤٥	٣,٤٧٩	٢٩٠٢	٤٩,١
محافظات وسطي	٦٤٧	٣٥	٢,٩٧٥	١٩٢٤	٣٢,٥
محافظات عليا	٣١٠	١٧	٢,٨٦٤	٨٩٠	١٥,٠
محافظات حدودية	١٤	١	٢,٨٥٧	٤٠	٠,٧
الجمهورية	١٨٤٨	١٠٠	٣,٢٠١	٥٩١٥	١٠٠

المصدر: عن: قسم بحوث التحليل الاقتصادي للسلع الزراعية بمركز البحوث الزراعية في يوليو ٢٠١٨.

ومن الجدول يلاحظ ما يلي:

- بلغ متوسط المساحة المزروعة بالذرة الشامية البيضاء بمصر في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) حوالي ١,٨٤٨ مليون فدان منها حوالي ١,٧٠٥ مليون فدان بمحافظات الوجه البحري تمثل ٤٥% من إجمالي مساحة الذرة الشامية البيضاء بالجمهورية، وحوالي ٦٤٧ ألف فدان (٣٥%) بمحافظات مصر الوسطى، ٣١٠ ألف فدان (١٧%) بمحافظات مصر العليا، ٥٧ ألف فدان (٣%) بأراضي خارج الوادي.

- تتركز نحو ٥٢,٣% من إجمالي مساحة الذرة الشامية البيضاء بالجمهورية في محافظات المنيا والشرقية وبنى سويف والبحيرة والفيوم. وحققت المحافظات المذكورة نحو ٥١,٣% من إجمالي إنتاج من الذرة الشامية البيضاء بالجمهورية البالغ حوالي ٦ مليون طن كمتوسط في نفس الفترة. بينما ساهمت المحافظات الحدودية (الوادي الجديد، مطروح، شمال سيناء وجنوب سيناء) بزراعة ١٤ ألف فدان (١% من جملة المساحة).
- حققت محافظة الدقهلية أعلى إنتاجية للذرة الشامية البيضاء بلغت نحو ٤ طن/فدان بزيادة نحو ٠,٨ طن عن المحقق للجمهورية كمتوسط في ذات الفترة.

ثانياً - الثروة الحيوانية والطلب على الأعلاف في مصر :

(١) تطور حجم الثروة الحيوانية:

يبين الجدول التالي جدول (٣) تطور أعداد رؤوس الماشية والحيوانات في مصر من عام ٢٠١٨-٢٠٠٦ بالمليون.

جدول (٣) : أعداد رؤوس الماشية والحيوانات في مصر من عام ٢٠١٨-٢٠٠٦.

السنة	العدد بالمليون	السنة	العدد بالمليون	السنة	العدد بالمليون
٢٠٠٦	١٧,٩	٢٠١١	١٨,٥	٢٠١٦	١٩,٩
٢٠٠٧	١٨,٨	٢٠١٢	١٩,٠	٢٠١٧	١٨,٧
٢٠٠٨	١٩,٢	٢٠١٣	١٨,٥	٢٠١٨	١٧,٥
٢٠٠٩	١٨,٢	٢٠١٤	١٨,٦		
٢٠١٠	١٨,٤	٢٠١٥	١٨,٢		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الثروة الحيوانية، أبريل ٢٠٢٠.

ويتضح من الجدول أن جملة أعداد رؤوس الماشية والحيوانات الحية في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٨-٢٠٠٦ تراوحت سنوياً بين ١٧,٥-٢٠ مليون رأس.

وعلى مستوى تفصيلي تطورت أعداد أنواع ماشية إنتاج اللحوم الحمراء على مستوى الجمهورية بالألف رأس خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٧ على النحو التالي (جدول ٤):

جدول (٤) : أعداد ماشية إنتاج اللحوم الحمراء على مستوى الجمهورية
بالآلاف رأس من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧.

السنة	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	إبل
٢٠٠٣	٤٢٢٧	٣٧٧٧	٤٩٣٩	٣٨١١	١٣٠
٢٠٠٥	٤٤٨٤	٣٨٨٥	٥٢٣٢	٣٨٠٣	١٢٠
٢٠١٠	٤٧٢٩	٤٠٠٠	٥٥٢٩	٥٥٢٩	١١١
٢٠١٥	٤٨٨٣	٣٧٠٢	٥٤٦٣	٤٠٤٦	١٥٣
٢٠١٦	٥٠١٢	٣٤٣٧	٥٥٥٦	٤٢٥٩	١٥٦
٢٠١٧	٤٣٨٧	٣٤٣٣	٥٣٠٥	٣٩٧٤	١٥٧
متوسط الفترة	٤٦٠٠	٣٧٠٠	٥٣٠٠	٤٢٠٠	١٣٨

المصدر: الخطيب وعلي، ٢٠١٩، عن: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة إحصاءات الثروة الحيوانية، أعداد مختلفة، والمتوسط من حساب الباحث.

وأوضح الجهاز لمركزي للتعبيئة العامة والإحصاء في النشرة السنوية لإحصاءات الثروة الحيوانية لعام ٢٠١٨، أن أعداد رؤوس الماشية والحيوانات الحية "أبقار - جاموس - أغنام - ماعز - جمال" بلغت ١٦,٣ مليون رأس خلال عام ٢٠١٨، وإلى أن كمية اللحوم الناتجة من مذبوحات الماشية بلغت ٨٥٨ ألف طن عام ٢٠١٨ مقابل ٨٦٢ ألف طن عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض ٠,٥%. وبلغت كمية الألبان الناتجة من الأبقار والجاموس ٥,١ مليون طن عام ٢٠١٨ مقابل ٥,٣ مليون طن عام ٢٠١٧ بنسبة انخفاض ٤,١%. انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء في مصر من حوالي ٨٢,١% كمتوسط للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى حوالي ٦٥,١% كمتوسط للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧ (الخطيب، علي، ٢٠١٩، ص ٨).

(٢) الموقف العلفي في مصر:

يوجد طريقتان رئيسيتان لتقدير الاحتياجات العلفية للحيوانات (الشناوي، شكري، ٢٠٠٠):

* الطريقة الأولى، تعتمد على تحويل أعداد الحيوانات بأنواعها المختلفة إلى وحدات حيوانية مكافئة على أساس معاملات تحويل موضوعة لذلك، وباستخدام المقننات الدولية للاحتياجات الغذائية لكل وحدة حيوانية معبراً عنها بالمركبات الكلية المهضومة (١,٥ طن/سنة) والبروتين المهضوم (١٤٠ كجم/سنة بروتين خام).

* الطريقة الثانية، تعتمد على تقدير احتياجات الحيوانات المختلفة من مواد العلف (أعلاف خضراء، أعلاف جافة، أعلاف مركزة). ويتم حساب احتياجات كل نوع من الحيوانات على النحو التالي:

- الأبقار: ٣ كجم علف مصنع أو مركز يومياً + ٣ كجم مواد جافة يومياً + ٣٠٠٠ كجم علف أخضر سنوياً.
- الجاموس: ٤ كجم علف مصنع أو مركز يومياً + ٣ كجم مواد جافة يومياً + ٣٠٠٠ كجم علف أخضر سنوياً.
- الأغنام: ٠,٦ كجم علف مصنع أو مركز يومياً + ٠,٦ كجم مواد جافة يومياً + ٩٠٠ كجم علف أخضر سنوياً.
- الماعز: ٠,٢٥ كجم علف مصنع أو مركز يومياً + ٠,٤ كجم مواد جافة يومياً + ٦٠٠ كجم علف أخضر سنوياً.

وكشفت دراسة منال السيد، ٢٠١٥، عن تزايد حجم الفجوة العلفية للأعلاف الحيوانية بمعدل سنوي بلغ نحو ٥,٢١%، الأمر الذي استلزم العمل على زيادة معدلات التوسع الرأسي لإنتاج الأعلاف، وكذلك التوسع في إيجاد البدائل غير التقليدية لخفض تلك الفجوة العلفية (السيد، ٢٠١٥).

ويبين جدول (٥) تطور إنتاج الأعلاف على مستوى الجمهورية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٧.

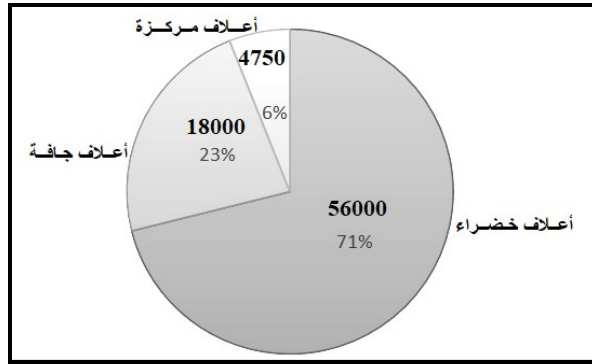
جدول (٥) : كميات إنتاج الأعلاف في مصر بالآلف طن (٢٠٠٣-٢٠١٧).

السنة	أعلاف خضراء	أعلاف جافة	أعلاف مركزة
٢٠٠٣	٥٨١٩٩	١٦٠١٢	٤٦٩٣
٢٠٠٥	٦١٦٠٨	١٦٠٨٧	٤٨٠٥
٢٠١٠	٥٩١٨٧	١٨١٣٩	٣٨٤٥
٢٠١٥	٤٠٠٧١	٢٠٣٦٠	٤٩٩٠
٢٠١٦	٥٧٥٣٢	١٨٨٥٤	٤٨٦٠
٢٠١٧	٦٠٠٤٢	٢٠٢٣٥	٥٣١٤
متوسط الفترة	٥٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٤٧٥٠

المصدر: الخطيب، علي، ٢٠١٩، ومتوسط الفترة من حساب الباحث.

وواضح من الجدول أن:

- الإنتاج المصري من الأعلاف الحيوانية بأنواعها الخضراء والجافة والمركزة بلغ متوسطه السنوي نحو ٧٨,٧٥ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٧.
- كميات إنتاج الأعلاف بأنواعها في مصر لا تسير في سياق تطوري منظم بما يدل على تباين العوامل المؤثرة في الإنتاج العلفي.
- تحتل الأعلاف الخضراء في مصر الرتبة الأولى بنسبة ٧١% من جملة كمية الأعلاف المنتجة، تليها الأعلاف الجافة بنسبة ٢٣% بينما احتلت الأعلاف المركزة المرتبة الأخيرة بنسبة ٦% من تلك الجملة (شكل ٢).



شكل (٢) : المتوسط السنوي لإنتاج الأعلاف في مصر بالآلف طن ٢٠٠٣-٢٠١٧.

وقد نوهت رباب الخطيب ومنال علي في بحثهما عام ٢٠١٩ إلى أن وجود تناقص في إنتاج كل من الأعلاف الخضراء والمركزة في مصر يعتبر من أهم التحديات التي تواجه تنمية قطاع الإنتاج الحيواني وعدم قدرته على الوفاء باحتياجات السكان من البروتين الحيواني (الخطيب، علي، ٢٠١٩).

وأشارت دراسة أجراها فوزي أبو دنيا عام ٢٠٢٠ عن المتبقيات الزراعية إلى أن إنتاج مصر حالياً من الأعلاف المركزة يصل لحوالي ٧ مليون طن سنوياً بينما تصل احتياجاتها إلى حوالي ١٢ مليون طن سنوياً، وبناء عليه تصل الفجوة في الأعلاف المركزة إلى ٥ مليون طن سنوياً يتم تغطيتها بالاستيراد حيث تستورد مصر حوالي ٥,٥ مليون طن من الذرة الصفراء. كما تصل كمية الاستيراد من كسب فول الصويا كمصدر للبروتين في علائق الحيوان لنحو ٢,٥ مليون طن (أبو دنيا، ٢٠٢٠).

أما عن الأعلاف الخضراء، فقد كان الزارع المصري منذ مئات السنين ومازال يعتمد في تغذية الماشية على محصول البرسيم الذي يتوافر فقط خلال فصل الشتاء، وفي فصل الصيف يستخدم العلائق الجافة. وقد يعتمد بعض المزارعين على المخلفات الزراعية بعد معاملتها باليوريا أو المولاس لرفع قيمتها الغذائية، إلا إن ذلك لم يوفر تغذية صيفية كافية، ولهذا أوصى البرنامج القومي لبحوث محاصيل الأعلاف بمركز البحوث الزراعي بزراعة محاصيل الأعلاف الخضراء خلال فصل الصيف لتكون البديل المناسب لتغذية الماشية صيفا، ومن هذه المحاصيل سورغم العلف، وهو هجين من الذرة الرفيعة وحشيشة السودان، ويمتاز بغزارة التفريع وكبر مساحة الورقة وزيادة المحصول (من ٤٥ إلى ٥٠ طن/فدان في الموسم)، ويتم تقديمه للماشية إما في شكل حشيش أخضر طازج (٣ إلى ٤ جزات في الموسم) أو بالرعي، وقد يحفظ على هيئة دريس. ويمكن زراعة علف الذرة الرفيعة من ١٥ أبريل حتى أواخر يونيو، ويكون البذر المبكر أفضل حيث يمكن للمزارعين الحصول على خمس جزات في الموسم الواحد (elaard.com/30373).

وبخصوص الأعلاف الجافة نشرت "بوابة الزراعة" (alzira3a.com) أسعار الأعلاف يوم الأربعاء ٥ فبراير ٢٠٢٠ لدى الشركات المتخصصة في تجارة وإنتاج أعلاف الإنتاج الداخلي والثروة الحيوانية، فقد سجل سعر الطن صب وصال من ذرة برازيلية ٣٥٥٠ جنيه، ومن ذرة أرجنتيني ٣٥٠٠ جنيه، ومن ذرة أوكراني ٣٣٠٠ جنيه. وسجل سعر طن صويا المجد ٨٥٠٠ جنيها، ومن صويا المجد ٤٤ نحو ٨٥٥٠ جنيه، ومن صويا المجد ٤٦ نحو ٩٠٠٠ جنيه، ومن صويا المجد ٤٧ نحو ١٠٠٠٠ جنيه. أما عن أسعار الأعلاف على مستوى المحافظات فقد سجلت أسعار طن أعلاف "نخالة" نحو ٣٠٠٠ جنيه في السويس، و٣٢٠٠ جنيه في المنوفية، و٤٠٠٠ جنيه في المنيا، و٤٣٠٠ جنيه في قنا، مقابل أعلى سعر ٤٧٥٠ جنيهاً بالدقهلية.

ثالثاً - سيلاج الذرة كعلف مناسب ومنافس :

(١) الصورة الحالية لإنتاج متبقيات المحاصيل الحقلية في مصر:

توجد كميات ضخمة من المتبقيات الزراعية لدى المزارعين ومربي الماشية في الريف، وقد تم تقديرها على مستوى محافظات الجمهورية بقرينة المساحة المحصولية في كل محافظة والمعدل التقديري لما ينتج عن الفدان الواحد من متبقيات ومخلفات بعد استخلاص الثمار المقصودة من المحاصيل المزروعة، وكانت الكمية المقدرة المتبقيات

الزراعية على مستوى مصر ٣٦,٨٩ مليون طن سنوياً منتجة من إجمالي المساحة المحصولية بمصر البالغة ١٥٦٢٧٠٩٤ فدان، وتوزع تلك الكمية من المتبقيات الزراعية إقليمياً على النحو التالي (أبو دنيا، ٢٠٢٠):

- ٢١,٥٥ مليون طن (٥٨,٤%) في محافظات الوجه البحري من ٨٦٠١١٣٢ فداناً كمساحة محصولية.
- ٦,١٣ مليون طن (١٦,٦%) في محافظات مصر الوسطى من ٢٧١٧٩٦١ فداناً كمساحة محصولية.
- ٤,٧٤ مليون طن (١٢,٩%) في محافظات مصر العليا من ٢١٣٢١٢٨ فداناً كمساحة محصولية.
- ٤,٤٧ مليون طن (١٢,١%) في محافظات خارج الوادي من مساحة محصولية قدرها ٢١٧٥٨٧٣ فداناً.

٢) تطور إنتاج السيلاج وأعلاف المخلفات الزراعية بمصر:

ثبت من نتائج دراسة محمد سعيد، دعاء عبد المقصود، ٢٠١٤، تحقق الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الأعلاف غير التقليدية من سيلاج الذرة الشامي وقش الأرز المعامل بالأمونيا في تغذية ماشية اللبن، حيث انخفضت تكاليف تغذية الرأس في اليوم بعد إدخال السيلاج بمقدار يبلغ نحو ٠,١٤، ٠,٥٤ دولار للأبقار والجاموس على الترتيب. كما أوضحت نتائج الدراسة أن قيمة معيار نسبة العائد الإجمالي/ إجمالي تكاليف التغذية بعد استخدام السيلاج بلغت نحو ١,٣٩، ١,٩١ بزيادة نحو ٠,٠٦، ٠,١٣ دولار للرأس من الأبقار البلدية والجاموس على الترتيب (سعيد، وعبد المقصود، ٢٠١٤، ص ٣٣٣).

وكشفت دراسة لمعهد بحوث المحاصيل الحقلية عام ٢٠٢٠ عن فوائد الذرة كعلف للحيوان وحصرتها في ستة استخدامات هي: التغذية المباشرة علي العلف الأخضر - إنتاج السيلاج - التغذية علي الحبوب - استخدام الحبوب في صناعة الأعلاف بما يمثل ٥٠-٧٠% من مكونات هذه الأعلاف - استخدام نواتج عملية الطحن الجاف والطحن المبثل خلال استخراج الزيت في إنتاج كسب الذرة والنخالة والجلوتين والمولاس لتغذية الحيوانات - فرم الأوراق والسيقان والقوالب الجافة للذرة وخلطها بعناصر أخرى لتغذية الحيوان أو لتصنيع أعلاف مركزة، وقد يتم معاملة المادة المفرومة باليوريا السائلة لرفع محتواها من البروتين (معهد بحوث المحاصيل الحقلية، ٢٠٢٠). ويعتبر السيلاج أقرب الأعلاف المحفوظة للعلف

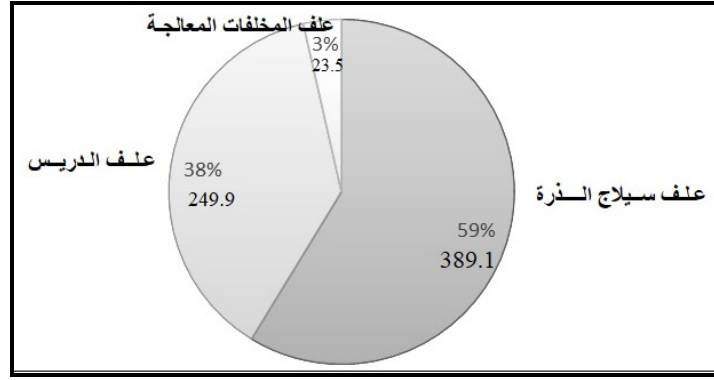
الطازج من ناحية الجودة، حيث يحافظ السيلاج على القيمة الغذائية للبروتين والكربوهيدرات والكاروتين في المادة الخضراء بدرجة أفضل مقارنة بتحويل الأعلاف الخضراء إلى أعلاف جافة أو دريس. ويتميز السيلاج بانخفاض تكلفته إنتاجه، لذلك فإن استخدامه في برامج تغذية الحيوان سواء لإنتاج اللبن أو اللحم يمكن أن يساعد على تقليل تكلفة التغذية مقارنة بالاعتماد على الأعلاف المركزة عالية الثمن، كما أنه يمكن تصنيعه في أي وقت ولا يحتاج لظروف جوية محددة (معهد بحوث المحاصيل الحقلية، ٢٠٢٠).

وبيين (جدول ٦)، (شكل ٣) تطور إنتاج السيلاج وأعلاف المخلفات الزراعية بمصر من ٢٠٠٦-٢٠١٦.

جدول (٦) : كميات السيلاج المنتج بمصر بالألف طن
مقارنا بأعلاف المخلفات الزراعية ٢٠٠٦-٢٠١٦.

السنة	كمية السيلاج	كمية الدريس	المخلفات المعاملة			الجملة	السيلاج % من الجملة
			باليوريا	بالأمونيا	بالمفيد		
٢٠٠٦	٩٦,٨	١٠٧,٣	٨,٢	٠,٩	٦,٤	٢١٩,٦	٤٤,١
٢٠٠٧	٤٧٨,٦	٤٤٩,٥	٢٤,١	٤,١	١٦,١	٩٧٢,٤	٤٩,٢
٢٠٠٨	٥٣٧,٥	٣٧٢,٨	٢٨,٤	٢,٩	٦,٣	٩٤٧,٩	٥٦,٧
٢٠٠٩	٨١٨,٠	٨٨١,٣	٧,٤	٠,٦	٢,٣	١٧٠٩,٦	٤٧,٨
٢٠١٠	٥٩٤,٨	٤٢,٨	٨,٣	١,١	٢,٠	٦٤٩,٠	٩١,٦
٢٠١١	٤٣٨,١	١٥٨,٤	٧,٢	١,٩	٢,٥	٦٠٨,١	٧٢,٠
٢٠١٢	٣٤٢,٥	٤٦,٤	٦,٩	٧,١	٢,٥	٤٠٥,٤	٨٤,٥
٢٠١٣	٣٦٦,١	٦٣,٠	٢٥,٠	١٨,٠	٦,٩	٤٧٩,٠	٧٦,٤
٢٠١٤	٢٦٣,٢	١٤٧,٩	١١,٣	٧,٨	٣,٦	٤٣٣,٨	٦٠,٧
٢٠١٥	٢٩٠,٣	١٥٣,٣	١٤,٠	١١,٢	٢,١	٤٧٠,٩	٦١,٦
٢٠١٦	٥٤,١	٣٢٥,٨	٥,٧	٣,٨	٢,٣	٣٩١,٧	١٣,٨
متوسط سنوي	٣٨٩,١	٢٤٩,٩	١٣,٣	٥,٤	٤,٨	٦٦٢,٥	٥٧,٥

المصدر: الماحي وآخرون، ٢٠١٩، ص ٢٦٠، عن: نشرة مستلزمات الإنتاج الزراعي، أعداد متفرقة، والنسب من حساب الباحث.



شكل (٣) : المتوسط السنوي لإنتاج سيلاج الذرة في مصر بالألف طن مقارنا بأعلاف المخلفات الزراعية ٢٠٠٦-٢٠١٦.

ويلاحظ من جدول (٦) و شكل (٣) ما يأتي:

- ١- تطور إنتاج السيلاج خلال السنوات من ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ في منحنى شبه قوسي ببداية ونهاية منخفضتين وبقمة بلغت ٨١٨ ألف طن قبيل منتصف الفترة (عام ٢٠٠٩) تجاوزت قيمتها ضعف متوسط الإنتاج السنوي خلال الفترة (٣٨٩ ألف طن). ولوحظ أن ذلك العام شهد أيضا ذروة إنتاج الدريس وكذلك مجمل إنتاج أعلاف المخلفات الزراعية، وإن كانت ذروة إنتاج أعلاف المخلفات المعالجة قد تحققت عام ٢٠١٣.
- ٢- شكل إنتاج السيلاج طوال الفترة نسبة ٥٩% من جملة أعلاف المخلفات الزراعية، مع تذبذب سنوي في تلك النسبة، حيث بلغت النسبة نحو ٩٢% عام ٢٠١٠، وانخفضت إلى ١٣,٨% في عام ٢٠١٦.

(٣) تقنية إنتاج سيلاج الذرة:

السيلاج هو علف من محصول الذرة الأخضر محفوظ بمعزل عن الهواء فيما يعرف بالمكمورة أو "السيلو" وهي إما تكون في صورة حفرة أو حوائط أو أبراج أسمنتية (صورة ٢). ويتم الحفظ بواسطة عمليات التخمر اللاهوائي المنتجة للكحول والأحماض العضوية التي تزيد من حموضة العلف إلى درجة توقف عوامل الفساد، ويؤدي إلي زيادة نسبة البروتين والكاروتين والعناصر الغذائية.



صورة (٢) : أحد أشكال مكمورة إنتاج السيلاج.

ويتم استخدام نباتات الذرة في عمل السيلاج وهي في مرحلة الطور اللبني المتأخر أو الطور العجيني المبكر عن عمر يتراوح ما بين ٨٠-٩٠ يوم حيث يمكن أن تصل إنتاجية فدان الذرة الشامية عند عمر ٨٥ يوم إلى حوالي ٢٥ طن مادة خضراء في وجود كثافة نباتية جيدة (صورة ٣).



صورة (٣) : نبات الذرة الشامية وطريقة فرمه لعمل السيلاج.

ويمكن عمل سيلاج الذرة باستخدام النباتات الكاملة (بالكيان) أو عمل السيلاج من نبات الذرة بدون كوز مما يحقق الهدف من استخدام نبات الذرة في إنتاج الحبوب والسيلاج معاً، وتخفض بالطبع القيمة الغذائية للسيلاج المصنع من نبات الذرة بدون كوز، ولكن في المقابل يزيد العائد النقدي من فدان الذرة إلى ما يعادل عائد فدان ونصف تقريباً (معهد بحوث المحاصيل الحقلية، ٢٠٢٠).

وتستخدم في عمل السيلاج ثلاث مجموعات من الإضافات: إضافات تنشيط عملية التخمر - إضافات تثبيط عملية التخمر - إضافات ترفع القيمة الغذائية للسيلاج. وتستغرق مدة التخمر خمسة وثلاثين يوماً (٥ أسابيع) تعمل خلالها البكتيريا المنتجة للحموضة ومن أهمها: بكتيريا اللاكتيك التي تنمو هوائياً ولاهوائياً، ويكون نشاطها أعلى عند نقص الأوكسجين، ويناسبها حرارة ٢٧-٣٧ م - بكتيريا البيوتريك التي تنتج حمضاً منطابيراً غير مرغوب يسبب رائحة متزنخة للسيلاج، وهي تنشط في مدي حراري من ٣٠-٤٠ م. ويشترط لنجاح عمل السيلاج تحقق خمسة شروط: استبعاد الهواء وعدم وجود الأوكسجين - وجود نسبة رطوبة تتراوح من ٦٥-٧٠% - ارتفاع حرارة الكتلة العلفية إلى حوالي ٢٧ درجة مئوية - توفر مقدار كبير من الكربوهيدرات القابلة للتحلل بواسطة بكتيريا حمض اللاكتيك - الكبس الجيد في المكورة واستخدام غطاء جيد محكم لمنع دخول الهواء (الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، ٢٠٠٥).

ومن وجهة النظر الغذائية لا يختلف السيلاج الجيد عن العلف الأخضر المصنوع منه في القيمة الغذائية، وإن كان معظم النيتروجين به يكون في صورة مواد غير بروتينية، وترتفع به نسبة الأحماض العضوية الطيارة وغير الطيارة. ويحتوي سيلاج الذرة في المتوسط على ٨,٣% بروتين خام (المدي من ١٤-٦,٥%)، لذا يمكن لزيادة نسبة البروتين الخام إلى ١٢% إضافة النيتروجين غير البروتيني مثل اليوريا والأمونيا التي تزيد من نسبة البروتين وتقلل نمو العفن ومن تحلل بروتينات النبات الأصلية، ويكون هذا النوع من السيلاج مفيداً لحيوانات اللبن عالية الإدرار وحيوان اللحم. وإذا استهلكت الحيوانات كمية كبيرة من سيلاج الذرة غير الناضجة (عالي الرطوبة) فإنها سوف تعاني من ارتفاع الحموضة وسرعة إنتاج حامض اللاكتيك في الكرش مما يسبب امتناع الحيوانات عن تناول الغذاء. أما إذا كانت الذرة ناضجة أكثر من اللازم وزادت المادة الجافة للنبات عن ٤٠% فإن حفظ السيلاج يصبح أقل جودة لقلّة نسبة الرطوبة وازدياد التخمر الهوائي بصورة كبيرة مما يؤدي إلى فقد شديد في الطاقة والبروتين (الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، ٢٠٠٥).

٤) خبرات إنتاج السيلاج في مزارع الألبان والشركات المتخصصة

- شركة جهينة للصناعات الغذائية التي تأسست عام ١٩٨٣ تملك مزرعة للألبان أنشأتها عام ٢٠٠٨ ومساحتها ٥٥٠ فدان وتبلغ طاقتها الاستيعابية ٨ آلاف بقرة، وهو ما يكفي لتأمين ١٠% من الاحتياجات اليومية من الحليب الخام في مصر

(صورة ٤). وأسست جهيئة شركة الإنماء للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية التي تخصصت في إنشاء مزارع الألبان وتمتلك أرض تبلغ مساحتها ٥٠٠ فدان بالوحدات البحرية (الأصيلة)، كما تقوم باستصلاح الأراضي وزراعة الفواكه والمحاصيل الزراعية الأخرى، وقامت باستصلاح ٧٤٥٠ فدان بمنطقة الواحات البحرية. وحفاظاً على الموارد البيئية اهتمت الشركة بزراعة الأرض المتاحة بالأعلاف الخضراء عالية الجودة بالإضافة إلى زراعة الذرة وتحويلها إلى سيلاج كعلف للحيوانات، وكذلك زراعة البرسيم الحجازي وتحويله إلى دريس كعلف أيضاً. وعلى صعيد آخر، يستفيد الإنتاج الزراعي من التسميد الطبيعي حيث يتم غسل الحظائر ونقل المياه إلى بحيرة لترسيب المواد الصلبة (السماذ) ليتم نقله إلى الزراعة، بما يقلل من استخدام السماذ الصناعي ويحافظ على البيئة.



صورة (٤) : نموذج لمزارع الألبان المعتمدة على السيلاج.

- شركة سيلاج للتنمية الزراعية بمدينة النوبارية محافظة البحيرة أعلنت في مارس ٢٠١٨ عن تشغيل خط إنتاج البالات الكبيرة وزن طن من سيلاج الذرة الصفراء بأسعار تنافسية وجودة عالية وخطات متنوعة.
- الشركة المصرية اليابانية لإنتاج السيلاج والأعلاف غير التقليدية أعلنت عن بداية موسم السيلاج الجديد ٢٠١٩، وأنه متوفر بالشركة بالبات سيلاج وزن ٥٠ كيلو مكبوسة ومغلفة بلاستيك ضد أشعة الشمس، وبالبات من ٣٥٠/٣٠٠ كيلو سيلاج سوبر، ويمكن توصيل المنتجات في جميع أنحاء الجمهورية.

رابعاً - توزيع إنتاج سيلاج الذرة في مصر :

(١) التوزيع المساحي التقديري:

لا توجد بيانات رسمية منشورة ودقيقة عن توزيع المساحات المزروعة بالذرة الشامية وينتج منها علف السيلاج، اللهم إلا بعض التقديرات العامة، مثل ما أورده معهد بحوث المحاصيل الحقلية من أنه: زادت نسبة ما استخدم من الذرة الشامية في مصرفي صناعة السيلاج إلى حوالي ٢٢% من إجمالي مساحة الذرة في عام ٢٠١٨ (معهد بحوث المحاصيل الحقلية، ٢٠٢٠).

ويمكن التعرف العام على التوزيع التقديري لإنتاج علف السيلاج بأسلوب غير مباشر بما ورد في (جدول ١) عن مساحة وإنتاج وإنتاجية الذرة الشامية في مصر من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٩، وفي (جدول ٢) عن مساحة وإنتاجية وإنتاج الذرة الشامية البيضاء في محافظات مصر لمتوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)، ومن هذين الجدولين اتضح ما يلي:

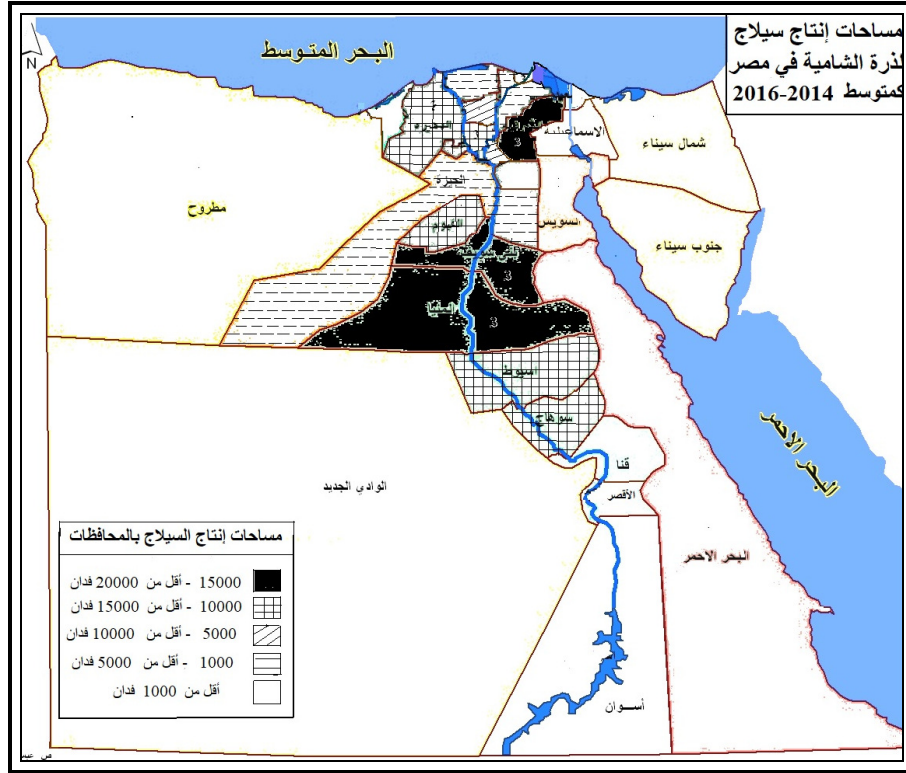
- متوسط المساحة التي أنتج منها سيلاج مما تم زراعته من ذرة شامية بيضاء فيما بين ٢٠١٤-٢٠١٦ هي ١٢١,٥ ألف فدان بنسبة ٦,٦% من متوسط المساحة في تلك الفترة على مستوى مصر
- متوسط مساحة الذرة الشامية بنوعها ٢٠١٥-٢٠١٦ هي ٢٣٩٣ ألف فدان أنتج منها ٨٣٥٠ ألف طن، منها ١٨٤٨ ألف فدان ذرة بيضاء تمثل ٧٧,٢% والباقي ذرة صفراء في مساحة ٥٤٥ ألف فدان بنسبة ٢٢,٨%
- متوسط إنتاج سيلاج الذرة الشامية ٢٠١٤-٢٠١٦ هو ٢٠٥,٨٦٦ ألف طن بنسبة ٢,٤٦% من جملة إنتاج الذرة الشامية
- متوسط إنتاج مصر سنوياً من الذرة الشامية والسيلاج هو ٨٥٥٦ ألف طن.

وبناء على المعلومات السابقة أمكن للباحث تقدير مساحة الذرة الشامية والمقتطع منها لإنتاج السيلاج بمحافظات مصر كمتوسط لفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ كما هو وارد في جدول (٧) وكما هو موزع في شكل (٤).

جدول (٧) : تقدير مساحة الزرة الشامية والمقطع منها للسيلاج بمحافظة مصر كمتوسط لفترة (٢٠١٤-٢٠١٦م).

المحافظة	مساحة نرة شامية ألف فدان	مساحة سيلاج ألف فدان	% من الجملة	المحافظة	مساحة نرة شامية ألف فدان	مساحة سيلاج ألف فدان	% من الجملة
المنيا	٢٨١	١٨,٥	١٢,٤	أسيوط	١٢٣	١٠,٨	٧,٢
الشرقية	٢٥٤	١٦,٧	١١,٢	الغربية	٩٢	٦,١	٤,١
بني سويف	٢٥١	١٦,٦	١١,٠	القليوبية	٧٥	٥,٠	٣,٣
البحيرة	٢١٢	١٤,٠	٩,٤	الجيزة	٧٢	٤,٧	٣,٢
الفيوم	١٨٩	١٢,٥	٨,٣	كفر الشيخ	٦٤	٤,٢	٢,٨
المنوفية	١٨٧	١٢,٣	٨,٢	الدقهلية	٦٢	٤,١	٢,٨
سوهاج	١٨٥	١٢,٢	٨,٢	الجمهورية	٢٢٨٧	١٥١,٠	١٠٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الجولين (١)، (٢).



شكل (٤)

ومن جدول (٧) و شكل (٤) يتضح ما يلي:

- ١- يتركز نحو ٩١% من المساحة المقطعة لإنتاج سيلاج الذرة الشامية في ١٣ محافظة ريفية تمثل ٥٠% من جملة المحافظات المصرية.
- ٢- تتراوح مساحة الذرة الشامية المنتج منها علف السيلاج ما بين ١٥-٢٠ ألف طن كمتوسط سنوي في محافظتي المنيا وبني سويف بمصر الوسطى، وفي محافظة الشرقية بالدلتا.
- ٣- تتراوح مساحة الذرة الشامية المنتج منها علف السيلاج ما بين ١٠-١٥ أقل من ١٥ ألف طن كمتوسط سنوي في خمس محافظات: المنوفية والبحيرة بالدلتا، والفيوم بمصر الوسطى وأسبوط وسوهاج بمصر العليا.
- ٤- تتراوح مساحة الذرة الشامية المنتج منها علف السيلاج ما بين ٥ - أقل من ١٠ آلاف طن كمتوسط سنوي في محافظتي الغربية والقليوبية.

- ٥- تتراوح مساحة الذرة الشامية المنتج منها علف السيلاج ما بين ١ - أقل من ٥ آلاف طن كمتوسط سنوي في محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ في الدلتا ومحافظة الجيزة بمصر الوسطى.
- ٦- في بقية المحافظات المصرية التي تزرع الذرة الشامية نقل مساحة ما يقتطع لإنتاج السيلاج عن ألف فدان في أي منها وقد لا يوجد أصلاً.

(٢) نماذج للمحافظات الأكثر شهرة في إنتاج السيلاج:

أ- محافظة المنيا:

انتشرت فكرة إنتاج السيلاج على مستوى قرى محافظة المنيا التي يوجد بها نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية وكذلك المزارعون الذين يرغبون في إخلاء حقولهم مبكراً لزراعة المحاصيل الشتوية. وينتشر إنتاج السيلاج في قرى: طهنشا، تله، البرجاية، إطسا منبال، مطاي بني علي، وغيرها.

وفي ظل غلاء أعلاف الماشية لجأ المزارعون لإنتاج السيلاج من الذرة الشامية كعلف للماشية، من خلال زراعة صنف ١٠٠٥ من الذرة الشامية عالي الإنتاجية والتفوق الخضري والثمري، لعمل السيلاج في توقيت بسيط يكون عمر النبات بالأرض من ٧٠ إلى ٨٠ يوماً، وينتج الفدان ٤٠ طناً أعلافاً طبيعية، ويتيح الحصول على محصول عالي الجودة وفي وقت مبكر عن المحصول الطبيعي بحوالي ٣٠ - ٤٠ يوماً، مما يساعد على تجهيز التربة وزراعتها مبكراً بالمحاصيل الشتوية ويزيد من دخل المزارع ويرفع الحالة الاقتصادية له (عبد الغفار، ٢٠٢٠).

ب- محافظة الشرقية:

تتسع فيها زراعة محصول الذرة بعد رواج استخدامه علفاً للماشية وتؤكد الفلاح من تحقيق الربح المناسب من حصاده قبل النضوج واستخدامه "سيلاج" وبيعه لأصحاب المزارع. يبدأ سعر طن "السيلاج" داخل الأرض الزراعية من ٣٨٠ جنيهاً ويصل إلى ٤١٠ جنيهات، فيما يبيعه التاجر لأصحاب مزارع الحيوانات والمربيين بسعر ٥٠٠ جنيه ويصل في بعض الأوقات إلى ٥٥٠ جنيهاً حسب حركة العرض والطلب. وأصبحت تلك العملية منتشرة بشكل كبير في مختلف أرجاء المحافظة بين المزارعين.

ج- محافظة الغربية:

أصبح تحويل الذرة إلى سيلاج واستخدامه كعلف حيواني اتجاهاً كبيراً من قبل مربي المواشي بمحافظة الغربية بعد غلاء أسعار الأعلاف، ويُعتبر مركز قطور من أكبر مناطق تربية المواشي والإنتاج الحيواني، كما تعتبر قرية أبشواي الملق من أكبر قرى الجمهورية تربية للثروة الحيوانية وإنتاج الألبان ومشتقاتها. وقد بدأت عملية تحويل الذرة إلى سيلاج في مركز قطور عام ٢٠٠٠، ويستأثر هذا المركز بنحو ٢٥% من مساحة الذرة بالغربية البالغة نحو ١٠٠ ألف فدان سنوياً، يحصد المزارعون ٩٩% منها قبل اكتمال مراحل نمو المحصول ويقومون بتحويله إلى سيلاج وبيعه إلى أصحاب مزارع المواشي، أو استخدامه لعلف مواشيهم (ناصف، ٢٠١٩).

د- محافظة القليوبية:

يرى الفلاحون أن استخدام محصول الذرة علفاً للماشية مفيد في عملية تسمين المواشي وبيعها بأسعار مرضية بما يحقق ربحاً مناسباً، ويرون أن أسعار بيع المحصول للتجار غير عادلة، مما دفعهم لاستخدام محصول الذرة علفاً للماشية والطيور.

هـ- محافظة الإسماعيلية:

يؤكد الفلاحون أنهم يستخدمون محصول الذرة علفاً للماشية وتسمين الحيوانات لبيعها، لأنه أقل تكلفة لتغذية المواشي وسط الارتفاع الرهيب في أسعار الأعلاف. ويقوم بعض المزارعين ببيع الذرة قبل قطفها لبعض التجار الذين يستأجرون عمال وآلات لفرمها وبيعها بالطن لأصحاب "معالف المواشي" لاستخدامها كعلف تسمين أفضل من العلف المباع في الأسواق التجارية والذي ارتفع سعره بشكل كبير.

و- محافظة الوادي الجديد (شرق العوينات):

يعد الذرة المحصول الرئيسي الثالث بجانب القمح والبطاطس في شرق العوينات التي ضمت نحو ١٩ ألف فدان ذرة عام ٢٠١٥. ويقوم أصحاب المزارع وجميع الشركات بشرق العوينات بحصاد محصول الذرة الشامية بنوعيهما بجانب إنتاج السيلاج كعلف حيواني للتغذية بمزارع الإنتاج الحيواني وخاصة في إنتاج الألبان والحصول على عوائد اقتصادية مرتفعة، حيث ينتج الفدان نحو ٤ طن ذرة و ٢٠ طن سيلاج. ويتم إنتاج السيلاج

باستخدام المعدات الحديثة التي تقوم بالحصاد المباشر واستخراج الحبوب، وإنتاج السيلاج كعلف أخضر بحفظه وتخميده في "المكمورة" (بحر، ٢٠١٥).

خامساً - نظرة مستقبلية لإنتاج سيلاج الذرة في مصر :

(١) دوافع التوجه لإنتاج السيلاج:

أجمعت جهات متعددة ذات صلة بإنتاج سيلاج الذرة في مصر على أن هناك دافع رئيسي يوجه المزارعين لتحويل محصول الذرة الشامية إلى علف السيلاج هو الدافع الاقتصادي المتمثل في تحقيق عائد مادي أكبر من وراء هذا الإنتاج مقارنة بنواتج إتمام الزراعة التقليدية للمحصول، والمتوقع أن يبقى هذا الدافع الاقتصادي قائماً وفعالاً في المستقبل المنظور.

ونعرض فيما يلي نماذج من رأي تلك الجهات على مستويات متعددة تنفيذية، وإنتاجية، ونقابية فلاحية، وعلمية:

- ١- على المستوى التنفيذي، قالت مصادر في قطاع الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة عام ٢٠١٧، إن نسبة كبيرة من الفلاحين اتجهت، كعادتها، لفرم المحصول وتحويله إلى «سيلاج» واستخدامه كأعلاف نباتية لقطعان الثروة الحيوانية، وإن هدف الفلاحين هو تحقيق أرباح سريعة بدلاً من انتظار نهاية الموسم وتسويق المحصول بأسعار ٣٤٠٠ جنيه للطن، وأن بعض الفلاحين يفضلون فرم الذرة لتوفير أعلاف نباتية لتربية الحيوانات، والأغلبية يفضلونه من أجل الأرباح القوية عبر تسويقه للخير، فهو يحقق مكاسب مالية أكبر في فترة زمنية أقل (حسن، ٢٠١٧).
- ٢- على المستوى الإنتاجي، أوضح رئيس شركة الأسد للأعلاف أن الفلاحين اتجهوا في الموسم ٢٠١٨ إلى فرم محصول الذرة الشامية الصفراء والبيضاء لتعظيم العائد المادي من ورائها بدلاً من التوريد لوزارة الزراعة.
- ٣- على المستوى الفلاحي، أشار نقيب الفلاحين والمنتجين الزراعيين إلى أن تفضيل الفلاحين فرم الذرة وإهمال الحصاد التقليدي خلال السنوات الماضية، جاء مدفوعاً بعدة أسباب، منها أن العائد المادي من تحويل الذرة إلى سيلاج يدعم الفلاحين أمام الأعباء الزراعية التي تتزايد بمرور الوقت، خصوصاً في ظل ارتفاع قيمة الإيجارات وتكاليف الإنتاج خلال السنوات الماضية. وبعض الفلاحين يزرعون الذرة

لمدة ٦٠ يوماً فقط، ثم يحصدونه مبكراً لصالح أصحاب مزارع تربية الحيوانات، بقيمة ٣٠٠ جنيه للقيراط على الأرض، بما يعادل ٧ آلاف جنيه للفدان، وبعدها تتم زراعة الأرض بالذرة مرة أخرى في الموسم نفسه (البناء، حسن، ٢٠١٨).

٤- على المستوي العلمي، أشار الدكتور أحمد شلبي، أستاذ العلوم الزراعية بجامعة طنطا، إلى أن البعد الاقتصادي هو المحرك الرئيسي وراء سعي مربي المواشي لاستخدام السيلاج في علف مواشيهم، وهو المحرك لرغبة الفلاح في بيع محصوله بأقل أسعار التكلفة الإنتاجية (بتقليل النفقات) وتحقيق أعلى ربح ممكن من تربية المواشي، وعند المقارنة اقتصادياً بين الأعلاف الجافة والسيلاج، يكون السيلاج أقل تكلفة بسبب قلة السعر إلى جانب أنه غذاء دائم على مدار العام (ناصر، ٢٠١٩).

٢) عوائق وميسرات إنتاج السيلاج من نبات الذرة في مصر:

من أبرز عوائق إنتاج السيلاج التي يمكن أن تؤثر على مستقبله ما صرح به رئيس الشركة المصرية للتنمية الزراعية لموقع «أخبار البورصة»، أن الشركة لم تستطع تسويق أي كميات من إنتاج محصول الذرة الصفراء لموسم ٢٠١٧، وأنه تم تجميد بروتوكول الأسعار الاسترشادية التي أعلنتها وزارة الزراعة، لأنه من السهل أن ترفضها مصانع الأعلاف بطريقة غير مباشرة لانخفاض قيمة المنتج المستورد عن المحلي بأكثر من ٢٠٠ جنيه في الطن. ومن شأن فشل تسويق محصول الذرة استمرار مصانع الأعلاف المحلية في الاعتماد الكلي على الاستيراد (حسن، ٢٠١٧).

أما ميسرات الإنتاج في المستقبل فهي متعددة، منها:

- تبرير أعضاء في لجنة الزراعة بمجلس النواب المصري إنتاج واستخدام سيلاج الذرة علفاً للماشية، على قول بأن استخدام الذرة كعلف للحيوانات سواء قبل أن تنتضج كاملاً أو بعد النضوج لا يؤثر على الإنتاج المحلي، لأن كل مزارع يأخذ حسب احتياجه، وأن الفدان الواحد ينتج نحو ٦ أرباب من الذرة على الأقل، وتحدد تكلفة زراعة الفدان حسب تكاليف الحرث والجمع وشراء التقاوي والأسمدة، وقد تصل تكلفة زراعته إلى ٥ آلاف جنيه للفدان، وبذلك يعد مكلفاً مادياً وغير مجدٍ للمزارع (سالم وآخرون، ٢٠١٧).

- إطلاق وزارة الزراعة يد الفلاح للتصرف في محصوله من الذرة، على حد قول المتحدث باسم وزارة الزراعة عام ٢٠١٧، "إنه لا يتم إجبار المزارعين على بيع محصول الذرة لجهة معينة، وأن الدولة تضع في الحسبان أسعار بيع المحصول الزهيدة، لذلك تسعى لشراؤه من المزارعين كبقية المحاصيل، وأنه تجري مشاورات داخل وزارة الزراعة لشراء محصول الذرة الصفراء لصالح اتحاد منتجي الدواجن لاستخدامه بشكل أوسع في الأعلاف (سالم وآخرون، ٢٠١٧).
- يرى بعض خبراء الزراعة أن الفلاح إذا فرم نصف محصول الذرة وجفف النصف الآخر تكون الاستفادة مضاعفة. فالاستفادة الأولى هي توفير علف للمواشي يضمن معه تحقيق نسبة بروتين كبيرة يستطيع من خلالها الحصول على أعلى نسبة من إنتاجية اللبن واللحوم، والاستفادة الثانية أن المزارع يستطيع استخدام الذرة المجفف في صناعة الخبز المنزلي وعلف الدواجن (ناصر، ٢٠١٩).
- من رأي نقيب فلاحي مصر أن زراعة الذرة بكميات كبيرة يمكنه تقليص الفجوة الواسعة بين الإنتاج والاستهلاك من الدقيق، حيث يمكن استخدامها في إنتاج رغيف الخبز والحلويات والمعجنات الأخرى بما يقلل حجم استيراد مصر من القمح الذي يصل تقريبا إلى ٧ ملايين طن سنويا. كما إن زراعة الذرة تساهم في تخفيض أسعار الأعلاف، حيث تمثل ٧٠% من مكونات الأعلاف النباتية، وتستخدم الأوراق والسيقان كأعلاف خضراء، بما يساهم في تنمية الثروة الداجنة والسمكية والحيوانية، ويخفض فاتورة الاستيراد، حيث نستورد نحو ٨ ملايين طن ذرة صفراء سنويا لإنتاج وصناعة الأعلاف (سالم، ٢٠٢٠).

نتائج الدراسة:

- ١- الذرة الشامية مكون رئيسي في مجموعة الحبوب الغذائية في مصر، وفي عام ٢٠١٨ ساهمت بنسبة ٢٩,٤% من إجمالي إنتاج محاصيل الحبوب. وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي للإنتاج المحلي من الذرة الشامية قد تراجعت من ٧٩,٤% عام ٢٠٠٩ إلى ٥٦,٨% عام ٢٠١٣. وتستورد الدولة سنوياً نحو ٩ ملايين طن ذرة صفراء.
- ٢- تعاني أعداد رؤوس الماشية والحيوانات الحية من انخفاض بنسب طفيفة في السنوات الأخيرة، وكذلك كمية اللحوم الناتجة من مذبوحات الماشية بنسبة انخفاض ٠,٥% من عام ٢٠١٧-٢٠١٨م. وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء في

مصر من حوالي ٨٢,١% كمتوسط للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى حوالي ٦٥,١% كمتوسط للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧.

- ٣- تزايد حجم الفجوة العلفية للأعلاف الحيوانية بمعدل سنوي بلغ نحو ٥,٢١%، الأمر الذي استلزم العمل على زيادة معدلات التوسع الرأسي لإنتاج الأعلاف، وكذلك التوسع في إيجاد البدائل غير التقليدية لخفض تلك الفجوة العلفية.
- ٤- يعتبر السيلاج أقرب الأعلاف المحفوظة للعلف الطازج من ناحية الجودة والحفاظ على القيمة الغذائية في المادة الخضراء بدرجة أفضل مقارنة بأعلاف الدريس الجافة. وشكل إنتاج السيلاج طوال فترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ نسبة ٥٩% من جملة أعلاف المخلفات الزراعية.
- ٥- يتركز نحو ٩١% من المساحة المقطعة لإنتاج سيلاج الذرة الشامية في ١٣ محافظة ريفية تتوزع على الوجه البحري ومصر الوسطى ومصر العليا وتمثل ٥٠% من جملة المحافظات المصرية بما يدل على انتشار الظاهرة المدروسة بالريف المصري.
- ٦- حظيت عملية إنتاج السيلاج من محصول الذرة الشامية بمواقف مؤيدة أكثر من تلك المتحفظة، وذلك من جهات تنفيذية وتشريعية وشعبية وعلمية على اعتبار أن مردودها الاقتصادي أكثر جدوى وربحية، ويقلل من استيراد الأعلاف.

توصيات الدراسة :

- الإبقاء على مساحات كافية من محصول الذرة الشامية الناضجة بحبوبها المستخدمة في الغذاء البشري وغيره.
- ضرورة تصدي الحكومة لحل مشكلة آلية تسلم محصول الذرة من الفلاح وعدم تركه فريسة سهلة للتجار الذين يسعون لاحتكاره باعتباره محصولاً رئيسياً يتحكم في أسعار الأعلاف الخاصة بالمواشي والدواجن.
- ضرورة تحديد سعر الطن بشكل يتناسب مع أهمية المحصول ويحقق مكسباً للفلاح كما يحدث في محصول القمح، وهذا يشجع المزارعين على زراعة الذرة وتوريدها للجمعيات الزراعية.

المراجع

أولاً - المراجع:

١. إسماعيل محمد الشناوي، محسن محمود شكري، ٢٠٠٠، "التقرير القطري عن دراسة إمكانية التكامل في مجال إنتاج وتصنيع الأعلاف في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، سبتمبر، ٢٠٠٠.
٢. الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية، ٢٠٠٥، "السيلاج"، نشرة رقم ٩٤١، الجيزة.
٣. حسن عبد الغفار، ٢٠٢٠، "مزارعو المنيا يواجهون غلاء أعلاف الماشية بإنتاج السيلاج"، اليوم السابع، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٠ (www.youm7.com).
٤. خميس خليفة، ٢٠٢٠، "الوضع الحالي لزراعة الذرة الشامية بين التحديات والتموجات"، معهد بحوث المحاصيل الحقلية - مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (www.agri2day.com/2020/12/29).
٥. رباب أحمد محمود الخطيب، منال مشهور السيد علي، ٢٠١٩، "أثر الطاقة الإنتاجية من الأعلاف في تنمية الثروة الحيوانية في محافظة الوادي الجديد"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد التاسع والعشرون - العدد الرابع - ديسمبر ٢٠١٩، ص ١٦٢٥-١٦٤٢.
٦. ربيع البنا وسليم حسن، ٢٠١٨، "ملف الذرة، زيادة طفيفة في الإنتاج والفجوة مستمرة"، موقع أخبار البورصة ٢٠١٨/٧/٤ (alborsaanews.com).
٧. رفيق محمد ناصف، ٢٠١٩، "السيلاج علف حيواني جديد يدمر محصول الذرة"، صحيفة الوطن ١٦ يناير ٢٠١٩ (www.elwatannews.com).
٨. سليم حسن، ٢٠١٧، "ارتفاع الربحية يقود الفلاحين للتوسع في فرم الذرة"، موقع أخبار البورصة الإثنين ١٣ نوفمبر ٢٠١٧ (alborsaanews.com).
٩. عمرو بحر، ٢٠١٥، "بدء حصاد سيلاج الذرة بمزارع شرق العينات بالوادي الجديد"، جريدة الشروق ١٠ ديسمبر ٢٠١٥ (www.shorouknews.com).
١٠. عوض سالم وأماني محمد وأميرة كمال، ٢٠١٧، "السيلاج أخطر بديل لكسب علف الحيوان"، صحيفة الهلال اليوم ١٨ أغسطس ٢٠١٧ (alhilalalyoum.com).

١١. فوزي أبو دنيا، ٢٠٢٠، "المتبقيات الزراعية - الأزمة والحل"، موقع الأرض الإثني، ١٥ يونيو ٢٠٢٠ (www.elaard.com).
١٢. قسم بحوث التحليل الاقتصادي للسلع الزراعية، ٢٠١٨، "الموقف الحالي لإنتاج محصول الذرة الشامية البيضاء"- معهد بحوث الاقتصاد الزراعي بمركز البحوث الزراعية يوليو ٢٠١٨ (eaacaeri07@yahoo.com).
١٣. متولي سالم، ٢٠٢٠، "الذرة يمكنها تقليص الفجوة الواسعة بين الإنتاج والاستهلاك من الدقيق"، صحيفة المصري اليوم ٩/٤/٢٠٢٠ (almasryalyoum.com/news).
١٤. محمد جمال الدين محمد ثابت أمين، ٢٠٠١، "تطوير إحصاءات الثروة الحيوانية في مصر"، المؤتمر الدولي السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته - ندوة تطوير وتحسين الإحصاءات الزراعية - ٤ أبريل ٢٠٠١.
١٥. محمد أحمد سعيد، دعاء جمعة عبد المقصود، ٢٠١٤، "المردود الاقتصادي لاستخدام سيلاج الذرة الشامي وقش الأرز المعامل بالأمنونيا كأعلاف غير تقليدية في تغذية ماشية اللبن بمحافظة الفيوم"، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجلد ١٠ العدد ٢، ٢٠١٤.
١٦. محمد محمد الماحي، محمد علي فتح الله، محمد عبد النبي دسوقي، زهراء محمود محمد، ٢٠١٩، "دراسة اقتصادية لإنتاج الأعلاف الحيوانية في مصر"، مجلة بحوث كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، مجلد ٦٤، عدد ٤، ص ص ٢٥٣-٢٦٣، ٢٠١٩.
١٧. مرسي سليم مرسي أبوزيد، ٢٠٠٨، "اقتصاديات إنتاج الذرة الشامية في محافظة سوهاج"، رسالة ماجستير الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة - جامعة المنيا.
١٨. معهد بحوث المحاصيل الحقلية، ٢٠٢٠، "قوائد الذرة كعلف للحيوان"، ٢٥ يناير ٢٠٢٠ (agri2day.com).
١٩. منال رأفت زكريا السيد، ٢٠١٥، "دراسة اقتصادية عن إنتاج واستهلاك الاعلاف الحيوانية في جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة كفر الشيخ.
٢٠. هالة مختار محمد رشاد، "دراسة اقتصادية للطلب المصري على الذرة الشامية"، ماجستير، كلية الزراعة جامعة عين شمس ٢٠١٥.
٢١. وفاء أبو بكر محمد، "دراسة اقتصادية تحليلية لإنتاج وتسويق الذرة الشامية في مصر"، رسالة ماجستير كلية الزراعة - جامعة عين شمس ٢٠٠٦.

٢٢. يحيى عبد الرحمن يحيى، دعاء ممدوح محمد، محمد حسن أحمد، ٢٠٢٠، "سلسلة القيمة لمحصول الذرة الصفراء ودور الجمعيات التعاونية الزراعية"، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٢٠٢٠ عدد ٩٨، جزء ١، ص ص ٣٥٩-٣٩٦.

ثانياً - المواقع الإلكترونية:

1. alzira3a.com
2. agriculturalresearch.blogspot.com/2018/11
3. <https://www.elaard.com/30373>

A Geographical Evaluation of the Corn's Silage Production in Egypt

Prof. Salah Abdelgaber Eisa

Professor Emeritus of Human Geography, Menoufia University

ABSTRACT

Corn is a low-water-consuming summer crop suitable for cultivation in Egypt at low costs. Its grains are used as human and animal food, while green leaves and stems are for animals. So, it represents about 70% of the green and dry plant fodder components.

Silage is a fodder produced from the green corn crop at an age ranging between 80-90 days. It is chopped and kept in isolation from the air in a pit, walls, or concrete towers known as "silo". Preservation is carried out by anaerobic fermentation processes that increase the acidity of the feed to the point of stopping corruption, as well as increasing the proportion of protein, carotene, and nutrients.

In recent years farmers in some Egyptian governorates tend to harvest the corn before its maturity, convert it into silage, and use it as livestock feed instead of the manufactured fodder that Egypt imports most of its raw materials. Farm owners assert that the huge increase in feed prices is the reason for resorting to silage. Farmers say that the state refuses to accept their corn crop. Others believe that turning corn into silage destroys the crop.

The farmers aim to use or sell the corn plant a month before its maturity as a silage feed to achieve quick profits and greater financial gains in a period less than that of maturity and traditional harvest. After the early harvest, the land is planted with corn as green fodder again in the remainder of the same season. Supposing a productivity average per feddan of about 25 tons, the cash yield from an acre of corn whose crop is converted to silage is roughly equivalent to the yield of an acre and half of its fully ripened crop.

البحث الثامن

الأنشطة الإنتاجية الريفية بواحة الأحساء بالمملكة العربية السعودية

ودورها في تحقيق التنمية المستدامة*

د. أشرف حسين محروس**

الملخص:

ازداد مفهوم التنمية المستدامة لاسيما في الآونة الأخيرة، وتعددت التعاريف التي تناولت هذا الموضوع. وقد برز الاهتمام بهذا المفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي تم تخصيصه بشكل كامل للتنمية المستدامة عام ١٩٨١م تحت عنوان "الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة". وقد تم التصديق على فكرة التنمية المستدامة رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في العاصمة البرازيلية الجديدة (ريو دي جانيرو) عام ١٩٩٢م، حيث أدرك المشاركون في هذا المؤتمر أهمية تلك الفكرة، لاسيما وأنهم قد أخذوا في الاعتبار أنه ما زال هناك من يعانون ويعيشون تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت كبير في أنماط الموارد التي تستخدمها كل الدول، والضغط الشديد على النظام البيئي العالمي.

كما تشمل التنمية المستدامة ما يزيد عن النمو : حيث أنها تتطلب تغييراً في محتوى النمو. ولقد اهتم العديد من العلماء بهذا الفرع لاسيما علماء الجغرافيا والاقتصاد والاجتماع. ولقد احتل موضوع التنمية الزراعية أهمية بارزة في الكثير من الأدبيات الاقتصادية لاسيما مع أهمية هذا القطاع ودوره الهام لتوفير مصادر الدخل للعديد من السكان، وبذلك يمكن وضع تعريف التنمية الزراعية بأنها "مجموعة الأساليب التي لها دور هام في التأثير

* مقالة القيت في الندوة السادسة للمجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مجمتر) ٢٢ مايو

٢٠٢١ بعنوان "الأنشطة الإنتاجية الريفية في مصر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة".

** مدرس الجغرافيا الاقتصادية، كلية الآداب - جامعة المنوفية.

على هيكل الاقتصاد من أجل تحسين الإنتاج الزراعي من حيث النوع والكم، والذي يتم من خلال إحداث تغييرات في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة والاعتماد على تنظيم الإنتاج". أما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO⁽¹⁾ التنمية الزراعية المستدامة بأنها "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية". ولنجاح التنمية الريفية المستدامة يجب تحقيق التطور في الإنتاج الزراعي والذي يزيد من نصيب الريف ضمن الناتج المحلي الإجمالي، والاهتمام بالتعليم والصحة لاسيما في مرحلة الطفولة من خلال القضاء على سوء التغذية، ومراقبة توزيع الدخل بين كافة أفراد المجتمع الريفي.

مما سبق .. فقد رأى الباحث ضرورة الاهتمام بالأنشطة الإنتاجية الريفية من خلال التطبيق على الأحساء بالمملكة العربية السعودية من خلال المحور السادس ضمن فعاليات وبرنامج الندوة السادسة التي تنظمها المجموعة الجغرافية المصرية للتنمية الريفية (مؤتمر). ولقد تناول التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠م الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية، ويرصد التقدم على مسار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠م وأهدافها السبعة عشر، والمقصود من تلك الخطة وأهداف التنمية المستدامة "إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة، وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي^(٢).

وتشتهر واحة الأحساء بكثرة نخيلها التي تغطي مساحات هائلة من أراضيها وتزيد عن ثلاثة ملايين نخلة، وتنتج أكثر من مائة ألف طن من التمور سنوياً، أي ما يعادل ١٠% من إنتاج المملكة، ودخلت موسوعة جينيس للأرقام القياسية بوصفها أكبر واحة قائمة بذاتها في العالم^(٣). ومع تعرض النشاط الزراعي بتلك الواحة للعديد من المشكلات الجغرافية كان لزاماً التطرق لتلك المشكلات وتقديم المقترحات لحل تلك المشكلات من جانب الجغرافيا الاقتصادية، حيث تعد الزراعة من أهم الحرف الاقتصادية التي يمارسها السكان بالمملكة بشكل عام وبالأحساء بشكل خاص منذ القدم، وقد كانت المملكة إلى وقت قريب تتمتع بوفرة في مواردها المائية، خاصة في مجاري الأودية والعيون المائية والينابيع، مما ساعد على تطور وانتشار الزراعة بالرغم من صعوبة الظروف المناخية، فالمملكة

(1) Food and Agriculture Organization of United Nations.

(٢) التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٠م.

(3) <https://ar.Wikipedia.org/wiki/>

تقع ضمن النطاق الصحراوي الجاف الذي يتسم بارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، حيث تصل أحياناً إلى ٤٩ درجة مئوية، وقد كان لاكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية وتصديره دور بارز في انخفاض عدد العاملين في قطاع الزراعة، فقد كان يعمل في حرفة الزراعة عام ١٩٧٤م حوالي ٤١% من إجمالي السكان بالمملكة، وانخفضت هذه النسبة إلى ٥,٤% من إجمالي عدد السكان في المملكة عام ٢٠٠٤م^(١).
وأشهر القبائل العربية في الأحساء (بنو مره - بنو خالد - الهواجر - العوازم - الرشايده) والتي تمتد بالدول المجاورة لها لاسيما في قطر والإمارات والكويت.

المقدمة:

تعد واحة الأحساء أكبر الواحات في المملكة العربية السعودية، وتشكل زاوية قائمة على شكل حرف (L) بطول ٣٠ كم من الشمال إلى الجنوب وبعرض ١٦ كم، وتمتاز الأحساء بانتاجها للمحاصيل الزراعية أهمها التمور فائقة الجودة. وتشتهر الاحساء بمياهها الجوفية حيث تعتبر منذ القدم الممول للمنتجات الزراعية للدول المجاورة، وقد تعرضت الواحة إلى عدة عوامل أدت إلى تقليص الرقعة الزراعية أهمها تدهور التربة وزحف الرمال، وقد تعرضت أيضاً المملكة العربية السعودية للعديد من الأضرار بسبب هذا الزحف بصفة عامة والمنطقة الشرقية ومن ضمنها واحة الأحساء بصفة خاصة إلى زحف الرمال المستمر الذي تحدته الرياح الشديدة أثناء فصل الصيف ويمتاز بطوله في المناطق الصحراوية ويبدأ من شهر مايو إلى نهاية شهر سبتمبر، حيث تصب الرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة في هذا الفصل على المنطقة والمحملة بالغبار والرمل التي تسفيها على المدن أو القرى والمناطق الزراعية والعمرائية والطرق الخارجية والمنشآت المدنية والاقتصادية. وقد أدى إلى تقليص الرقعة الزراعية بالأحساء إلى ٨٠٠٠ هكتار، وقد وجد أن معدل الزحف السنوي للرمل في السابق كان ١٠ متر في السنة ويغطي ما يزيد على ١٨-٢٠ دونم من الأراضي الزراعية الخصبة سنوياً، أي أن ٦٠٠ عام كفيلاً بالقضاء على واحة الأحساء ما لم يتم معالجة مشكلة زحف الرمال^(٢).

(١) عبد الرحمن بن عبد العزيز النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٠م، ص ص

١١١-١١٢.

(٢) وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، منتزه الأحساء الوطني، المواقع الإستثمارية، ٢٠١٣م،

ص ص ١-٣.

ويتميز مُناخ الأحساء بالجفاف الذي يستمر لأكثر من سبعة أشهر في السنة، ومع ندرة المطر فإنه كأى نظام صحراوي يتفاوت كثيراً من سنة لأخرى ويستغرق في سقوطه فترة زمنية محددة، فقط يسقط في يوم واحد ونصف كمية المطر السنوي، وبسبب قرب الأحساء من الخليج العربي فإنها تتأثر بارتفاع معدلات الرطوبة النسبية بالمقارنة بالمناطق الداخلية من المملكة، وإن كان أثره عليها يكون محدوداً للغاية فيما يرتبط بالحرارة والمطر، وذلك لضيقه وانحساره بين كتل يابسة متسعة^(١). ويبين الجدول التالي كمية الأمطار الشهرية التي تسقط على الأحساء في الفترة من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٦م.

جدول (١) : كمية الأمطار الشهرية بالمليمتر المكعب بالأحساء في الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤م).

العام	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠١٤	المتوسط
يناير	٢١,١	٢,٨	٢,٠	٠	٥٤,٣	٣٦,٧٦
فبراير	٦٨,٢	٠	٠,٨	٢٨,٠	٢١,٥	٢٣,٧
مارس	١٤,٦	٠	١,٠	١٠	٣٧,٧	١٢,٨٦
أبريل	٠	٢,٢	٥,٧	٢٢	٠	٥,٩٨
مايو	٠	٧,٤	٠	٠	٠	١,٤٨
يونيو	٠	٠	٠	٠	٠	٠
يوليو	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أغسطس	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سبتمبر	٠	٠	٠	٠	٠	٠
أكتوبر	٠,٢	٠	٠	٠	٠	٠,٠٤
نوفمبر	٠,٦	٠,٦	٠	٠	٠	٠,٢٤
ديسمبر	٠	١٦,٤	٠,٤	٠	٠	٣,٣٦
المجموع	١٠٥,٣	١٤٨,٤	٩,٩	٦١	١١٣,٥	٨٧,٦٢

المصدر: وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، قسم الهيدرولوجي، ٢٠١٥م، والمتوسطات والمجموع من حساب الباحث.

(١) حصة عبد العزيز المبارك - زكية راضي الحاجي، الزحف العمراني على المناطق الزراعية وآثاره البيئية في محافظة الأحساء باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠١٩م، ص ٢٢٢٤.

ويتبين من الجدول السابق أن متوسط مجموع الأمطار الساقطة على الأحساء خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٦م يبلغ قرابة ٨٧,٦٢مم^٣ مطر/سنوي، وأن أكثر شهور العام سقوطاً للأمطار هو شهر يناير بمتوسط ٣٦,٧٦مم^٣ ، يليه شهري فبراير ومارس بمتوسط يبلغ ٢٣,٧ و ١٢,٨٦مم^٣ مطر على الترتيب أما أكثر شهور العام جفافاً فهي يونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر والتي يبلغ معدل التساقط في تلك الشهور صفراً. أما الجدول التالي فيوضح عدد ساعات السطوع الشمسي وسرعة الرياح بالأحساء خلال عام ١٩٩٦م.

جدول (٢) : عدد ساعات السطوع الشمسي وسرعة الرياح بالأحساء

خلال أشهر عام ٢٠١٤م.

الشهر	عدد ساعات السطوع الشمسي	الترتيب	سرعة الرياح كم/ساعة	الترتيب
يناير	٧,٢	١٢	٦	٨
فبراير	٧,٦	٩	٦,٩	٦
مارس	٧,٢	١١	٧,٣	٢
ابريل	٧,٩	٨	٧	٥
مايو	٩,٤	٥	٧,١	٤
يونيو	١٠,٢	٣	٧,٨	١
يوليو	١٠,٣	١	٧,٢	٣
أغسطس	١٠,٢	٢	٦,٤	٧
سبتمبر	٩,٩	٤	٥,٣	٩
أكتوبر	٩,٢	٦	٤,٦	١٢
نوفمبر	٨,٦	٧	٥	١١
ديسمبر	٧,٤	١٠	٥,٣	١٠

المصدر: وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، قسم الهيدرولوجي، ٢٠١٥م، والترتيب من عمل الباحث.

يتضح من الجدول السابق أن أعلى عدد ساعات السطوع الشمسي صيفاً خلال يونيو ويوليو وأغسطس بمعدل من ١٠,٢-١٠,٣ ساعة، وتصل أدناها خلال أشهر الشتاء في ديسمبر ويناير بمعدل ٧,٤ و ٧,٢ على الترتيب. أما سرعة الرياح فتبلغ أقصاها خلال شهر يونيو بمتوسط سرعة ٧,٨ كم/ساعة، في حين تصل أدناها خلال شهر أكتوبر

بمتوسط ٤,٦ كم/ساعة، ويصاحب حركة الرياح الشديدة كميات كبيرة من الرمال يطلق عليها محلياً (الغبره) والتي تشبه رياح الخماسين في مصر. وتعتبر واحة الأحساء من أقدم مناطق الاستقرار البشري والحضري في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية فهي آخر المعمور الحضري السعودي من الناحية الجنوبية الشرقية، وهمزة وصل المملكة بدول الخليج العربي المجاورة، كما أنها من المناطق الحيوية والاستراتيجية بالنسبة للمنطقة الشرقية بالمملكة، كما أن النطاق الزراعي أخذ في التلاشي وحل محله العمران بكل أشكاله ومسمياته، وهذا الزحف يهدد الزراعة بتلك الواحة الخضراء التي تعتبر من أغنى الموارد الزراعية في العالم، وقد صنفت بالفعل عالمياً بأنها من أغنى الواحات على سطح المعمورة بإنتاجها من التمور^(١).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود العديد من الصعوبات التي تواجه الأنشطة الإنتاجية الريفية بواحة الأحساء، لاسيما مع اشتغال عدد كبير من سكان الأحساء في قطاع البترول والوظائف الحكومية والأهلية. وقد تغير وضع الأحساء الإقتصادي بدءاً من عام ١٩٣٣م حينما حصلت إحدى الشركات الأمريكية على امتياز التنقيب عن البترول في المنطقة الشرقية، وبعد خمس سنوات من هذا التاريخ أي في ١٩٣٨م من عمليات الحفر والتنقيب تم اكتشاف البترول في البئر رقم ٧ بمدينة الدمام، إلى أن تم اكتشاف حقل الغوار في عام ١٩٤٨م الواقع إلى الغرب مباشرة من الواحة بقرابة ١٥ كم^(٢). كما أن حركة زحف الكثبان الرملية نحو الجنوب من الجهات الشمالية والشرقية من الواحة أدى إلى انعدام وجود فرص لصرف المياه الفائضة من عمليات الري نحو الشرق والشمال الشرقي، مما أدى إلى تباين البيانات المتوافرة ما بين وزارة الزراعة السعودية من جانب وبين البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة، ومن هنا فقد اعتمد الباحث على البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة السعودية.

(١) حصة عبد العزيز المبارك - زكية راضي الحاجي، المصدر السابق، ص ٢٢١٣-٢٢١٤.

(٢) عبد الله سعد الطاهر، الأحساء دراسة جغرافية، مطابع الحسيني الحديثة، الرياض، الطبعة الأولى،

كما واجه الباحث مشكلات تتعلق بإعداد البحث منها: صعوبة التمييز بين الواقع الطبيعي للواحة والواقع الإداري لها، وكذلك تعرض الباحث لمشكلة تتعلق بالتصوير الفوتوغرافي لبعض المزارع بالواحة، ومن ثم فقد تم الإعتماد على تصوير بعض مزارع أعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالأحساء ، أو من خلال الرحلات الميدانية العلمية التي قام الباحث بها خلال فترة وجوده بالأحساء.

أهمية البحث:

احتل موضوع التنمية الزراعية أهمية كبرى في العديد من الدراسات لاسيما الاقتصادية، وقد انحسر تعريف التنمية الزراعية في أنه "مجموعة الأساليب التي لها دور هام في التأثير على هيكل الإقتصاد من أجل تحسين الإنتاج الزراعي من حيث النوع والكم، والذي يتم من خلال إحداث تغييرات في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة والاعتماد على تنظيم الإنتاج". ولقد توافرت للأحساء مجموعة من عوامل البيئة الطبيعية والبشرية جعلت موقعا ذا أهمية استراتيجية واقتصادية وحضارية.

وتتلخص أهمية البحث في نقطتين هامتين أولاها وهو تحديد أثر التطور الاقتصادي الزراعي وغير الزراعي على خصائص السكان والعمران بواحة الأحساء، ثانيهما وهي محاولة الكتابة في موضوع لم يتطرق له العديد من الباحثين العرب بشكل تطبيقي.

أهداف الدراسة:

- وتحاول الدراسة الإجابة عن العديد من التساؤلات ومن بينها:
- هل للنمو السكاني أثر على حساب المساحة المزروعة بالأحساء.
 - التركيز على تفعيل الإجراءات التي يجب أن تتبناها المملكة العربية السعودية للحد من الزحف العمراني على تلك المساحات المزروعة.
 - تحديد حجم الأضرار التي تنتج من التوسع العمراني على تلك المساحات الخضراء بالواحة.
 - هل يمكن العمل على توفير وسائل تعليمية في المناطق الريفية تساهم في القضاء على الأمية.
 - هل يمكن الحفاظ على التراث الحضاري المتمثل في القصور والأسواق الشعبية والصناعات الحرفية التقليدية بالواحة.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على منهجين جغرافيين في هذا البحث وهما: المنهج الإقليمي والذي يعطي قيمة حقيقية لإقليم الدراسة وهو واحة الأحساء، ويعتمد هذا المنهج على إظهار جوانب التكامل لتنميته وجوانب النقص لمعالجته بشكل علمي. واعتمد كذلك على المنهج المحصولي، حيث تناول أهم المحاصيل التي تنتجها وتشتهر بها الواحة سواء محلياً أو عالمياً. واستخدم الباحث أيضاً المنهج العلمي الذي يعتمد على التركيز على العوامل الجغرافية التي تؤثر سواء بالسلب أو الإيجاب في الواحة لاسيما من الجانب البشري والاقتصادي.

المصطلحات المستخدمة في البحث:

- التنمية (Development): من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو تكون بشكل جزئي أو شامل باستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتُركّز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية⁽¹⁾.
- التنمية المستدامة (Sustainable Development): التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرّم الأجيال القادمة من هذه الموارد (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا⁽²⁾.
- الواحة (Oasis): بقعة خضراء في الصحراء أو في أرض قاحلة، وأصبحت كذلك بسبب وجود الماء والأشجار المُعمّرة كالنخيل⁽³⁾.

(1) <https://mawdoo3.com/>

(2) المملكة العربية السعودية، وزارة البيئة والمياه والزراعة.

(3) <https://www.almaany.com/ar/>

- **الدونم (Donom):** هي وحدة قياس مستخدمة في قياس المساحة وهي خاصة في قياس مساحة الأراضي، وكانت هذه الوحدة تستخدم في الدولة العثمانية، وما زالت تستخدم في الكثير من الدول العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية، وكان تعريفها قديماً على أنها مقدار أربعين خطوة قياسية في الطول وفي العرض، وعلى الرغم من هذا التعريف إلا أنها كانت تختلف من دولة إلى أخرى، وهو المستخدم في المملكة العربية السعودية وفي معظم بلاد الخليج العربي، وبعض بلدان الشام، ويعادل الدونم المتري حوالي ١٠٠٠ متر مربع^(١).

منطقة الدراسة:

تقع محافظة الأحساء جغرافياً في الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة، أي في الجزء الجنوبي الساحلي المنخفض من إمارة المنطقة الشرقية والتي تمثل ٥٤٠,٠٠٠ كم^٢ (٢٧,٦% من مساحة المملكة)، حيث تشكل ثلثي مساحة الإمارة تقريباً. وتعد منطقة الدراسة إحدى المحافظات البالغة ١١ محافظة بالمنطقة الشرقية وهي (الدمام وحفر الباطن والجبيل والخبر والقطيف وبقيق ورأس تنوره والخافجي وقرية العليا والنعيرية، إضافة إلى الأحساء التي تعد أكبر محافظات إمارة المنطقة الشرقية)، حيث تبلغ مساحة محافظة الأحساء ٣٧٥,٠٠٠ كم^٢ لتمثل قرابة ٦٩% من مساحة المنطقة الشرقية، ونسبة ١٨,٧٥% من إجمالي مساحة المملكة العربية السعودية.

ومحافظة الأحساء كغيرها من محافظات المملكة لحقتها منظومة الحركة التنموية، وسعت هذه التنمية إلى المساهمة في التوطن العمراني، واستمرت مساحة الكتلة العمرانية بالازدياد، فتغير الطابع العام للمدينة بصورة فجائية، وأصبحت ظاهرة الزحف المدني جلية للرائي، فعند السير في طرقاتها يلاحظ أثر المد الحضري على الأراضي الزراعية، ويلاحظ تلك الظاهرة في وسط المدينة وعلى أطرافها، وقد تركت خلفها قطعاً متجزئة من الغطاء الزراعي، وتقلصت أجزاء كبيرة منها نتيجة لعمليات التطوير المتزايدة، حيث قفز العمران بانجاز قياسي وأثر على الفرد والمجتمع^(٢).

(1) <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٢) حصة عبد العزيز المبارك - زكية راضي الحاجي، مرجع سابق، ص ٢٢١٥.

هذه المحافظة تقع داخل واحة الأحساء التي تبلغ حوالي ٦٠٠ كم^٢ بما في ذلك منطقة الغويبة على الطريق إلى قطر، وتضم واحة الأحساء ثلاث مدن هي الهفوف والمبرز والعيون وحوالي ٤٨ قرية^(١). والأحساء جمع (حسى) وهو المكان الذي يحتفظ بماء المطر كونه من الرمال المتمركزة على صخور صلبة فتحافظ عليه من التسريب والتبخر، وهي ظاهرة نادرة جداً في الصحاري بشكل عام والصحراء العربية بشكل خاص. وفي اللهجة المحلية يطلق عليها (الحسا)، والتقسيم الإداري للأحساء يتضمن مجموعة من المدن أبرزها **القفوف**: والتي كانت واحدة من أكبر المدن الموجودة في شبه الجزيرة العربية، وتحتل المرتبة الأولى مقارنة بالمدن الواقعة في الجهة الشرقية منها من حيث المساحة، وكذلك **المبرز**: فكانت تتمتع بأهمية كبيرة ولوقت طويل والتي كانت استراحة للحجاج أثناء رحلات الحج بالقوافل قبل اكتشاف البترول، و**الطرف**: وكانت البوابة الجنوبية للواحة بمثابة الحصن الجنوبي، أما **العمران**: فتضم أكثر من خمس عشرة قرية أبرزها العمران الشمالية والجنوبية وقرية النخيل وواسط.

الموقع الفلكي:

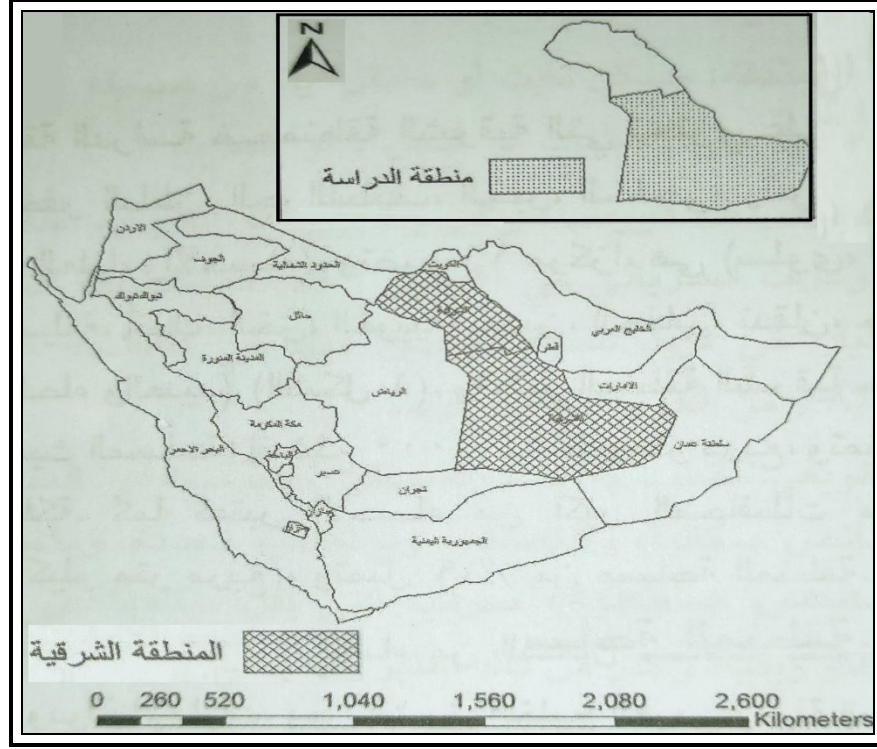
تقع الأحساء بين دائرتي عرض ٣٠°٢٢ و ٤٥°٢٥ درجة شمالاً، وخطي طول ٤٨°٠٠ و ٥١°٤٠ درجة شرقاً.

الموقع الجغرافي:

يلاحظ من الشكل رقم (١) أن محافظة الأحساء يحدها من جهة الشمال محافظة بقيق ومن الجنوب كلاً من الإمارات وعمان ويحدها جهة الشرق الخليج العربي ودولة قطر. وقد اكتسبت محافظة الأحساء وبالأخص واحتها أهميتها من موقعها في جنوب شرق المملكة لكونها تمثل حدودها مع قطر والإمارات وعمان، ويطل جزء منها على الخليج العربي إلى جانب موقعها المتوسط على الطريق كمدخل للقادمين من دول الخليج إلى المملكة. كما تبعد واحة الأحساء عن الساحل الغربي للخليج العربي بقرابة ٧٥ كم، وعن مدينة الرياض بحوالي ٣٢٠ كم، وتبعد عن الدمام والتي تقع إلى الشمال منها بحوالي ١٥٠ كم.

(١) مشاعل بنت محمد آل سعود، تطبيق تقنيات الاستشعار عن بُعد في مراقبة زحف الكثبان الرملية في واحة الأحساء، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، عدد ٢٨٥، فبراير ٢٠٠٤م، ص ٣.

وبشكل عام يلاحظ أن الأحساء تقع بين حافة صحراء الغوار الصخرية-الجزء الواقع في أقصى الشرق من هضبة الصمان - في الغرب والكتبان الرملية التي تغطي السهل المجاور من الشرق، ومعظم أجزاء الواحة تقع بين ارتفاع ١٠٠-٢٥٠ متر فوق سطح البحر^(١).



شكل (١) : التقسيم الإداري للمملكة العربية السعودية.

المصدر: يسين عبد الله الحضري وعبد الرحمن أحمد العمير، التغيير في نمط العمران الريفي في قرى محافظة الأحساء، مجلة دراسات الخليج العربي - جامعة الكويت، عدد ١٥٥، أكتوبر، ٢٠١٤م، ص ٢٨٠.

الدراسات السابقة:

يتضمن هذا الجزء العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة الأنشطة الإنتاجية الريفية بالمملكة العربية السعودية بوجه عام وبواحة الأحساء بوجه خاص، ومن أهم تلك الدراسات:

(١) مشاعل بنت محمد آل سعود، المرجع السابق، ص ٩.

- دراسة كلاً من الحضري والعمير (٢٠١٤م) "التغير في نمط العمران الريفي في قرى محافظة الأحساء"، وقد اهتمت الدراسة بالتغيرات التي طرأت على نمو العمران الريفي بمحافظة الأحساء في العقود الأربعة الماضية، والتي كانت تهدف إلى إبراز مؤشرات التغير في المسكن الريفي، والتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات، وقد أظهرت الدراسة أن العمران الريفي في قرى الأحساء يشهد تغيرات متسارعة بسبب الطفرة التنموية التي حققتها المملكة، لاسيما بعد استخدام النفط كمورد اقتصادي، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك ندرة في البحوث المكتوبة باللغة العربية التي تتناول الموضوعات المتعلقة بالمناطق الريفية^(١).
- وقد قام صابان (٢٠١٠م) في كتابه "أراضي الأحساء ومزارعها الميرية في سجل الخزانة رقم ٤١٢٥ من سجلات الأرشيف العثماني، وقد قسم كتابه إلى قسمين، إهتم القسم الأول بتعريف السجل والأراضي الميرية وعمليات سقي المزارع وإروائها وأسماء الأنهار وقرى الأحساء الواردة في السجل، ثم قام في القسم الثاني بدراسة المعلومات التفصيلية عن كل مزرعة سواء في قضاء الميرز أو الهوف^(٢).
- دراسة الشريف (٢٠٠٩م) "جغرافية المملكة العربية السعودية" والذي قام من خلال هذا الكتاب بشرح المعالم الطبيعية وخصائص السكان والنشاط الاقتصادي، منتهياً بوسائل النقل الحديثة في المملكة، وقد تطرق للمنطقة الشرقية في دراسته من خلال الجداول والخرائط، وعلاقتها بباقي الأقاليم الجغرافية بالمملكة العربية السعودية^(٣).
- واهتم أيضاً الحموري (٢٠٠٧م) بدراسة "جغرافية المملكة العربية السعودية" من حيث الظواهر الطبيعية كالموقع والحدود والمساحة والتكوين الجيولوجي والتضاريس والمناخ، بالإضافة إلى مظاهر الحياة البشرية للسكان، وتوزيع السكان، ثم دراسة الإنتاج المحلي والدخل القومي ويشمل الثروة الحيوانية والمناطق الرعوية والإنتاج الزراعي، وأختتم دراسته بالدور الريادي للمملكة العربية السعودية في تأسيس بعض الهيئات والمنظمات، وكذلك جهود المملكة في مجال الإغاثة والتضامن الإسلامي^(٤).

(١) يسين عبد الله الحضري وعبد الرحمن أحمد العمير، التغير في نمط العمران الريفي في قرى محافظة الأحساء، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، أكتوبر ٢٠١٤م.

(٢) سهيل صابان، أراضي الأحساء ومزارعها الميرية، إصدارات نادي الأحساء الأدبي، ط١، ٢٠١٠م.

(٣) عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩م.

(٤) محمود عبد الفتاح الحموري، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ٢٠٠٧م.

- وتناول النشوان (٢٠٠٤م) "جغرافية المملكة العربية السعودية، وتناول داخل دراسته مدخل عام لجغرافية المملكة العربية السعودية والملاح الطبيعية والبشرية مع التركيز على العمران الريفي والحضري بالمملكة والاهتمام بدراسة النشاط الزراعي والثروة الحيوانية^(١).
- كذلك الدراسة التي قام بها الجبر (٢٠٠٢م) "الوضع الزراعي في واحة الأحساء عرض للتنمية، والذي تناول داخل كتابه محاور الزراعة التقليدية، والتي اشتملت على طرق الري ونظم حيازة الأرض، إضافة إلى التركيب المحصولي بالواحة، وقد قام أيضاً بدراسة النمو الاقتصادي والاجتماعي، ودور مشروع الري والصرف في التنمية الزراعية بالمنطقة، واختتم دراسته بأثر المتغيرات الاقتصادية على الزراعة، وقد حاولت الدراسة توضيح الاتجاهات التنموية، لاسيما في مجال الزراعة ومستقبل الواحة، والدور الذي تقدمه المملكة في مجال التنمية الزراعية بالواحة بشكل خاص^(٢).
- وقدم الزاملي (٢٠٠١م) بحثاً تحت عنوان "الضوابط الجغرافية الطبيعية وأثرها على شبكة العمران في محافظة الأحساء"، ويهدف بحثه إلى دراسة المحددات الطبيعية التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للمحلات العمرانية في المحافظة، والتعرف على مدى ارتباط توزيعها بتلك المحددات، بالإضافة إلى الوقوف على أنماط توزيع المحلات العمرانية وأحجامها وتباعدها وكثافتها ودور الضوابط الطبيعية في ذلك، وعدم اغفال الإشارة للمحددات البشرية، وقد اهتم بدراسة التكوين الجيولوجي ومظاهر السطح والمناخ والتربة والكثبان الرملية وموارد المياه بالمحافظة، ثم انتهى بدراسة التوزيع المكاني لمراكز العمران وأنماطه بالمحافظة^(٣).
- دراسة الطاهر (١٩٩٩م) "الأحساء دراسة جغرافية" وتناول داخل دراسته موقع الأحساء ومظاهره الطبيعية والبشرية، واختتم الدراسة في الفصل الأخير الزراعة في الأحساء ومقوماتها الطبيعية والبشرية^(٤).

(١) عبد الرحمن بن عبد العزيز النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٠م.

(٢) محمد بن عبد اللطيف الجبر، الوضع الزراعي في واحة الأحساء، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

(٣) أحمد السيد الزاملي، الضوابط الجغرافية الطبيعية وأثرها على شبكة العمران في محافظة الأحساء

بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية المصرية، عدد ٣٨، ٢٠٠١م.

(٤) عبد الله أحمد سعد الطاهر، مرجع سابق.

- كما قام حميد (١٩٩١م) ببحث بعنوان "مشروعات تحلية المياه المالحة بالمملكة العربية السعودية" اعتمد فيه على إعطاء فكرة عن حجم موارد المياه والطلب عليها بالمملكة من مياه سطحية وجوفية ومياه مشروعات التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة كمدخل لتحديد أهمية مشروعات تحلية المياه باعتبار المملكة العربية السعودية أولى دول العالم في إنتاج المياه المحلاة، وتوزيع محطات التحلية على الشواطئ السعودية الواقعة على البحر الأحمر غرباً والخليج العربي شرقاً، واختتم البحث بعدد من التوصيات لترشيد استهلاك المياه العذبة في أغراض الشرب والري^(١).

قرى الأحساء:

قرى الأحساء كثيرة وقد اختلف في عددها فمنهم من قدرها بأزيد من مئتي قرية، ونقل لنا بعضهم أنها تزيد عن أربع مئة قرية، ولكن الصحيح المعروف أنها تقرب من ثلاث مئة قرية المعروف منها ما يقدر بالمئتين والباقي صغار العدد وإسم بلا مسمى^(٢). ولقد بدأت الرقعة الزراعية في الأحساء في الانخفاض بشكل تدريجي، فالزحف العمراني على أنقاض تلك المزارع خطأ جسيم لا بد من تداركه ووضع الحلول الممكنة قبل أن تتحول الأحساء برمتها إلى مبان واستراحات، وينسى أهلها أن واحتهم كانت واحة زراعية خصبة كان لا بد من استغلال أراضيها للتنمية الزراعية واعدة، ولا بد من إجراء دراسة جادة وفاعلة يمكن عن طريقها إيقاف الزحف العمراني المشهود على الحقول الزراعية المنتشرة في كافة مدن الأحساء وقراها من قبل وزارة الزراعة أو أصحاب المزارع أنفسهم، فالتخطيط الزراعي بدأ يتلاشى وفقاً لاتساع الرقعة العمرانية، وأصبح أهالي الأحساء لا يشاهدون أثراً لمزارعهم وحقولهم عند أقرب مساحات من مساكنهم الحالية، فالزحف العمراني ما زال يقطع الكثير من الأراضي الزراعية المنتجة، وهو تهديد واضح للزراعة في تلك الواحة التي بدأت تتضاءل فيها المساحات المزروعة لنقام عليها البيوت والاستراحات ونحوها من المباني البعيدة تماماً عن الأغراض الزراعية، على الرغم من أنها كانت سلة طعام لكثير من الدول الخليجية والعربية^(٣).

(١) أحمد محمد عبد الله حميد، مشروعات تحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، نشرة البحوث

الجغرافية، كلية البنات، جامعة عين شمس، عدد ١٣، يوليو ١٩٩١م.

(٢) سليمان بن صالح الدخيل النجدي، تحفة الألباء في تاريخ الأحساء، الدار العربية للموسوعات،

بيروت، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٦٠.

(٣) حصّة عبد العزيز المبارك - زكية راضي الحاجي، مرجع سابق، ص ٢٢١٥.



شكل (٢) : توزيع أهم المدن والقرى بمحافظة الأحساء.

وقد لاحظ الباحث أثناء دراسته الميدانية^(١) أن الشكل العام للمباني لا يأخذ شكلاً تخطيطياً موحداً، بل يلاحظ أنه يختلف تبعاً للفترات الزمنية للبناء، بمعنى أن المناطق القديمة لاسيما الموجودة في قلب الأحساء والتي يزيد عمرها عن مئة عام وبعضها اندثر تحت التراب قد استبدلت بمباني حديثة في حي المزروعية والتي يسكنها عدد كبير من غير السعوديين لاسيما من العاملين بالمملكة من جنسيات معظمها من شرق وجنوب شرق آسيا، أما أطراف المدينة كأحياء الخالدية والفيصلية فقد اعتمدت على نظام العمارة الحديث نسبياً، ولا يتعدى ارتفاع الطوابق عن طابقين، ومعظم سكان تلك الأحياء يقومون بتأجير الطابق العلوي للمقيمين بالأحساء لاسيما لأسر وليس لأفراد كما يغلب عليه في حي المزروعية على سبيل المثال. أما أطراف المدينة فتتركز الاستراحات ذات الطابق الواحد والتي يؤجر معظمها بأنظمة مختلفة ما بين نصف يوم إلى نظام اليوم الكامل سواء للسعوديين أو لغير السعوديين، وبعض تلك الإستراحات يلحق بها أدوات للترفيه من ملاعب وحمامات سباحة. والبعض الآخر يفصل استراحته إلى قسمين، يخصص القسم

(١) قام الباحث بدراسات ميدانية بالأحساء عام ٢٠١٦م، أثناء إعارته للأحساء من ٢٠١٢-٢٠١٧م.

الأكبر منها لتربية العديد من الحيوانات كالخيول العربية، والحمير البيضاء والتي كانت من المصادر الاقتصادية للمنطقة وكانت تصدر لبعض الدول ومن بينها العراق ومصر قبل اكتشاف البترول، وتربى الأبقار والأغنام ، والطيور كالدواجن والأرانب.

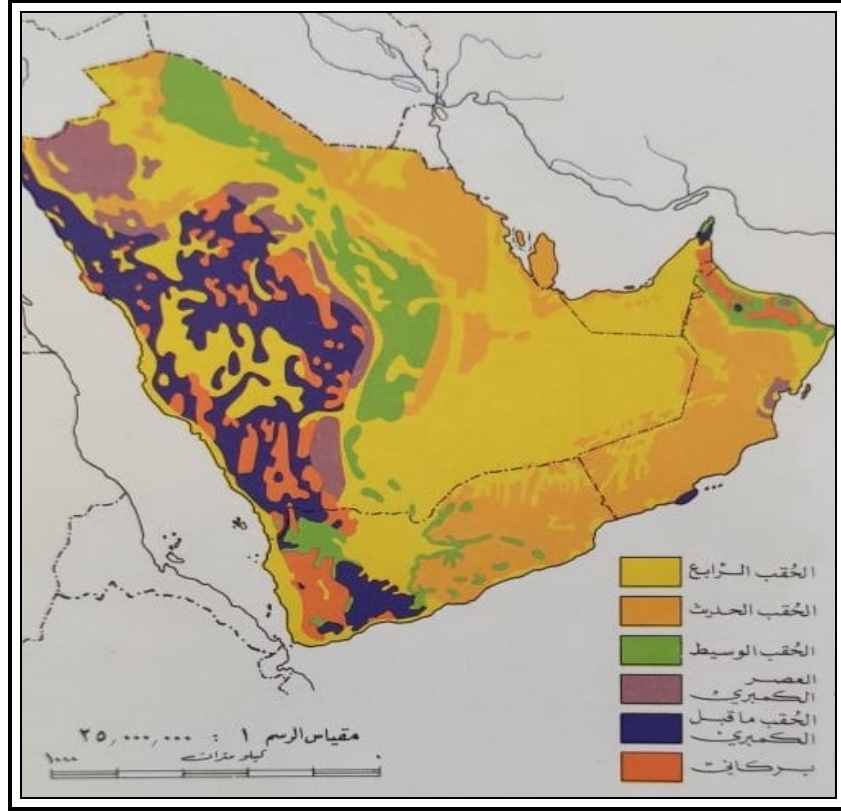
وعلى الجانب الآخر فتشتهر الأحساء بالعديد من الصناعات التقليدية أو اليدوية التي تشتهر بها الواحة ومن بينها صياغة الذهب، والدلة الحساوي والقدور، وأدوات الحدادة مثل تزيين وتلبيس السيوف وتطعيمها بالأحجار الكريمة، والنجارة والخياطة (الحياكة). وقد ساعد موقع الأحساء بالقرب من الخليج العربي أن جعلها محطة للقوافل التجارية القديمة، وبذلك أشتهرت ببيع التمور والبخور والتوابل والنسيج اليدوي، بالإضافة إلى صناعة السفن والأسلحة التقليدية القديمة والعطور وأدوات البناء.

جيولوجية الواحة:

يرجع تكوين واحة الأحساء إلى بعض العناصر الأساسية للتركيب الجيولوجي لأن جزيرة العرب التي تكونت على هضبة ثابتة من صخور القاعدة المركبة المتكونة من حقب ما قبل الكامبري، وترسبت عليها رسوبيات سميكة تراوحت أعمارها من العصر الكامبري إلى العصر الرباعي^(١)، وربما لم تتغير طبوغرافية منطقة الأحساء كثيراً منذ البلايستوسين، وقد تكونت معظم المظاهر المورفولوجية كحافة الغوار "جبل بريقة وجبل القارة وتلال الأربع" والسهل المتجه نحو الخليج في عصر البلايوسين الأعلى، وفي العصر الرباعي ظهر نشاط النحت الناتج عن حركة الرياح ونقل الرمال وتراكمها^(٢)، وإن كان مسمى جبل أيضاً مسمى محلي حيث أنها لا تتعدى كونها تلال، إلا أن المسميات المحلية قد تأثر بها الكثير من الباحثين لاسيما في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، وفيما يلي أهم المناطق المرتفعة والمنخفضات بالواحة، أنظر شكل رقم (٣) الذي يوضح التركيب الجيولوجي للمملكة العربية السعودية والتي يظهر من خلالها التركيب الجيولوجي للأحساء.

(١) محمد عبد اللطيف الجبر، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) محمد عبد اللطيف الجبر، المرجع السابق، ص ٦٤.



شكل (٣) : التركيب الجيولوجي للمملكة العربية السعودية.

المصدر: أطلس العالم، محمد سيد نصر وآخرون، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.

* تل القارة:

يبعد جبل القارة عن مدينة الهفوف بقرابة ١٢ كم ، ويعد تل القارة -أو كما يطلق عليه أهل الأحساء (الجاره) - من أبرز المظاهر الطبوغرافية بل وهو من أبرز المعالم السياحية بالأحساء، ويغطي مساحة ١٤٠٠ هكتار، وتكويناته رسوبية من الحجر الجيري تكون في العصر الكريتاسي بالزمن الجيولوجي الثاني، ويمتاز بوجود العديد من الكهوف الطبيعية بداخله حيث تكون تلك الكهوف باردة في فصل الصيف ودفينة في فصل الشتاء.

* تل الشعبة:

يقع في الشرق من قرية الشعبة، وامتداده شمالي جنوبي بمتوسط طول ٢٠ كم على الحافة الشرقية للواحة الشمالية، ويبلغ عرض هذا التل ٤ كم، وارتفاعه ٢٤٦ متراً.

* تل الأربع:

يبعد هذا التل عن الهفوف أيضاً بقرابة ٢٠ كم باتجاه طريق قطر، وتقام عليه العديد من سباقات الخيل والسيارات.

* بحيرة الأصفر:

تقع هذه البحيرة شرق مدينة العمران، وتستقبل البحيرة العديد من الطيور المهاجرة - لمدة شهرين - القادمة من كندا والهند وروسيا وإيران ومن تلك الطيور الأوز الكندي والخضيري والمعنق والبرشون ودجاج الماء والنورس، ويقوم العديد من سكان المنطقة بصيد وقنص تلك الطيور. وعند انحسار الماء بالبحيرة تنمو أعشاب السرخس والطرفاء بكثافة وترعى عليها الأغنام والإبل.

* عيون الماء:

يبلغ عدد العيون الموجودة بالواحة أكثر من ثلاثين عيناً مائياً ، تستخدم بطبيعة الحال في ري الأراضي الزراعية بالواحة عبر القنوات التي كانت تشكل شبكة الري القديمة، إلى أن قام مشروع الري والصرف بالأحساء بإنشاء قنوات حديثة مبطنة بالأسمنت وذات أسطح ضيقة لمنع تسرب الماء ولتقليل التبخر لاسيما في موسم الصيف، وقد استخدم بعضها كحمامات سباحة، ومن أشهر هذه العيون: أم سبعة، والقريات، والجوهريّة، والحويرات، والخدود، أما عين نجم فقد تم تحويله حالياً إلى منتزه سياحي.

• الغطاء النباتي بالمملكة العربية السعودية :

تم تسجيل ما يقرب من ٢١٠٠ نوع نباتي في المملكة العربية السعودية منها حوالي ٣٥ نوعاً نباتياً متوطناً أي حوالي ٢% من مجموع الأنواع النباتية، ومن ناحية التوزيع المكاني تتركز النباتات في المناطق الجافة من المملكة، بصفة رئيسية في المناطق المنخفضة كالروضات والأودية ومسارب المياه حيث تتجمع المياه بعد الأمطار أما النباتات المعمرة التي تمثل ما بين ٣٥ إلى ٤٠% من عدد الأنواع الصحراوية والتي تعطى المناطق الصحراوية مظهرها النباتي معظم أيام السنة فتوجد عادة على مساحات محدودة كحواف الروضات والأودية والبقاع المنخفضة والأراضي ذات الرواسب الفيضية والريحية ذات التراب العميقة، كما توجد هذه النباتات كذلك على الكثبان الرملية والسبخ.

وينمو في الأراضي المرتفعة في جنوب و جنوب غرب شبه الجزيرة العربية غابات وحشائش سافانا الأراضي المرتفعة مثل تلك التي تنتشر في شمال شرق أفريقيا، أما المناطق الصحراوية المنخفضة من هذا الإقليم فتنمو فيه الأنواع النباتية الشبيهة بالسافانا مثل الطلح وغيرها من الأشجار المدارية المبعثرة.

ويعتبر النخيل أهم الأشجار المثمرة في الأقاليم الصحراوية لاسيما بالمملكة العربية السعودية، وعماد زراعة الواحات، ولذلك كان أهم مزروعات المملكة وأكثرها إنتشاراً، وعماد اقتصادها الزراعي، وتعتبر المملكة رابع دولة منتجة للتمور في العالم بعد كلاً من العراق وإيران ومصر. وتشغل أشجار النخيل في المملكة العربية السعودية أكثر من ثلاثة أرباع مليون دونماً، ولكنه لا يشغل بمفرده هذه المساحة في الواقع، بل أن الأرض تقسم فيما بين أشجار النخيل لتستغل في زراعة الحاصلان الأخرى مثل الحبوب والأعلاف والخضروات، ويزرع النخيل بنظام تقليدي بحيث أن كل نخلة تبعد عن جاريتها بنحو ٧,٥ متراً، فيحتوي الفدان بذلك على نحو ١٠٠ مغرس أو شجرة، وقد يزيد أو ينقص عن ذلك^(١).

تتعرض واحة الأحساء خاصة الأطراف الشمالية إلى إنسياق وزحف للرمال يهدد الغطاء النباتي والاستخدام العمراني نتيجة لتأثير الرياح الشمالية والشمالية الغربية والشمالية الشرقية، والتي تتفاوت سرعتها من ٥,٥ إلى أكثر من ١٦ متر في الثانية^(٢).

• الزراعة التقليدية في واحة الأحساء:

كانت النشاطات الزراعية في الواحة خاضعة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي تؤثر ليس على الواحة فقط، بل على الإقليم المحيط بأكمله منذ العشرينات من هذا القرن، هذا بالإضافة إلى تأثير الظروف الطبيعية المتحكمة. ولقد تغير الوضع الاقتصادي الإجتماعي والتقنية المتوفرة للمزارعين تغيراً جوهرياً وسريعاً منذ الثلاثينات، وقد زادت هذه التغيرات سرعة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة.

(١) عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩م، ص ٢٧٣.

(٢) مشاعل بنت محمد آل سعود، مرجع سابق، ص ٣.

وكانت الزراعة قبل اكتشاف البترول ١٩٣٥م أهم مورد اقتصادي لمعظم سكان المنطقة، وعلى مدى قرون عديدة كانت الزراعة التقليدية هي زراعة الإكتفاء الذاتي. وبالرغم من أن الإستثمار في البترول له تأثير قوي ومباشر وغير مباشر على المظاهر العامة لحياة السكان وبالأخص على النشاط الزراعي، إلا أن الأساليب الزراعية التقليدية لاسيما في المزارع الخاصة بقيت كما كانت عليها، وكان توفر المياه الجوفية المتيسرة والممكن الإستفادة منها في الري أساساً للزراعة منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة مضت.

• تقنية الإنتاج:

منذ الإستيطان الأول للواحة وحتى عام ١٩٥٠م تقريباً، كانت الزراعة في الأحساء تعتمد على الأساليب التقليدية في الري والزراعة، ولا توجد دراسات علمية عن نظام الزراعة، ولكن يمكننا وضع تصور لخصائصها الرئيسية فيما يلي:

١- حيث يتوفر الماء من الينابيع الطبيعية المتدفقة فإن القيود التي فرضتها الأساليب التقليدية بصورة عامة تكمن في توزيع المياه واستزراع الأراضي. أما حيث تتوفر مياه جوفية بأعماق قريبة من السطح ولكنها تحت مستوى الأراضي الزراعية، فهناك قيود تقنية إضافية تلزم إيجاد طرقاً لرفع المياه. ولقد بدأ المزارعون بإدخال المضخات المائية في الخمسينات، وقد استخدم جزء منها في عملية الري بطريقة المغراف كبديل للجهد الإنساني والحيواني، بينما استخدم الجزء الآخر لسحب المياه من الآبار الإرتوازية الحديثة، ومنذ عام ١٩٦٠م اتخذت وزارة الزراعة والمياه خطوات لمحاولة إيقاف التدهور الزراعي اعتماداً على دراسات علمية للمنطقة، نتج عنها إنشاء مشروع حديث للري والصرف، ساعد في تخفيف مشكلة ملوحة التربة، إضافة إلى توفير نظام للصرف، صمم علمياً وبطريقة متكافئة لتوزيع المياه^(١).

٢- لم تسمح طبوغرافية الواحة بنظام موحد ومنتظم للزراعة والري في الواحة كلها. فالإختلاف بين طريقتي الري في السيح والمغراف ليس إختلافاً في المياه لكنه يعكس أيضاً طبوغرافية الواحة الغير منتظمة. إن عدم الإنتظام وأثر أيضاً على نمو قطاع الطرق، شجع أيضاً على حيازة الأراضي الزراعية الصغيرة. ولعل منطقة الأحساء تختلف عن بعض الأراضي السهلية ذات الأنهار، كما هو الحال في المناطق

(١) محمد عبد اللطيف الجبر، مرجع سابق، ص ص ١١٠-١١١.

المجاورة للخليج كخوزستان في جنوب غرب إيران والبصرة وجنوب العراق، التي يوجد بها أراضي واسعة مستوية ذات تدرج، ولذلك تكون عملية الري في مثل هذه الأراضي عملية سهلة ميسرة. بينما في واحة الأحساء حيث الطبوغرافيا في هذه المساحة الصغيرة نسبياً هي أقل إنتظاماً، وحيث أن الماء جوفي نجد كلا النظامين السيح والمغراف مستخدمين في الري.

٣- تميزت تقنية إنشاء قنوات التوزيع التقليدية باستعمال الإنسياب الطبيعي للمياه من الينابيع والذي تتحكم به طبوغرافية المنطقة. وكانت جهود البناء الرئيسية تتركز في تقوية الضفاف الضعيفة لمجري المياه، وفي بناء قنوات مرتفعة وجسور صغيرة للقنوات، والمواد التي استخدمت مواد محلية كالصخور والطين وجذوع النخل. ويعكس نظام القنوات قدرة الإنسان على استخدام الموارد الطبيعية بدلا من الإعتماد الكلي على الأعمال الهندسية الصناعية. وقد تمت هذه التقنية للتعديل البسيط في طبوغرافية المنطقة على مدى العديد من القرون، وعلى يد مئات الأفراد، كل يسعى للحصول بشكل مستقل على أقصى إنتاج من الحيازات الصغيرة المروية لسد حاجاته الأولية، وعلى مدى العديد من القرون استعملت عدد من مصادر المياه.

٤- المصدر التقليدي للطاقة في الواحة اعتمد على الحيوان (لاسيما الحمير) وطاقة الإنسان لاستخراج المياه لأغراض الري، وكمثال على ذلك عملية الري بالمغراف، وهناك مصدر آخر للطاقة المستخدمة في الري وهو استعمال السيح في توزيع المياه. وبالنسبة لاستخدام الأرض لتنظيمها فقط سيطر توفر طاقة الإنسان والحيوان على عمليات الزراعة في الواحة.

المحاصيل التي تشتهر بها واحة الأحساء :

تعتبر واحة الأحساء واحدة من أهم المناطق الزراعية في المملكة حيث تفوق جميع المناطق في إنتاج التمور، إضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الخضر والفاكهة والبرسيم، وكذلك فهي المنطقة الوحيدة المهمة لإنتاج الأرز في المملكة. وقد امتدح الرسول (صلى الله عليه وسلم) أهل الأحساء ووصفهم حينما جاءوا إلى المدينة المنورة بأنهم خير أهل المشرق.

• التمر:

تعتبر التمر أهم المحاصيل الزراعية في الواحة نظراً لأنها تغطي ٩٣% من جملة الأراضي الزراعية وتشمل التمر المنتجة في الواحة أحسن النوعيات المنتجة في شبه الجزيرة العربية وخاصة (الخلاص)، وكانت التمر في الماضي تشكل المحصول الغذائي في المنطقة، لاسيما بالنسبة للبادية، وتستعمل التمر ذات النوعيات الرديئة علفاً للحيوان، بالإضافة إلى ذلك فإن أشجار النخيل توفر وبأشكال متعددة مستلزمات المعيشة لسكان الواحة، حيث تستعمل في بناء المنازل للتدفئة والطبخ إضافة إلى إنتاج الحصر والسلال والمراوح اليدوية والحبال.

ويتم تكاثر النخيل بإحدى طريقتين أولاهما البذور أو الفسائل، ثانيهما هي المفضلة تقليدياً في الواحة نظراً لأنها تعطي النوعية نفسها المرغوب فيها، وعليه فيمكن انتقاء أحسن الأصناف من النخيل وتكثيرها، وفي هذه الطريقة تقطع الفسائل التي تظهر في الجزء الأسفل من النخلة، وتفصل بفواصل ستة أمتار بعضها عن بعض، وتؤدي هذه الطريقة أيضاً إلى نتائج جيدة عندما تجد النخيل عناية كافية لأن الفسائل تحتاج من أربع إلى ست سنوات لكي تنمو إلى مرحلة تجعلها ملائمة للغرس.

وتستخدم العديد من الوسائل لمكافحة النخيل من الآفات الزراعية، ومن أهم تلك الوسائل المصائد الفيرومونية^(١) التي تعد إحدى أهم ركائز برنامج مكافحة المنكاملة للآفات الزراعية لاسيما حشرة سوسة النخيل الحمراء - والذي يهدف إلى تقليل ضرر الآفات إلى دوني الحد الأقتصادي الحرج بدون الاعتماد على المبيدات الزراعية بشكل أساسي عن طريق استخدام وسائل أخرى زراعية وحيوية وميكانيكية. ونظراً لعدم ظهور الأعراض في المراحل المبكرة من عمر الإصابة تتجلى أهم فوائد تلك المصائد وهي التعريف بوجود كثافة الحشرة في المواقع، بالإضافة إلى النقاط أكبر عدد من الحشرات وقتلها، مما يؤدي إلى تقليل أعداد النخيل المصاب مستقبلاً، ويتم توزيع المصائد بمعدل مصيدة لكل هكتار على مسافة ١٠٠ متر ما بين كل مصيدة وأخرى^(٢).

(١) الفيرومون: عبارة عن رسالة كيميائية بين أفراد النوع الواحد من الحشرات تستطيع الحشرات التقاطها عن

طريق قرون الاستشعار، وهي مواد جاذبة تفرز خارج جسم الكائن، وحينما تتجه لفرد آخر من نفس

النوع تحدث استجابة خاصة لهذا النوع، وتختص الفيرومونات بتنسيق أداء الكائنات من نفس النوع.

(٢) وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، مديرية الزراعة بالأحساء، نشرة المصائد الفيرومونية،

٢٠١٥م، ص ٢-٧ (بتصرف).

وتعتبر سوسة النخيل الحمراء العدو الخفي والقاتل للنخيل، واكتشاف الإصابة مبكراً هو المفتاح لنجاح مكافحة سوسة النخيل الحمراء، وتفضل تلك الحشرات مهاجمة النخيل صغير العمر والذي لا يتجاوز عمره عشرون عاماً، ويزيد نشاطها في دول الشرق الأوسط خلال أشهر مارس وإبريل ومايو، وكذلك خلال شهري سبتمبر ونوفمبر، والذروة الأولى لوضع بيض حشرة سوسة النخيل الحمراء تكون خلال الربيع، وينتج عنها إصابة شديدة خلال الصيف، بينما لا ينتج عن الذروة الثانية لوضع البيض إصابة كبيرة خلال فصل الشتاء^(١).

• الحبوب:

من المعروف أن كثير من الحبوب كانت مهمة في الواحة وأهمها الأرز الحساوي والقمح والشعير والذرة والشوفان، ويعتبر الأرز الحساوي ذو أهمية كبيرة بالنسبة لقوت السكان، وتعود زراعة محاصيل الحبوب إلى فترات قديمة من تاريخ المنطقة، ولكن الحبوب المستوردة ازدادت في القرن العشرين ونتيجة لذلك فقد ظل الإنتاج المحلي قليلاً حتى الحرب العالمية الثانية، حيث اتسعت زراعة الحبوب ومورست في حوالي (٣٥٠٠ مزرعة) بسبب عدم الإستيراد.

ويبدو أن المساحة المخصصة للحبوب تقلصت مرة أخرى، أولاً بسبب رفع الحظر عن الإستيراد، ثانياً بسبب منافسة الحبوب المستوردة والرخيصة التي زاد استيرادها نتيجة لتوافر العملة الصعبة بسبب تصدير البترول. بالإضافة إلى ذلك فقد تبع إنشاء مشروع الري والصرف عام ١٩٧٢م بعض القيود على زراعة الحبوب لاسيما الأرز الحساوي.

• الأرز الحساوي (الأحمر):

كانت واحة الأحساء بشكل خاص مشهورة في الإقليم بانتاج وتصدير الأرز، وصنف الأرز الحساوي يمتاز بلونه الأحمر، ويغرس الأرز في الضواحي وهي أحواض منخفضة متوالية مع الخضروات، كالبصل والبامية والبانجان والبقول والطماطم، وتحف الأحواض عادة أشجار النخيل، ويبذر المحصول بين آخر مايو وبداية يونيو، ويحصد بعد حوالي

(١) وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، مشروع تطوير المركز الوطني لأبحاث النخيل والتمور بالأحساء، مكافحة سوسة النخيل الحمراء، ملف ارشادي، ٢٠١٣م، ص ٣.

خمسة أشهر من البذر. وتجدر الإشارة إلى أن محصول الأرز الحساوي فقد أهميته لأسباب كثيرة أهمها حاجته لكمية كبيرة من المياه والعمالة اليدوية، ومنافسة الأرز المستورد. ونظراً لأن الأرز حساس جداً للبرودة فإن زراعته تتم في الفترة بين يوليو ونوفمبر، وتزرع حقول الأرز عادة بالخضروات في فصل الشتاء. وتجري عملية استئصال الأعشاب والتسميد عادة بعد 3-4 أسابيع بعد عملية الغرس، وتعاد عملية التسميد مرة أخرى بعد شهر واحد، وفي مرحلة الحصاد تقطع سنبال الأرز يدوياً. ونظراً لحاجة الأرز الشربة للماء فإنه يسقى مرتين في الاسبوع، وفي الأيام الأخيرة يغمر بصورة دائمة، وتتطلب العناية بالأرض وري المحصول واستئصال الأعشاب الضارة جهداً كبيراً من العمال.

• البرسيم:

يعتبر الصنف الأحسائي من البرسيم الصنف الوحيد الذي يزرع في الواحة، وكما هو الحال في الأصناف المحلية الأخرى المزروعة في المنطقة برهن على أفضليته على عدد كبير من الأصناف المستوردة، ولكونه المحصول الرئيسي من الأعلاف فقد أصبحت المساحة المخصصة لإنتاجه ولسنتين طويلة تحتل المرتبة الثانية بعد أشجار النخيل. ويزرع البرسيم عادة لمدة (3-5 سنوات) في أحواض، وعادة يستعمل روث الحيوانات لتسميده، ولكن أدخلت الأسمدة الكيماوية واستعملت على نطاق واسع في الفترة الأخيرة، ويزرع البرسيم لسد حاجة المزارعين وبياع الفائض كمحصول نقدي.

• الفاكهة:

لقد زرعت الفاكهة والخضروات في الماضي لتغطية حاجة السكان المحلية، ولم تكن زراعتها منعزلة أو منفصلة، ولكنها عادة تزرع بين أشجار النخيل، ولم يكن لها شأن تجاري في الماضي نظراً لأن المزارعين يزرعونها في مساحات محدودة لإستهلاكهم الخاص. أما حديثاً فقد ازداد الإنتاج المخصص لغرض البيع، وبهذا أصبح إنتاج الفاكهة والخضروات يحتل المرتبة الثانية بعد التمور في أهميته كنشاط زراعي نقدي، وأهم الفواكة المزروعة في الواحة في الوقت الحاضر العنب، التين، الليمون،

الرمان، (الحبب الحساوي^(١))، العنب، الرمان، المشمش، والخوخ، والتفاح الحساوي، البرنقال واليوسفي.

• المحاصيل الأخرى:

إن عملية زراعة المحاصيل الأخرى تشبه العمليات الزراعية المذكورة من حيث المتطلبات، حيث تتزامن مع العمليات التي تجرى للنخيل والأرز، ونظراً لعدم تخصيص حقول لهذه المحاصيل وفي الماضي حيث كانت زرع متداخلة مع المحاصيل الأخرى، فهناك ميل إلى الزيادة في الري.

ويوجد بالواحة العديد من الخضروات الورقية (كالمفوف - الملوخية - السبانخ - الشبت والبقونس - والنعناع والحبك - الحلبة - البصل والجرجير والفجل والخس - الريحان)، إضافة إلى العديد من الخضروات كالطماطم، البامية، الباذنجان، الجزر، الفلفل، الخيار، القرع، البطاطس، البطاطا، الباذنجان، الكوسة، الشمندر (البنجر)، الفلفل.

• هيئة الري والصرف بالأحساء^(٢):

أ- تاريخ قرار إنشاء الهيئة:

أنشئت هيئة الري والصرف بالأحساء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨ وتاريخ ١٢-١٣/١/١٣٩٢هـ، بعد اكتمال تنفيذ مشروع الري والصرف بالأحساء، الذي دشنته الملك فيصل بن عبد العزيز، والذي تتكون مرافقه من شبكة قنوات ري مكشوفة بطول ١٥٠٠ كم، وقنوات صرف زراعي بطول ١٣٥٠ كم وفتح طرق زراعية بطول ٢٠٠٠ كم، وتعمل الهيئة على توفير مياه الري لأكثر من ٢٤,٠٠٠ حيازة زراعية في واحة الأحساء الشهيرة بأشجار النخيل ومختلف أنواع محاصيل الفواكهة والخضر والتي تمتد على مساحة ٨٠٠٠ هكتار، معتمدة على عيون المياه الطبيعية كمصدر للمياه في بداية عمل

(١) لفظ حبب (محلي) وهو عبارة عن محصول البطيخ. ولقد تم حصر أنواع الخضر والفاكهة والمحاصيل الأخرى للباحث أثناء تواجده بالواحة عام ٢٠١٦م.

(٢) وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، هيئة الري والصرف بالأحساء، خدمات وإنجازات ٢٠٠٨-٢٠١٢م، ص ٤.

المشروع، بينما تعتمد الآن في الغالب على المصادر غير التقليدية، لقد تنامت مهام الهيئة ومرافقها للعمل على توفير مياه الري وتقديم الخدمات الإرشادية والزراعية للمزارعين في الأحساء، والمشاريع التابعة في القطيف والأفلاج ودومة الجندل. وتقوم الهيئة حالياً بتوفير ما يقارب (٩٧ مليون متر مكعب من المياه) يومياً لري الحيازات الزراعية المستفيدة في مناطق خدماته في الأحساء، وتولي إهتماماً بالغاً بجانب الترشيد المائي والحث على استخدام نظم الري الحديثة توافقاً مع اهتمامات وخطة التنمية في هذا الجانب والتي تؤخذ في الاعتبار ظروف شح وندرة المياه في المملكة.

وتقوم الهيئة بتنفيذ العديد من البرامج الإرشادية التي تستهدف إنتاج المحاصيل بأقل قدر من مياه الري من خلال تطبيق نظم الري الحديثة في المزارع ودعم المزارعين في الإستشارات الفنية والقروض الميسرة من صندوق التنمية الزراعي، وقد بلغ عدد المزارع المطبقة لأنظمة الري الحديث حتى الآن أكثر من ٢٣٠٠ مزرعة، وتشجيعاً لهذا من جانب تم إقرار زيادة في سعر شراء التمور الموردة إلى مصنع تعبئة التمور بالأحساء من المزارع المطبقة لأنظمة الري الحديثة من عموم مناطق المملكة، إضافة إلى من الخدمات الإرشادية المنوعة التي تقدمها الهيئة للمزارعين في مناطق خدماتها وتشمل المتابعة المستمرة للنشاط الزراعي وتقديم الدعم المتاح للمزارعين.

وانطلاقاً من مسؤوليات الهيئة في مواكبة النمو التطور التنموي والعمراني في الواحة تقوم بتنفيذ برامج متواصلة لتحسين وتطوير مرافقها الممتدة عبر الواحة من خلال تنفيذ الجسور والعبارات وتغطية المصارف الزراعية المحاذية للطرق العامة والمجاورة للأحياء السكنية، كما تعمل بكل جد على تحقيق وتوفير أسس الإستدامة الزراعية والمحافظة على المناطق الزراعية في الواحة.

ولقد كان سكان واحة الأحساء كبقية سكان المملكة قبل استغلال موارد النفط يشتغلون باقتصاد زراعي كان وما زال يهدف بشكل عام نحو تلبية الاحتياجات الغذائية والأساسية، وذلك بزراعة محاصيل وتربية مواشي تتلائم مع حاجاتهم إلى الطعام وإلى حد من الملابس والسكن، وكانت المحاصيل الأساسية هي التمور والحبوب والشعير والدخن والأرز والحلفاء وفواكة وخضروات مختلفة^(١).

(١) محمد عبد اللطيف الجبر، مرجع سابق، ص ١٤٩.

ب- البرامج الإرشادية التي تقوم بها الهيئة^(١):

- ١- التنمية المستدامة بالأحساء: من أهم البرامج التي توليها الهيئة عنايتها واهتمامها العمل على تطبيق مكافحة المتكاملة للآفات الزراعية والمحافظة على السلالات المحلية من المحاصيل الزراعية باستمرار، والزيارات الحقلية للمختصين وتقديم الاستشارات وفحص العينات النباتية المصابة لدى المزارعين وتشخيص مسبباتها المرضية وتقديم التوصيات المناسبة مثل حشرة سوسة النخيل بالتعاون مع مديرية الزراعة بالمنطقة. ويتم صرف المبيدات المناسبة لمساعدة المزارعين في مكافحة بعض الآفات الزراعية. وتعمل الهيئة البحث عن البدائل المناسبة للمكافحة الحيوية التي تساهم في الإعتدال على المبيدات الكيماوية لتقليل التلوث البيئي، والعمل على التوسع في استخدام مكافحة الميكانيكية والحيوية وتوجيه المزارعين باستخدامها كالمصائد الضوئية والتعقيم الشمسي وذلك عن طريق تنظيم أيام حقلية يتم دعوة المزارعين لحضورها.
- ٢- التوعية البيئية والمحافظة عليها: تقوم الهيئة من خلال مختبراتها بإجراء التحاليل اللازمة لمتابعة جودة المياه المعالجة المخصصة لأغراض الري وكذلك خواص التربة ونوعيتها مع إجراء الفحوصات المطلوبة للإصابات التي تسببها بعض الآفات الزراعية والعمل على دراسة تأثير النباتات والمزروعات بالعوامل المختلفة.
- ٣- التوعية بترشيد مياه الري المعدة للزراعة: حث المزارعين على ترشيد استخدام المياه وتطبيق نظم الري الحديثة مثل (التقيط والفورات والمحابس)، حيث تقوم الهيئة بتوفير الخدمات الفنية والإستشارات، وكذلك تقديم ما يتوفر من الدعم العيني مع ما هو متاح من القروض الميسرة لدى صندوق التنمية الزراعية، وكذلك تشجيع المزارعين من خلال زيادة سعر شراء التمور لدى مصنع تعبئة التمور لدى المزارع المرشدة التي تنامت إثر هذا القرار لتصل مساحتها إلى (١٥٩٧٠) دونم، تمثل ٢١٣١ مزرعة إلى عام ٢٠١٢م الماضي.
- ٤- التوعية الإعلامية: تهتم الهيئة بالتواصل مع المزارعين عبر أفضل الطرق العلمية والتطبيقية في العملية الزراعية من طرق الري ومكافحة الآفات الزراعية وغيرها، وذلك بإرسال الرسائل النصية وتوزيع النشرات الإرشادية وتوفير الإرشادات في موقع الهيئة الإلكتروني، وتنظم أيام حقلية ولقاءات مباشرة مع المزارعين بالتعاون مع الجمعيات التعاونية ولجان التنمية المحلية في مختلف القرى والمدن.

(١) وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، هيئة الري والصرف بالأحساء، المصدر السابق، ص ٢٠-٢٤.

٥- **جائزة المزارع المتميزة:** تماشياً مع جملة مشاريع الهيئة التي تهدف إلى المحافظة على إرث المنطقة الزراعي تقوم الهيئة بتنظيم حفل لتكريم أصحاب المزارع المتميزة وأصحاب المهن الزراعية بهدف تشجيع وتحفيز المزارعين على ترشيد استخدام مياه الري، والمحافظة على مصادرها والمحافظة على النواحي البيئية المحيطة بالزراعة والري، إلى جانب رفع العوائد الإقتصادية للممارسة الزراعية والتكريم متاح لكافة المزارع في نطاق أعمال الهيئة وفقاً للمعايير والمتطلبات التي يتوجب توافرها في المجالات التالية: (ترشيد مياه الري - الإنتاج الزراعي - المحافظة على البيئة).

٦- **الدراسات والأبحاث:**

- الاستمرار في جمع وتبويب القياسات والمعلومات الهيدروجيولوجية عن مصادر مياه الري المختلفة بالمشروع.
- إدخال وحفظ بيانات كميات مياه الري والصرف بمصادره المختلفة ونوعياتها وحركة منسوب المياه في الآبار في الحاسب الآلي.
- استمرار التنسيق مع فرع وزارة المياه والكهرباء بالمنطقة الشرقية لمتابعة أوضاع المياه عامة وحركة مناسيب المياه الجوفية في آبار المشروع وآبار المراقبة التابعة للوزارة بالمحافظة بهدف رصد مدى تأثير السحب العام للمياه الجوفية على آبار المشروع.
- يقوم المختصون بالهيئة بدراسة أثر استخدام مياه الصرف الصحي والزراعي على التربة والمزروعات من خلال تجميع عينات من التربة ومياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً ومياه الصرف الزراعي، ومياه الآبار، ومياه الري المخلوطة منهما وتحليلها في مواقع العمل بواسطة الأجهزة الحقلية وجزء منها في مختبر الهيئة لمراقبة درجة ملوحتها وتسجيل ما يطرأ عليها، ويساعد ذلك في تحديد نسبة الخلط المناسبة بين مياه الآبار ومياه الصرف، والعمل على ضبط درجة ملوحتها ضمن الحدود المسموح بها بما لا يضر بالمزروعات أو بتركز الأملاح في التربة.
- تواصل الهيئة جهودها في تطوير مختبر مراقبة نوعية المياه وتزويده بالكفاءات المؤهلة والتجهيزات والمعدات العلمية لتمكين الهيئة من متابعة المياه المعالجة لأغراض الري من حيث النوعية للمحافظة على الصحة العامة والبيئة.

- يواصل قسم المختبر بالهيئة إجراء التحاليل اللازمة لمراقبة جودة المياه والتربة ونوعيتها، وذلك بإجراء التحاليل الدورية والفحوصات المطلوبة للإصابات التي تسببها الآفات الزراعية ودراسة تأثير النباتات والمزروعات بالعوامل المختلفة.
- إجراء التجارب الميدانية التطبيقية لتقييم فترات وكمية مياه الري على المستوى الحقل باستخدام أجهزة الرصد المستمرة لمحتوى الرطوبة في التربة إلى جانب المراقبة الدورية للمياه المستهلكة للري في عينة مختارة من المزارع.

ج- استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الري بالأحساء:

تقوم هيئة الري والصرف بالأحساء بالتوسع في استخدام الوسائل البديلة للمياه في الري، حيث تعتبر معالجة مياه الصرف الصحي من أهم الإستراتيجيات التي تعتمدها وزارة الزراعة بالمملكة، ويجب الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة لتحديد أنواع المحاصيل الحالية التي يتم زراعتها بالواحة من جانب، وطرق الري والمحاصيل المراد زراعتها مستقبلاً داخل أي من المزارع التي تستفيد من مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري. ويعاقب صاحب المزرعة بمخالفة تتراوح بين (١٠٠٠-٢٥٠٠٠ ريال سعودي) إذا قام بأي من المخالفات التالية^(١):

- استخدام مياه أقل جودة من المعايير المحددة في هذا الكتيب لغرض زراعة أصناف لا تتناسب مع هذه المعايير أو استخدام مياه الصرف الصحي المعالج ثنائياً في ري الخضار أو الدرنات أو النباتات الأخرى الملامسة ثمرتها للمياه.
- إيصال مياه الصرف الصحي المعالجة من المزرعة المستفيدة إلى مزارع أخرى بدون علم الجهة المختصة سواء بتوصيلات مؤقتة أو دائمة.
- إنشاء نقاط تعبئة لإيصال مياه الصرف الصحي المعالجة للغير سواء بثمن أو بغير ثمن بدون ترخيص من الجهة المختصة.
- تكرار تسرب مياه الصرف الصحي المعالجة^(٢) بعد الإنذار من مزرعة المستفيد إلى المزارع المجاورة أو إلى الطرقات والشوارع المحيطة بمزرعته.

(١) وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، هيئة الري والصرف بالأحساء، نشرة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الري، ٢٠١٤م، ص ص ٣٥-٣٩.

(٢) مياه الصرف الصحي المعالجة: المياه الخارجة من محطة معالجة مياه الصرف الصحي بعد معالجتها بطريقة سليمة طبقاً للمعايير القياسية لنوعية مياه الصرف الصحي المعالجة حسب الغرض من استخدامها.

- ربط شبكة الري بمياه الصرف الصحي المعالجة ثنائياً بشبكة مياه الآبار .
- ترك مسافة فاصلة تقل عن (٥٠) متراً ما بين المساحات المرورية بمياه صرف صحي معالجة ثنائياً والآبار وخزانات مياه الشرب العامة.
- منع المراقبين من الدخول للمزرعة والقيام بالكشف والتفتيش على المزروعات والتربة المرورية بمياه صرف صحي معالجة.
- استخدام مياه الصرف الصحي الخام أو الحمأة^(١) غير المعالجة في الأغراض الزراعية.
- عدم وضع علامات أو لوحات تحذيرية لأنظمة الري بمياه الصرف الصحي المعالجة.
- استخدام مياه الصرف المعالجة في الزراعة بدون الحصول على تصريح من وزارة الزراعة.
- تصريف مياه الصرف الصحي الخام في قنوات الري أو المصارف الزراعية.
- تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في قنوات الري أو المصارف الزراعية دون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة.
- التعدي على غرفة العداد أو نقاط التغذية لمياه الصرف الصحي المعالجة بالفتح للاستفادة من المياه.
- التعدي على غرفة العداد أو نقاط التغذية بمياه الصرف الصحي المعالجة بالكسر أو الإتلاف عمدًا.
- الاعتداء على خطوط الري الرئيسية أو ملحقاتها بإنشاء توصيلات دائمة أو مؤقتة بغرض الاستفادة من الخدمة.
- الاعتداء على خطوط الري الفرعية أو ملحقاتها بإنشاء توصيلات دائمة أو مؤقتة.
- إحداث كسر أو إتلاف في الخطوط الرئيسية أو الفرعية أو توصيلات المزارع لشبكة مياه الري أو ملحقاتها.

• الاشتراطات الخاصة لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري الزراعي بالأحساء:

قامت هيئة الري والصرف بالأحساء بوضع عدد من الاشتراطات الخاصة باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري الزراعي ومن أهم تلك الاشتراطات :

(١) الحمأة: المواد المترسبة الناتجة من معالجة مياه الصرف الصحي.

- على صاحب المزرعة المستفيد من تلك المياه المعالجة اتخاذ الإجراءات لمنع تكون مستنقعات يؤدي لوجود الحشرات الضارة.
- يحظر وصل أو ربط أنابيب مياه الصرف الصحي المعالجة بأنابيب شبكة الأبار داخل المزارع.
- أن تكون مياه الصرف الصحي المعالجة المعاد استخدامها في الري الزراعي مطابقة للمعايير القياسية.
- إجراء تحاليل للخواص الفيزيائية والكيميائية للتربة بالمزارع المستفيدة من مياه الصرف الصحي المعالجة في مختبرات وزارة الزراعة أو أحد المختبرات المعتمدة لديها لرصد وتقييم آثار استخدام هذه المياه على التربة.
- تمييز أنابيب الصرف الصحي المعالجة عن غيرها من الأنابيب باستخدام لون محدد أو أشرطة تحذيرية.
- يحظر فتح نقاط التغذية بمياه الصرف الصحي المعالجة للمزارع إلا من قبل أشخاص معتمدين من وزارة الزراعة، والجدول التالي يوضح الخصائص والمعايير بمياه الصرف الصحي المعالج ثنائياً.

الحد الأقصى المسموح به	الخواص
2500 جزء / المليون	التركيز الكلي للألاح الذائبة TDS
١ بويضة حية / لتر	عدد البويضات الحية للديدان المعوية

المصدر: هيئة الري والصرف بالأحساء، نشرة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

التوصيات:

- يرى الباحث في نهاية هذا البحث ضرورة اتباع العديد من الخطوات الهامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بواحة الأحساء، ويمكن إيجازها فيما يلي:
- يجب ترشيد استهلاك الماء وذلك من خلال التوعية الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة بصفة دورية لحث السكان على ترشيد استهلاك الماء.
- ادخال موضوعات التنمية الزراعية المستدامة ضمن المناهج الدراسية من مراحل التعليم الأساسي حتى التعليم الجامعي.

- الاهتمام بمشروعات مصدات الرياح والتوسع في أعدادها للحد من ظاهرة زحف الرمال.
- التوسع في إقامة المصانع التي تعتمد على الرمال كمادة خام مثل مصانع الزجاج.
- التوسع في إنشاء مصانع الطوب الرملي (الطابوق) بالواحة وإمكانية الاستفادة منه محلياً بل وتصدير الفائض منه خارجياً.
- الاستفادة من الطاقة الشمسية في التوسع في إقامة مشروعات إغذاب الماء (تحلية مياه البحر)، مع تقنين سحب الماء الجوفي حسب طبيعة الاستخدام سواء للاستخدام الشخصي والمنزلي أو للأغراض الاقتصادية.
- التوسع في إقامة السدود وإعادة تعويض الآبار الجوفية من خلال مشروعات تقوم بها المملكة لاسيما بعد فترات التساقط الماضية والمتوقعة خلال السنوات القادمة مع التغير المناخي الذي تشهده العديد من دول العالم.
- الاهتمام بالري الليلي لخفض كميات المياه المفقودة بالتبخر.
- التوسع في مشروعات تبطين الترع والمصارف القريبة من المزارع ، واستخدام الري المغطى من مصادره الرئيسية.
- الاهتمام بالاستدامة البيئية والاقتصادية ودراسة مدى التغير الذي يطرأ على الأراضي الزراعية بالواحة كل عام وتحديد مساحته وإنتاجه ونوعيته والأسباب التي تؤدي لذلك التغير سواء بشرياً أو طبيعياً.
- اعتبار الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية بالمحافظة ضمن المحميات بالمملكة وينطبق عليها أهم شروط المحميات لاسيما عدم الأضرار بها أو البناء عليها أو تلويثها.
- تعيين هيئة إدارية من سكان ريف الأحساء تعمل على إدارة الشؤون المحلية بالمحافظة.
- الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية لسكان الأحساء لاسيما التعليم والصحة.

ملحق الصور الفوتوغرافية



صورة (١) : احدى الإستراحات الخاصة بالأحساء بتاريخ مايو ٢٠١٤.



صورة (٢) : استراحة عائلة الملحم بالأحساء بتاريخ يونية ٢٠١٣م.



صورة (٣) : مساحات من الأراضي المزروعة بالنخيل (الصورة من أعلى جبل القارة).



صورة (٤) : بحيرة الأصفر بالأحساء.



صورة (٥) : مصدات الرياح الدفاعية.

المصدر: وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، منتزه الأحساء الوطني، ٢٠١٣م.



صورة (٦) : ميناء العقير القديم.

المراجع والمصادر

أولاً - المراجع:

١. أحمد السيد الزامل، الضوابط الجغرافية الطبيعية وأثرها على شبكة العمران في محافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية، المجلة الجغرافية المصرية، عدد ٣٨، ٢٠٠١م.
٢. أحمد محمد عبد الله حميد، مشروعات تحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، نشرة البحوث الجغرافية، كلية البنات، جامعة عين شمس، عدد ١٣، يوليو ١٩٩١م.
٣. حصة عبد العزيز المبارك - زكية راضي الحاجي، الزحف العمراني على المناطق الزراعية وأثاره البيئية في محافظة الأحساء باستخدام تقنية الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠١٩م.
٤. سليمان بن صالح الدخيل النجدي، تحفة الألباء في تاريخ الأحساء، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.
٥. سهيل صابان، أراضي الأحساء ومزارعها الميرية، إصدارات نادي الأحساء الأدبي، ط١، ٢٠١٠م.
٦. عبد الرحمن بن أحمد العمير، جغرافية العمران الريفي في واحات الأحساء، ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية العلوم الإجتماعية، الأحساء، ١٩٨٨م.
٧. عبد الرحمن أحمد العمير، العمران الحضري في محافظة الأحساء، دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الإجتماعية، الأحساء، ١٩٩٩م.
٨. عبد الرحمن بن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٩م.
٩. عبد الرحمن بن عبد العزيز النشوان، جغرافية المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٠م.
١٠. عبد الله بن أحمد سعد الطاهر، الأحساء دراسة جغرافية، مطابع الحسيني الحديثة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١١. محمد بن عبد اللطيف الجبر، الوضع الزراعي في واحة الأحساء، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
١٢. محمود عبد الفتاح الحموري، جغرافية المملكة العربية السعودية، دار إين الجوزي، الدمام، السعودية، ٢٠٠٧م.
١٣. مشاعل بنت محمد آل سعود، تطبيق تقنيات الاستشعار عن بُعد في مراقبة زحف الكثبان الرملية في واحة الأحساء، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، عدد ٢٨٥، فبراير ٢٠٠٤م.
١٤. يسين عبد الله الحضري وعبد الرحمن أحمد العمير، التغير في نمط العمران الريفي في قرى محافظة الأحساء، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، أكتوبر، ٢٠١٤م.
15. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
16. <https://mawdoo3.com/>
17. <https://www.almaany.com/ar/>

ثانياً - المصادر:

١. التقرير العربي للتنمية المستدامة، الاسكوا، الأمم المتحدة ٢٠٢٠م.
٢. وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، قسم الهيدرولوجي، ٢٠١٥م.
٣. وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، مديرية الزراعة بالأحساء، نشرة المصائد الفيرمونية، ٢٠١٥م.
٤. وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، مشروع تطوير المركز الوطني لأبحاث النخيل والتمور بالأحساء، مكافحة سوسة النخيل الحمراء، ملف إرشادي، ٢٠١٣م.
٥. وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، منتزه الأحساء الوطني، المواقع الإستثمارية، ٢٠١٣م.
٦. وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، هيئة الري والصرف بالأحساء، خدمات وإنجازات ٢٠٠٨-٢٠١٢م.
٧. وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، هيئة الري والصرف بالأحساء، نشرة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الري، ٢٠١٤م.

الإصدارات السابقة لسلسلة البحوث الجغرافية

١. Dental Conditions of the Population of Maadi Culture as Affected by the Environment. (In English) by "F. Hassan et al." (1996).
٢. هضبة الأهرام: أشكالها الأرضية ومشكلاتها، أ.د. سمير سامي، ١٩٩٧.
٣. القرى المدمرة في فلسطين حتى عام ١٩٥٢، أ.د. يوسف أبو مائلة وآخرون، ١٩٩٨.
٤. جيومورفولوجية منطقة توشكى وإمكانات التنمية، أ.د. جودة فتحى التركمانى، ١٩٩٩.
٥. موارد الثروة المعدنية وإمكانات التنمية في مصر، د. أحمد عاطف دردير، ٢٠٠١.
٦. صورة الأرض في الريف، د. محمد أبو العلا محمد، ٢٠٠١.
٧. القاهرة: الأرض والإنسان، أ.د. سمير سامى محمود، ٢٠٠٣.
٨. الماء والأفلاج والمجتمعات العمانية، د. طه عبد العليم، ٢٠٠٤.
٩. المناطق الخضراء في القاهرة الكبرى، د. أحمد السيد الزامل، ٢٠٠٥.
١٠. التنمية السياحية بمدينة الغردقة وأثرها السلبى على البيئة، د. ماجدة محمد أحمد، ٢٠٠٥.
١١. بين الخرائط التقليدية وخرائط الاستشعار عن بعد، د. هناء نظير على، ٢٠٠٦.
١٢. الواقع الجغرافى لمدينة سيوة، د. عمر محمد على، ٢٠٠٦.
١٣. صادرات الموالح المصرية إلى السوق العربية الخليجية، أ.د. إبراهيم غانم، ٢٠٠٦.
١٤. الجغرافيا الاقتصادية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، أ.د. إبراهيم الديب، ٢٠٠٦.
١٥. الأبعاد الجغرافية للسياحة العلاجية في مصر، د. فاطمة محمد أحمد، ٢٠٠٦.
١٦. تحليل جغرافى لحركة النقل على مداخل مدينة المحلة الكبرى، د. عبد المعطى شاهين، ٢٠٠٧.
١٧. المقومات الجغرافية للتنمية السياحية في محافظة الوادى الجديد، د. المتولي السعيد، ٢٠٠٧.
١٨. الهجرة العربية الدائمة إلى لولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤، د. أشرف عبده، ٢٠٠٧.
١٩. مياه الشرب في مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠٠٧.
٢٠. الحبوب الريفية المحتواة في التجمعات الحضرية المخططة بمدينة الجيزة، د. أشرف عبده، ٢٠٠٧.
٢١. الأبعاد الجيومورفوجرافية لانتخابات مجلس الشعب المصرى عام ٢٠٠٥، د. سالمح عبد الوهاب، ٢٠٠٨.
٢٢. الأوقاف الخيرية في مصر، أ.د. صلاح عبد الجابر عيسى، ٢٠٠٩.
٢٣. صناعة السيارات في مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٤. المناخ والملابس في مدينة الرياض، د. هدى بنت عبد الله عيسى العباد، ٢٠٠٩.
٢٥. قضايا الطاقة في مصر، أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب، ٢٠٠٩.
٢٦. الثروة المعدنية في محافظة المنيا، د. أحمد موسى محمود خليل، ٢٠٠٩.
٢٧. التباينات اليومية لدرجة الحرارة بمدينة مكة المكرمة. د. مسعد سلامة، ٢٠٠٩.

٢٨. التحليل الجغرافي لدلالة أسماء المحلات العمرانية بمنطقتي عسير وجيزان، د. إسماعيل يوسف، ٢٠٠٩.
٢٩. تحليل جغرافي لمنطقتين عشوائيتين في مدينة جدة، د. أسامة جستنية و أ. مشاعل المالكي، ٢٠٠٩.
٣٠. الفقر في غرب إفريقيا، د. ماجدة إبراهيم عامر، ٢٠١٠.
٣١. بعض ملامح التنمية العمرانية في محافظة المجمععة (السعودية)، د. علاء الدين عبد الخالق، ٢٠١٠.
٣٢. تنمية السياحة البيئية والأثرية بمنطقة حائل، د. عواطف بنت الشريف، ٢٠١٠.
٣٣. سكان سلطنة عُمان، د. جمال محمد السيد هنداوى، ٢٠١٠.
٣٤. التجديد العمرانى للنواة القديمة بالمنصورة، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١١.
٣٥. تغير المعطيات المكانية وأثرها فى التنمية السياحية بقرية البهنسا، د. ماجدة جمعة، ٢٠١١.
٣٦. الاتجاهات الحديثة فى جغرافية الصناعة، أ.د. إبراهيم على غانم، ٢٠١١.
٣٧. المعايير التخطيطية للخدمات بالمملكة العربية السعودية، د. نزهة يقظان الجابري، ٢٠١١.
٣٨. تداخل المياه البحرية والجوفية بشمال الدلتا بين فرعي دمياط ورشيد، د. أحمد صابر، ٢٠١١.
٣٩. أحجار الزينة فى المملكة العربية السعودية، د. شريفة معيض دليم القحطاني، ٢٠١١.
٤٠. التنوع الحيوى بإقليم الجبل الأخضر بالجمهورية العربية الليبية، د. عادل معتمد، ٢٠١١.
٤١. التحليل المكاني للتغيرات العمرانية واتجاهاتها الحالية والمستقبلية في المدينة المنورة للفترة من (١٣٦٩-١٤٥٠هـ) الموافق (١٩٥٠-٢٠٢٨م)، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١١.
٤٢. المراوح الفيضية وأثرها على طريق فقط - القصير، د. محمد عبد الطليم حلمي، ٢٠١٢.
٤٣. أطالس فرنسية : عرض وتحليل، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٢.
٤٤. التنوع المكاني لأنماط النمو الريفي فى المنطقة الغربية بالسعودية، د. محمد مشخص، ٢٠١٢.
٤٥. الحافة الحضرية لمدينة المحلة الكبرى : رؤية جغرافية، د. أحمد محمد أبو زيد، ٢٠١٢.
٤٦. الخصائص المكانية والخدمية للمجمعات التجارية، د. عبدالله براك الحربي، ٢٠١٢.
٤٧. أخطار التجوية الملحية على المباني الأثرية بمدينة القاهرة، د. أحمد صابر، ٢٠١٢.
٤٨. تقدير أحجام السيول ومخاطرها عند المجرى الأدنى لوادي عرنة جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، د. محمد سعيد البارودي، ٢٠١٢.
٤٩. التساقط الصخري والتراجع الساحلي في منطقة عجيبة السياحية، د. طارق كامل، ٢٠١٢.
٥٠. جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، د. محروس المعداوى، ٢٠١٢.
٥١. الضوابط المناخية للعجز المائى فى شبه جزيرة سيناء، د. صلاح عماشة، ٢٠١٢.
٥٢. الضوابط البيئية للسياحة بمحافظة الفيوم، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٢.
٥٣. مواقف السيارات والأزمة المرورية بمحافظة القاهرة، د. رشا حامد سيد حسن بندق، ٢٠١٢.
٥٤. ثلاثون عاما من النمو العمرانى الحضرى بمحافظة أسوان، د. أشرف عبد الكريم، ٢٠١٢.
٥٥. الخريطة الجيومورفولوجية لجبل عير بالمدينة المنورة، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٢.

٥٦. المدينة الصناعية الثانية بمدينة الرياض، د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة، ٢٠١٢.
٥٧. التغيير الكمي والنوعي لاستخدامات الأرض بأحياء المدينة المنورة، د. عمر محمد على، ٢٠١٢.
٥٨. استخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في رصد ومعالجة مشكلة العشوائيات السكنية بالمدينة المنورة، د. عمر محمد على محمد، ٢٠١٢.
٥٩. شارع بورسعيد بالقاهرة : دراسة تحليلية في جغرافية النقل، د. منى صبحي، ٢٠١٢.
٦٠. التمدد الحضري لمدينة ديرب نجم، د. مجدى شفيق السيد صقر، ٢٠١٣.
٦١. التحليل المكاني لتوزيع خدمة محطات تعبئة وقود السيارات بمدينة مكة، د. عمر محمد، ٢٠١٣.
٦٢. تحليل جغرافي للتعليم الأساسي بقرى مركز أطفح، د. فاطمة عبد الصمد، ٢٠١٣.
٦٣. نظم المعلومات الجغرافية ودعم اتخاذ القرار التتموي، د. عاطف حافظ سلامه، ٢٠١٣.
٦٤. جيومورفولوجية قاع الفريخ شرق المدينة المنورة وإمكانات التنمية، د. متولي عبد الصمد، ٢٠١٣.
٦٥. ملامح الفقر الحضري وخيارات التنمية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٣.
٦٦. Abha Town (Kingdom of Saudi Arabia): A Study in Social Area Analysis. (In English) by "Dr. Ismail Youssef Ismail" (2013).
٦٧. نحو صناعة مطورة لحماية البيئة في محافظة أسبوط، د. أحمد عبد القوى أحمد، ٢٠١٣.
٦٨. الرؤية الجغرافية لواقع ومستقبل خريطة استخدامات الأرض بوسط الرياض، د. أشرف عبد الكريم، ٢٠١٣.
٦٩. تنمية النقل البحري والخدمات اللوجستية في إقليم قناة السويس، د. منى صبحي نور الدين، ٢٠١٣.
٧٠. استخدامات الأرض في حلوان، د. فاطمة عبد الصمد، ٢٠١٣.
٧١. تحليل جغرافي لبعض حوادث السكك الحديدية المصرية، د. منى صبحي، ٢٠١٤.
٧٢. خصائص المحلات العمرانية على الجزر الرملية، د. إسماعيل يوسف إسماعيل، ٢٠١٤.
٧٣. تيسير الوصول إلى الخدمات العامة في مدينة أسوان، د. أشرف عبد الكريم، ٢٠١٤.
٧٤. الأبعاد الجغرافية لهجرة المصريين غير الشرعية إلى أوروبا، د. محمد حسنين، ٢٠١٤.
٧٥. التباين المكاني لمحطات الوقود في المدينة المنورة، د. أشرف على عبده، ٢٠١٤.
٧٦. المخلفات الصلبة في مدينة الجيزة، د. فاطمة محمد أحمد عبد الصمد، ٢٠١٤.
٧٧. جيومورفولوجية ساحل البحر الأحمر بين رأسي بناس وغارب، د. محمد عبد الحليم، ٢٠١٤.
٧٨. التحولات العمرانية في منطقة النواة بمدينة أبو عريش، د. سعيد محمد الحسيني، ٢٠١٤.
٧٩. الضجة المرورية والسائدة بمدينة شبين الكوم، د. إسماعيل علي إسماعيل، ٢٠١٤.
٨٠. الأبعاد الجغرافية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مدينة طنطا، د. عبدالسلام عبدالستار، ٢٠١٤.
٨١. مستقبل زراعة المحاصيل الزيتية في مصر، د. صبري زيدان عبد الرحمن، ٢٠١٤.
٨٢. تغيير مساحة الأراضي الزراعية غربى دلتا النيل، د. بهاء فؤاد مبروك، ٢٠١٤.
٨٣. أماكن النحر بمنى، د. فائزة محمد كريم جان عبد الخالق، ٢٠١٤.
٨٤. جغرافية النقل العام بالحافلات في محافظة الدقهلية، د. محمد صبحي إبراهيم، ٢٠١٥.

٨٥. التقييم الاقتصادي والبيئي لخريطة التغيرات في استخدامات الأرض، د. مسعد بحيري، ٢٠١٥.
٨٦. القوة العاملة المنزلية الوافدة من الإناث في المملكة العربية السعودية، د. اشرف عبده، ٢٠١٥.
٨٧. التحليل المكاني لنفوذ محطات تقوية شبكات المحمول وكفاعتها في مدينة بنها، د. مسعد بحيري، ٢٠١٥.
٨٨. الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر، د. أحمد موسى محمود خليل، ٢٠١٥.
٨٩. الأبعاد المكانية للإصابة بعدوى أنفلونزا الطيور في مصر، د. صبحي رمضان، ٢٠١٦.
٩٠. الخريطة الجيومورفولوجية لمنطقة فوهة الوعبة بالسعودية، د. هيا بنت محمد العقيل، ٢٠١٦.
٩١. رصد التغيرات والأخطار الجيومورفولوجية الناجمة عن بناء قناطر نجع حمادي، د. أحمد صابر، ٢٠١٦.
٩٢. التجارة الخارجية المصرية مع الأسواق العربية (٢٠٠٠-٢٠١٤م)، د. رضا سليم، ٢٠١٦.
٩٣. جيومورفولوجية جبل القارة بالإحساء شرق المملكة العربية السعودية، د. محمد عبد الحليم، ٢٠١٦.
٩٤. الأبعاد المكانية لحالات العنف ضد المرأة في مدينة الرياض، د. ابتسام إبراهيم القاضي، ٢٠١٦.
٩٥. الشوارع التجارية الرئيسية في المدينة المنورة، د. اشرف علي عبده، ٢٠١٧.
٩٦. الحراك السكاني في المدينة المنورة، د. اشرف علي عبده، ٢٠١٧.
٩٧. التحليل الجيومورفولوجي لمنحدرات الحافة الشرقية لهضبة الجلالة البحرية، د. هبه صابر، ٢٠١٧.
٩٨. السياحة الثقافية والصناعات التراثية بمناطق العمران التقليدي بسلطنة عمان، د. سيد رمضان، ٢٠١٧.
٩٩. الصقيع وتأثيره على بعض المحاصيل الزراعية بمنطقة حائل والقصيم، مشيب بن محمد، ٢٠١٧.
١٠٠. العمالة السياحية في محافظة البحر الأحمر، د. راوية محسوب، ٢٠١٧.
١٠١. تراتبية العمالة وفقا للجنسية في سوق العمل في سلطنة عمان، د. منتصر إبراهيم وآخرون، ٢٠١٧.
١٠٢. حالة الهواء ومواقع المنشآت التعليمية والصحية بمدينة سوهاج، د. إسماعيل علي إسماعيل، ٢٠١٧.
١٠٣. الشروم على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، د. وفاء صالح على الخريجي، ٢٠١٧.
١٠٤. الفاعلية التسويقية لبورصة الأسماك بمحافظة كفر الشيخ، د. إيهاب لطفي البرنس، ٢٠١٧.
١٠٥. مظاهر الضعف الصخري ودورها الجيومورفولوجي في تشكيل هشيم المنحدرات، د. أحمد صابر، ٢٠١٧.
١٠٦. الاحترار العالمي ومستقبل استهلاك الطاقة المنزلية في مصر. د. محمد توفيق، ٢٠١٨.
١٠٧. ديناميكية استخدام الأرض بالعزيرية في مكة المكرمة، عفاف عبد الله أحمد القاسمي و أ.د. عاطف حافظ سلامة، ٢٠١٨.
١٠٨. التباين المناخي بين ساحلي المملكة العربية السعودية، د. سهام بنت صالح العلولا، ٢٠١٨.
١٠٩. معبر سمندو النهري بين محافظتي الدقهلية والغربية، د. محمد صبحي إبراهيم، ٢٠١٨.
١١٠. أخطار التجوية على هرمى هولة وللاهورن بمنخفض الفيوم، د. هويدا توفيق أحمد حسن، ٢٠١٨.
١١١. الاتجاهات طويلة الأمد لتطرفات الحرارة اليومية في الدلتا المصرية خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٠م (دراسة مناخية)، د. محمد محمد عبد العال إبراهيم، ٢٠١٨.
١١٢. الآثار البيئية للينابيع المائية في مدينة الأنصب - محافظة مسقط: دراسة في الجغرافيا البيئية، د. علي بن سعيد بن سالم البلوشي وآخرون، ٢٠١٨.

١١٣. التحليل المكاني للخدمات التعليمية في مدينة بني سويف وتقييم إمكانية الوصول إليها، د. أنور سيد كامل عامر و د. علاء محمد حماد عبد القادر، ٢٠١٨.
١١٤. التزه والسياسة البيئية البرية بالمدينة المنورة ودورها في التنمية المستدامة، د. هيفاء البلاغ، ٢٠١٨.
١١٥. سوق الخميس بحي المطرية (محافظة القاهرة)، د. طلعت عبد الحميد، ٢٠١٨.
١١٦. التفاوتات التوزيعية والقرى الأكثر حرماناً من مياه الشرب بمحافظة بني سويف، د. سيد رمضان، ٢٠١٨.
١١٧. التركيب الاقتصادي لسكان مدينة المحلة الكبرى، د. راوية محسوب، ٢٠١٨.
١١٨. الخصوبة في محافظة سوهاج، د. هاله محمد حافظ، ٢٠١٨.
١١٩. نقاط التجديد لأودية الواجهة الشرقية لهضبة الجلالة البحرية، د. وهبه حامد شلبي، ٢٠١٨.
١٢٠. الأجانب في محافظة الإسكندرية، د. شيماء أحمد محمد السيد، ٢٠١٨.
١٢١. مواقف النقل الجماعي بمحافظة القاهرة، د. منى صبحي السيد نور الدين، ٢٠١٨.
١٢٢. جيومورفولوجية خليج نصف القمر بالساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، د. محمد عبد الحلیم حلمي نور الدين، ٢٠١٩.
١٢٣. التغيرات الجيومورفولوجية لسبخة الأصفر بالأحساء شرق المملكة العربية السعودية، د. محمد عبد الحلیم حلمي نور الدين، ٢٠١٩.
١٢٤. المؤتمر الدولي الأول للمجموعة المناخية المصرية، المناخ والبيئة .. مصر - أفريقيا والعالم (١٣-١٥ أكتوبر ٢٠١٨م) .. (الجزء الأول - ٢٠١٩).
١٢٥. المؤتمر الدولي الأول للمجموعة المناخية المصرية، المناخ والبيئة .. مصر - أفريقيا والعالم (١٣-١٥ أكتوبر ٢٠١٨م) .. (الجزء الثاني - ٢٠١٩).
١٢٦. المؤتمر الدولي الأول للمجموعة المناخية المصرية، المناخ والبيئة .. مصر - أفريقيا والعالم (١٣-١٥ أكتوبر ٢٠١٨م) .. (الجزء الثالث - ٢٠١٩).
١٢٧. تأثير المناخ في الزراعة بمنطقة المدينة المنورة خلال الفترة (١٩٤٨-٢٠١٣م)، أمال حسين محمد الينبعأوي، ٢٠١٩.
١٢٨. نمذجة التحليل المكاني ثلاثي الأبعاد لمخطط العاصمة الإدارية الجديدة الذكية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، أ.د. عمر محمد علي محمد، ٢٠١٩.
١٢٩. نمذجة تغيرات استخدامات الأرض الحضرية بالمدينة المنورة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، أ.د. عمر محمد علي محمد، ٢٠١٩.
١٣٠. النقل التشاركي في مدينة طنطا (حالة أوبر وكريم)، د. أحمد أبو اليزيد قطب حبيب، ٢٠١٩.
١٣١. Proposed Nodal Hierarchy in Kenya Urban System. (In English) by "Dr. Enas F. Ghabbour" (2019).
١٣٢. Some Geographic Aspects of the Contribution of Egyptian Deserts to Population Redistribution (2006-2017) with a Future Planning Vision. (In English) by "Dr. Mohamed Ahmed Aly Hassanien" (2019).

١٣٣. السكان المعاقون في جمهورية مصر العربية، د. راوية محسوب النبي، ٢٠١٩.
١٣٤. التخطيط السياحي لقطاع الطور - رأس محمد بمحافظة جنوب سيناء، د. عمرو كمال، ٢٠١٩.
١٣٥. تقييم الاتجاهات العالمية الحديثة في أدبيات المناخ التطبيقي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢٠، د. أحمد محمد حسين القناوي، ٢٠٢٠.
١٣٦. استخدام تقنية التحليل المكاني في دراسة وتنمية الموارد الهيدروجيولوجية بحوض وادي بيبة في الإقليم الجنوبي الغربي للمملكة العربية السعودية، نورة الشهري، ٢٠٢٠.
١٣٧. التحليل المكاني لحوادث الطرق في محافظة الشرقية، د. محمد صبحي إبراهيم، ٢٠٢٠.
١٣٨. الفجوة النوعية وتمكين المرأة في الدول العربية في ضوء المؤشرات العالمية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦م)، أ.د. أشرف على عبده، ٢٠٢٠.
١٣٩. التحليل التكراري للأمطار اليومية القصوى المولدة للجران السطحي في مكة المكرمة، د. فهدة بنت فلاح بن حشر، ٢٠٢٠.
١٤٠. الخدمات المخصصة للسكان ذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة قنا، د. مريان نشأت فرح عبد الشهيد، سبتمبر ٢٠٢٠.
١٤١. التحليل المورفومتري لحوض وادي الخنق، باسمه مسعود عبد الله اللهبي، سبتمبر ٢٠٢٠.
١٤٢. التقييم الجيوبيئي لمنتزه العارض الوطني بالرياض لدعم التنمية السياحية المستدامة - في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، د. وفاء صالح على الخريجي، نوفمبر ٢٠٢٠.
١٤٣. تأثير النمو والنسيج العمرانيين في الظروف الحرارية للمدن الجديدة ذات الظهير الصحراوي، مدينة ٦ أكتوبر نموذجاً، د. محمد هاني سعيد عبد المالك، نوفمبر ٢٠٢٠.
١٤٤. الخصائص المورفولوجية لمدينة الرباط وقابليتها للإستدامة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، د. إيناس فؤاد عبور، نوفمبر ٢٠٢٠.
١٤٥. التحليل الجغرافي لواردات مصر من الأجهزة الطبية: دراسة في جغرافية التجارة، د. عيبر إبراهيم عبدالله سراج الدين، نوفمبر ٢٠٢٠.
١٤٦. النظام المجتمعي بين نتائج التغير في الحيز الجغرافي ومقاصد التغير الافتراضى - المملكة العربية السعودية، د. محمد عبد القادر راشد، ديسمبر ٢٠٢٠.
١٤٧. الأصولية الثقافية بين استيعاب المدخلات التنموية وظلال المشكلات المجتمعية، د. محمد عبد القادر راشد، ديسمبر ٢٠٢٠.
١٤٨. ثقافة التعامل مع السائح في مدينة الغردقة من منظور جغرافي، د. مريان نشأت، يناير ٢٠٢١.
١٤٩. سياسات الدعم الحكومي للمستفيدين من بطاقات التموين في مصر - محافظة أسيوط نموذجاً، د. حسن قطب حسن قطب، يناير ٢٠٢١.
١٥٠. التقييم الأمني لخريطة حوادث الحريق وخدمات الإطفاء في مدينة أسيوط، د. حسن قطب حسن قطب، يناير ٢٠٢١.
١٥١. التحليل المكاني لشبكة الطرق البرية في مدينة ينبع البحر بغربي المملكة العربية السعودية، د. مرفت عبد اللطيف أحمد غلاب، فبراير ٢٠٢١.

١٥٢. أثر حجم الدوائر الانتخابية للنظام الفردي على الإقبال على التصويت في انتخابات مجلس النواب المصري لعام ٢٠١٥، د. ماهر حمدي محمد عيش، إبريل ٢٠٢١.
١٥٣. تأثير العامل الطبوغرافي في الإشعاع الشمسي ودرجة الحرارة بمنطقة مدينة الجلالة باستخدام الاستشعار عن بعد، د. أحمد زايد عبد الله و د. محمد هاني سعيد، إبريل ٢٠٢١.
١٥٤. التحليل المكاني للسلوك التصويتي بدوائر العضو الواحد في انتخابات مجلس النواب المصري لعام ٢٠١٥: دراسة حالة دائرة مدينة منوف، د. ماهر حمدي محمد عيش، إبريل ٢٠٢١.
١٥٥. تحليل جيوميكاني للحوادث المرورية في مدينة نجران بالمملكة العربية السعودية، د. حسين محمود محمد قمح، مايو ٢٠٢١.
١٥٦. تحليل جغرافي لخدمة الصراف الآلي في مدينة شيبين الكوم، د. موسى فتحي عثم، مايو ٢٠٢١.
١٥٧. التحليل المكاني لخدمات الرعاية الصحية الحرجة والطائرة للأطفال المبتسرين بمحافظة المنوفية: دراسة جغرافية، د. محمد فرج عبد العليم علام، مايو ٢٠٢١.
١٥٨. التقييم الجغرافي لمحطات تقوية شبكات الهاتف المحمول في مدينة الأقصر، د. عبد اللطيف محمد أحمد حسين، مايو ٢٠٢١.
١٥٩. تحليل جغرافي لاثكماش مساحة الزمام الزراعي بالنطاق الريفي/الحضري لمدينة قنا، د. حمدان سعد نجار عثمان، مايو ٢٠٢١.
١٦٠. التحسين العمراني: اسس نظرية ونماذج تطبيقية، د. غادة محمود قمر، يونيو ٢٠٢١.
١٦١. التباين الجغرافي لبعض مؤشرات صحة الطفل بالمسوح السكانية الصحية بمصر (١٩٨٨-٢٠١٤)، د. شيماء أحمد محمد السيد، يونيو ٢٠٢١.
١٦٢. الاختصاصات الطبية وإمكانات التخطيط الصحي للمستشفيات الحكومية في محافظة أسيوط، د. أحمد علي أحمد علي، يوليو ٢٠٢١.
١٦٣. الخصائص الجغرافية الطبيعية والمورفومترية لحوض وادي الثمامة بمحافظة رُماح - منطقة الرياض - المملكة العربية السعودية، د. سلطان سالم محمد الزهران، يوليو ٢٠٢١.
١٦٤. جغرافية حركة الأموال باستخدام الهاتف المحمول في مدينة دمنهور، أ.د. محمد عبدالقادر عبد الحميد شنيشن و د. حسين محمود محمد قمح، أغسطس ٢٠٢١.
١٦٥. مبادرة الحزام والطريق وأثرها على السياحة الصينية المغادرة: دراسة جغرافية، أ.م.د. عدلي انيس سليمان، سبتمبر ٢٠٢١.
١٦٦. شبكة النظام الحضري في مصر خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١٧م)، أ.د. أشرف علي عبده، ديسمبر ٢٠٢١.
١٦٧. أوضاع الإناث بريف مركز المراغة- محافظة سوهاج، د. إسماعيل علي، ديسمبر ٢٠٢١.

الجمعية الجغرافية المصرية

مجلس الإدارة

(رئيس مجلس الإدارة)	/ السيد السيد الحسينى إبراهيم	الأستاذ الدكتور
(نائب الرئيس)	/ فتحى محمد أحمد أبو عيانة	" "
(الأمين العام)	/ شحاته سيد احمد طلبه	" "
(أمين الصندوق)	/ محمد عبد الرحمن الشرنوبى	" "
عضو مجلس إدارة	/ نبيل سيد إمبابى عبد الرازق	" "
عضو مجلس إدارة	/ احمد حسن إبراهيم	" "
عضو مجلس إدارة	/ فتحى محمد مصيلحى خطاب	" "
عضو مجلس إدارة	/ فتحى عبد العزيز أبو راضى	" "
عضو مجلس إدارة	/ محمد إبراهيم محمد شرف	" "
عضو مجلس إدارة	/ أحمد السيد محمد الزاملى	" "
عضو مجلس إدارة	/ عبدالله علام عبده علام	" "
عضو مجلس إدارة	/ مصطفى محمد محمد البغدادى	" "
عضو مجلس إدارة	/ محمد نور الدين السبعواى	" "
عضو مجلس إدارة	/ عمر محمد على محمد	" "
عضو مجلس إدارة	/ سامح عبد الوهاب	" "

المراسلات :

جميع المراسلات المتصلة بهذه الدورية توجه إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية (١٠٩ شارع قصر العيني - صندوق بريد ٤٢٢ محمد فريد - القاهرة - تليفون: ٢٧٩٤٥٤٥٠ - فاكس: ٢٧٩٥٦٧٧١).

البريد الإلكتروني: E-mail: ggeoegypt@gmail.com

موقع الجمعية الجغرافية المصرية على شبكة الانترنت: www.EgyptianGS.com

ARAB GEOGRAPHICAL JOURNAL
Issued by The Egyptian Geographical Society

www.egyptiangs.com



**Refereed Papers Presented by
Egyptian Geographical Group for Rural
Development (EGGRD) in 10 Years
(2011-2021)**

Special Issue on the Occasion of Holding the 29th Annual Colloquium
of the IGU-CSRS in Egypt, February 28 - March 4, 2022

Edited by

Prof. Dr. Salah Abdel Gaber Eisa

Head of the EGGRD in the Egyptian Geographical Society
Professor of Human Geography, Faculty of Arts, Menoufia University

Print-ISSN: 1110-1911

Online-ISSN: 2682-4795



Geographical Research Series

Dec. 2021

No. 168